جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية
تخصص : العلاقات الدولية والأمن الدولي

استراتيجية الدفاع الصاروخي الأمريكي و أثرها على الأمن الدولي : مشروع الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية (2007 – 2023) - إنموذجًا -

إعداد الطالب :
كريفار خليفة

إشراف الأستاذ الدكتور :
بن سادات نصر الدين

أمام لجنة المناقشة:

أ.	صافو محمد	أستاذ	جامعة وهران 2	رئيسا
أ.	بن سادات نصر الدين	أستاذ	جامعة وهران 2	مقررا
أ.	ويكن فازية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة وهران 2	عضوا مناقشا
أ.	شرقي محمود	أستاذ	جامعة البليدة	عضوا مناقشا
أ.	عياد محمد سمير	أستاذ	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا

الشهر: جوان / 2023

الإهداء

... إلى أبي وأمي وزوجتي ، أخي عبد السلام و يوسف المقيم في ديار الغربة ؛

... إلى روح (رحمه الله وغفر له)

الدكتور – ***محمد بوسلطان—***

شكر وتقدير

أشكر الله تعالى وأحمده ؛ فهو المنعم و المتفضل قبل كل شيء ؛ أشكره أن حقَّق لي ما أصبو إليه لإستكمال درجة الدكتوراه ؛ و أتقدَّم بعظيم الشكر و التقدير و الإحترام للأستاذ **نصر الدين بن سادات** لقبوله الإشراف على عملي المتواضع هذا ، و إلى أعضاء لجنة المناقشة ، و كل أساتذة و طلبة كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة وهران (02) محمد بن أحمد .

قائمة المختصارات

المختصرات	اللغة الإنجليزية	اللغة العربية
ABMt	**A**nti **B**allistic **M**issile **T**reaty	معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية
INFt	**I**ntermediate- Range **N**uclear **F**orces **T**reaty	معاهدة إزالة القوات النووية القصيرة و المتوسطة المدى
ICOC	**I**nternational **C**ode of **C**onduct against Ballistic Missile	مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع إنتشار القذائف والصواريخ الباليستية
MTCRs	**M**issile **T**echnology **C**ontrol **R**egime **S**ystem	نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف و الصواريخ
NMDs	**N**ational **M**issile **D**efense **S**ystem	الدفاع الصاروخي القومي
NEW STARt	The **N**ew **S**trategic **Ar**ms **R**eduction **T**reaty	معاهدة زيادة خفض الأسلحة الإستراتيجية الجديدة
SDI	**S**trategic **D**efense **I**nitiative	مبادرة الدفاع الإستراتيجي
SORt	The **S**trategic **O**ffensive **R**eductions **T**reaty	معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية
SALt	**S**trategic **A**rms **L**imitation **T**alks	محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية
TMDs	**T**heatre **M**issile **D**efense **S**ystem	نظام الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات

مقدمة

لقد مرَّت دراسات التطور البشري بثلاثة عصور تغيَّرت فيها ظاهرة الحرب مع إستمرار الإكتشافات العلمية؛ حيث بدأت أولى هذه الإكتشافات مع عصر الزراعة أو حضارة "الموجة الأولى"*The First Wave* عندما إرتبط الإنسان بالأرض، والتي كانت فيها الممارسات الحربية في ميدان القتال تعتمد على أسلحة حربية دفاعية وهجومية بدائية كالسيوف والسهام و المنجنيق والدروع الواقية والتحصينات الدفاعية. وقد صف الباحث الأمريكي "جاك كيلي"*Jack Kelly* هذه الحقبة من التاريخ الحربي للبشرية بأنها زمن الموت بالقوس أو السهم.

لكن بعد التطور التقنو– عسكري الذي شهده العتاد الحربي والدَّعم اللوجستي السريع في عصر الصناعة أو حضارة "الموجة الثانية"*The Second Wave*، لا سيَّما بعد إكتشاف المادة المتفجرة المكونة من البارود الأسود، والتي بدورها قد غيَّرت من كل الخطط التكتيكية و الإستراتيجية الدفاعية والهجومية للجيوش في العديد من المعارك والحروب. وبالتالي، فقد إنتقل هذا التطوُّر التقنو– عسكري للحروب من مرحلة الحروب البدائية إلى مرحلة جديدة من التاريخ العسكري والحربي للبشرية. وقد وصف المؤرخ "كيلي"*Kelly* هذه الحقبة لظاهرة الحرب بزمن الموت بضغطة على الزناد.

وفي مرحلة ما بعد التّصنيع ومنذ عقود مضت؛ بدأ عصر آخر جديدة وهو عصر حضارة "الموجة الثالثة"*The Third Wave*، والتي كانت تبنى أساسًا على إفرازات ثورة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات السلكية واللاسلكية حسب وصف الباحث والمفكر الإستراتيجي "زبيغنيو بريجنسكي"*Zbigniew Brzeziński* بأن مجتمع المعلومات في مواجهة ظاهرة أخرى للحرب المعاصرة، ستؤثر بشكل كبير على كل التصوُّرات الفكرية والعلمية و المفاهيمية، وعلى العقائد أو المذاهب العسكرية للجيوش. لكن العصر الذي نعيش فيه اليوم قد أطلق عليه العديد من المسمَّيات عند المفكرين والعلماء؛ عصر إكتشاف الفضاء، عصر الذرة، عصر الكمبيوتر والمعلومات.

ولعلَّ من الإنصاف أن نسمي هذا العصر حسب الوصف الذي جاء به "بريجنسكي" *Brzeziński* بمجتمع ثورة المعلومات والتكنولوجيات التقنية العلمية، التي كان من بين أهم مظاهرها إختراع الحاسوب والكمبيوتر كنتيجة للتَّطبيقات العلمية الرياضية التي ساهمت في تطوير وسائل تكنولوجيا الإتصالات السلكية واللاسلكية العسكرية لنقل وتبادل البيانات و المعلومات من خلال التنسيق أو الدمج بين عناصر ووحدات شبكة الإتصال الأرضية و البحرية والجوية والفضائية، وبين مراكز القيادة والتحكم والسيطرة لإدارة المعركة والحرب عن بعد، وتفعيل عملية إرسال وإستقبال تبادل البيانات والمعلومات بين القادة والمشاة و الجنود، والتَّوجيه الدقيق عن بعد لإحداثيات مسار القذائف والصواريخ التكتيكية والإستراتيجية أثناء تحليقها في الجو.

لقد وصلت ظاهرة الحرب المعاصرة إلى حدودها القصوى بعد نهاية العصر النووي الأول لإحداث ثورة أخرى كبديل عن الثورة في الشؤون التقنية العسكرية التي سادت في عصر الذرة، وهي "الثورة في الشؤون العسكرية"*Revolution In Military Affairs (RMA)* حتى تواكب التطور الحضاري لعصر مجتمع التكنولوجيا والمعلومات. لكن قد تتناقض الحروب المعاصرة بشكل ملحوظ مع المفاهيم والأساليب والتكنولوجيات العسكرية السابقة؛ لأن منطق الحرب في أي فترة من الزمن يؤكد على ضرورة تحديث جميع وحدات وفروع القوات المسلحة للجيوش، وتدريب الجنود وفق عقيدة عسكرية معينة للحفاظ على جدارتهم و جاهزيتهم في زمن السلم أو الحرب.

ولفهم طبيعة هذه التحديات العسكرية الجديدة بعد زوال الإتحاد السوفييتي سابقا ونهاية عصر الحرب الباردة عام 1991؛ يقتضي التمعُّن أكثر في حرب الخليج الثانية أو عملية درع الصحراء عام 1991، على إعتبار أنها أول إختبار عملي لإستراتيجية الدفاع الصاروخي الأمريكي في المعركة البرية والجوية، مثَّلت فيها دور ثورة تكنولوجيا المعلومات و

الإتصالات كأهم قوة عسكرية إلى جانب القوة الإقتصادية؛ حيث أشار "آلان كومبين"*Alan D. Compen* الذي إستشهد به "آلفين توفلر"*Alvin Toffler* إلى الدور الذي كان يؤديه الحاسوب و الكمبوتر للتجسُّس أو لتفعيل عملية الإتصال عن بعد بالأقمار الإصطناعية لتحقيق الحسم و الإنتصار في الحرب بأقل الخسائر والتكاليف الممكنة. لكن في المقابل قد ظهر جيل جديد من القذائف والصواريخ الدفاعية والهجومية – الجيل الهجين والفرط صوتي – التكتيكية و الإستراتيجية، لا سيَّما بعد أن تطوَّرت بشكل ملحوظ في العديد من المجالات العسكرية و المدنية، حتى تواكب متطلَّبات "العصر الصاروخي"*Missile Age*[*].

لقد أدَّت ثورة تكنولوجيا المعلومات في المجال العسكري إلى إدارة جميع مراحل عمليات القصف الجوي والصاروخي أثناء تحليقها في الجو لإستهداف الأهداف المعادية القريبة أو البعيدة المدى، على إعتبار أنها سلاح مدفعية هجومي لقرون عديدة، ممَّا زاد من فعَّالية دورها التكتيكي والإستراتيجي في مسرح العمليات منذ الحربين العالميتين الأولى و الثانية، لا سيَّما بعد إكتشاف القنبلة النووية والهيدروجينية ونظم إطلاقها أو إيصالها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي سابقًا إبان النصف الأول من عصر الحرب الباردة.

لم يعد الحديث عن إجراءات الحد من إنتشار الأسلحة التكتيكية والإستراتيجية محصورًا فقط على السلاح النووي بعد نهاية عصر الحرب الباردة؛ لأن في الأصل كانت تشمل هذه الإجراءات وضع قيود عددية وكمية لتقييد إنتشار تكنولوجيا القذائف والصواريخ

---

[*] أول من إستخدم مصطلح "العصر الصاروخي"*Missile Age* هو الخبير العسكري والإستراتيجي الأمريكي "برنارد برودي"*Bernad Brodie* عام 1959، وقد كان ذلك في مؤلفه الموسوم بـــ "الإستراتيجية في عصر الصاروخي"*Strategy In Missile Age*؛ حيث كان يعتبره العديد من المحللين والباحثين الأكاديميين كأحد أبرز الرواد الأوائل المؤسسين لـــ "إستراتيجية التدمير المتبادل المؤكد"*Mutually Assured Destruction Strategy (MADs)*، وقد كان يعرف بـــ "كلاوزفيتز الأمريكي"*Americain Clausewitz*. أنظر:
Bernard Brodie, Strategy in Missile Age (California: Rand Corporation, 1959).

الحساسة الدفاعية والهجومية، وقد يعود سبب ذلك إلى أن الأسلحة النووية والطائرات المعاصرة اليوم لم تعد كافية لضمان ذلك التفوُّق التكتيكي والإستراتيجي في مسرح العمليات عن بعد؛ بل إن حيازة وتطوير تكنولوجيا القذائف والصواريخ قلَّصت من دور المسافة و التوقيت، حتى دخلت هي الأخرى في نفق المفاوضات الثنائية أو المتعددة الأطراف للحد و خفض التسلح أو نزع السلاح أو حظر الإنتشار الأفقي والعمودي لتكنولوجيا القذائف و الصواريخ.

علاوة على ما سبق، فإن قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم بعد نهاية عصر الحرب الباردة خلال هذه المرحلة قد جعلها تهتم من المنظور التكتيكي والإستراتيجي بثلاثة دوائر للقرن الحادي والعشرين، هي:

- تطوير نظم دفاع صاروخي عن مسرح العمليات حديثة لتحسين فعَّاليتها؛ فضلاً عن مشاريع دولية ذات طابع تكتيكي وإستراتيجي، بوصفها جزءًا من آلية عسكرية رادعة، كما هو الحال مع مشروع الدرع الصاروخي في القارة الأوروبية.
- مواجهة تحدي القوى العسكرية الكبرى الصاعدة في المسرح السياسي الدولي بسبب نموها الاقتصادي، كما هو الحال مع الصين والهند.
- الإنتشار الأفقي والعمودي للقذائف والصواريخ الدفاعية والهجومية على المستويين الإقليمي والكوني، والذي قد يؤدي إلى تقويض ميزان الإستقرار الإستراتيجي بين القوى العسكرية الصغرى الصاعدة والكبرى، مع إمكانية حيازتها من طرف دول غير صديقة – إيران وكوريا الشمالية – أو أطراف و جماعات متطرفة مسلحة أخرى عديدة.

لقد تصاعد مؤشر الإنفاق العسكري للشركات العسكرية الأمريكية على دعم تكاليف المعدَّات التقنو– عسكرية لقوات الجيش الأمريكي بمختلف فروعه البرية والبحرية والجوية و

الفضائية، والتحديث المتواصل لمختلف فروع القوات العسكرية المسلحة التقليدية وغير تقليدية، حتى تكون أكثر مرونة وفعَّالية للعمل في بيئة إستراتيجية معقَّدة لمواجهة تحديات مخاطر التهديدات الأمنية الجديدة غير نظامية، التي قد أطلق عليها الخبراء العسكريين و الأكاديميين بـــ : "التهديدات اللاَّ– تماثلية"*The Asymmetric Threats*؛ كإنتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها وإيصالها، مع إمكانية حيازتها من طرف جماعات متطرفة أو إرهابية تسعى إلى دعم شبكات إيصال الأسلحة والدَّعم اللوجستي التي تزداد بإستمرار في الوقت الحالي.

في ذات السياق، أدَّت المقاربات المعرفية الأمريكية بشأن تقييم مخاطر التهديدات الأمنية الجديدة بصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة إستراتيجية الأمن القومي للقرن الحادي والعشرين، وقد كانت إحدى أهم مظاهرها زيادة تكاليف الإنفاق العسكري على نظم الدفاع الصاروخي(*) لإحتواء مخاطر تهديدات القذائف والصواريخ الهجومية، أو إعتراضها خلال جميع مراحل طيرانها في الجو، وتشجيع المجتمع الدولي على المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف لإحتواء عملية الإنتشار على نطاق واسع بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي.

أدَّت هجمات 11 سبتمبر عام 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة توجيه نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي القومي، وتجديدًا عميقًا لعناصر الدرع الصاروخي الباليستي عن مسرح العمليات عبر مراحل متتالية من عمليات التحديث التقنو– عسكري، وذلك لدعم مدى دفاعي إضافي من خلال شن عمليات الإعتراض الصاروخي من مستوى أعلى خارج إقليم الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى يغطي مساحة جغرافية واسعة لتشمل الحلفاء في حلف الناتو والإتحاد الأوروبي.

(*) أنظر: الإنفاق العسكري على مشاريع الدفاع الصاروخي الأمريكي منذ عام 2001 وإلى غاية عام 2019.

جسَّدت الولايات المتحدة الأمريكية مقاربتها المعرفية على مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية عمليًا لإستراتيجية الدفاع الصاروخي الأمريكي للقرن الحادي والعشرين بعد إنسحابها رسميًا عام 2002 من "معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية"*Anti Ballistic Missile Defense Treaty (ABMt)* لعام 1973، وتأكيد البنتاغون للإدارة الأمريكية على التأييد المطلق للمشروع عام 2007. لكن كان يرى المحللون وخبراء نزع السلاح أن معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية كانت تمثل إحدى أهم المعاهدات لصون ميزان "الإستقرار الإستراتيجي"*Strategic Stability*[**]، وللتَّقليل من مخاطر نشر عناصر نظم الدفاع الصاروخي على نطاق واسع.

عمدت الإدارة الأمريكية على تجسيد مقاربتها الجديدة للدفاع الصاروخي من خلال هندسة شبكة حماية معقَّدة مكوَّنة من أنظمة صواريخ إعتراضية في منطقة أوروبا الشرقية عام 2007، مستندة إلى نقاط إرتكاز جغرافية عِدَّة، قادرة على إسقاط أو إعتراض أي صاروخ هجومي تكتيكي أو باليستي في الجو. لكن منذ تنفيذ المقاربة الأمريكية الجديدة على نظم الدفاع

[**] يشير المصطلح إلى إحتمال تبادل نووي وصاروخي إستراتيجي. وتختلف تعريفاته في المناقشة الأكاديمية ومناقشة السياسات. لكن على الرغم من أن إستخدامه كان في النصف الثاني من العصر النووي الأول؛ إلا أن هذا المفهوم قد إكتسب شعبية كبيرة عندما كان التدمير المتبادل المضمون أو المؤكد أشبه بمفارقة تارخية مع نهاية الحرب الباردة؛ حيث سعى صانعوا السياسات والمحللون وراء مصطلح جديد يقدم إطار عمل أكثر إيجابية لتعريف العلاقات الإستراتيجية بين القوى العسكرية النووية والصاروخية، ومن هنا أتى الإستقرار المتبادل المضمون. ومن ثم فإن هذا المفهوم التقليدي للإستقرار الإستراتيجي له معنيان إثنان؛ أولا يركز على إستقرار الأزمة وحوافز إستخدام الأسلحة النووية والصاروخية، وثانيا يركز على إستقرار أو كبح سباق التسلح (الفعل ورد الفعل)، والحوافز التي تؤدي إلى إنتاج أو تطوير أسلحة نووية و صاروخية جديدة. راجع: كريستوفر س. تشيفيس، وآخرون، تعزيز الإستقرار الإستراتيجي مع روسيا منظور تحليلي: رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسة الآنية (الولايات المتحدة: منشورات مؤسسة راند، 2017)، ص.ص04-05.

الصاروخي القومي، ونظم الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات، أضحى النقاش الإعلامي والأكاديمي ومراكز الفكر، تعكس الجدل والغموض بشأن مدى فعَّالية وأهمية إستراتيجية الدفاع الصاروخي للأمن القومي الأمريكي والحلفاء، وتداعياتها المحتملة على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وبنية الأمن الدولي.

1. **الإشكالية:**

كيف تؤثر نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وبنية الأمن الدولي ؟

2. **التساؤلات:**

- هل التطور التقنو- عسكري على نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي هو في صالح الدفاع أو الهجوم ؟
- ما طبيعة العلاقة التَّأثيرية بين نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي وميزان الإستقرار الإستراتيجي على بنية الأمن الدولي ؟
- ما طبيعة العلاقة بين إستراتيجية الردع الصاروخي ونظم الدفاع الصاروخي الأمريكي ؟
- ما هي مخاطر إقرار مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية ؟

3. **الفرضيات:**

- كلَّما زاد توظيف التقنية- العسكرية على نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي، كلَّما أدى إلى سباق بين نظم التسلح الدفاعي والهجومي .
- توجد علاقة ذات دلالة تأثيرية عكسية بين نظم الدفاع الصاروخي وميزان الإستقرار الإستراتيجي على بنية الأمن الدولي.
- كلَّما زاد تعزيز قوات الردع الصاروخي، كلَّما كانت الحاجة إلى تطوير نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي.

- كلَّما زاد توسيع مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية، زادت حدَّة تباين ردود الفعل الإقليمية والدولية حول مخاطر المشروع على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وعلى بنية الأمن الدولي.

4. المناهج والنَّظريات:

إن الكشف عن حقائق المشكلة البحثية ومعرفة أغوارها يتطلَّب تكامل الأطُر المنهجية و النظرية الملائمة للبحث العلمي، بحيث لا توجد طريقة علمية واحدة يمكن الإعتماد عليها للكشف عن الحقيقة؛ لأن طرُق العلم تختلف بإختلاف الموضوعات والدراسات في تخصص معيَّن. وعليه، فتكمن أهمية المناهج والنظريات في ما يلي:

- تساعد المناهج على فحص فرضيات البحث العلمي.
- تساعد النظريات على إرشاد البحث العلمي وتحديد مساراته البحثية والتحليلية، وتوجيه الإستنتاجات والتوصيات والتطبيقات العلمية. كما تمثل أساسًا للعديد من الإختبارات العلمية والتجارب والدراسات الميدانية.

أ . المناهج:

المنهج الوصفي بوجه عام يساهم في التَّعرف أكثر على ظاهرة نظم الدفاع الصاروخي ووضعها في إطارها الصحيح من خلال تفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعدُّ ذلك بداية للوصول إلى النتائج التي تتعلَّق بموضوع البحث؛ في سبيل الوصول إلى جمع المعلومات والبيانات التي تتعلَّق بظاهرة موضوع البحث، نتيجة الحاجة إلى وسائل حاسمة لتوصيف سمات الظاهرة وفق خاصية "نظام- الأنظمة"*System of Systems* على نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي للقرن الحادي والعشرين.

- **المنهج التاريخي:**

المنهج التاريخي هو الطريقة أو الأسلوب لبلوغ المعارف والحقائق، مع إمكانية التنبُّو بما هو كائن مستقبلاً في ظل المتغيرات الزمنية المتلاحقة على موضوع نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي، لا سيَّما بعد أن تعاقد الجيش الأمريكي مع شركة "جينيرال إلكترك"

General Electric في شهر نوفمبر عام 1944 لدراسة طرق حماية الأمن القومي الأمريكي من هجمات القذائف والصواريخ الهجومية الألمانية المعادية، والتي أطلق على تسميتها "جوزيف إيم. سيراكوسا"*Joseph M. Siracusa* بـــ : مشاريع نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي الأولية(*) أوائل خمسينيات القرن العشرين. وللتَّعرف أكثر على طبيعة الأبحاث السابقة لموضوع البحث في فترات زمنية مختلفة وفق تحليل كرونولوجيا "الميقاتيَّة"*Chronology* للأحداث، والتطوُّر المعرفي الذي طرأ على مبدأ الدفاع ومبدأ الهجوم من عصر لآخر عند رواد فلسفة الحرب والفكر الإستراتيجي.

- **المنهج التحليلي:**

يعرف المنهج التحليلي على أنه تفكيك مشكلة موضوع البحث، ودراسة كل الجزئيات بدقة من خلال النَّقد والتحليل لتسهيل عملية البحث من أجل إجلاء الغموض عن ظاهرة مخاطر نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وبنية الأمن الدولي.

- **المنهج الإستنباطي:**

على الرغم من أن هذا المنهج هو عبارة عن منهج تقليدي، إلا أنه يمكن من خلاله دراسة الهيئة الكلية لظاهرة نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي، مع إسقاط النظريات والمسلَّمات والقواعد العامة؛ ومن ثم التطبيقات الجزئية على مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية.

(*) تاريخيًا؛ طوَّرت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من نماذج نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي الأولية إبان عصر الحرب الباردة، نذكر أهمها: "نايك أجاكس"*Nike Ajax* عام 1946، "نايك إيركوليس"*Nike Hercules* عام 1958، "نايك إيكس"*Nike X* عام 1960، "سايف غارد"*Safe Guard* عام 1970، مبادرة الدفاع الإستراتيجي أو "مشروع حرب النجوم"*Stars War* عام 1983. راجع: جوزيف. إم سيراكوسا، الأسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدا، تر: محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، 2015)، ص.ص90-93.

ب. النَّظريات:

إن الإطار المفاهيمي والنَّظري لأي بحث علمي يجعل من الأبحاث العلمية أكثر جدوى وواقعية. كما يشكل الإطار النظري للبحث الأساس الذي تبنى عليه الفكرة قيد الدراسة؛ لأنه العمود الفقري لأي بحث علمي، وهيكل البحث العام، والمكوِّن الرئيسي له.

- **النظرية الواقعية"*Theory Realism*:**

تعني النَّظر إلى الأشياء كما هي، وليس كما يجب أن تكون[1]. وقد إرتكزت متغيرات موضوع البحث على التحليل الواقعي الذي ينطلق من إفتراض أن حِدَّة المنافسة الأمنية، الصراع والحرب، سباق التسلح الدفاعي والهجومي (الفعل ورد الفعل)، مأزق الدفاع والقوة و الأمن (دوامة الدفاع والأمن)، معضلة إنتشار الإبتكارات العسكرية الحديثة؛ كلَّها سمات بارزة في السياسة الدولية غير قابلة للتنبُّؤ والتجنُّب – غياب سلطة عليا فوق الدول – فوضوية النظام الدولي؛ ففي ظل هذا الوضع تهتم القوى العسكرية للدول والقوى العظمى بالبحث الدَّائم و المستمر عن الأمن إعتمادًا على مبدأ "المساعدة الذَّاتية"*Self Help* من خلال تعزيز القوة العسكرية الدفاعية والهجومية كمًا ونوعًا، حتى تضمن في النهاية الحماية والبقاء.

يبنى تحليل موضوع البحث على المسلَّمات والمفاهيم التي جاء بها أنصار المدرسة الواقعية في حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية، وأهم الطروحات المعرفية والفكرية التي جاء بها رواد المدرسة الواقعية التقليدية، والواقعية الدفاعية، والواقعية الهجومية، وأطروحة التوازن الدفاعي والهجومي؛ إستنادًا كذلك إلى مضامين وشروحات مأزق الدفاع والقوة و الأمن.

---

[1] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص453. راجع: سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر، نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص51.

تساعد النظرية الواقعية – "البراديغم الواقعي – أو النموذج المعرفي في التحليل على تفسير السلوك السياسي الخارجي الأمريكي، وإدراك العلاقة بين المتغيرين الرئيسيين لموضوع البحث – الدفاع كمتغير مستقل، والأمن كمتغير تابع – وعلى طبيعة علاقة الدفاع بالردع في السياسة الدولية، ومدى تأثير نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وبنية الأمن الدولي، وأيضًا على مجمل التَّفاعلات والأنشطة السياسية الدولية بين القوى العسكرية الصاعدة والكبرى في النظام الدولي.

- **"نظرية التَّبني– القدرة"*Adoption Capacity Theory* :**

قد تؤدي الإبتكارات العسكرية المعاصرة على نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي إلى تقويض الإستقرار الإستراتيجي، وعلى المفاهيم أو المتغيرات الجديدة التي جاءت بها هذه النظرية[1]؛ بحيث يمكن لنظرية التَّبني– القدرة تفسير أو إدراك أسباب حدوث إنتشار القوة العسكرية بين الدول والقوى العسكرية الصغرى الصاعدة والكبرى التي تؤدي عادة إلى حدوث تحوُّلات خطيرة للقوة النسبية وكيفية حدوثها.

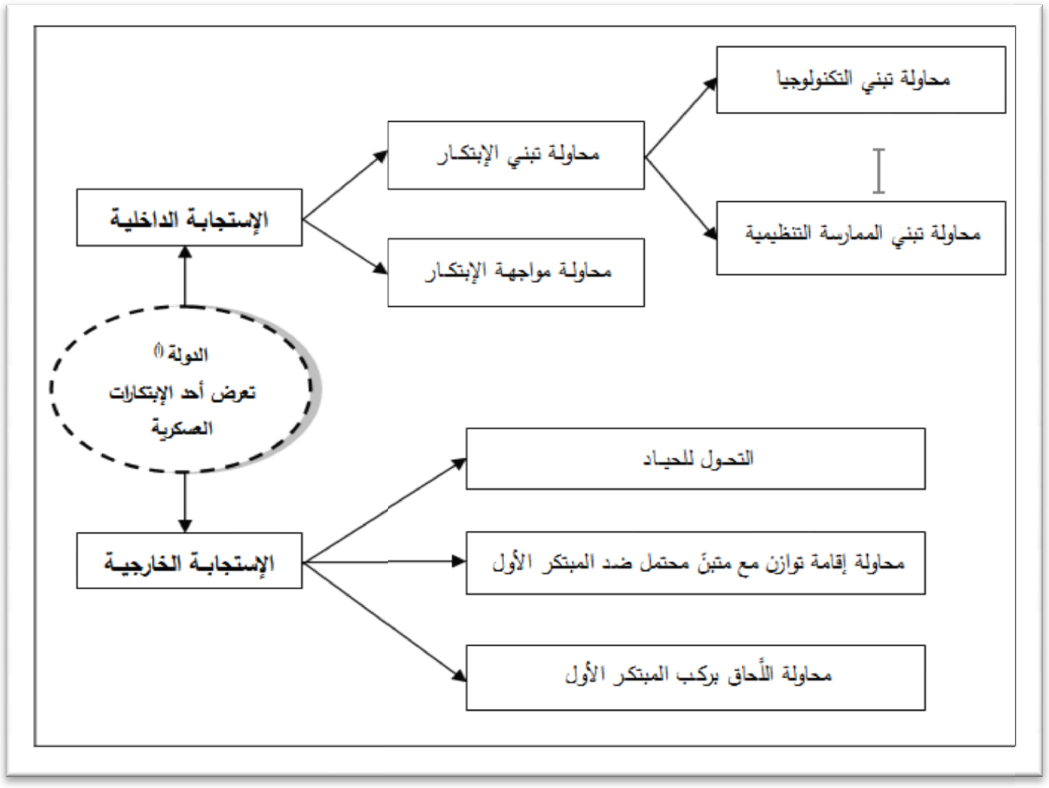
فعلى سبيل المثال؛ فإن توظيف "الإبتكارات العسكرية الرئيسية"*The Most Important Military Innovations*[(*)] بشكل غير منتظم أو مستقر على نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي قد تشكل هي الأخرى تعطيلاً للإتفاقيات والمعاهدات، وحدوث فروق كبيرة للقوة العسكرية الدفاعية والهجومية كمًا ونوعًا بين القوى الصغرى والكبرى، ومآزق إستراتيجية حادة من الصَّعب على الأطراف أو الدول إدارتها أو التَّنبؤ بها أو حتى تجنُّبها؛ لأن المبتكرون

---

[1] Michael C. Horowitz, The Diffusion of Military Power: Causes and Consequenses for International Politics (U.S.A: Princeton University Press, 2010), p.35.

[(*)] عندما يتغيَّر إنتاج القوة العسكري؛ بمعنى، تغيُّر في طبيعة وسير الحرب بإحدى الطرق القابلة للقياس، فإن ذلك يطلق عليه إبتكارًا عسكريًا. كلَّما زاد التغيُّر، كبر الإبتكار. كما تُعرَّف الإبتكارات العسكرية الرئيسية على أنها تلك التغيرات الكبرى التي تطرأ على سير الحروب ذات الأهمية بالنسبة للمؤسسات الصناعية العسكرية البارزة لزيادة الكفاءة التي من خلالها يمكن تحويل القدرات إلى قوة، وهي ترتبط أحيانًا وليس دائمًا، إرتباطًا وثيقًا بالتَّغيرات في التكنولوجيا للشركات والمؤسسات الصناعية العسكرية. راجع:
Michael C. Horowitz, Op.Cit, pp.40-41.

الأوائل الذين يبتكرون طرقًا جديدة لإنتاج مثل هذه القوة العسكرية قد يساعد على نيل مزايا محتملة كبيرة. وبالتالي، فإن إستغلالها العشوائي سيؤدي عادة إلى تحوُّلات خطيرة على توازن القوى، وعلى ميزان الإستقرار الإستراتيجي، وعلى بنية الأمن الدولي. كما هو موضح في الشكال التالي؛ **الشكل رقم: (01). الإستجابات المحتملة للدول للإبتكارات العسكرية.**



Source:
Michael C. Horowitz, Op.Cit, p.46.

في ذات السياق، فإن الإنتشار الواسع النطاق للإبتكارات العسكرية اللاَّ- محدود على نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي من شأنه أن يساهم عمومًا للإستجابات الإستراتيجية المحتملة الداخلية والخارجية من جانب باقي الأطراف أو الدول في النظام الدولي؛ بحيث قد يتوقَّف عامل النجاح أو الفشل على المقابلة بين المتطلَّبات المالية والتَّنظيمية من أجل التَّبني، وعلى القدرات المالية التَّنظيمية المتاحة. وعليه، فإن الشكل السابق يوضح بدقَّة للعلاقة بين المفاهيم ومتغيرات نظرية التَّبني- القدرة من خلال الإستجابات الداخلية والخارجية المحتملة للدول للإبتكارات العسكرية.

- **"نظرية الثورة في الشؤون العسكرية"*(Revolution in Military Affairs (RMAt)*:**

لقد كان يرى "روبير مرتون"*Robert Merton* أن القطاع العسكري قد مارس دائمًا تأثيرًا خارجيًا معتبرًا على تطور العلوم والتكنولوجيا العسكرية، حتى أثبتت أطروحات "غاليليو غاليلي"*Galilio Galilei* بفضل التَّطبيقات العلمية لنظرية القذائف والصواريخ اللاَّزمة للجيش؛ فمن "بابان"*Papin* مرورًا بـــ "برنويي"*Bernouilli*، "أولر"*Euler*، "لايبنيتز"*Leibnitz*، كانت المشاكل التي أثارها الفن العسكري سببًا رئيسيًا في عِدَّة إكتشافات وإبتكارات علمية[1].

القوة العسكرية المعاصرة والنظام العسكري قد أصبح يعتمد عليه اليوم في بنائه بشكل كبير على إفرازات نظرية "الثورة في الشؤون العسكرية"*Revolution in Military Affairs (RMAt)* – فرضية عسكرية نظرية يدور موضوعها حول مستقبل الحرب – وعلى ثورة المعلومات والإتصالات السلكية واللاَّ– سلكية، كما تعتبر هذه النظرية أن القوات المسلحة الأمريكية بمختلف فروعها، وإقترابها من معطيات الثورة في الشؤون العسكرية؛ هي ذلك العنصر الحاسم لتقييم مدى قدرة النظام العسكري الأمريكي على تحقيق أهدافه السياسية و الأمنية والإستراتيجية مستقبلاً.

في ذات السياق، يمكن إسقاط نظرية "الثورة في الشؤون الدفاعية"*Revolution in Defensive Military Affairs (RDMA)* على موضوع البحث، وما أفرزته من تطورات تقانية عسكرية على نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي للقرن الحادي والعشرين، والتي يزداد إنتشارها على نطاق واسع في العديد من المناطق الجغرافية ذات الأهمية الجيو– بوليتيكة و الجيو– ستراتيجية، بشكل يجعل من الصَّعب متابعة تطوُّراتها وتداعياتها المحتملة الإيجابية أو السلبية على ميزان الإستقرار الإستراتيجي، وعلى بنية الأمن الدولي. كما يتَّفق جل الخبراء

---

[1] جاك فونتانال، العولمة الإقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو– إقتصاد، تر: محمود براهم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009) ، ص.ص167–168.

العسكريين على أن نظرية الثورة في الشؤون العسكرية الدفاعية ستكون دائمًا مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالسياق العام للتطوُّر الحضاري العلمي والتكنولووجي لمسار البشرية من عصر لآخر.

- **"نظرية الحد وخفض التسلح ونزع السلاح"*Disarmament and Arms Control and Reduction Theory*:**

أولاً: "نظرية التوزان"*Theory of Balanced Disarmament*: تعتمد هذه النظرية على فكرتين رئيسيتين؛ "التوازن"*Balance* و"الإستقرار"*Stability*، وعلى الفرضية القائلة بأن الحرب يمكن تجنُّبها إذا تسنى تحقيق مستوى متعادل من التسليح. لكن هذا الوضع من منظور أنصار هذا الإتجاه يمكن التوصُّل إليه عن طريق إيجاد الترتيبات والآليات المناسبة التي تساعد على وضع مبدأ التعادل موضع التنفيذ في ظل رقابة عملية فعَّالة تحول دون إنتهاك الترتيبات والقواعد الأساسية التي تتحكَّم في سلوكها بشأن معضلة الإنتشار والتسلح.

يدعم أنصار نظرية التوازن تبديد المخاوف والشكوك لدى الطرف من النَّوايا العدوانية والخطط الدفاعية أو الهجومية لدى الطرف الآخر، كما أن التكافئ النسبي المتبادل يعتبر عاملاً حيويًا للتَّقليل من إحتمالات نشوب الصراع والحرب. وبالتالي، تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الدول. لكن سيكون من المستبعد من منظور هذه النظرية أن يعمد طرف ما من الأطراف إلى إثارة الشكوك ومخاوف الحرب؛ لأنه يعلم أنه لا يمتلك فيها ميزة التفوُّق التي يمكن أن تحقق له بعضًا من الأهداف والمكاسب التي يحددها لنفسه مسبقًا.

ثانيا: "النظرية التَّدريجية"*Theory of Gradual Disarmament:* تقوم النظرية التَّدريجية على إفتراضات تناقض تمامًا مع تلك التي إنبنت عليها نظرية النزع المنفرد؛ فهي لا ترى ضرورة في النزع المنفرد كوسيلة للخروج من المعضلة أو المأزق الذي وصلت إليه المشكلة، وأن الغرب والقوى العسكرية كما تقول هذه النظرية يمكن أن

يتفاوضوا بشأن الحد وخفض وتقليص الأسلحة الإستراتيجية دون أن يلجأ أحد الأطراف إلى تدمير قواته العسكرية بإرادته في مواجهة خصومه؛ لأنه سيعطي فرصة لخصومه و أعدائه للتوسُّع والسيطرة.

فعلى سبيل المثال؛ كلا الطرفين – الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية – يمكن لهما أن يشتركا في تدابير أكثر فعَّالية وصرامة وواقعية للتَّقليل من حِدَّة المنافسة الأمنية الناتجة عن تقلُّبات معضلة سباق التسلح الصاروخي الدفاعي والهجومي. وبالتالي، ستمهد الطريق أمام التدمير التدريجي والمرحلي، ومن ثم النزع النهائي لفئة حساسة من نظم التسليح، والتنظيمات العسكرية المرتبطة بها؛ لأن عمليات الحد وخفض الأسلحة التكتيكية والإستراتيجية كما تقترحها هذه النظرية التدريجية قد تجعل من نزع السلاح على مرحلتين:

- نزع الأسلحة التقليدية.
- نزع الأسلحة فوق التقليدية.

وعلى أن تشمل كل مرحلة عددًا من الإجراءات والبروتوكولات الملحقة بها على مراحل قصيرة أو فترات طويلة من الزمن، هي:

- إغلاق القواعد العسكرية.
- تفكيك أو تدمير فئات حساسة من الأسلحة التكتيكية والإستراتيجية.
- تخفيض وتقليص حجم الجيوش وعدد القوات المسلحة إلى المستوى المطلوب والمتَّفق عليه.

5. أهمية وأهداف موضوع البحث:

تكمُن أهمية الموضوع في طبيعة ما نحاول إختباره؛ لأن أهمية موضوع هذا البحث لا يتمثَّل في موضوعها وحسب على غيرها من المواضيع؛ بل تتمثَّل أهميتها الحقيقية في ذلك التَّجسيد العملي للمقاربة الأمريكية الجديدة على إستراتيجية الدفاع الصاروخي للقرن الحادي و

العشرين. كما أن إفرازات الثورة في الشؤون العسكرية الدفاعية ستفرض عليها إضافة عناصر مطوَّرة بالكامل في إطار البنية الأساسية والهندسية العملياتية على نظم "الدفاع الصاروخي القومي"*National Missile Nefense (NMDs)*، وعلى نظم "الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات"*Theatre Missile Defense (TMDs)*، مع إمكانية دمجها بواسطة تفعيل خاصية "نظام الأنظمة"*System of Systems*، وقابلية التحوُّل من نظام لآخر في حالة إذا ما تم نشرها على نطاق واسع خارج إقليم الولايات المتحدة الأمريكيةفي مسرح العمليات الأوروبي.

ولعل الهدف الأساسي من موضوع هذا البحث هو للتَّوضيح أكثر كيف إستطاعت الإدارة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين في حلف الناتو تجسيد هذه المقاربة الجديدة عمليًا على مشروع الدرع الصاروخي، والتي تبنَّتها الشركات الصناعية العسكرية الأمريكية على شؤون الدفاع الصاروخي للقرن الحادي والعشرين. كما يقول "جاك فونتانال"*Jacques Fontanel* أن أي بحث أو تطوير في مجال الدفاع هو ذلك السر الكامن وراء كل تفوُّق عسكري[1].

6. الدراسات السابقة:

لقد عالجت بعض الأبحاث والدراسات جانب معيَّن ومهم من موضوع البحث. نخص بالذكر لأهم دراسة قام بها الباحث الياباني "أوغاوا شينيتشي"*Ogawa Shinichi* الموسومة بـــ "الأهمية الإستراتيجية للدفاع الصاروخي وتأثيره على الأمن الدولي"*Strategic Significance of Missile Defense and Its Impact on International Security*، وقد وضح الباحث الياباني لمخاطر الإنتشار الأفقي والعمودي لتكنولوجيا القذائف والصواريخ في العديد من مناطق العالم، وتداعيات نظم الدفاع الصاروخي على الأمن القومي الياباني.

أشار الباحث الياباني إلى مسألة أخرى مهمة للغاية تمثلت في تحديده لعلاقة الردع النووي بالدفاع الصاروخي إبان عصر الحرب الباردة، لا سيَّما طبيعة العلاقة بين الردع النووي المتبادل والدفاع الصاروخي –المظلَّة النووية والدفاع الصاروخي– وإلى مسألة مهمة

---

[1] نفس المرجع، ص215.

أخرى تتمثل في العلاقة بين الردع والدفاع الصاروخي بعد نهاية الحرب الباردة، والإستجابات المحتملة للدول في حالة ما إذا تم نشر عناصر نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي على نطاق واسع. نخص بالذكر؛ روسيا الإتحادية، الصين، كوريا الشمالية، حلف الناتو، الإتحاد الأوروبي. ومخاطر نظم الدفاع الصاروخي على الأمن القومي الياباني.

7. **الإطار الزماني والمكاني:**

- **أولاً: الحدود المكانية:** تمثل الحدود المكانية الإطار المكاني الذي يشمله الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية؛ بمعنى يمتد هذا المشروع على طول الحدود الشرقية للقارة الأوروبية، إنطلاقًا من بحر البلطيق شمالاً، مرورًا بالبحر الأسود جنوبًا، ومن ثم جنوب شرق القارة الأوروبية في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- **ثانياً: الحدود الزمانية:** تم تحديد الفترة الزمنية لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي منذ أن أعلنت الإدارة الأمريكية رسميًا عن نشر عناصر الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية عام 2007. نخص بالذكر: بولندا، وجمهورية التشيك. وإلى غاية عام 2023.

8. **الهيكل العام للبحث:**

تمثل خطة البحث التركيبة الهيكلية والتَّصميم الفكري للموضوع المعالج من خلال تحديد أهم الأفكار الرئيسية التي يتضمَّنها مضمون البحث، وتنسيقها تنسيقًا محكمًا. وخطة البحث عبارة عن عمل تقني وجهد فكري متواضع يمكن من خلاله السَّيطرة على أبعاد و متغيرات الموضوع، وترتيب الأفكار والمعلومات والبيانات المحصَّل عليها التي تدعم مشروع البحث. وبالتالي، فإن التنسيق والتدقيق في خطة البحث يساعد على إدراك طبيعة العلاقة بين متغيرات الموضوع؛ أي بين المتغير المستقل –الدفاع– والمتغير التابع –الأمن– مع التَّنسيق المحكم بين الفصول الأربعة والفروع الملحقة بها بصفة منظمة ومرتبطة ببعضها البعض. و

عليه، يمكن وضع تقسيم مناسب بما يتماشى وأهمية طبيعة الموضوع المعالج على النحو التالي:

أولاً: يعالج الفصل الأول مدخل عام لأصول الدفاع والهجوم في الحرب و الإستراتيجية العسكرية (التَّأصيل التاريخي والمفاهيمي) الذي سنستعرض من خلاله عرضًا دقيقًا ومختصرًا لأهم الأفكار التي جاء بها رواد فلاسفة الحرب والفكر الإستراتيجي. وقد جاء هذا الفصل في صيغة ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: فن علم الحرب.

المبحث الثاني: دور القوة الجوية في الحرب.

المبحث الثالث: دور القوة الصاروخية والفضائية في الحرب.

ثانيًا: يعالج الفصل الثاني التَّأصيل النظري والمفاهيمي للدفاع والأمن والردع في السياسة الدولية (البعد العسكري)، وذلك من خلال إبراز العلاقة بين الدفاع والأمن عند أقطاب الفكر الواقعي القديم والجديد، مع تسليط الضوء على أهم المضامين الفكرية والمعرفية التي تمحورت حول معضلة الدفاع والقوة والأمن، وذلك لإيجاد تفسيرًا لحدوث الصراعات و الحروب بين الدول، وفي ختام هذا الفصل سنستعرض للعلاقة المفاهيمية بين مبدأ الدفاع ومبدأ الردع الإستراتيجي؛ حيث يأتي هذا الفصل في صيغة أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: أساسيات ومبادئ الواقعية التقليدية.

المبحث الثاني: تطور الطروحات الرئيسية للواقعية الجديدة.

المبحث الثالث: معضلة الأمن والدفاع: فهم الواقعيين للصراع الدولي.

المبحث الرابع: الدفاع ومبدأ الردع الإستراتيجي.

ثالثًا: يعالج الفصل الثالث البعد القانوني للمعاهدات والإتفاقات الثنائية الأمريكية للحد و خفض التسلح الصاروخي، والجهود الأمريكية ومساعي المجتمع الدولي البديلة لإحتواء و السيطرة على إنتشار القذائف والصواريخ الحساسة، والتي تشكل هي الأخرى خطرًا محتملاً

على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وبنية الأمن الدولي، وتعطيل إتفاقيات ومعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح. وقد جاء هذا الفصل في صيغة ثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأول: المعاهدات الثنائية للحد من التسلح الصاروخي.

المبحث الثاني: المعاهدات الثنائية لخفض التسلح الصاروخي.

المبحث الثالث: المحاولات الأمريكية والدولية البديلة للسَّيطرة على التسلح الصاروخي.

رابعًا: يعالج الفصل الرابع هندسة الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية بين المتطلَّبات التقنو– عسكرية والتحديات الأمنية. حيث جاء هذا الفصل في صيغة أربعة مباحث، هي:

المبحث الأول: نظام الدرع الصاروخي القومي.

المبحث الثاني: نظام الدرع الصاروخي عن مسرح العمليات الحديثة.

المبحث الثالث: تداعيات إقرار مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية.

الفصل الأول

مدخل عام لأصول الدفاع والهجوم في الحرب والإستراتيجية العسكرية

يعالج هذا الفصل كما هو متفق عليه في أدابيات المنهجية المسمى بالتنقيب عن الحقائق من خلال العودة إلى الأصول التاريخية لمبدأ الدفاع والهجوم في الحرب و الإستراتيجية العسكرية، دون محاولة تعميم هذه الحقائق المعرفية التاريخية في حل المشكلة، و البحث في تاريخ الأفكار التي جاء بها فلاسفة الحرب ورواد الفكر الإستراتيجي على مر العصور، وتتبع التطورات الفكرية والمعرفية التي طرأت على مفهوم الدفاع والهجوم في فنون القتال والحرب.

لعل الغرض الأساسي من هذا الفصل هو للتعرف أكثر على هذه الحقائق المعرفية و الفكرية التي إرتبطت إرتباطا وثيقا بتطور تكتيكات وإستراتيجيات الدفاع والهجوم، والإحاطة بطبيعة العلاقة المنطقية بين مبدأ الدفاع ومبدأ الهجوم، وذلك في سبيل التدقيق أكثر في المفاهيم والمصطلحات ذات الصلة وشرحها بوضوح، ولإثبات تعميم معين قد يمكن إسقاطه على دراسات وأبحاث لاحقة في مجالي دراسات الدفاع والأمن. وعليه، فإن سطور هذا الفصل هي عبارة عن مدخل عام أو بمثابة المرجعية الرئيسية التوضيحية التي تتضمن بصفة أساسية التنقيب عن الحقائق التاريخية الفكرية والمعرفية والحصول عليها.

المبحث الأول: فن علم الحرب.

لقد أشار "سيغموند فرويد"*Sigmund Freud* إلى علاقة الحرب بتطور أسلحة الدفاع و الهجوم في كتابه الموسوم بـــ "أفكار لأزمنة الحرب والموت"*ThoughtsfortheTimeson WarandDeath*، وفي كتاب آخر له بعنوان "الحب والحرب والحضارة والموت"*War and Love andCivilization andDeath*؛ حيث وصف طبيعة هذه العلاقة بين الحرب وتطور وسائل وأساليب الدفاع والهجوم في كتابه الأول، بقوله:

((الحرب التي رفضنا أن نصدقها قد إندلعت وجلبت معها التحرر من الوهم، هي ليست فقط أكثر هدرا للدماء، وأشد تدميرامن أي حرب

ماضية، بسبب الكمال المتزايد على نحو هائل لأسلحة الدفاع و الهجوم))[1].

كما أكد في كتابه الثاني، بقوله:

(([...] لكن الحرب إندلعت، وبإندلاعها تبددت الأوهام، وكانت حربا ضروسا تسفك وتدمر أكثر من أي حرب أخرى من الحروب الخوالي، بسبب التطور الهائل الذي أستحدث في أسلحة الدفاع والهجوم))[2].

أما "كارل فون كلاوزفيتز" *Carl Von Clausewitz* فقد إستخدم هو الآخر مصطلح فن علم الحرب[*] في كتابه الموسوم بـــ "عن الحرب" *Vom Kriege (On War)* للدلالة على المعارف والمهارات التي لها علاقة بالعوامل المادية للحرب، بقوله:

((كان تصميم وإنتاج وإستخدام الأسلحة، وإنشاء التحصينات والخنادق والتنظيم الداخلي للجيش، وآلية وسياقات التناقلات هو جوهر هذه المعرفة والمهارات؛ كلها تساهم في إنشاء وترتيب قوات مقاتلة، كانت

---

[1] سيغموند فرويد، أفكار لأزمنة الحرب والموت، تر: سمير كرم (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981)، ص13.

[2] سيغموند فرويد، الحب والحرب والحضارة والموت، تر: عبد المنعم الحفيني (القاهرة: دار الرشاد للنشر، ب. س)، ص13.

[*] أقرب تصور للعلاقة بين العلم والفن في مجال الحرب قول "كارل ماركس" *Karl Marx*: ((إن الثورة المسلحة فنٌ بالقدر نفسه الذي أصبح فيه علم الحرب، أو أي فرع آخر فنا قائما بذاته))، وفي قوله أيضا "ألبرس دولييني" *Albres Douli*: ((مادامت الحرب قد باتت علما، فمن الطبيعي أن تنشأ أكاديمية عسكرية دولية لدراسته؛ أي علم الحرب)). راجع: منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص.ص23-27. أنظر أيضا: إدوارد ميد إيرل، رواد الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكيافيلي إلى هتلر، تر: حمد عبد الفتاح إبراهيم (الولايات المتحدة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1943)، ص273.

قضية معالجة أسس مادية وفعالية أحادية الجانب، ليست أساسا أكثر من تدرج متصاعد من العمل والمهارات اليدوية إلى فن آلي متقدم))[1].

المطلب الأول: فن الحرب عند سان تزو.

يعتبر "سان تزو"*San Tzu* أحد أبرز الرواد الصينيين العسكريين في القرن السادس (ق.م) منذ أن كلفه ملك الصين "هو لوو" *Luo Huo* بوضع أسرار وخطط معارك المملكة في كتابه الموسوم بـــ "فن الحرب"*Art of War (PingFa)*[2]، شارحا فيه تفاصيل الدفاع والهجوم في فنون القتال والعلوم العسكرية، وأما "سون بن"*Sun Ben* فقد حاول هو الآخر أن يضع تلخيصا شاملا عن دور فن التخطيط – التكتيك – للعمليات العسكرية قبل شن الحرب – الإستراتيجية – لتحقيق النصر؛ حيث ركز سان تزو على مبدأ الهجوم لتشتيت قوات العدو، في حين أن سون بن خلص إلى نفس المبدأ، مفاده عند إندلاع المعارك والحروب يجب شن هجوم عنيف على قوات العدو، لكن في هذه الحالة إذا لم يتم تشتيتها، يتعين على القائد أن لا يهاجمها مرة أخرى، وأن لا يدفع بقواته العسكرية مجددا إلى ساحة المعركة، ويعد هذا تطورا سائدا في فن الحرب عند سان تزو، وهو تجنب دائما مواطن قوة العدو، وإستغلال مواطن ضعفه[3].

---

[1] كارل فون كلاوزفيتز، عن الحرب، تر: سليم شاكر الإمامي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1997)، ص182.

[2] عبد الرحمان وائل، فن الحرب وإدارة المشروعات (السودان: كيان كورب للنشر والتوزيع– دار ليلى، 2013)، ص17.

[3] خه جاو وو، تاريخ تطور الفكر الصيني، تر: جابر عصفور (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص164 .

الفرع الأول: عناصر وشروط النصر.

يقتضي تحقيق النصر والحسم السريع عند سان تزو ضرورة الإلتزام بخمسة قواعد مترابطة ومتداخلة على الترتيب في فنون القتال والمعارك والحروب، هي[1]:

- تقدير القوة الجيو– عسكرية للعدو (قياس المسافات أو مسح الأرض).
- حساب حالة العدو (تقدير الكميات).
- تحديد قيمة رقمية لقوة العدو (حسابات الأرقام).
- المعرفة العلمية لبنية القوة، ومقارنتها بقوة العدو (المقارنة).
- نتيجة المقارنة (إحتمالات النصر).

يتمثل الشرط الأساسي الآخر لتحقيق النصر في ساحة المعركة والحرب في التحلي باليقظة و"الجسارة الكبرى" *Great Boldness*، والإهتمام الدائم بالإستعدادات العسكرية الحربية؛ حيث ركز سون بن على شرط أساسي لإدارة المعركة والحرب من أجل تحقيق النصر، وقد إعتبر أن "الهجوم الإستراتيجي" *Offense Strategic*[2] هو الأفضل دائما عندما يرغب المهاجم في الحصول على ميزة تنافسية على حساب المُدافع. كما أكد سان تزو على شرط آخر وهو الهجوم على أماكن العدو التي لا تخطر بباله – مبدأ هزيمة العدو المباغتة أو الخداع – في المقابل توجيه دفة الحرب حسب رأيه بإتجاه النصر يجب عليها أن تتسم بالسرعة والمرونة، حتى يستطيع المهاجم إستغلال ظروف العدو المتغيرة وغير المستقرة[3]. وعليه، فلابد أن

---

[1] صلاح أبو دية، فن الحرب والحرب العالمية الأولى والثانية والأسلحة الحديثة (الكويت: دار إبن النفيس للدعاية والنشر والتوزيع، 2014)، ص.ص58–59. أنظر أيضا:

Sun Tzu, L'art de la Guerre: les Treize Articles, Tr: le Père Amiot (Paris: Yann Couder, 2018).

[2] خه جاو وو، مرجع سابق، ص.ص162–163.

[3] المكان نفسه.

تتوفر خمسة شروط عند سان تزو لتحقيق الحسم والإنتصار قبل شن عمليات الهجوم المباشرة على العدو، هي[1]:

- إتحاد القوات ضباطا وجنودا، وعدم التدخل في شؤون القادة الأكفاء.
- الإعداد الجيد وترقب الفرص وإنتهازها لكسب المعارك والحروب بأقل الخسائر البشرية والمادية.
- معرفة الخصم قوي أم ضعيف، وكيفية مهاجمته، وتحديد التوقيت الصحيح و المناسب لشن العمليات الهجومية.

الفرع الثاني: تعليمات وحِكم في الحرب.

وردت العديد من التعليمات والحكم العسكرية عن مبدأ الدفاع والهجوم في فنون القتال والمعارك والحروب عند سان تزو، والتي لخصها "صلاح أبو دية"*Salah Abu Diah* في النقاط الرئيسية التالية[2]:

- علمك بعدوك يعرفك كيف تدافع، وعلمك بنفسك يعرفك كيف تهاجم، فالهجوم هو سر الدفاع، والدفاع هو التخطيط للهجوم (إدراك الدفاع والهجوم).
- القائد الماهر في الهجوم لا يعرف خصمه ما يجب الدفاع عنه، وأما القائد الماهر في الدفاع لا يعرف خصمه أين وكيف ومتى يهاجم (قدرات ومهارات القائد الناجح).
- في المعركة ليس هناك أكثر من طريقتين للهجوم مباشرة وغير مباشرة، لكن الربط والتنسيق بين الطريقتين قد ينتج عنه سلسلة لا نهائية من المناورات الممكنة (تلاحم الهجوم المباشر وغير المباشر).

---

[1] أحمد ناصيف، فن الحرب (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010)، ص93.

[2] صلاح أبو دية، مرجع سابق، ص.ص17-19.

- عندما نستطيع الهجوم يجب أن نبدو كما لو كنا عاجزين عنه، وعندما نناور و نتحرك بالقوات يجب أن نبدو خاملين، وعندما نقترب يجب أن نجعل العدو يظن أننا بعيدون، وعندما نكون بعيدين يجب أن نجعل العدو يظن أننا قريبون (الخداع).

أشار أيضا "تساي شي تشين"*Tsay Chi Tchin* في مؤلفه الموسوم بـــ "سلسلة الحكماء يتكلمون: سان تزو"*Sun Tzu :Say* إلى العديد من التعليمات والحكم العسكرية عن مبدأ الدفاع و الهجوم عند سان تزو، هي[1]:

- من يكون ماهرا في الهجوم لا يترك مجالا لعدوه ليعرف كيفية الدفاع ولا الهجوم (تشتيت قوة العدو الهجومية والدفاعية).
- يجب الهجوم على مواقع العدو التي لا يتوقعها، وعلى الأماكن التي لا تصله فيها المساعدة والدعم اللوجيستي (الهجوم على نقاط ضعف مركز الثقل للعدو).
- النجاح في الهجوم يكون على المواقع المكشوفة وغير المحروسة (الهجوم على نقاط ضعف العدو).
- النجاح في الدفاع يكون في الدفاع الثابت عن المواقع التي يهجم عليها العدو (الدفاع الثابت).
- الدفاع الجيد لا يهزم العدو فالجيش ينتصر بفضل وجود ظروف الهجوم الكافية، وأحيانا يلجأ الجيش إلى الدفاع بسبب ضعف القوات المسلحة وقلة التعزيزات العسكرية، ويهجم الجيش بسبب كثرة القوات وزيادة في التعزيزات العسكرية (أولوية الهجوم على الدفاع).

[1] تساي شي تشين، سلسلة الحكماء يتكلمون: سان تزو (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

- الملك أو القائد هو من يأمر جيشه بالهجوم في ظروف لا يمكن الهجوم فيها، و يأمر بالإنسحاب في ظروف لا يمكن الإنسحاب فيها، وهذا ما يقيد الجيش (قرار شن الحرب بأمر من الملك أو القائد).

لكن على الرغم من إختلاف المدارس الفكرية العسكرية والحربية في الصين القديمة من منظور "وانغ يي تشو"*Wang Yi Chu*؛ إلا أن جل إهتمامهم قد كان يميل دائما إلى إستخدام العقل والحكمة والصبر والتحلي باليقظة، والإستعمال الحذر للقوة الهجومية العدوانية في العلاقات الخارجية[1]. وعليه، فالمؤلفات العسكرية الصينية في فنون القتال والمعارك و الحروب قد ركز فيها القدماء العسكريين في الصين القديمة على العامل المعنوي – الحرب النفسية– لإقناع أو إرغام الخصم بالإنسحاب والإستسلام للحد من القوة الهجومية الغاشمة في العمليات العسكرية الحربية، ووضع أهداف متسلسلة تبدأ بإخضاع الجنود دون قتال و مواجهات مضادة مباشرة، وإرباك خطط العدو للإستيلاء والسيطرة عليه، حتى يمكن في النهاية تحقيق النصر والحسم السريع بأقل الخسائر المادية والبشرية.

المطلب الثاني: الحرب والفلسفة عند أفلاطون.

لقد إرتبط تاريخ أثينا إرتباطا وثيقا بعمليات بناء الأسوار وتوسيع الخطوط الدفاعية الخارجية للمدينة حتى حدود منطقة "أتيكا" *Attica*، لكن في كل مرحلة من مراحل بنائها قد كانت تحدث تغييرا في المشهد العام لأثينا[2]؛ حيث كان يشدد "جوسيا أوبر"*Josiah Ober* على أن العقيدة الدفاعية للأثنيين قد كان هدفها الرئيسي هو بناء الأسوار والأبراج العالية و

---

[1] وانغ يي تشو، الدور العالمي للصين: الإنتقال من المتابعة إلى المشاركة، تر: جيلان سعيد أبو يوسف (الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2018)، ص122.

[2] ديفيد بيركي، صمود التحصينات الدفاعية: دراسة حالة لأسوار أثينا في العصر القديم، في: فيكتور ديفز هانسون، صانعوا الإستراتيجيات القديمة من الحروب الفارسية إلى سقوط روما (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص85.

التحصينات الدفاعية[*]؛ إنما هو حماية لمدينتهم وحدودهم من أخطار تهديدات الأعداء و البرابرة الخارجيين[1]، كما تزامنت مرحلة العقيدة الدفاعية الحربية الأثينية عندما كانوا يتبنون فيها سياسة خارجية ذات طابع عدواني هجومي على ضوء القيود والمحددات التي فرضتها عليهم طبيعة المنظومة المشتركة للمدن الإغريقية حديثة التكوين.

الفرع الأول: العقيدة الدفاعية للمدينة.

ليتمكن الأثينيون من تعزيز أمنهم وحماية مصالحهم على حدود مدينتهم، إستقرت خططهم العسكرية والحربية على إنتهاج إستراتيجية دفاعية جديدة، وهي تقوية القدرات العسكرية الدفاعية للمدينة، والأراضي الحدودية التابعة والمحيطة بها، لكن الوصف الذي أورده الفيلسوف اليوناني"أرسطو"*Aristotle* –تلميذ أفلاطون– في مؤلفه "السياسة"*Politics*، لم يشر بالضرورة إلى أثينا وثيق الصلة بفكر المخططين العسكريين؛ بل كان يرى عكس ذلك تماما، وهو أن أي محاولة لضمان الأمن من خلال تعزيز هذا النوع من الدفاع الذي كان يتمثل في تشييد الحصون والأسوار والأبراج العالية والتحصينات الدفاعية العالية الضخمة، سوف لن تعود على صاحبها إلا بالقليل من الفخر والتمجيد[2].

---

[*] أشار "بيرتون جي. بياج"*J. Paqe Burton* إلى أهمية الحصون الطُّرز التي يدل عليها المعنى المألوف لكلمة البرج في النقوش، وهي الأصول الأولى للتحصينات التي أقيمت في بلاد الإسلام منذ السنين التي تلت الفتح، حتى ذلك الوقت الذي تغيرت فيه الأفكار الحربية تدريجيا بسبب تطور الوسائل الحربية – المدفعية الثقيلة ومدفعية الميدان– كما يجب أن لا يصرفنا الشأن الذي كان لتلك الأبنية الضخمة الشاهقة أثناء القرون الوسطى في الدفاع عن المدن وأسوار القلاع، وإستخداماتها كمعاقل للدفاع، وقيامها بأعمال ومهام دفاعية مستقلة بذاتها؛ كالإستطلاع والمراقبة والإشارة والتوجيه. راجع: بيرتون جي. بياج، البرج في العمارة الإسلامية الحربية (بيروت: دار الكتاب اللبناني للنشر والتوزيع، 1981)، ص15.

[1] نفس المرجع، ص104.

[2] نفس المرجع، ص106.

وقد كان يرى أفلاطون في كتابه "القوانين"*The Laws* أن الهزيمة والنصر في ميدان المعركة والحرب؛ إنما هي إختبار مشكوك فيه وغامض، فحسب رأيه أن المدينة الأكثر سكانا يمكنها السيطرة على المدينة الأقل سكانا، ونفس الشيء للمدينة التي لها حصون دفاعية ضخمة يصعب إختراقها من طرف الأعداء البرابرة الخارجيين[1].

وأشار أفلاطون إلى دور وأثر الحرفة على العقلية الدفاعية العسكرية الأثينية؛ حيث كان يرى أن الحرفيون هم الذين يتعهدون بالدفاع لضمان الأمن والإستقرار الداخلي و الخارجي، تماما مثلما كان يتعهد الحرفيون الآخرون بأعمال بناء الأبراج والأسوار الدفاعية على حدود مدينتهم[2]. وبالتالي، فإن أفلاطون وصف هذه العقلية الدفاعية العسكرية للمدينة وصفا دقيقا، وذلك من خلال تحديده لوظيفة كل طبقة في زمن السلم والحرب، لكنه ركز بشكل كبير على أهمية طبقة أخرى، وهي طبقة الحراس أو الجند في الدفاع والهجوم لحماية حدود مدينتهم من مخاطر تهديدات الأعداء الخارجيين والبراربرة.

الفرع الثاني: الجند وحرس المدينة.

كان يرى أفلاطون دائما أن طبقة الجند أو الحرس إذا كانت خيرة يسودهم الإستقرار والأمن والسلام، وإذا كانت شريرة أضحت حياتها مهددة بصراعات وحروب داخلية و خارجية، وهذا ما كان يجب دائما على أعضائها الإستعداد لمواجهة الأعداء المحليين و الخارجيين [3]، وهذه الطبقة التي تتألف منها الدولة يسميها أفلاطون بطبقة "الجند و

---

[1] أفلاطون، القوانين، تر: محمد حسن ظاظا (مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986)، ص102.

[2] أفلاطون، المحاورات الكاملة: الجمهورية، تر: شوقي داود تمراز (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص443.

[3] أفلاطون، القوانين، مرجع سابق، ص374.

الحرس"*Fylakes*؛ فضيلتها الشجاعة والطاعة للرؤساء، وغايتها الأساسية والأسمى تعزيز أمن الأفراد من خلال الدفاع عن حدود المدينة[1].

كان أفلاطون مدركا من مخاطر وجود قوات عسكرية وجيش محترف قوي، والحل الذي قدمه هو التربية على أساس مسؤلياتهم المدنية التي تقوم مراحلها على مناهج إسبرطا[2]، وتأمين وجودهم وتدريبهم للإستعداد دائما للدفاع عن مدينتهم، وأما الأعداء الخارجيين يتفاوض مع بعضهم، ويقاتلون البعض الآخر للتخلص منهم، ومن ثم يتجه إلى أعداء الداخل ليتخلص من خصومه، وعندما يأمن من هذا الجانب؛ فإنه لا يكف عن إشعال المعارك والحروب حتى يشعر الشعب بحاجته إلى قائد[3].

لقد ورد أول تحليل مطول لأفلاطون عن الوظيفة العسكرية لطبقة الجنود أو الحراس في المذهب الفلسفي الغربي في كتابه الموسوم بـــ "الجمهورية"*The Republic*، تسجيل محاورات الجمهورية بين "سقراط"*Socrate* و"شابين"*Shapeen* و"جلوكون"*Glaucon* و "أديمانتوس" *Adeimantus*[4]؛ حيث إعتبر أفلاطون أن الخاصية الرئيسية التي كان يحتاجها

---

[1] أنجلو شيكوني، أفلاطون والفضيلة: مع فصل أخير حول موضوع الفضيلة بين أفلاطون والفرابي، تر: منير سغبيني (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، 1986)، ص73.

[2] ديف روبنسون، جودي جروفز، أقدم لك... أفلاطون، تر: إمام عبد الفتاح إمام (مصر: المشروع القومي للترجمة، 2001)، ص96.

[3] محمد إسماعيل فضل الله، فلسفة القوة: أصولها وتطورها في الفكر السياسي الغربي وآثارها في عالم السياسة (مصر: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص16.

[4] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين (مصر: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993)، ص151.

الجنود والحراس هي "الثيموس"*Thumos*[*]، حتى يحاربون بها الأعداء المحليين والبارابرة الخارجيين دفاعا عن حدود مدينتهم.

الفرع الثالث: شرعية وطبيعة الحرب.

دلالة الحرب عند أفلاطون أنه قد فرق بين مفهوم النزاع والحرب؛ فالحرب بالنسبة له كانت تتمثل في المعارك الخارجية بين اليونان وغيرهم من الأقوام الأجنبية الأخرى، وأما النزاع فهو ذلك الصراع الذي يحدث بين المدن اليونانية، بقوله:

> **((إن قاتل اليونانيون البرابرة أو البرابرة اليونانيين، فعندئذ نقول إن بين الفريقين حربا؛ إنهما بطبيعتهما أعداء، وهذه العداوة تستحق إسم الحرب، وإذا قاتل اليونانيون بعضهم بعضا؛ فلنقل أن القرابة بين الفريقين لم تنعدم، لكن اليونان في هذه الحالة تبدو مصابة بداء الإنشقاق على نفسها، فيكون إسم النزاع المحلي هذا، هو ما ينطبق على هذه العداوة))**[1].

الحرب عند أفلاطون هي تأدية دور الدفاع أو الهجوم للحفاظ على الوحدة السياسية و الإقتصادية والإجتماعية للمدينة التي تقابلها السعادة والفضيلة للأفراد في ممارستها وتطبيقها، ويمكن أن تتوسع الدولة مادام هذا التوسع لا يفسد وحدتها، لكن دون أن تتجاوز هذا الحد[2]. و بالتالي، شرعية الحروب الدفاعية والهجومية على السواء عند أفلاطون، فالحرب بالنسبة له

---

[*]كلمة إغريقية تصعب ترجمتها، وإن كنا سنترجمها إلى الهِمَّة أو الشجاعة للتعبير عن حالة معنوية مرتفعة في أعمال "هوميروس"*Homerius*، وللدلالة على العواطف والرغبة الداخلية للإنسان، وقد إعتبرها أفلاطون أنها إحدى ثلاث مكونات للنفس البشرية. لكن في العصر الحديث قد تعرضت روح الثيموس للتجاهل من قبل الفلسفة والعلوم الإجتماعية. راجع: ريتشارد نيد ليبو، لماذا تتحارب الأمم؟: دوافع الحرب في الماضي و المستقبل، تر: إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2013)، ص25.

[1]رعد خليل رفقة، فلسفة الحرب: في ماهية الحرب ومسوغاتها عند الفلاسفة اليونان والمسلمين (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2015) ، ص80.

[2] نفس المرجع، ص.ص91-92.

كانت لا تقتصر على ردع العدوان والدفاع عن مدينته وجمهوريته؛ بل كانت تلزم أيضا على الحراس والجند وجيوش المدينة القيام بأعمال وحروب هجومية؛ منها ما يضمن قيام نظام جمهوري عالمي، شرط أن لا تخرج الحروب عن نطاق عدالته.

المطلب الثالث: الحرب والعصبية عند إبن خلدون.

تتميز اللغات الإنسانية ومنها اللغة العربية بظاهرة التغيير المستمر، لكن الكلمة قد يتغير مدلولها الإصطلاحي بمرور الزمن؛ فالمدلول اللغوي للعصبية كان يعني شيئا حتى قبل أن يكتب إبن خلدون مؤلفه "المقدمة"*Ibn Khaldun: Introduction*. وقد كانت دلالة العصبية عند العرب قبل الإسلام تعني الحمية والذود عن القبيلة وفخر النسب والدفاع عنها[1]. لكن مفهوم العصبية قد تغير بعد مجيئ الإسلام؛ فأصبحت دلالتها تعني الفرقة والخصام لإذكاء العصبية، ومن ثم النزاع وشن الحرب بين القبائل. وقد ورد مفهوم التعصب عند إبن خلدون أن يذب الرجل عن حريم صاحبه، ويشمر عن ساقه الجد في نصرة منسوبه –هم أقارب الرجل من أبيه– لأنهم الذابون عن حريم من هو من نسبهم، والعصبية بهذا المعنى ممدوحة، وأما العصبية المذمومة فقد وردت في الحديث الشريف؛ روى عن أبو داود أن النبي محمد ﷺ قال:

((ليس منا من دعا إلى عصبية، وليس منا من قاتل على عصبية، وليس منا من مات على عصبية)). رواه أبو داود[2].

الفرع الأول: علاقة العصبية بالحرب.

كان يرى العديد من المفكرين وفلاسفة علم الإجتماع السياسي أن العصبية عند إبن خلدون هي القاعدة التي كان ينطلق منها السبب، سواء كانت هذه المعارك والحروب عادلة أو

---

[1] علي عبد الواحد الصائغ، "رؤية تحليلية للمفاهيم والمصطلحات السياسية عند إبن خلدون"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد12 (العراق: 2009)، ص198.

[2] علي جهاد السعايدة، "دراسة تحليلية نقدية للمآخذ على فكر إبن خلدون في نظرته للعرب ونظريتي العصبية والدولة"، مجلة جامعة دمشق، ب.ع (دمشق: ب. س)، ص10.

غير عادلة، شرعية أو غير شرعية – وسط التقسيم الخلدوني للحرب – فالعصبية تبقى مفهوم جوهري داخل نطاق فلسفته مهما تعددت أسباب وعوامل المعارك والحروب، وتبقى هي المفتاح لتشغيل آلة الدفاع والهجوم من وجهات نظره – فيلسوف العصبيات– كما لقبه "مدني صالح"*Madani Salah* في الحضارة والعمران[1]. وعليه، يمكن صياغة أربعة معطيات هامة عن طبيعة علاقة العصبية بالحرب عند إبن خلدون على النحو التالي[2]:

- تحديد عوامل وأسباب الإنتصار والغلبة في المعارك والحروب.
- تحديد القتال ونوعه –دفاعا أو هجوما– من نظرة تكتيكية وإستراتيجية للحرب.
- تتراءى شروط قيام علم الحرب من وجهته النظرية وتحديدها من حيث هي ظاهرة سياسية تابعة لشؤون السلطان.

لقد كانت علاقة العصبية بالحرب وأبحاث إبن خلدون في العمران البدوي هي جملة تدور كلها حول هذه الفاعلية –فاعلية الأنا العصبي– لأنه كثيرا ما كان يربط العصبية بكلمات ذات دلالة خاصة، مثل: النعرة، التناصر، التعاضد، الإلتحام، الدفاع[3]؛ هي كلها كلمات قد كانت تتفق في شيء أساسي وهو المواجهة، فعلاقة العصبية بالحرب عند إبن خلدون كانت تعني أساسا القوة والقدرة على المواجهة دفاعا أو هجوما، وأساس الرابطة العصبية والحربية هي ذلك الإستعداد الطبيعي والفطري الذي كان يدفع بالفرد داخل القبيلة لنصرة قريبه في الدم والدفاع عنه.

---

[1] رعد خليل رفقة، مرجع سابق، ص148.

[2] فتحي التريكي، الفلاسفة والحرب، تر: زهير المدنيني (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2015)، ص.ص204–205.

[3] محمد عابد الجابري، فكر إبن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص.ص170–171.

الفرع الثاني: الوظيفة العسكرية للعصبية.

يرى " فاروق النهيان"*Farouk Al Nahian* في مؤلفه الفكر الخلدوني من خلال المقدمة أن وظيفة العصبية الحربية لها دور عكسري في الدفاع وردع الأخطار الخارجية، بقوله:

((العصبية هي ذلك الشعور الداخلي الذي يشد أفراد القبيلة إلى بعضهم في حالات المواجهة، فتتقارب العواطف ويتعاون الأفراد لمواجهة الأخطار التي تهددهم، فيتحركون تلقائيا بمشاعر مشتركة، ويستجيبون لدعوة أحدهم في حالة الإعتداء عليه، ويعتبرون ذلك إعتداءا على القبيلة كلها، ولهذا تتحرك القبيلة تحت ضغط العصبية القبلية أو العصبية العشائرية مستجيبة لكل دعوة إلى الدفاع عن ذاتها))[1].

تبدو نظرة إبن خلدون عن الوظيفة العسكرية للعصبية أنها كانت دائما مشتقة من محيطه وبيئته الخاصة، وهي البيئة التي كانت الصلة فيها قوية بين الحياة البدوية بمجتمعها القبلي، والحياة الحضرية بمجتمعها السياسي، لكن في الغالب كانت الحياة القبلية هي المسيطرة عليها؛ فكل جماعة أو قبيلة لها مصير مشترك في الأهداف ومكان العيش والنسب والقرابة[2]؛ لأن مهمة العصبية الأساسية هي الدفاع عن نفسها ضد أي خطر خارجي يهددها أو يهدد حياة أفرادها وشرفها. وعليه، فإن دور العصبية عند إبن خلدون في زمن المعارك والحروب قد كانت تتمثل بلفظين؛ الممانعة والحماية أو الدفاع والمطالبة، وجها الحياة السياسية والإجتماعية والعلاقات بين الجماعات البشرية[3].

---

(1) عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص383.

(2) علي جهاد السعايدة، مرجع سابق، ص14.

(3) علي عبد الواحد الصائغ، مرجع سابق، ص05.

لقد كانت الحاجة الإجتماعية والعسكرية للعصبية بالنسبة لإبن خلدون عاملا قويا يدفع الأفراد والجماعة داخل القبيلة إلى التسلح للدفاع عن سلامتهم وأمنهم، والحفاظ على إستقرارهم الداخلي – مبدأ الدفاع– أو للغزو من خلال تبني إجراءات وإستعدادات ذات طابع عدواني لمواجهة البرابرة الخارجيين – مبدأ الهجوم – عند الضرورة إلى أن تعمل لتعيش، و من ثم تحسين وسائل هذا العيش، وهذا هو السبب في أنه قد كانت توجد علاقة متينة وقوية بين تقدمها في حياة التمدين، وتقدمها في الحياة السياسية، لكن إذا إشتدت العصبية وشعرت القبيلة بقوتها، ستزداد رغبتها في تغيير حياة الخشونة والقسوة بحياة ثابتة وناعمة[1]. وعليه، تدعم الوظيفة العسكرية للعصبية في فكر إبن خلدون، أمران[2]:

- حاجتهم المستمرة للدفاع والهجوم.
- الإحترام الذي يشعر به البدو دائما نحو العادة.

الفرع الثالث: نماذج إستراتيجيات الحرب.

لقد لخص "فتحي التريكي" *Fathi Triki* ثلاثة أنواع أو نماذج للإستراتيجية العسكرية عند إبن خلدون، بمقتضى نوعية القبائل والشعوب التي إستعملتها تاريخيا في فنون القتال و المعارك والحروب على النحو التالي[3]:

أولا: الإستراتيجية الحربية الأولى: الزحف صفوفا أو قتال العجم؛ هي إستراتيجية النظام المحكم والهجوم الدائم حتى القضاء على العدو، وقتال الزحف أوثق وأشد من قتال الكر والفر؛ لأن قتال الزحف ترتب فيه الصفوف وتسوى كما تسوى فيه القداح وصفوف الصلاة، ويمشون

---

[1] حسين طه، فلسفة إبن خلدون الإجتماعية: تحليل ونقد (القاهرة: مطبعة الإعتماد للنشر والتوزيع، 1925)، ص139.

[2] نفس المرجع، ص87.

[3] فتحي التريكي، "السيف والقلم: إشكالية الحرب عند إبن خلدون"، مجلة أفكار وآفاق، العدد01 (الجزائر: مارس 2011)، ص.ص07–08.

بصفوفهم إلى العدو قدما، وتكون أثبت وأصدق في القتال وأرهب للعدو. وقد روى في الحديث عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا))[1]. متفق عليه.

ثانيا: الإستراتيجية الحربية الثانية: القتال بالكر والفر أو قتال العرب البربر؛ يعتمد على الحركة المتواصلة بين الدفاع والهجوم والهروب، فليس فيه من الشدة والأمن من الهزيمة ما في قتال الزحف؛ إلا أنهم قد يتخذون من وراءهم في القتال مصافا ثابتا يلجأون إليه في الكر و الفر، ويقوم لهم مقام قتال الزحف، ومن مذاهب أهل الكر والفر في الحرب، ضرب المصاف وراء عسكرهم من الجمادات والحيوانات، فيتخذونها ملجأ للخيالة في كرهم وفرهم، ويطلبون بثبات المقاتلة ليكون أدوم للحرب وأقرب إلى الغلب، وقد يفعله أهل الزحف ليزيدهم قوة و ثباتا[2].

ثالثا: الإستراتيجية الحربية الثالثة: قتال أقرب لإستراتيجية الزحف منه إلى إستراتيجية الكر والفر؛ يعتمد فيه على المرونة والتعبئة وتقسيم الجيوش جموعا حسب الترتيب الطبيعي للجهات الأربعة؛ عساكر المقدمة تتميز بقائده ورايته وشعاره، وعساكر الميمنة والميسرة، و عساكر الساقة أو عسكر الوراء، ويقف الملك أو الجنرال في الوسط أو القلب. لكن كان يرى إبن خلدون أن هذه الإستراتيجية الحربية قد كانت تفيد الجيوش العظمى والقوى العسكرية الكبرى.

المطلب الرابع: عقيدة الحرب عند كلاوزفيتز.

ترسم عقيدة الحرب الكلاسيكية المنتمية إلى مدرسة كلاوزفتز صورة شاملة، كونية، منظمة، سببية، بسيطة نسبيا؛ وهي أن الإنتصار في الحرب مغزاه تحقيق الهدف السياسي

---

[1] عبد الرحمان إبن خلدون، مقدمة إبن خلدون (دمشق: دار يعرب للنشر والتوزيع، 2004)، ص335.

[2] نفس المرجع، ص.ص335-336.

للحرب، والإنتصار ينفذ بواسطة الحسم العسكري، والحسم هو المس بكفاءة وفعالية القدرات العسكرية للخصم والعدو، والضرب المتبادل لمراكز الثقل العسكرية للعدو[1]. كما تحاول "عقيدة كلاوزفيتز العسكرية"*Military Doctrine of Clausewitz*[*] إيجاد نظام شامل مفهومي و سببي في التخطيط العسكري – التكتيك – وإدارة الحروب الهجومية لتحقيق الحسم والإنتصار إستنادا إلى الخطوط العريضة التالية[2]:

- الإنتصار يتحقق بحسم عسكري؛ لأن دلالته تنفيذ الهدف السياسي للحرب.
- الحسم العسكري مغزاه المس جوهريا بالقدرة العسكرية للعدو على العمل بنجاعة.
- النهج الشائع لمهاجمة مركز الثقل العسكري للعدو هو نهج القتال الأساسي الكبير.
- يتحقق الحسم العسكري عبر مهاجمة مراكز الثقل العسكري للعدو المقام بصورة عامة في مجال الفعالية للحرب.

الفرع الأول: النزعة الهجومية للحرب.

لقد عرفت عقيدة كلاوزفيتز الحرب؛ بأنها طريق أليمة لتحقيق أهداف سياسية، و إعتبرت أن مركز الثقل العسكري للعدو يتمثل في الكتلة العسكرية المتمركزة في مجال الفعالية –ساحة المعركة للحرب– فجوهر الحرب عند كلاوزفيتز كان يتمثل في التلاقي بين القوات العسكرية وجيوش الأعداء والخصوم في ذات ميدان المعركة ولنفس الغاية؛ ألا وهي النصر[3]، و أن مهمة القوات العسكرية يلزم عليها مهاجمة مركز ثقل الكتلة لدى الطرف

---

[1] رون تيرا، النضال حول سجية الحرب: من كلاوزفيتز إلى سيبيو الأفريكانوس وأنور السادات وحتى العدو النظامي والمتكيف لحرب ضد طفرة الشؤون العسكرية، تر: ثروت محمد حسن حسنين (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010)، ص13.

[*] لقد عرفت عقيدة كلاوزفيتز الحرب بأنها طريق أليم لتحقيق أهداف سياسية، وأن مركز الثقل هو ذلك المكان الذي يثير العدو –المكتظ بالسكان– ومركز الثقل للعدو وسيلة تساعد على تحليل بؤر القوة والتراخي عند الخصم التي يجب أن يتوجه إليها قالب المعركة والعمليات الكبرى. راجع: نفس المرجع، ص07.

[2] نفس المرجع، ص23.

[3] نفس المرجع، ص27.

الآخر، لكن زعم كلاوزفيتز أن الغرض الأساسي للإنتصار قد يتحقق بعد شن هجوم مباشر لتدمير جيش العدو، وأن الهدف الضخم لأي عملية عسكرية هو الإنتصار على العدو[1]. و عليه، تتشكل النزعة الهجومية للحرب عند كلاوزفيتز من ثلاثة أطروحات متقاطعة يسميها "غلو كسمان"*Cksmann Glu* – أوليات – تؤسس لأصالة فكر كلاوزفيتز، هي[2]:

- الحرب هي ذلك التأثير المتبادل المرتكز على النشاط المتواصل الذي يمارسه كلا المعسكرين.
- يرتبط مفهوم الحرب عضويا بالمفهوم الأقصى للسياسة، والحرب هي إستمرار للسياسة بواسطة أدوات أخرى.
- ينبغي التمييز بين الدفاع والهجوم، لكن ينبغي التأكيد على أن الشكل الهجومي أكثر نجاعة من الشكل الدفاعي؛ أي أن الدفاع والهجوم أمران من طبيعة مختلفة وقوى غير متكافئة.

وقد وصف أيضا "جاسن برلو"*Jason Perlo* النزعة الهجومية للحرب عند كلاوزفيتز في النقاط الرئيسية التالية[3]:

- تدمير جيش العدو وقواته البرية ومعداتها الثقيلة.
- الإستلاء والسيطرة على العاصمة وكل مؤسساتها الحيوية في النظام السياسي.
- توجيه ضربة فعالة لحليفه الرئيسي بشكل يشل جميع إمكانياته، ومنع أي إحتمال لإقامة خطوط الإمداد والدعم اللوجيستي.

---

[1] المكان نفسه.

[2] فتحي التريكي، الفلاسفة والحرب، مرجع سابق، ص160.

[3] عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص266.

الفرع الثاني: جدلية علاقة الدفاع والهجوم.

كان يبنى تفكير كلاوزفيتز عن الحرب على جدلية العلاقة المنطقية بين الدفاع بالهجوم، وبشكل عام كان يرى أن الدفاع أسهل من الهجوم؛ إلا أن للدفاع هدف سلبي هو المحافظة، وأما هدف الهجوم إيجابي هو الإحتلال، فالهجوم بحسب رأيه قد يؤثر أو يزيد من الحالة النفسية، والقدرات العسكرية للطرف المهاجم على شن عمليات الحرب، في حين أن الشكل الدفاعي للحرب هو أقوى من الهجوم[1].

لكن من هذا المنطلق تعود المشكلة الجوهرية عند كلاوزفيتز من ناحية حديثه عن جدلية العلاقة بين الدفاع والهجوم؛ لأنها ناحية تكتيكية وإستراتيجية ينسجها معا في تحليلاته لطبيعة الحرب، ويعطيها إتجاها جديدا، وهو أنه قد أعطى قيمة كبيرة للدفاع[2]، لكن هذه القيمة في الحقيقة كان يعتبرها العديد من المفكرين العسكريين في القرن التاسع عشر على أنها نقطة سوداء في فكره. وقد ذكر كلاوزفيتز في "نظرية المعركة"*Battle Theory* على أن المكاسب الطبيعية في الدفاع تنفذ تبعا لمسار المعركة والحرب حتى تصبح هامشية في النهاية، وهذا حكم ينطبق بشكل واسع على الصعيد الإستراتيجي من أصعب القرارات الإستراتيجية التي يمكن أن تنفذ[3].

ومن منظور نظرية الهجوم في المعركة عند كلاوزفيتز، فقد إعتبر أن العمل الدفاعي يشكل ثقلا معطلا؛ بل في الحقيقة – خطيئة قاتلة– إذ أكد على أنه من الضروري أن يشمل الدفاع على وجوب التحول أو الإنتقال إلى العمل الهجومي، وأن "الدفاع المطلق" *Absulute*

---

[1] كارل فون كلاوزفيتز، مرجع سابق، ص502.

[2] إدوارد ميد إيرل، مرجع سابق، ص300.

[3] تيري دي مونبريال، جان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، تر: على محمود مقلد (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011)، ص1180.

Defense قد يتعارض أحيانا مع طبيعة الحرب. وعليه، يمكن الإستعارة بجملة مشهورة لوصف طبيعة علاقة الدفاع والهجوم في الحرب، بقوله:

((الحروب لا تكتسب بواسطة عمليات تقهقر وإنسحاب ناجحة، والهجوم السريع العنيف، مثله مثل بريق السيف المصقول، فهو ألمع نقطة في العملية الدفاعية))[1].

ومن بين التمييزات المهمة الأخرى التي يقوم عليها تفكير كلاوزفيتز في تحليلاته و آرائه عن علاقة الدفاع والهجوم في المعارك والحروب، مع إعطاء الأسبقية والإمتياز للدفاع؛ فالسؤال الذي كان يتطرق إليه دائما تعبيرا عن هذه الحالة هو سؤال مفهومي؛ ما المقصود بمفهوم الدفاع؟. الإجابة للوهلة الأولى كانت بالنسبة إلى كلاوزفيتز هي تفادي ضربات العدو [2]؛ لأن الميزة الأولى للدفاع هي إنتظار ضربات العدو، وهذا ينطبق بشكل جيد على "الحرب الدفاعية"*Defensive War*[*]. ولكن بدون ذلك حسب رأي كلاوزفيتز لن نكون أمام تفاعل بين طرفين، وإنما أمام طرف يوجه الضربات، والآخر يكتفي بتفاديها، فالإشتباك والمعركة يفترضا ضرورة الهجوم، والإنتظار– الدفاع– يبقى نسبي[3].

يبقى مبدأ الدفاع بالنسبة إلى كلاوزفيتز دفاع نسبي كحالة أو نتيجة بسبب التردد عن إعلان قرار شن الحرب؛ أي بمعنى آخر الإنتظار للهجوم المباشر المضاد من طرف الخصم

---

[1] إدوارد ميد إيرل، مرجع سابق، ص302.

[2] زهير اليعكوبي، الحرب: مقاربة فلسفية سياسية (بيروت: منشورات ضفاف للنشر والتوزيع، 2016)، ص66.

[*] يرى "روبرت غرين" *Robert Greene* في الفصل الرابع من كتابه "33 إستراتيجية للحرب" *The 33 Strategies of War* أن الفنون الأساسية للحرب الدفاعية، هي: الإقتصاد في الوسائل، الهجوم المضاد، الإستفزاز، الإعاقة. راجع: روبرت غرين، 33 إستراتيجية للحرب، تر: سامر أبو هواش (أبوظبي: العبيكان– كلمة للنشر والتوزيع، 2009)، ص170.

[3] زهير اليعكوبي، مرجع سابق، ص67.

لتقييم مدى جاهزية قواته العسكرية. كما تتركز جدلية العلاقة المنطقية بين الدفاع والهجوم عند كلاوزفيتز في الفكرة – نقطة أكبر تطور– فإذا أخفق "الهجوم الإستراتيجي"*Strategic Offense* في الوصول إلى قرار، فإن الإندفاع الأمامي يتأثر بالإجهاد الذي يناله، وأما الموارد المادية و العوامل النفسية للمهاجم تزداد مع تقدمه[1].

إجمالا قد يتضمن كل دفاع هجوما، لكن بين الشكلين إختلاف جوهري، وينتهي كلاوزفيتز إلى إعطاء الأولوية والتفوق للدفاع، لاسيما "الدفاع الإستراتيجي"*Strategic Defense*[2] الذي كان يعتبره دائما أنه الأقوى من الهجوم، فحسب رأي كلاوزفيتز يجب على القائد الناجح التراجع عن قرار شن الهجوم والإنتظار أو التربص لإفشال مخططات العدو، و معرفة كل شيء عن نقاط ضعفه وقوته الحقيقية، وفي الأخير الإنقضاض عليه بهجوم مفاجئ سريع وحاسم.

لقد حققت جدلية العلاقة المنطقية بين مبدأ الدفاع والهجوم عند كلاوزفيتز مرحلة جديدة في تفكيره، وذلك عندما ركز على أن الحرب هي إمتداد للسياسة بوسائل أخرى، وأما القراءات الدوغمائية لتفكيره فقد أدت إلى تعليقات وتحليلات ونتائج مختلفة مغايرة، حتى زادت من تعقيد مقاربته. لكن لابد من الإشارة إلى كتابه السابع "الهجوم"*Offense*، وكتاب آخر له بعنوان "خطط الحرب"*War Plans*؛ هي كلها لحظات حاسمة للتنظير في التخطيط والتكتيك و الإستراتيجية العسكرية، وإذا كان التطور التقنو– عسكري للأسلحة الدفاعية والهجومية في عصر القوة الجوية والصاروخية قد أفقد بعض تحليلات كلاوزفيتز أهميتها؛ إلا أن العديد من جوانب تحليلاته وأفكاره ما زالت قائمة؛ بل أثرت بشكل كبير على فكر القادة العسكريين إبان الحرب العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة.

---

[1] إدوارد ميد إيرل، مرجع سابق، ص302.

[2] زهير اليعكوبي، مرجع سابق، ص.ص69–70.

المبحث الثاني: دور القوة الجوية في الحرب.

لقد شكلت تنبؤات "هالفورت جون ماكندر"*Halford J. Mackinder* عن الهارتلاند أو قلب العالم إهتماما واسعا. فعلى سبيل المثال عارضها كل من "جورج شلسهوم"*George Schelshom*[1] و"ليو أميري"*Leo Amiri* عام 1904، بقوله:

((إن بداية عهد جديد لقوة أرضية والسكك الحديدية القارية لا يمكن أن يتحقق لأن ثورة نقل أخرى على وشك الحدوث؛ إذ أن آفاق عالم مترابط بالطائرات والصواريخ[*] قد جعل التمييز الجيوبوليتيكي بين القوى البرية والبحرية باطلا))[2].

وقد أشار أيضا أميري لأهمية القوة الجوية وحركة الطيران إلى جانب الحركة البرية والبحرية مع مطلع القرن العشرين، وإعتبر أن التوزيعات الجغرافية التي رسمها ماكندر قد فقدت دورها وأهميتها الجيو- ستراتيجية[3]، لكن يرد "بوين"*Bouin* على أطروحة ماكندر، بقوله:

---

[1] كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون، الجغرافيا السياسية في 100 عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي، تر: عاطف معتمد، عزت زيان (القاهرة: المركز القومي للترجمة والنشر، 2010)، ص71.

[*] كان يرى "روبرت دي. كابلان"*Robert D. Kaplan* أن عصر الإستكشاف قد إنتهى بصورة أو بأخرى بحلول عام 1900؛ فطوال القرن العشرين إلى يومنا يومنا هذا، وخصوصا عند إستشراف العصور القادمة، فإن تلك الخارطة المغلقة والمزدحمة من "رقعة الشطرنج" *A Chessboard* بحسب تعبير ماكندر قد إمتلأت أكثر فأكثر، ليس فقط من حيث عدد السكان، لكن من حيث مدى أسلحة الطائرات والصواريخ. راجع: روبرت دي. كابلان، إنتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير؟، تر: إيهاب عبد الرحيم على (الكويت: منشورات عالم المعرفة، 2015)، ص.ص86-87.

[2] كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون، مرجع سابق، ص.ص71-72.

[3] جمال حمدان، إستراتيجية الإستعمار والتحرير (بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1983)، ص.ص205-206.

((القوة الجوية بمراحلها المختلفة قد جعلت من نمط ماكندر العالمي باطلا من إدراكه أن القوة في المستقبل تمتلكها الإمبراطوريات القارية بفضل تفوق مواردها))[1].

أثناء إندلاع الحرب العالمية الأولى التي تطورت قبلها وخلالها وبعدها وسائط الصراع، وعندما أستخدمت فيها الدبابات والسفن الحربية والطائرات في الحرب العالمية الثانية، شهدت هذه التطورات وجوب إضافة فن العمليات إلى التخطيط العسكري – التكتيك – والإستراتيجية كضرورة واقعية.

المطلب الأول: أولوية القوة الجوية.

الطيران كعلم وفن وليد القرن العشرين، لكن فكرته قديمة جدا؛ فالإنسان منذ نشأته يغبط الطيور لتحليقها في الهواء، ويتمنى لو أتيح له أن يجاريها في ذلك. يدل على هذه الرغبة عند الإنسان من قديم الزمان ما نشاهده في الآثار القديمة من الرسوم، وما نقرأه في حكايات العصور القديمة، وهي كثيرة مختلط بعضها ببعض وممتزجة بالتاريخ، ومن هذه الحكايات و الروايات ما ذكره "إبن سعيد"*Ibn Said* في كتابه الموسوم بـــ "المغرب في أخبار المغرب" منتصف القرن الثالث الهجري، بقوله:

((...] من أن عباس بن فرناس التاكرني، إحتال في تطيير جثمانه، فكسا نفسه الريش على سَرَق – الشُّقَق– الحرير، فتهيأ له إستطار في الجو من ناحية الرصافة، وإستقل في الهواء، فحلق فيه حتى وقع على مسافة بعيدة))[2].

كان الفيزيائي والسياسي البريطاني سير"جورج كايلي"*George Cayley* أول من حدد القوى الأربعة المتحكمة في قوة طيران الطائرة – الدفع والإرتفاع والسحب والوزن – وأول

---

[1] نفس المرجع، ص.ص206–207.

[2] أحمد عبد السلام الكرداني، بسائط الطيران (القاهرة: الناشر مؤسسة هنداوي، 2020)، ص67.

من قام بتصميم طائرة أثقل من الهواء بعد تركيزه على التوازن والتحكم في جميع تصميماته؛ حيث قام كايلي بتصميم أول منطاد أو باراشوت يمكن التحكم به وإطلاقه من تل مرتفع، و قد حملت هذه الطائرة الشراعية أول طيار شراعي في برومتون ديل عام 1853[1].

ظهر دور قوة الطائرة في الحروب منذ أوائل القرن العشرين عندنا أشار إليها كل من "غوليو دوهيت"*Giulio Douhet* و"وليام ب. ميتشل"*William B. Mitchell* بسلاح الجو الذي إستخدم الطائرة لأول مرة في المراقبة والإستطلاع والإعتراض والقصف الجوي البعيد المدى [2]؛ لأن عمليات القصف الجوي البعيد المدى قد تزامنت خلال هذه الفترة مع ظهور عصر "الحرب الشاملة"*Total War*[*] أو الشمولية القومية، والتي تعني أن المواقع السكنية والموارد معرضة دائما لخطر الهجوم الجوي[3]، وقد عبر دوهيت على هذه الحرب الشاملة بأن المعارك والحروب المستقبلية سوف تأخذ خاصية الشمولية شكلا وموضوعا[4].

كان يرى دوهيت أن بعد التعبئة للمجهود الحربي يكون المدنيون هم الضحايا الحقيقيين، والعمليات العسكرية والمواجهات المباشرة بين الجيوش على أرض المعركة قد تتجمد على الأرض بفعل مقاومة جبهة ضد جبهة بين جيوش ذات تقنيات قوية، والأمة

---

[1] المرجع نفسه، ص ص68-69.

[2] Lt Col Charles M. Westenhoff, Military Air Power: The Cadre Digest of Air Power Opinions and Thoughts (Alabama: Air Power Research Institute, 1990), p.15.

[*] لعل أقرب وصف للحرب الشاملة قول "كلاوزفيتز"*Clausewitz* ما يلي: ((بغض النظر عمّا سيسفك في الحرب من دماء، فإن من يستخدم القوة بشكل متحفظ سيحقق النصر، إذا إستخدم خصمه قوة أقل منه، ففلسفة الحرب لا تعرف الإعتدال، وما الحرب الشاملة إلا أقصى أشكال العنف)). راجع: غوين داير، الحرب، تر: إبتسام خضرا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018)، ص258.

[3] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص20.

[4] حسين خليل، العلاقات الدولية: النظرية والواقع والأشخاص والقضايا (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011)، ص.ص360-361.

المنتصرة في المعركة يمكنها تحطيم المقاومة المعنوية والمادية للعدو[1]. وعليه، حسب رأي دوهيت تبقى أهمية القوة الجوية هي ذلك السلاح الوحيد والفعال لتحقيق الحسم والإنتصار بهجوم جوي كاسح مفاجئ غير متوقع؛ يلي عمليات الإنهاك وتشتيت قوات العدو، بما يقلب الوضع ميدانيا لمصلحة الطرف المهاجم على المدافع في مسرح العمليات الحربي.

الفرع الأول: مبادئ وعناصر القصف الجوي.

يعتبر دوهيت أحد أبرز رواد القوة الجوية إبان الحرب العالمية الأولى بعد أن قام بتدوين أعماله وتجاربه العلمية في مؤلفه الموسوم بـــ "السيطرة الجوية" *Il Dominio Dell' aria* الصادر عام 1921، والذي إعتبره العديد من المؤرخين العسكريين على أنه الخلفية أو القاعدة لتطور مقاربات الحرب الجوية الأمريكية، وأول مقاربة تؤسس لمبادئ إستراتيجية الهجوم الجوي والقصف الجوي البعيد المدى للوصول إلى مراكز الثقل الحقيقية للخصم والعدو [2].

لقد تنبأ دوهيت بظهور جيلا جديدا من الطائرات الحربية حتى قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، كما عرض معتقداته ومناقشاته العلمية التي جمعها في مؤلف آخر بعنوان "قيادة الجو" *Command of The Air Power* عام 1927، شارحا فيه أربعة مبادئ للقصف الجوي، هي[3]:

- مبدأ القدرة على إستهداف مركز "العمق الإستراتيجي" *Strategic Depth*: ضرب و تدمير الأهداف الحيوية والجوية للعدو.

---

[1] تيري دي. مونبريال، جان كلين، مرجع سابق، ص697.

[2] محمد خميس، إدارة الحرب الحديثة في الجو والفضاء: دراسة في النماذج التماثلية وغير التماثلية للصراعات الحديثة (المملكة العربية السعودية: دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع، 2016)، ص15.

[3] محمد عبد القادر فهمي، المدخل لدراسة الإستراتيجية (عمان: دار مجدلاوِي للنشر والتوزيع، 2006)، ص.ص101-102.

- مبدأ "الكفاية الدفاعية"*Defensive Sufficiency*: تعني تقليص القوات المسلحة النووية والتقليدية على حد سواء، وتأمين الوسائل الأكثر كفاءة وفعالية لإنتزاع السيطرة الجوية من العدو.
- مبدأ "الضربة الإستباقية"*Preventive Strike*: تعني تدمير قوات العدو قبل مبادرته بالضربة الأولى، وشن الحرب الجوية الإستباقية، وهذا يعني شن حرب جوية وقائية لدحض التهديد المحتمل لدى الطرف المستهدف عندما لا يكون هجوم العدو وشيكا أو معروفا.
- مبدأ "الحرمان"*Privations*: يعني حرمان العدو من إستخدام قواته الجوية بتوجيه ضربة إستباقية – تحطم السلام – ويعرفها أهل السياسة بأنها ذلك التحول أو الإنتقال من الرد على هجوم جوي حقيقي؛ إلى المبادرة بالهجوم لمنع أو صد هجوم وشيك أو غزو متوقع، وحرمان الخصم والعدو من إستخدام قواته الجوية بفعالية.

تبنى دوهيت مصطلحه الخاص به المسمى بـــ "المراكز الحيوية"*Vital Centers* للتعبير عن الأهداف الحيوية، ومراكز الثقل للحملات العسكرية الجوية، ومن منظور هذا المبدأ ينطلق تركيزه على أهمية تحليله لمراكز ثقل القوة والضعف للعدو، وقدرة المهاجم على إستهداف و إعطاب مناطق العمق الإستراتيجي الحقيقية، هي[1]:

- وسائل النقل والإتصالات السلكية واللاسلكية.
- المطارات والموانئ البحرية ومراكز الصناعات والتخزين المدنية.
- مراكز التجمعات السكانية والمدن الكبرى ومراكز تخزين العتاد الحربي والدعم اللوجيستي.

[1] عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص272.

- الجسور والطرق السريعة التي تربط بين المدن الكبرى، والسدود الكبرى، وحقول النفط، ومحطات الإنتاج الكهربائي.

الفرع الثاني: الإفتراضات الجوهرية للقصف الجوي.

تتركز الإفتراضات العامة الأساسية التي تقوم عليها مقاربة دوهيت في القصف الجوي على النقاط الرئيسية التالية[1]:

- القصف الجوي يهدف إلى تحقيق السيطرة الجوية، والقوة الجوية هجومية بطبيعتها.
- السيطرة الجوية مرحلة أساسية لتحقيق الحسم والنصر، لكن يجب على القوات البرية والبحرية أن تكملها.
- القوة الجوية الهجومية هي الأكثر حسما لتحقيق الإنتصار بأقل الأضرار المادية و البشرية في المعارك والحروب الكبرى.
- العوامل المعنوية والنفسية هي الهدف الرئيسي للهجوم الجوي، ويجب أن تكون القوة الجوية ضخمة ومتماسكة، وعلى أن يكون القصف أو الهجوم الجوي قاسيا ومفاجئا.

وتقوم الصياغة الإستراتيجية للقصف الهجومي الجوي البعيد المدى عند دوهيت على ثلاثة إفتراضات جوهرية على النحو التالي[2]:

- في مقابل الميزة الأساسية الهجومية للقوة الجوية، تتميز الحروب الدفاعية بطابع دفاعي ثابت.
- يفترض في كل الحروب الجوية أن تكون شاملة وأكثر دموية، لكن في نفس الوقت يمكن للقوة الجوية أن تقلل من آثارها المادية والمعنوية.

---

[1] محمد خميس، مرجع سابق، ص.ص18-19.

[2] عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص268.

- القوة الجوية لها دور هجومي أكثر منه دفاعي في المعارك والحروب الحديثة، و آداتها الأساسية القصف الجوي البعيد المدى لمراكز ثقل العدو.

المطلب الثاني: القوة الجوية والشلل الإستراتيجي.

تأثر "بازل هنري ليدل هارت"*BasilH. Liddell Hart*[*] بالمعارك والحروب التي خسرها الجيش البريطاني، كما حاول إيجاد مقاربة قتالية جديدة للتخلي عن عقيدة إستراتيجية الهجوم المباشر التي سادت إبان الحرب العالمية الأولى[1]؛ لأن هارت كان يرى أن عوامل و أسباب إندلاع المعارك والحروب قد كان تجسيدا واقعيا وعمليا بالدرجة الأولى لإلتزام القادة العسكريين بالنزعة الهجومية عند كلاوزفيتز.

الفرع الأول: الأبعاد العسكرية للقصف الجوي.

لقد كتب هارت أول قصة عن الطيران عندما تنبأ بتطورات الأبعاد العسكرية للقوة الجوية منذ عام 1913، وقام بالعديد من المراسلات المنتظمة مع رئيس تحرير مجلة الطيران "سي. جي. غراي"*S.J. Gray*، نشر فيها رسائله ومقالاته وأبحاثه العلمية [2]، وإستحدث خططا

---

[*] "هارت. سير بازل هنري ليدل" *Hart. Sir Basil Henry Liddle (1970-1895)*: لم يتبنَّ إسم ليدل هارت قبل عام 1921، لكن الملاحظ أنه إحتفظ بعد أن ترك الجيش برتبته العسكرية المتواضعة لأغراض أدبية، وكان يوقع بإسم الكابتن بازل هنري ليدل هارت، ومن هنا كانت إشارة "بيغال آلون"*Pigal Aloun* إلى الكابتن الذي علَّم الجنرالات. ولد هارت بالعاصمة الفرنسية باريس يوم 31 أكتوبر 1895. له العديد من المؤلفات القيمة أهمها: حروب التاريخ الحاسمة عام 1929، تاريخ الحرب العالمية عام 1934، الدفاع عن بريطانيا عام 1939، الدفاع الحركي عام 1940، إستراتيجية النهج غير المباشر عام 1941، الدبابات عام 1959، تاريخ الحرب العالمية الثانية عام 1973. راجع: روبرت فاركسن، موسوعة الحروب الحديثة، تر: سمير عبد الرحيم الجلبي (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، 1990)، ص.ص288–289. أنظر أيضا: بريان بوند، الفكر العسكري عند ليدل هارت، تر: سمير كرم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979)، ص13.

[1] حسين خليل، حسين عبيد، الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجية الإقتراب غير المباشر (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص237.

[2] بريان بوند، مرجع سابق، ص15.

عسكرية وتكتيكات أكثر حركية ومرونة بعد أن أضاف للمشاة أبعادا جديدة للربط والتنسيق بين قوة الدبابات وقوة الطائرات[1]؛ حيث كان يري هارت أن الهدف الحقيقي للقصف الجوي تحقيق التوغل في المناطق أو الجبهات الخلفية للعدو، لكنه إعتنق لاحقا بفضل "جي. فولر" *J. Fuller* عقيدة الحرب الميكانيكية عندما كانت الدبابة هي المعيار الرئيسي والوحيد للتطور العسكري عام 1922.

أسس هارت لمقاربته إستراتيجية الإقتراب أو "النهج غير المباشر" *The Strategy of Indirect Approach* عام 1929[2]، والتي كانت الغاية منها دحض فكرة النزعة التوسعية و الهجومية للحرب التي سيطرت عليها عقيدة كلاوزفيتز. لكن إعتبرها العديد من المؤرخين العسكريين المعاصرين أنها كانت السبب الرئيسي لإندلاع الحرب العالمية الأولى والثانية، و أثرها الفعال في فكر القادة والجنرالات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومن أهم إسهامات وأعمال هارت العلمية والفكرية الإستشرافية الأخرى، نخص بالذكر مقالة بعنوان "مستقبل التسلح وإستخدامه المستقبلي" *The Role of Future Armaments* عام 1930، والتي طرح من خلالها وجهات نظر فكرية عن أبعاد القوة الجوية في حال ما إذا تم إستخدامها على نطاق واسع في الحروب البرية والبحرية والجوية، كما ركز على أن القصف الجوي سيؤثر بشكل كبير على أمن الطرق البحرية في حدود المياه الإقليمية القريبة و البعيدة من شواطئ العدو[3]، وقد أسس هارت لعقيدة القصف الجوي البعيدة المدى للكشف عن نقاط الضعف والتراخي في قوة العدو لتفادي الصدام والمواجهة المباشرة ضد نقاط قوته بعد

---

[1] نفس المرجع، ص08.

[2] حسين خليل، حسين عبيد، الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجية الإقتراب غير المباشر، مرجع سابق، ص237.

[3] ليدل هارت، مذكرات ليدل هارت، تر: بسام العسلي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978)، ص200.

ضرب مركز ثقله الرئيسي؛ لأن هارت كان يرى أن الهدف الصحيح والوحيد لأي حرب جوية يتمثل أساسا في تدمير القوى الأساسية للعدو في ساحة المعركة[1].

لقد حاول هارت تحديد أبعاد القصف الجوي لأسراب من الطائرات الهجومية في المعارك والحروب الجوية الحديثة، وكان البعد الأكثر أهمية عدم صمود هياكل الدعم اللوجيستية الحساسة أمام قصف جوي متواصل[2]، وذلك من خلال حشد كل الموارد و الأساليب الدفاعية المتاحة، وإستغلال سرعة ومرونة القصف الجوي للوصول إلى مراكز ثقل العدو الحقيقية[3]. لكن في المقابل إعتبر هارت أن نوعية الطائرات الحربية كانت أكثر أهمية من الكمية في سلاح الجو، وأن عدد صغير نسبيا منها ذات الأداء المتفوق قد يوفر ضمانا لبلوغ الهدف إذا ما أصبح ذلك ضروريا[4].

الفرع الثاني: عقيدة الشلل الإستراتيجي.

الخوف أو الرعب حالة نفسية وإنفعال قد يثير في بعض الحالات ردود فعل دفاعية كالفرار، ويكبح في حالات أخرى جماح هذه الردود، ويوقف الحركة حتى يؤدي في النهاية إلى الشلل، ولهذا يضاف إلى الخوف البسيط الطبيعي خوف آخر، وهو الخوف من الشلل الذي يسببه الخوف، وهو خوف من الخوف، لكن أسوأ الأحداث بالنسبة إلى قطعة عسكرية ليس الذعر الذي ينقذ في النهاية أرواح بشرية؛ بل الشلل الذي يقدمها للخصم والعدو[5].

---

[1] محمد عبد القادر فهمي، التفكير السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار و العقائد ووسائل البناء الإمبراطوري (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009)، ص179.

[2] جون ستون، الإستراتيجية العسكرية: سياسة وأسلوب الحرب (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2014)، ص82.

[3] ليدل هارت، مذكرات ليدل هارت، مرجع سابق، ص.ص195-196.

[4] بريان بوند، مرجع سابق، ص187.

[5] جان غيتون، الفكر والحرب، تر: الهيثم الأيوبي، أكرم ديري (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1977)، ص115.

أثرت طريقة التقدم الجديدة للعتاد والأسلحة الحربية في الأرض والجو تأثيرا عميقا على مفهوم مركز الثقل ونقاط الضعف للعدو، وعلى طريقة إختيارها وتحديدها بدقة في المعارك وحروب المستقبل، كما أن هذه التطورات قد زادت من إمكانيات تأثير العمل العسكري للقصف الجوي الإستراتيجي، وفرص إستخدامه ضد أهداف مدنية وإقتصادية ونفسية للعدو. فعلى سبيل المثال؛ عقيدة ستاري وموريللي في الشلل الإستراتيجي(*) التي توضح بدقة للأساليب والطرق التي يمكن من خلالها إعطاب أو شل المراكز النشطة والحيوية للعدو بدلا من ضربها وتدميرها[1]؛ لأن الهدف الحقيقي لأي قصف جوي من منظور هذا الأسلوب يتمثل في الوصول إلى أقصى درجات تأثيرات الشلل النفسية والمادية الممكنة[2]، كما أن يستهدف هذا الشلل عند هارت الدولة الحديثة، بقوله:

((إن الدولة الحديثة تشبه النسيج المتشابك والمعقد، وقد تكون هدفا حساسا للضربات الجوية لتلك الأنسجة وإعطابها))[3].

وعلى ضوء الأحداث التاريخية والتطورات المعاصرة والدروس المستفادة من تاريخ الحرب العالمية الأولى والثانية، واصل هارت إنجازاته ودراساته وأبحاثه العلمية لتحقيق مقاربته عن الشلل الإستراتيجي، والتدقيق أكثر في مبادئها بعد أن سجلها في كتابه الموسوم

(*) عقيدة ستاري وموريللي في الشلل الإستراتيجي أو صاحب نظرية المعركة البرية والجوية الذي كان يرى أن الضربات الجوية في العمق تكون مطلوبة وضرورة قصوى لتدمير مراكز قيادة الخصم وخطوط إمداداته ومواصلاته ودفاعاته الجوية، كما ركزت هذه العقيدة على التنسيق الدقيق بين الأعمال الجوية والبرية و الضربات الجوية في العمق لمنع النسق الأول والنسق الثاني وباقي الأنساق من الوصول إلى أرض المعركة، وإستخدام التكنولوجيات العسكرية الحديثة لإصابة الأهداف المعادية بدقة. راجع: ألفين هايدي توفلر، الحرب وضد الحرب، تر: محمد عبد الحليم أبوغزالة (مصر: دار المعارف للنشر والتوزيع، 1993)، ص.ص92-93.

(1) ليدل هارت، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2000)، ص292.

(2) ليدل هارت، مذكرات ليدل هارت، مرجع سابق، ص201.

(3) Lt Col Charles M. Westenhoff, Op.Cit, p.23.

بـــ "الإستراتيجية وتاريخها في العالم"*Strategy and Its History in the World* الصادر عام 1968، والذي حدد فيه الأسس العامة لمقاربته على النحو التالي[1]:

- إتجاهات تطور مقاربات أساليب القتال داخل وخارج الدولة.
- أهداف السياسة العسكرية للدولة، ومستوى إعداد القوات المسلحة للحرب.
- التطور التكنولوجي للأسلحة الدفاعية والهجومية وما توفره الدولة من إمكانيات.
- تحليل التاريخ العسكري وفن الحرب وخصائص ومتطلبات الموقع الجيوبوليتيكي للدولة.

المطلب الثالث: القوة الجوية مفتاح البقاء.

ظهرت أفكار "ألكسندر دي. سيفريسكي"*Alexander P. De Seversky* عن القوة الجوية الحديثة في كتابه الموسوم بـــ "القوة الجوية مفتاح البقاء"*Air Power: Key to Survival* الصادر عام 1950[2]؛ والذي كان يرى فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قوة جوية عظمى إبان العصر النووي الأول، على إعتبار أنها كانت هدفا دفاعيا عسكريا رئيسيا، وأن القواعد العسكرية ليس لها أي نفع هجومي ودفاعي، وسياسة الإحتواء التي سادت إبان الحرب الباردة كانت باطلة في مواجهة التغيرات الثورية الجديدة في المعارك والحروب الحديثة[3].

الفرع الأول: القصف الجوي الإستراتيجي.

حاول دي. سفرسكي تحديث مقاربته عن النصر والقوة الجوية في مؤلفه الموسوم بـــ "النصر من خلال القوة الجوية"*The Victory Through Air Power* الصادر عام 1941[4]، و

---

[1] حسين خليل، حسين عبيد، الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب، وإستراتيجية الإقتراب غير المباشر، مرجع سابق، ص.ص238-239.

[2] Alexander P. De Seversky, "Air Power: Key to Survival," International Affairs, Vol.28, no.4 (October 1952), pp.10-11.

[3] حسين خليل، حسين عبيد، الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب، وإستراتيجية الإقتراب غير المباشر، مرجع سابق، ص.ص361-362.

[4] Alan J. Vick, Proclaiming Air Power: Air Force Narratives and American Public Opinion from 1917 to 2014 (Santa Monica: Piblished by The RAND Corporation, 2015), p.41.

الذي إعتبر فيه أن السلاح الجوي وقوة الطائرات الحربية الهجومية قد كانت هي السلاح الأكثر شعبية في تاريخ الحرب العالمية الأولى والثانية، وفي كتاب آخر له من تأليف "فيليب سي. ميلينغر"*Phillip S. Meilinger* بعنوان "سفرسكي والقوة الجوية الأمريكية" *Alexander de Sevresky and American Air Power* الصادر عام 1997؛ فقد أشار فيه أيضا إلى دور القوة الجوية والقصف الجوي الإستراتيجي البعيد المدى لتعزيز مهام قوات القصف على النحو التالي [1]:

- مهمة القصف الجوي هي حصار العدو.
- فقدت القوات البحرية مهمتها الإستراتيجية الهجومية.
- عامل النوعية حاسم نسبيا من عامل الكمية في الحروب الجوية.
- القوة الجوية وحدها يمكن لها مواجهة وهزيمة قوة جوية أخرى.
- لا يمكن القيام بالعمليات العسكرية البرية والبحرية دون التحكم والسيطرة في الجو.
- إنهيار معنويات العدو لا يتحقق إلا عن طريق الضربات الجوية الدقيقة والقصف الإستراتيجي البعيد المدى.

الفرع الثاني: السيطرة الجوية وسيلة للبقاء.

حاول دي. سفرسكي تعديل إقتراحاته بشأن مسألة سلاح الجو وسرب قوات القصف الجوي، وقد كانت إحدى هذه الإقتراحات الرئيسية التي طرحها؛ مفهوم "الدفاع المتوازن" *Balanced Defense* للربط بين وحدات وفروع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية أثناء القيام بالعمليات والمواجهات العسكرية المباشرة؛ حيث إعتبر أن القوة الجوية العالمية قد تشكل

[1] Ibid, pp.51-53.

حلا للإحتياجات الأمنية الأمريكية[1]، وأن المجال الجوي لليابس والبحار والمحيطات والفضاء غير قابل للتجزئة[2].

يبقى الدور المؤثر للقصف الجوي عند دسفريسكي يتمثل في سيطرة قوة الطائرة، وما تقوم به من مهام وعمليات عسكرية هجومية ودفاعية؛ لأن له إعتباراته الإستراتيجية عند إختياره لأهمية المنطقة القطبية الشمالية، والتي وصفها في ثلاثة عناصر محورية على النحو التالي[3]:

- التقارب الجغرافي بين القوى العظمى الرئيسية المنافسة للسيطرة على النظام الدولي (الجغرافيا السياسية).
- تتميز هذه المنطقة بظروف مناخية جليدية بشكل دائم، وهذا بدوره قد يعيق حركة القوات البرية والبحرية (طبيعة المناخ).
- تغطيها مسافات مائية طويلة، وتجعل الملاحة البحرية فيها صعبة، وتوفر هذه المنطقة ملاذ آمن للتخفي والتمويه (الجغرافيا الطبيعية).

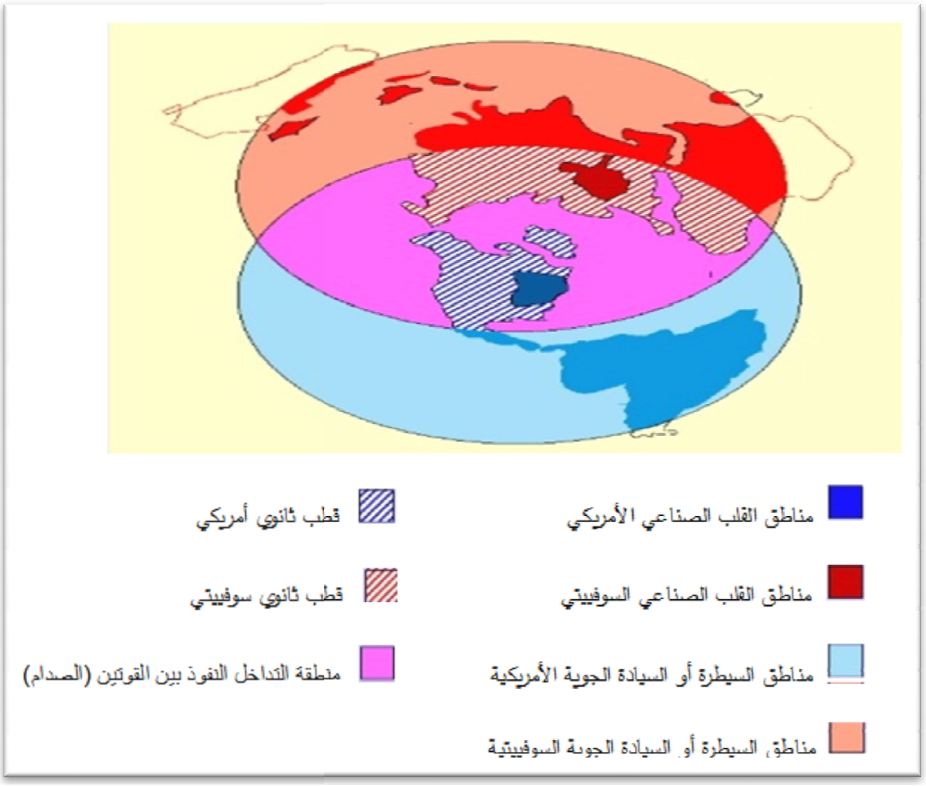
يتضح من خلال الشكل التالي لأهمية موقع هذه المنطقة القطبية الشمالية التي ركز عليها دي .سفرسكي بعد أن قسمها إلى قطبين وأربعة مواقع؛ قطب ثانوي أمريكي، قطب ثانوي سوفييتي، أربعة مناطق رئيسية؛ منطقة القلب وتتشكل من مناطق القلب الصناعي الأمريكي، مناطق القلب الصناعي السوفييتي، مناطق السيطرة والسيادة الجوية الأمريكية، مناطق السيطرة والسيادة الجوية السوفييتية، منطقة تداخل النفوذ بين القوتين السابقتين، وهذه المنطقة تمثل رقعة الصدام المباشرة أو الإرتطام الإستراتيجي.

---

(1) Col Phillip S. Meilinger, The Paths of Heaven: The Evolution of Air Power Theory (Alabama: The Scool of Advenced Air Power Studies, 1997), p.263.
(2) Lt Col Charles M. Westenhoff, Op.Cit, p.18.
(3) عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص. ص263-264.

خارطة (01)

أطروحة السيطرة الجوية عند دي. سفرسكي



المصدر:

_____، "نظرية القوة الجوية عند دي. سفرسكي عام 1949"، موسوعة مقاتل الصحراء، تاريخ الإطلاع يوم 10 أكتوبر 2017، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map04.GIF_cvt.htm

يتركز موقع منطقة القطب الشمالي عند دي. سيفرسكي في ناحية الشمال، وهي المنطقة المتوسطة شبه القطبية"*The Arctic Mediterranean*؛ حيث يؤكد على أنه من الضروري وضع تحصينات دفاعية تأخذ منحى أو إتجاه شمالي جنوبي، وليس إتجاه شرقي غربي[1]، كما يرى أيضا "جون رينر"*G.Renne*أن هذه المنطقة القطبية الشمالية قد ربطت بين

[1] فارس صبري الهيتي، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ب.س)، ص.ص220-221.

الهارتلاند الأورو- آسيوي وهارتلاند آخر في أمريكا الشمالية وهارتلاند جديد [1]، وبحسب رأي دي. سفريسكي؛ فإن هذه المنطقة القطبية الجديدة تمثل مفتاح النفوذ والسيطرة الإستراتيجية العالمية.

كانت النتيجة التي توصلت إليها أطروحة دي. سيفرسكي مرتبطة إرتباطا وثيقا بالهيمنة الكاملة على سرب القوات الجوية لتحقيق التفوق والسيطرة من أجل البقاء في العصر الذي تزامن مع تطور العمليات العسكرية للقصف الجوي الإستراتيجي بشكل كبير[2]، وأما من ناحية التغييرات التي طرأت عليها إبان العصر النووي الأول قد تزامنت هي الأخرى مع إفرازات الثورة في الشؤون التقنو- عسكرية للدفاع العسكري[3]. وبالتالي، فهي كلها عوامل أدت إلى ظهور مقاربات جديدة في حقل الدراسات الجيو- عسكرية والجيوبوليتيكا الحديثة، و ساهمت بدورها لإعادة صياغة المفاهيم ذات الصلة بدقة، وبلورة مضامين جديدة في عصر القوة الصاروخية والفضائية.

المبحث الثالث: دور القوة الصاروخية والفضائية في الحرب.

تقوضت أطروحة كل من ماكندر ودي. سيفرسكي بعد أن أضاف "ألكسندر دوغين" *AleksandrDugin* نظامين جديدين؛ الأيروكراتيا "سلطة الجو"*Air Power*، والأثيروكراتيا "سلطة الأثير"*Space Power*[4]. لكن بالنسبة إلى دوغين على الجيوبوليتيكا الحديثة إعادة صياغة التوجهات العالمية الخارجية للدول والقوى العظمى، وحاجتهم المستمرة للبحث عن

---

[1] محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشروالتوزيع، 2014)، ص80.

[2] نفس المرجع، ص82.

[3] فتحي محمد أبو عيانة، الجغرافيا السياسية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، 2015)، ص.ص30-31.

[4] ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر: عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004)، ص155.

قوة صاروخية وفضائية بموجب قانون رباعي الأبعاد؛ اليابس والبحر والجو والفضاء[1]، وقد لاحظ "كارل شميت"*Carl Schmitt* لأهمية هاذين النظامين الجديدن، بقوله:

(([...] إن الإيروكراتيا والأثيروكراتيا، تمثلان معا التطور التالي لسلطة البحر، إنهما الحقبتان المتقدمتانمن التلاسوكراتيا؛ لأن غزو الفضاءات الجوية الكونية إمتداد لتقاليد التلاسوكراتيا دون سواها))[2].

المطلب الأول: القذائف والصواريخ: النشأة والتطور.

لقد ظهرت لأول مرة فكرة مزج مكونات طبيعية وتحويلها إلى مادة تحترق وتنفجر عند إشعالها منذ الأزمنة القديمة في عصر البارود الأسود، وأحد الأمثلة القديمة الشهيرة النار الإغريقية، وهي عبارة عن مزيج من النفط والكبريت والراتنج والقار، تم إختراعها في اليونان، وإنتشر إستعمالها لاحقا بشكل كبير في البلدان المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط أوائل القرن السابع ميلادي[3].

لكن على الرغم من أن البارود الأسود لم يقترن بالقذائف والصواريخ الحديثة في الأزمنة القديمة؛ إلا أن إستخداماته كأدوات حربية هجومية قد كان أمرا حتميا في العديد من المعارك والحروب الكبرى، ومن بين الأمثلة على ذلك الأداة الحربية البدائية "المنجنيق" *The Tangonel*، وهي عبارة عن سلاح هجومي من أسلحة الحصار في الحروب البدائية وظيفتها قذف أو إطلاق كتلة البارود المشتعلة بواسطة هيكلها المصنوع من الخشب الصلب[*].

---

[1] عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية (القاهرة: الناشر مكتبة مدبولي، 1992)، ص128.

[2] نفس المرجع، ص.ص155-156.

[3] بوودوين فان ريبر، قصة تكنولوجيا: القذائف والصواريخ، تر: أوليغ عوكي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص27.

[*] الملاحظ جيدا أن هذه الأداة الحربية البدائية – المنتجنيق – هي التصميم الهيكلي الوحيد الذي يشبه إلى حد كبير من حيث الشكل والفكرة والأداء نظم الدفاع الصاروخي في القرن الحادي والعشرين.

الفرع الأول: أصل فكرة إقتران البارود بالقذيفة.

كان يعتقد معظم المؤرخون أن أصل فكرة إقتران البارود بالقذيفة قد نشأت في الصين ما بين عامي 500 و900م(**)، وإنتشرت غربا خلال القرن الثالث عشر ميلادي عندما طور المغول تكنولوجيا صنع البارود، ومن الممكن أن يكون العلماء الأوروبيون قد طوروه لاحقا بشكل مستقل[1]. وقد أصبح الصينيون ينتجون سهام البارود النارية ويربطونها بقصبة السهم التي تشبه القذيفة بحلول عام 1083، وعند إشعال فتيل كتلة البارود تنطلق القذيفة إلى إرتفاع عالي، وعلى الرغم من كل هذه المحاولات الأولية؛ إلا أن المدى القوسى للقذيفة والصاروخ كان قصيرا جدا يصل إلى حوالي 150 قدما، والتدفق المفاجيء للنيران جعل منها سلاحا هجوميا أكثر فعالية في العديد من المعارك والحروب[2].

لقد إستغل مهندسوا القذائف والصواريخ النارية في هذا المجال فكرة إقتران تكنولوجيا البارود بالقذيفة أو الصاروخ مع إستخدام قوتها الدافعة المحترقة على نطاق واسع لإطلاق القذيفة إلى الأمام أو إيصالها إلى الهدف أو إلى أعلى مسافة ممكنة. وعليه، فإن هذه الخاصية حولتها إلى الأداة الثالثة الأساسية أو الصاروخ العالي الإرتفاع الذي ينطبق عليه قوانين

(**) هناك تصور خاطئ عند الغرب مؤداه أن الصينيين لم يستخدموا البارود في الحرب على الإطلاق، لكن كان يرى العديد من المؤرخين العسكريين أن علاقة الصين بالبارود نبع جزئيا من تحامل الغرب على الشخصية الصينية، فقد إعتبر البعض منهم أن الصينيين هواة عثروا عليه بالصدفة، لكنهم لم يستطيعوا تصور قدراته العسكرية؛ بينما رآهم آخرون محبين للسلام، مما أشاع الإضطراب في الأمر وجود إقتناع قديم العهد بأن أصول البارود في الصين قد تعود حتى ما بعد عام 100 (ق.م) . راجع: جاك كيلي، البارود: تاريخ المادة المتفجرة التي غيرت العالم، تر : صلاح عويس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016)، ص23. أنظر أيضا: كولان، البارود عند العرب المسلمين (لبنان: دار الكتاب اللبناني للنشر والتوزيع، 1984).

[1] بوودوين فان ريبر، مرجع سابق، ص28.

[2] جاك كيلي، مرجع سابق، ص.ص24-25.

الحركة الثلاثة للسير عند "إسحاق نيوتن"*Isaac Newton*[1]، وأكثر القوانين إنطباقا القانون الثالث الذي ينص على أن لكل فعل، رد فعل مساو له في المقدار، ومضاد له في الإتجاه[2].

الفرع الثاني: الأعمال الفكرية الأولية.

لقد قام "ويليام كونجريف"*William Congreve* بأول إختبار عملي على الصواريخ الصينية عام 1700، والتي أشار إليها "فرانسيس سكوت كي"*Francis Scott Key* في كتابه "الراية المرصعة بالنجوم"*Star Spangled Banner* الصادر عام 1812[3]. لكن الرائد الحقيقي لعلم تكنولوجيا القذائف والصواريخ الحديثة كان عالم الفيزياء الأمريكي "روبرت جودار"*Robert Goddard* في أهم عمل له نشره في أطروحة علمية بعنوان "طرق بلوغ الإرتفاعات العالية الشديدة"*A Method of Reaching Extreme Altitudes* عام 1919[4]، وقد كانت هذه الدراسة عبارة عن أبحاث ودراسات تقنية شاملة عن كيفية إستعمال قوة الدفع الثنائية المراحل بالوقود الصلب لرفع المعدات العلمية إلى أعلى إرتفاع في الغلاف الجوي، و إنتهت في الأخير بمناقشات علمية أكاديمية تطبيقية دقيقة عن كيفية إطلاق القذائف والصواريخ بالوقود السائل مع إحتمال إرسالها إلى الفضاء الخارجي.

بدأ جودار أولى تجاربه العلمية التطبيقية على قوة دفع القذائف والصواريخ لإرسال أجهزة تسجيل الطقس والأحوال الجوية إلى إرتفاع أعلى منذ عام 1900، وهي نفس الفكرة التي عبر عنها رائد نظرية الفضاء الروسي "قسطنطين تسولكوفسكي"*Constantin*

---

[1] نفس المرجع، ص.ص22-23.

[2] كلايتون نايت، الصواريخ والقذائف الموجهة، تر: أنور محمود عبد الواحد (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1973)، ص30.

[3] نفس المرجع، ص.ص30-31.

[4] Robert H. Goddard, A Method of Reaching Extreme Altitudes: 10 Plates (Washington: Smithsonian Institution, 1919), p.01.

Tsiolkovski[1]؛ في مقالة علمية دقيقة بعنوان "إستكشاف الفضاء بواسطة أجهزة رد الفعل" *Exploration of The World Space With Reaction Machines* نشرها في مجلة علمية عام 1903[2]؛ حيث كان يرى العديد من الباحثين والخبراء العسكريين أن هذه المقالة قد كانت عبارة عن دراسة حديثة لإستعراض حجج منطقية وحسابات مفصلة عن الملاحة الجوية و الفضائية، ومرجعا تعليميا أكاديميا مهما عن تكنولوجيا الصاروخ العالي الإرتفاع.

المطلب الثاني: تكنولوجيا القذائف والصواريخ الحديثة.

لقد إنتقلت البشرية إلى عصر تكنولوجيا القذائف والصواريخ الحديثة منذ أن أنتجت ألمانيا النازية صواريخها الهجومية "في. 1" *V-I* و"في. 2"*V-II*، وقد كانت القنبلة الأولى عبارة عن طائرة غير مأهولة تسمى الآن بنظام نفث الهواء أو كروز؛ في حين أن القذيفة الثانية كانت عبارة عن صاروخ باليستي قوسي يصل مداه إلى حوالي 200 ميل تقريبا[3]. لكن على الرغم من هذا التقدم؛ إلا أنه قد تم إحراز تقدم تكنولوجي آخر في مجال هندسة القذائف والصواريخ عام 1945، وتحديدا بعد تطوير أنظمة الدفع وآليات الرصد والتوجيه عن بعد بالوسائل التكنولوجية الحديثة. لكن هذه التطورات التقانية لم تواكب الأنظمة الدفاعية بشكل عام الأنظمة الهجومية[4]، وهذا ما أدى بدوره إلى إعادة مراجعة العلاقة المنطقية بين مضامين الدفاع والهجوم إبان العصر النووي الأول.

---

[1] كلايتون نايت، مرجع سابق، ص30.

[2] بوودوين فان ريبر، مرجع سابق، ص65.

[3] فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.ص451-452.

[4] نفس المرجع، ص.ص452- 453.

الفرع الأول: القوة الصاروخية في العصر النووي الأول.

كان لإكتشاف السلاح الذري أو النووي في عصر الحرب الباردة أثره ودوره الكبير في تغيير الخطط التكتيكية والإستراتيجيات العسكرية الحديثة، كما بدأ أقطاب القوى العسكرية في البحث عن إستراتيجية القوة النووية والصاروخية، وكان يعود ذلك إلى الأسباب والعوامل التالية[1]:

- قنبلة ذرية متوسطة الحجم تعادل قوتها الإنفجارية قوة أربعة ملايين قنبلة من قنابل المدافع المعروفة عيار 77، وأما القنبلة الهيدروجينية تعادل قوتها الإنفجارية حوالي 200 مليون قذيفة مدفع.
- تحصر الأسلحة التقليدية المعركة في ميدان معين، لكن السلاح النووي و الصاروخي قد يجعل من ميدان المعركة غير محدود ومفتوح؛ لأن الصواريخ الهجومية الباليستية العابرة للقارات الحديثة يمكنها الوصول إلى الأهداف بسرعة. وبالتالي، سيتلاشى في هذه الأحوال عنصر الوقت لأنه كان يحتسب بالدقائق بدلا من أن كان يحتسب بالساعات.

وإذا كانت خاصية القوة العسكرية الصاروخية في العصر النووي الأول على أنها هجومية بطبيعتها، فلابد أن تبرز ثلاث قضايا إستراتيجية مهمة، هي[2]:

- تصعيد المقدرة الهجومية على حساب المقدرة الدفاعية، وجعل الأولوية القصوى للقوة الصاروخية الضاربة.
- إجراءات دفاع سلبي محدودة التأثير –الملاجئ تحت الأرض والأقنعة– بعد أن سقطت من الحسابات مع إكتشاف الأسلحة الحرارية والهيدروجينية.

---

[1] فارس صبري الهيتي، مرجع سابق، ص.ص225–226.

[2] منير شفيق، مرجع سابق، ص97.

- إجراءات دفاع إيجابي لإعتراض القذائف والصواريخ في الجو. لكن على الرغم من فعاليتها؛ إلا أن القوة النووية والصاروخية الهجومية قد ظلت متفوقة بشكل كبير، وهذه الحالة هي سمة سباق التسلح التقنو– عسكري بين قوة الإختراق وقوة المقاطعة التعرضية للقذائف والصواريخ.

كما يمكن أيضا تحديد مجموعة من الإحتمالات الإستراتيجية عن القوة العسكرية النووية والصاروخية الضاربة إبان هذا الوضع الإستراتيجي الجديد الذي شهدته القوة الصاروخية في العصر النووي الأول على النحو التالي[1]:

- إستراتيجية الهجوم المباشر.
- إستراتيجية الردع والبقاء بعد الضربة الأولى[*].
- إستراتيجية التفوق في نظم الصواريخ الهجومية متعددة الرؤوس الحربية النووية.
- إستراتيجية أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية الهجومية أو إستراتيجية الدفاع الصاروخي.
- إستراتيجة دفاعية وهجومية مباشرة لإعتراض أسلحة العدو من خلال شن هجوم نووي وصاروخي مضاد.

الفرع الثاني: القوة العسكرية في العصر الصاروخي.

لقد مثلت القوة العسكرية إبان العصر النووي الأول تطورا تقانيا نوعيا قد غير من القواعد العسكرية السائدة منذ أمد طويل، والمتعلقة بإستخدام القوة الصاروخية بشقيها الدفاعي

[1] نفس المرجع، ص.ص97–98.

[*] أفضل طريقة لصد المعتدين هي منعهم من مهاجمتك أساسا. راجع: روبرت غرين، مرجع سابق، ص09.

والهجومي[1]؛ حيث كان لتلك التغييرات المادية في الماضي تطرأ على التكتيك أولا، ثم تعود لتظهر وتؤثر في الإستراتيجية ثانيا، وقد تطورت نظم إطلاق وإيصال القذائف والصواريخ الهجومية والدفاعية بشكل كبير إبان العصر الصاروخي، حتى أعطتها طابعا جديدا كان يختلف تماما عن الإستراتيجيات العسكرية التقليدية السابقة[2]؛ لأن في الماضي كان مدى الإستراتيجية مرتبط بالتخطيط العسكري والتكتيك، لكن في العصرالصاروخي قد كانت الإستراتيجية مداها يتعدى حدود عمليات التخطيط العسكري والتكتيك في مسرح العمليات الحربي.

يرى العديد من الخبراء العسكريين أن الدول والقوى العسكرية الكبرى اليوم لها نظم إطلاق هجومية ودفاعية وبرامج تطوير تكنولوجيا القذائف والصواريخ قيد الإنجاز، فإذا ما تم الربط بينها وبين معدات إطلاق الرؤوس الحربية النووية نحو أهدافها؛ فعندئذ سوف تمتلك دول أخرى نفس هذه القدرات لإصابة الأهداف المدنية والعسكرية التي تقع على مسفات بعيدة من مستوى مسرح العمليات الحربي[3]، كما تعني كل هذه التطورات ضمنيا توسيع نطاق الصراع أو الإرتطام الإستراتيجي ليشمل الفضاء الخارجي، لكن لن يحدث هذا الصراع أو الصدام في الفضاء دون دعم القوة الصاروخية الحديثة ببرامج عسكرة الفضاء، وهذا ما قد أشار إليه بشكل مفصل "ميتشيو كاكو" *Michio Kaku*، بقوله:

(([...] ولأن قوانين الفيزياء والهندسة لعلم القذائف والصواريخ قد كانت معروفة بشكل جيد، فمن الممكن وضع تنبؤات معقولة حول الإتجاه المستقبلي لإستكشاف والسيطرة على الفضاء من القرن العشرين

---

[1] فيديا نادكارني، الشركات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص46.

[2] منير شفيق، مرجع سابق، ص86.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.ص717-718.

إلى القرن الحادي والعشرين، وحتى القرن الثاني والعشرين [...]، وإن إستعمار والسيطرة على الفضاء ليستخمينا بحتا ولا رغبة خيالية؛ لأن البحث عن موطن جديد في الفضاء هي مسألة عملية من أجل البقاء))[1].

لابد من الإشارة أيضا إلى فكرة مهمة ورئيسية، وهي أن هذا الطرح أو الرؤية الإستشرافية قد أشار إليها دي. سفرسكي في أطروحته عن السيطرة العسكرية الجوية وأهمية سلاح الجو من أجل البقاء.

المطلب الثالث: عسكرة القوة الفضائية.

لقد بدأت النظرة العلمية للعلاقة المنطقية بين مبدأ الدفاع والهجوم تأخذ منحى آخر منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى بداية القرن العشرين، لكن خلال هذه الحقبة إستطاع العالم الروسي "تاير كافوسكي"*Tayr Kovski* أن يضع أطروحته حول الصعود إلى الفضاء، وهي عبارة عن دراسة علمية دقيقة قد كانت مصنفة ضمن مجال الخيال العلمي لعمليات غزو الفضاء الخارجي.

الفرع الأول: سباق غزو الفضاء.

برزت أولى عمليات سباق غزو الفضاء الخارجي منذ إطلاق الإتحاد السوفيتي السابق أول أقماره الصناعية"سبوتنيك"*Sputnik* عام 1957، ثم الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن قامت هي الأخرى بإجراء مضاد من خلال إطلاق مركبتها الفضائية "أبولو"*Apollo* عام 1969، وإعلانها رسميا عن مبادرة الدفاع الإستراتيجي أو مشروع "حرب النجوم"*Stars War*

---

[1] ميتشيو كاكو، رؤى مستقبلية: كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، تر: سعد الدين خرفان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص378.

عام 1983[1]، وقد وصف "وليم والتر"*Wlim Walter* هذه الحقبة التاريخية من سباق غزو الفضاء في كتابه الموسوم بـــ "عصر الفضاء"*The Space Age*، بقوله:

((يبدو أن قصة غزو القمر قد أصبحت غزلا بحتا، ومجرد موعد الليلة الواحدة، أججتها إنفعالات الحرب الباردة))[2].

حاول "جيمس أوبرج"*James Oberg* هو الآخر في مؤلفه بعنوان "نظرية قوة الفضاء"*Space Power Theory*[*] أن يضع نظاما متماسكا يوضح فيه إستراتيجية القوة الفضائية[3]، ولعل هذه المقاربة قد كانت بمثابة نظام متماسك يعزز من أهمية إمتلاك وتطوير القوة العسكرية الفضائية، ودعم إمكانيات الدولة لممارسة الإقناع والإكراه والتأثير السياسي على سلوك الدول والقوى العسكرية الكبرى[4].

لقد إعتبر أوبرج أن الوصول للأهداف الوطنية لن يكون إلا من خلال تعزيز القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية في الفضاء الخارجي؛ لأنه كان يرى أن الهجوم على عناصر القدرات الدفاعية الفضائية مهمة أساسية في عمليات الفضاء المضادة، ولدى القادة عدة خيارات أو أولويات لتوجيه قواتها المسلحة العسكرية ضد أنواع مختلفة من الأهداف على

---

[1] روز فرانك، جيمس كلابر، "حفظ أمن الأنترنت والفضاء في مجال جديد للتنافس العسكري بين الدول"، مجلة العرب في العمق، العدد9820 (2015)، ص06.

[2] ميتشيو كاكو، مرجع سابق، ص382.

[*] يحدد "جيمس أوبرج"*James Oberg* مفهوم القوة الفضائية بأنها: ((مجموعة التقنية والسكان والإقتصاد والصناعة والقوة العسكرية وإرادة الأمة، وعوامل أخرى قد تساهم في إمكانية الدولة على الإكراه والإقناع وممارسة التأثير السياسي على أعمال وسلوك الدول الأخرى والحكام والقادة في العالم، والوصول إلى الأهداف الوطنية من خلال عرض الفعاليات والعمليات الفضائية)). راجع: جيمس أوبرج، "نظرية قوة تفوق الفضاء"، أكاديمية القوة الجوية، ب.ع (1999)، ص10.

[3] المكان نفسه.

[4] Brent D. Ziarnick, "The Space Campaign: Space Power Theory Applied to Counter Space Operations," Air & Space Power Journal (Summer 2004), p.01.

ضوء عناصر القوة الفضائية، وبحسب رأي أوبرج يمكن أن يرتكز الهجوم العملي والإعلامي في هذا المجال على قاعدتين أساسيتين[1]:

- تناوب النظام الفضائي وخطوط المعلومات البيانية.
- مهاجمة عناصر القوة الفضائية للتأثير على الهجوم الفضائي المضاد.

وتفيد أيضا الباحثة "كارولاين بيلون"*Billoun Caroline* كيف أن للقوة الفضائية لها نقاط ضعف غير متناظرة من الناحيتين التكنولوجية والجغرافية؛ فمن الناحية التكنولوجية قد يكون الهجوم أسهل من الدفاع، وأكثر جدوى من ناحية التكلفة، وأما من الناحية الجغرافية قد تتمثل النتيجة في أن الدول المتقدمة معرضة دائما لخطر الهجوم من طرف الدول الأقل تطورا؛ فضلا عن الهجوم من طرف التنظيمات الإرهابية المسلحة، وبما أن الدول والقوى العسكرية الكبرى معرضة دائما لمخاطر التهديدات القائمة والمحتملة مع تنامي تكلفة الجهود الدفاعية، فقد إختارت هي الأخرى دعم نشاطها الهجومي في محاولة لردع بعضها البعض، لكن هذا الإجراء بحسب رأي الباحثة سيساهم في لبس النوايا والتهديد. وبالتالي، سيدفع بالأطراف والدول الهامشية إلى التسلح ضمن ما يسمى بالدورة التصعيدية في الفضاء الخارجي[2].

الفرع الثاني: السيطرة العسكرية الجيو- فضائية.

لقد صاغ "جون كولنز"*John M. Collins*[*] أول مقاربة عن السيطرة العسكرية والقوة الفضائية للعمليات الفضاية في أهم دراسة يحلل من خلالها لنظام الأرض- القمر من الناحية

---

[1] برنت د. زيرنيج، "نظرية قوة الفضاء وعمليات الفضاء المضادة"، المجلة الإلكترونية لوتويندا ت. إيفس، ب.ع (ب.س)، ص.ص23-24.

[2] روز فرانك، وجيمس كلابر، مرجع سابق، ص06.

[*] له العديد من المؤلفات، نذكر أهمها: "الإستراتيجية الكبرى: المبادئ والممارسات"*Grand Strategy: Principles and Practices* عام 1974، "الإتجاهات العسكرية الأمريكية والسوفييتية منذ أزمة الصواريخ الكوبية"*American and Soviet Military Trends Since the Cuban Missile Crisis* عام 1978، "التخطيط

العسكرية، والمفوض من الكونغرس الأمريكي بعنوان "قوات الفضاء العسكرية: الخمسين عاما المقبلة"*Military Space Forces: The Next 50 Years*[1]؛ حيث كان يرى كولنز أنه لا توجد دولة أكثر تقدما لها إستراتيجية دفاعية وهجومية في الفضاء الخارجي[2]، كما يستشهد كولنز بأطروحة ماكندر عن منطقة شرق أوروبا، وروسيا قلب القوة العالمية، وإفريقيا وباقي مناطق أوروبا وآسيا جزيرة العالم. وقد ورد مضمون أطروحته في نصه الشهير التالي:

((من يحكم أوروبا الشرقية يحكم القلب، ومن يحكم القلب، يسيطر على جزيرة العالم، ومن يحكم جزيرة العالم، يسيطر على العالم))[3].

يوضح الشكل التالي للفضاءات الإستراتيجية ومناطق السيطرة على الهارتلاند وقلب العالم من منظور أطروحة ماكندر.

الدفاعي للولايات المتحدة الأمريكية: نقد"*U. S Defense Planning: A Critique*" عام 1982، "الجغرافيا العسكرية للمهنيين والجمهور"*Military Geography for Professionals and the Public*" عام 1998، "الإستراتيجية العسكرية: المبادئ، الممارسات والمنظور التاريخي"*Military Strategy: Principles, Practices and Historical Perspectives*" عام 2001.

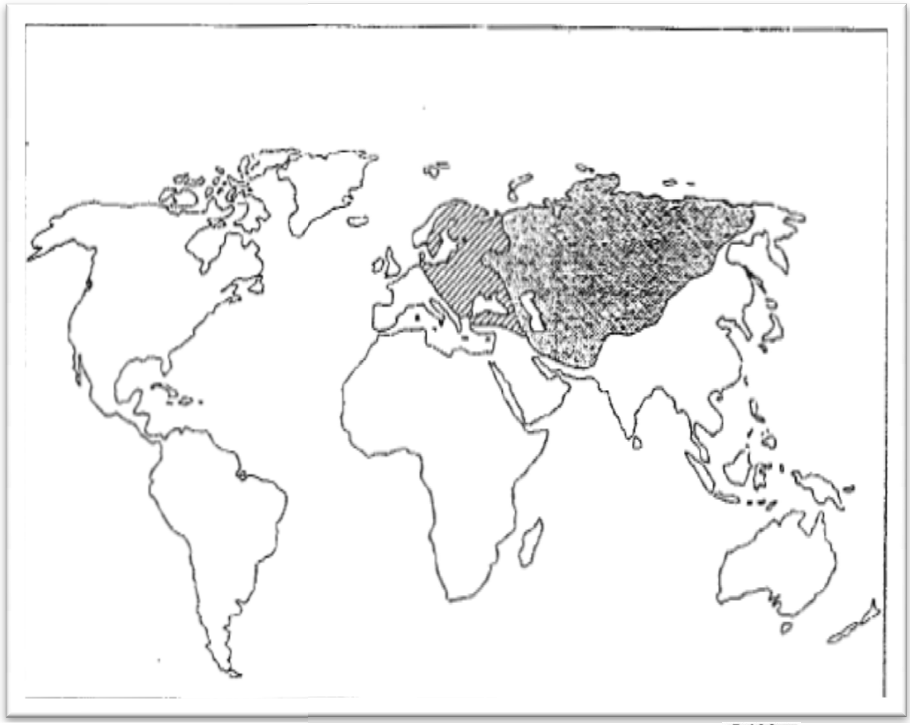
(1) John M. Collins, *Military Space Forces: The Next 50 Years* (Pergamon: International Defense Publishers, 1989), p.01.

(2) ألفين هايدي توفلر، مرجع سابق، ص148.

(3) ألكسندر دوفاي، الجغرافيا السياسية: جيوبوليتيك، تر: حسين حيدر (بيروت: عويدات للطباعة والنشر، 2007)، ص19.

خارطة (02)

أطروحة ماكندر: قلب العالم أو الهارلاند



منطقة الإرتكاز عام 1904.

منطقة الهارتلاند عام 1919.

المصدر:

كلاوس دودز، ديفيد أتكنسون، مرجع سابق، ص65.

بعد أن مضى قرن ونصف من الزمان تقريبا لم يأخذ أحد بأطروحة ماكندر مأخذ الجد، لكن كولينز قام بإستنباط قاعدة وفق أطروحة ماكندر، هي:

(("فضاء حول الأرضي" [*Circum Terrestrial Space*](*)...]

"يكبسل"*Encapsulate* الأرض إلى إرتفاع 50000 ميل أو ما شابه ذلك))[1].

(*) لقد كان التنافس شديدا إبان العصر النووي الأول للسيطرة على "الإينوسفير"*Ionospher* وأهمية تحديد النظام المكون من الغلاف الجوي للأرض و"الفضاء حول الأرضي"*Terrestrial Space* الذي يعتبر اليوم

وبحسب رأي كولنز؛ فإن هذه القاعدة هي مفتاح النفوذ والسيطرة العسكرية على الفضاء الخارجي مع مطلع منتصف القرن الواحد والعشرين، بقوله:

((من يسيطر على الفضاء حول الأرض، يسيطر على كوكب الأرض، ومن يسيطر على القمر، يسيطر على الفضاء حول الأرض، ومن يسيطر على "ل4- ل5" *L4- L5* (*) يسيطر على نظام الأرض- القمر))[2].

وفقا لهذه القاعدة حدد كولنز ثلاثة أشكال أو نماذج يمكن من خلالها تصنيف الأسلحة الدفاعية والهجومية للسيطرة على الفضاء الخارجي بواسطة نظام الأرض- القمر على النحو التالي[3]:

- الأقمار القاتلة والخاطفة و"الأسلحة المضاد للأقمار الصناعية" *Anti Satellite Weapons (ASATs)* و"الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية" *Anti Ballistic Missile (ABMs)*[4].

مجالا مهما للمنفعة المتعددة الأغراض للسلطات الأمنية والعسكرية وكيانات المستخدمين التجاريين وهيئة الخدمات العامة. راجع:

Marrietta Banko, Kai-Uwe Schrogl, Space Law: Current Problem, and Perspectives for Future Regulation (Netherlands: Eleven International Publishing, 2005), p.148.

[1] ألفين هايدي توفلر، مرجع سابق، ص148.

[*] نقطة تحرير قمرية موجودة في الفضاء الخارجي تتساوى فيها جاذبية القمر مع جاذبية الأرض، نظريا يمكن للقواعد العسكرية أن توضع في هذا المكان لتبقى مدة طويلة، حتى لا تحتاج لإعادة الإمداد بالوقود، لكن من الممكن أن تصبح مساوية للأرض لمقاتلي الفضاء في المستقبل.

[2] ألفين هايدي توفلر، مرجع سابق، ص149.

[3] علاء طاهر، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي (باريس: الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1991)، ص105.

[4] Anatoly Zak, Anti- Satellite Weapons– ASAT: History and Definitions (Geneva: Institut des Nations Unies pour la Recherche sur le Désarmement– UNIDIR, 2014), p.01.

- "أسلحة الليزر المحمولة جوا"*Airborne Laser*، ووسائطها الفضائية من الأقمار، والمركبات والمدافع الليزرية الأرضية والجوية، و"الكرات القاتلة"*Oursin*[1].
- أشعة الجزئيات أو "أشعة الموت"*Death Ray*، والأسلحة "إليكترو- مغناطيسية" *Electro Magnetic Weapons*[2]. يمكن أن يدمج هذا الجيل مع الجيل الثاني في حالة ما لم يسمح التقدم العلمي والتكنولوجي بتطويرها في المستقبل.

يمكن أيضا التوصل إلى قاعدة أخرى يتم من خلالها إستغلال قوة الفضاء للسيطرة على المحيط الأرضي والفضاء الخارجي، هي:

((من يسيطر على الفضاء، يسيطر على المحيط الأرضي، ومن يسيطر على المحيط الأرضي، يملك مفتاح السيطرة العسكرية، ومن يملك مفتاح السيطرة العسكرية، يستطيع حسم الحرب لصالحه))[3].

وبصيغة أخرى مختصرة عن هذه القاعدة:

((إن السيطرة على البعد "الجيو- فضائي"*Geo- Space* يتيح إمكانية السيطرة على المجال الأرضي، والسيطرة على المجال الأرضي للبعد الجيو- فضائي، توفر إمكانية حسم الحرب))[4].

لقد كان الفضاء حتى الآن محايدا بعيد المنال، لكن على الرغم من إجتياز الطائرات و القذائف والصواريخ الغلاف الجوي للأرض؛ إلا أن السيادة على السماء لم تكن لأحد، بيد أنه سيكون ممكنا في الغد القريب أن يغدو الإنسان سيدا للفضاء المحيط بالأرض، ويمكن أن

---

(1) Suraya Kiran Sharma, Lasers: Future of Military Defense Systems (U.S.A: Scholar Warrior, 2015), p.01.

(2) Carlo Coppt, The Electromagnetic BOMB: A Weapon of Electrical Mass Destruction (Australia: Defence Analyst, 1996), pp.02-03.

(3) علاء طاهر، مرجع سابق، ص.ص158-159.

(4) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، مرجعسابق، ص159.

يظهر سيد للجو، كما كان ثمة سيدا للأرض والبحار، ومن الممكن أن نتصور أن أي قمر إصطناعي ذري موجه عن بعد، سيكون تهديدا حقيقيا دائما – سيف ديموقليس الحقيقي – وقد عبر الجنرال "غامبير"*Gambier* بدقة عن إمكانية ظهور هذه القدرة الشاملة ذات الصلة على المدى المنظور، بقوله:

(([...] إن إغضاب سيد الفضاء سيكون معناه الإدراك بسرعة أن الموت بالجملة يحلق فوقك في كل حين على إرتفاع مئات الكيلومترات، وإن كل من لا يكون مختبئا في أعماق البحر أو تحت الجبال الجبارة لن ينجو منه))[1].

في الختام، فإن حسم الحرب سيكون دائما لصالح الدولة التي لديها برامج عسكرية صاروخية وفضائية غير محدودة، حتى تفرض سيطرتها على المجال الجيو– فضائي بالأسلحة الإستراتيجية التي تسمى اليوم بـــ "إستراتيجية الأسلحة الجيو– فضائية"*Geo- Space Weapons Strategy*، والتي هي نتاج عصر التكنو– معلوماتية والثورة في الشؤون العسكرية. وفي عالمنا المعاصر قد تعتمد القوات العسكرية الدفاعية والهجومية للدول والقوى العسكرية الكبرى على قدراتها المدنية والعسكرية الصاروخية والفضائية في كل شيء، بدءا من الملاحة بالأقمار الصناعية إلى منظومة "القيادة والتحكم والسيطرة والإستخبارات و الإستطلاع" *C4ISR*، ونظم الدفاع الصاروخي الفضائي[2].

لكن هذا لا يعني أنه يمكن حسم المعركة و الحرب بواسطة تدمير القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية للدولة المعادية في الفضاء الخارجي؛ لأنه في نفس الوقت قد يمثل ذلك

---

[1] جان غيتون، مرجع سابق، ص.ص131–132.

[2] ناثان دبليو تورنتو، "حدود الصراع بين القوى الكبرى في الفضاء الخارجي"، مجلة إتجاهات الأحداث، ب.ع (ب.س)، ص30. أنظر:

_____, Technical Solutions Division Fleet Support Groupe (Virginia: Huntington Ingalls Industries, 2019), p.01.

سببا آخر محتملا للهزيمة وخسارة الحرب بسبب تكلفتها أو صعوبة السيطرة عليها أو حتى تحديد مسارها وتطوراتها في المستقبل.

الفصل الثاني

البعد العسكري للدفاع والأمن والردع في السياسة الدولية

تتألف محتويات الإطار النظري من المفاهيم وتعريفاتها وعناصر أخرى تدعمها، و بعض المكونات الأساسية التي يتكون منها البناء النظري والمفاهيمي للبحث، ونظريات معرفية يمكن إسقاطها على الموضوع المعالج؛ حيث يساعد الإطار النظري على فهم متغيرات ومسلمات النظريات، وتحديد المصطلحات ذات الصلة بدقة، ووضع البيانات المرتبطة بالدراسة في نطاقها الصحيح من خلال التركيز على متغيرات محددة، وتحديد إطار العمل الذي سيتبعه البحث في تحليل وتفسير البيانات المجمعة، كما أن الإطار النظري يساهم في تفسير المفاهيم التي لها علاقة بمتغيرات الموضوع التابعة والمستقلة وفق تعريفاتها الأصيلة، وبناء المعرفة عن طريق التحقق من فرضيات النظرية ومسلماتها، وإعطاء البيانات القديمة تفسيرات ومعاني جديدة.

نستعرض من خلال هذا الفصل للتأصيل النظري والمفاهيمي للدفاع والأمن والردع في السياسة الدولية، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم المقاربات النظرية التي جاء بها رواد الفكر الإستراتيجي والباحثين الأكاديميين في مجال حقل دراسات الدفاع والأمن، لاسيما منذ أن سيطرة نظرة المدرسة الواقعية على مجمل التطورات والتغييرات التي شهدتها بيئة السياسة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين.

المبحث الأول: أساسيات ومبادئ الواقعية التقليدية.

تعني الواقعية النظر إلى الأشياء كما هي، وليس كما يجب أن تكون. والواقعية هي نظرية لدراسة العلاقات الدولية وتحليل السياسة الدولية والدراسات الأمنية والإستراتيجية؛ تعود جذورها الفكرية إلى التاريخ الفكري القديم، كما تعتبر ملاحظات روادها الأوائل على سلوك الدول نواة إحدى المنهجيات الأساسية[1]. لكن على الرغم من أن أفكار المدرسة

[1] سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر، مرجع سابق، ص51.

الواقعية قد وردت في العديد من كتابات المفكرين الواقعيين الكلاسيكيين القدماء؛ إلا أنها لم تأخذ صفة المنهج النظري حتى أواخر ثلاثينات القرن العشرين.

المطلب الأول: أطُر التاريخ الفكري الواقعي.

تعود أصول الواقعية القديمة أو الكلاسيكية في وجودها إلى نظرية المؤرخ اليوناني القديم "ثوسيديدس"*Thucydides* في كتابه الموسوم بـــ "تاريخ الحرب البيلوبونيزية" *Peloponnesian War*[*]، وذلك عندما وقع عليه عبء كتابة تاريخ حقبة شاذة من حياة الحضارة التي ترعرع في ربوعها[1]. وكان ثوسيديدس أول مؤرخ واقعي موضوعي يشرح أحداث المعارك والحروب، لكن لو تصفحنا الأحداث التاريخية التي كتبها المؤرخ اليوناني "هيرودوت"*Hérodote*، فسنجدها عبارة عن تسجيل غير كامل ومتحيز في سرد القصص و الروايات[2]. وقد وُصِف ثوسيديدس بأبي مدرسة الواقعية السياسية التي كانت ترى أن

---

[*] كان المؤرخ اليوناني ثيوسيديديز يكتب عن الحرب البلوبونيزية التي دمرت وطنه الدولة المدينة – أثينا– في القرن الخامس (ق.م) عندما كانت تتحدى القوة اليونانية المهيمنة الدولة المدينة – إسبرطا– وتابع إندلاع الأعمال العدائية المسلحة بين القوتين، ورصد بالتفصيل وموضوعية نتائجها المروعة. وفي أحد الإقتباسات الأكثر إستخداما في مجال حقل دراسة العلاقات الدولية وتحليل السياسة الدولية، يقول ثوسيديديز مايلي: ((كان صعود أثينا والخوف الذي بثه ذلك الصعود في أسبرطا؛ هو ما جعل الحرب بينهما حتمية))، ومن رحم هذه العبارة ولد مصطلح "فخ ثيوسيديديز"*Thucydides Trap* في سياق كتابه عن تاريخ الحرب بين الدولتين أثينا وإسبرطا التي نشبت عام 431 (ق.م)، وإنتهت بعد عام 404 (ق.م). راجع: غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة: هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟، تر: إسماعيل بهاء (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018)، ص.ص08–19.

[1] روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عابر بالدول، تر: فاضل جتكر (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2003)، ص.ص169–170.

[2] فيكونت مونتجمري، الحرب عبر التاريخ، تر: فتحي عبد الله النمر (القاهرة: مكتبة الأنجلو– مصرية، 1971)، ص90.

العلاقات بين الأمم مبنية على القوة وليس الحق. وعليه، يمكن صياغة الإفتراضات الجوهرية للواقعية السياسية عند ثوسيديدس على النحو التالي[3]:

- الدولة لاعب أساسي في إتخاذ قرار شن الحرب أو الإستسلام.
- تعزيز القوة الوطنية والإقتصادية للدولة، وتشكيل أحلاف مع الدول الأجنبية.
- صناع القرار في الدولة يفترض أن يكونوا عقلاء، والأفراد كائنات عقلانية.
- الإهتمام بمسائل الأمن، وحاجة الدولة إلى حماية نفسها من الأعداء المحليين و الخارجيين.
- الدولة أو المدينة – أثينا وإسبرطا – هي اللاعب الرئيسي في الحرب، وفي السياسة على العموم.

الفرع الأول: عصر النهضة.

هناك إجماع على أن تعبير عصر النهضة[*] في الثقافة والسياسة والفن والمجتمع قد ساد في أوروبا بين عامي 1400 و1600 ميلادي. وكلمة النهضة كانت تشير إلى فترة من التاريخ ونموذج أكثر شمولا من التجدد الثقافي، لكن في الأصل أن كلمة النهضة هي مشتقة

---

[3] كارين أ. منغست، إيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، تر: حسام الديم خضور (دمشق: دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2013)، ص.ص111–112.

[*] غالبا ما كان يروي المؤرخون للفن أن عصر النهضة بدأ من القرن الثالث عشر مع فن "جوتو دي بوندوني" *Giotto di Bondone* و"تشيمامبو"*Cimabue*؛ لينتهي في أواخر القرن السادس عشر بأعمال "مايكلانجلو بورانوتي"*Michelangelo Buonarroti* ورسامي فينيسيا. مثل: "تيتسيانو فيتشيليو"*Tiziano Vecellio*. لكن كان يتبنى الباحثون في مجال الأدب في العالم الأنجلو– أمريكي منظورا مختلفا، فيركزون على نشأة الأدب الإنجليزي باللغة العامية في القرنين 16 و17 ميلادي في شعر دراما "سبنسر"*Spencer* و "شكسبير" *Shakespeare* و"ميلتون"*Milton*، كما أن المؤرخون كانوا يتبنون نهجا مختلفا، ويطلقون على الفترة من عام 1500 ميلادي وإلى غاية عام 1700 ميلادي بالعصر الحديث بدلا من عصر النهضة . راجع: جيري بروتون، عصر النهضة: مقدمة قصيرة جدا، تر: إبراهيم البيلي محروس (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص .ص14–15.

من كلمة فرنسية تعني – إحياء – لوصف حقبة من التاريخ الأوروبي في القرن التاسع عشر؛ لأن هذه الحقبة شهدت إحياء التاريخ الفكري والفني للثقافة اليونانية والرومانية[1]، والتي أدت لاحقا إلى ظهور المؤسسات الفردية والإجتماعية والثقافية الحديثة، وحددت هوية الكثيرين في العالم الغربي اليوم.

لعل أبرز الرائدين الفعليين للفكر الواقعي الكلاسيكي إبان عصر النهضة والثورة الصناعية هما؛ "نيقولا ميكيافللي"*Niccolò Machiavelli* في كتابه "الأمير"*The Prince* الصادر عام 1532، و"توماس هوبز"*Thomas Hobbes* في كتابه "اللوياثان"*Leviathan* الصادر عام 1651؛ واللذين إفترضا أن البشر تدفعهم بالأساس مصالحهم وشهواتهم الذاتية، وأكثرها تفشيا شهوة السلطة، وأن السياسة الدولية صراع مستمر على السلطة[2]، وهذا ما كان يستلزم دائما على الدول التأهب أو الإستعداد الدائم للصراعات والحروب. لكن في حالة الفوضى السياسية المستمرة؛ أي غياب سلطة عليا أو قوة منظمة، يكون الهدف الأساسي للدول البحث المتواصل والدائم عن القوة لحماية مصالحها وبقائها.

لقد تبنى كل من مكيافيللي وهوبز مصطلح آخر المسمى بـــ "الطبيعة البشرية"*Human Nature*[(*)] التي تميل دائما للسيطرة والعدوان؛ لأن كان كل منهما معنيين بالصراع من أجل

---

[1] المكان نفسه.

[2] بول ويلكينسن، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، تر: لبنى عماد تركي (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013)، ص10.

[(*)] يشير المفهوم إلى صفة جوهرية لا تقبل التحوُّل أو التغيير في كل المخلوقات البشرية؛ فهي تلقي الضوء على ما هو فطري وطبيعي عن الحياة البشرية بإعتباره مخالفا لما يكتسبه الإنسان من التعليم والخبرة الإجتماعية. راجع: أندرو هايوود، المفاهيم الأساسية في السياسة، تر: منير محمود بدوي (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2011)، ص.ص21–22. أنظر أيضا: ستيفن دي تانسي، علم السياسة: الأسس، تر: رشا جمال (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر والتوزيع، 2012)، ص.ص100–101.

البقاء في عالم يتصف بالأنانية والقسوة والصراعات والحروب[1] ، وفي ذلك يقول هوبز مايلي:

((إن سلوك الدول وأصحاب السلطة السيادية في كل الأزمنة بسبب إستقلاليتهم قد يغار بعضهم من بعض بإستمرار، وهم دائما في حالة وضعية المتصارعين، يصوب أحدهم سلاحه بإتجاه الآخر؛ أي أنهم يضعون حصونهم وحاميتهم ومدافعهم على حدود مملكتهم، ويرسلون على الدوام جواسيس إلى جيرانهم ، وهي وضعية الحرب))[2].

الفرع الثاني: فترة الحربين العالميتين.

ظهرت المدرسة الواقعية الحديثة خلال فترة الحربين العالميتين بوصفها نظرية طورها "هانز مورجنثاو"*Hans Morgenthau* في كتابه "السياسة بين الأمم"*Politics Among Nations* الصادر عام 1948، والذي كان يعد مثالا عن أعماله التي إستوحاها من ميكيافللي لتقديم تفسير عقلاني عن سلوك الدول؛ لأنه إعتبر أن السياسة الدولية صراع مستمر على القوة والأمن، والدول أطراف رئيسية فاعلة في الصراع على الدوام حتى تسعى لإكتساب المزيد من القوة[3]. كما يمثل كتاب مورغانثو الأول "الإنسان العلمي في وجه سياسة القوة"*Scientific Man Versus Power Politics* الصادر عام 1946، عرضه الفلسفي الواقعي الأكثر منهجية، ونقدا لليبيرالية العقلانية[4].

---

[1] فرانك بيلي، مرجع سابق، ص565.

[2] توماس هوبز، اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب، بشرى صعب (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث– كلمة للنشر والتوزيع، 2011)، ص136.

[3] هاري آر. يارغر، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تر: راجح محرز علي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص105.

[4] مارتن غريفيتش، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1999)، ص. ص74–77.

لكن يبقى كتابه السياسة بين الأمم من أكثر المحاولات منهجية لبناء نظرية تجريبية حول السياسات الدولية؛ لأنه كان يعتقد أن السياسات التي تحاول الدفاع عن المصالح لا تفترض وجود عالم مسالم، وأن الصراعات والحروب ومخاطر التهديدات الدولية المتبادلة بين أطراف النظام الدولي قد يمكن التقليل من أخطارها بأسلوب التوفيق بين المصالح المتنازعة بالإجراءات الدبلوماسية، وأن المصلحة القومية أولا وقبل كل شيىء هي البقاء القومي للدفاع عن الكيان المادي والإقتصادي والسياسي والثقافي للدولة[1]. وقد طورت مسلمات مورغانثو هذه الموضوعات الأساسية على السياسة الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حتى كان لها تأثير كبير على المفكرين الواقعيين من بعده. وعليه، يمكن إستنباط واقعيته بعد تصفح نصه الشهير في ستة مبادئ للواقعية السياسية، هي[2]:

- السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة الذي يحدد بحسب القوة.
- السياسة تحكمها قوانين موضوعية تكمن جذورها في الطبيعة البشرية.
- المفهوم الأساسي للمصلحة المحدد بحسب القوة هو مفهوم موضوعي وصالح بصورة شاملة.
- ترفض أن تحدد الطموحات الأخلاقية لأمة وفق الشروط الأخلاقية التي تحكم العالم والمعرفة.
- يحافظ الواقعي السياسي على إستقلالية المحيط السياسي تماما مثلما يحافظ عالم الإقتصاد والمحامي وعالم الأخلاق على إستقلالية مجاله الأساسي.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع (الجيزة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص.ص170-171.

[2] هانز جي. مورغانثو، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، تر: خيرى حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ب.س)، ص.ص24-35.

- تعني الأهمية الأخلاقية للفعل السياسي في الوقت الذي يتمتع فيه الفرد بالحق الأخلاقي في التضحية بنفسه دفاعا عن مبدأ أخلاقي ما، ولا يحق للدولة التخلى عن الرادع الأخلاقي الذي يحول دون الفعل السياسي الناجح.

إن نظرة المدرسة الواقعية القديمة والحديثة للتفاعلات البشرية والدولية تحت شروط الفوضى كانت تتطلب إدراك ذلك – وهذا نعتبره أمرا مسلما به – ومن ثم نتقدم من هذا الإعتراف نحو تفسير وتحليل السياسة الدولية، كما يجب التعلم من تاريخ الأفكار ومن بعض المحللين السياسيين في التاريخ القديم؛ لأن فهم قضايا السياسة الدولية يتطلب قبول حقائقها و أهميتها في تاريخ الأفكار. وعليه، يوضح الجدول التالي مقارنة لأهم الأفكار التي جاء بها الرواد الأوائل المؤسسين للمدرسة الواقعية القديمة والحديثة.

جدول (01)

الواقعية في تاريخ الأفكار

/	العمل الأساسي	الأفكار الواقعية
"ثوسيديدس" *Thucydides* 460 – 395 (ق.م)	"الحرب البيلوبونزية" *Peloponnesian War* 431 (ق.م)	القوة مقارنة بالعدالة.
"نيقولا مكيافللي" *Niccolò Machiavelli* 1527 – 1469	"الأمير" *The Prince* عام 1532	الضرورة والذريعة والأخلاق خاضعة دائما للسياسة.
"توماس هوبز" *Thomas Hobbes* 1679 – 1588	"الوحش أو اللوياثان" *Leviathan* عام 1651	الطبيعة البشرية والحالة الطبيعية بوصفها حرب الجميع ضد الجميع، القوة والأخلاق بوصفها مفهوما سياسيا.
"هانز مورغانثو" *Hans Morgenthau* 1980 – 1904	"السياسة بين الأمم" *Politics Among Nations* عام 1948	السياسة الدولية هي مفهوم المصلحة الذي يحدد بحسب القوة، والدول أطراف فاعلة رئيسية، تقديم تفسير عقلاني لسلوك الدول.

المصدر:

جوانيتا إلياس، بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدولية، تر: محي الدين حميدي (دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016)، ص.ص. 69-70.

المطلب الثاني: متلازمة القوة والمصلحة.

كان يحتل مفهوم متلازمة القوة والمصلحة مكانة مركزية في فكر أقطاب النظرية الواقعية التقليدية، وقد يعود هذا التلازم الوثيق والمستمر إلى طبيعة السياسة الدولية نفسها، وما تحفل به من صراعات ومعارك وحروب؛ مما يجعل من قوة الدولة الدعامة الأساسية التي تحمي بها مصالحها القومية، فضلا على أنها من أكثر الضمانات للدفاع عن مصالحها مصداقية وجاهزية[1]، وبدلالة هذا التلازم التحليلي ينبع السلوك السياسي من مصلحة الدولة و أداتها الأساسية هي القوة، وكل ما يؤدي إلى تحقيق مصلحة الدولة سيؤدي في النهاية إلى تنمية قوتها[2].

في ذات السياق، يرى "ستراوس هوبيه"*Strauss Huppe* أن دافع الحصول على المزيد من القوة هو العصب الرئيسي والمحرك للصراعات على مستوى السياسة الدولية، وأن إكتسابها وتعزيزها نابع من الطبيعة البشرية والإنسانية نفسها[3]، كما يؤكد مورغانثو على أن هذا التلازم التحليلي والعضوي للقوة والمصلحة يمثل هدفا أساسيا لا يمكن لأي دولة التنازل عنه والمساومة عليه[4].

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية (الجيزة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2013)، ص345.

[2] ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005)، ص142.

[3] إسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية، مرجع سابق، ص347.

[4] هانز جي. مورغانثو، مرجع سابق، ص.ص30-31.

الفرع الأول: عناصر ومكونات القوة.

تعد القوة من بين العوامل التي يعلق عليها أهمية قصوى من طرف أنصار الإتجاه الواقعي في حقل دراسة العلاقات الدولية وتحليل السياسة الدولية، على إعتبار أنها ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في أوساط المجتمع الدولي، كما تحدد القوة إطار علاقات الدول بالقوى الخارجية، ووسيلة للضغط والتأثير على سلوك الدول الأخرى أو الأطراف الفاعلة. لكن يتفق العديد من الباحثين الأكاديميين في هذا المجال أن إمتلاك عناصر القوة وحده قد لا يكفي حتى تكون قوة الدولة مؤثرة تأثيرا فعالا. وبالتالي، فلابد من توفر شرط أساسي آخر لتبني سياسات فعالة لإستخدامها عند الحاجة والضرورة القصوى؛ لأن القوة بشكل عام تعني قدرة الدولة (أ) على التأثير في سلوك وقرارات الدول (ب) بنفس الكيفية التي تخدم أغراضها و مصالحها لتحقيق التوازن والإستقرار بين سياستها الداخلية والخارجية.

لقد حدد مورغانثو ستة عناصر للقوة القومية أو الوطنية التي لا يمكن لأي دولة التنازل عنها والمساومة عليها في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى أو الأطراف الفاعلة، هي[1]:

- السكان حجمه وتكوينه العمري وتشكيله.
- الصناعة والبنى التحتية والقدرات الصناعية والمستوى التكنولوجي.
- الموارد الطبيعية التي تتوزع إلى موارد غذائية وموارد طاقة ومعادن وكل إجراءات السيطرة عليها.
- التمهيد العسكري الذي يذكره في قائمة القيادة وتكنولوجيا الأسلحة ونوعية وكمية القوة المسلحة وإستعدادها التكتيكي والإستراتيجي.

[1] جيرار ديسوا، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية (سورية: دار نينوى للدراسات والنشر و التوزيع، 2015)، ص65. أنظر أيضا: جوانيتا إلياس، بيتر سيتش، مرجع سابق، 2016، ص72.

- الجغرافيا التي عدَّها من أكثر العوامل إستقرارا؛ لأن الحالة الجغرافية والموقع الجغرافي له دور مهم في السياسة الدولية.
- الثقافات الوطنية التي تتكرر في كنفها بعض الصفات الفكرية والثقافية و الخصوصيات المجتمعية القومية وسلوكيات ممارسة السياسة والدبلوماسية و الحرب.

الفرع الثاني: أنواع وأشكال المصالح.

يمكن أن تتغير مصالح الدول مع مرور الزمن والعقود، وقد تختلف من دولة لأخرى، لكنها تبقى أولوية من أولويات الدول في ممارسة سياساتها الوطنية والخارجية، وفي علاقاتها مع سلوك الفواعل الدول وغير الدول أثناء ممارستها للسياسة الدولية. وقد حدد "توماس روبنسون"*Thomas Robinson* نوعين أو شكلين من المصالح عند مورغانثو، هي:

أولا: المصالح القومية أو الوطنية[1]:

- المصالح الخاصة: غالبا ما تعبر عن تطور منطق المصالح العامة.
- المصالح المتغيرة: تحددها الأمة في أي وقت طبقا لمصالحها الوطنية.
- المصالح العامة: تطبقها أمة على مناطق جغرافية واسعة، وعلى عدد كبير من الدول.
- المصالح الدائمة: مصالح ثابتة لفترة طويلة من الزمن، لكنها قد تختلف بمرور الزمن وببطء.
- المصالح الثانوية: مصالح مواطني الدولة في الخارج، فتقوم الدولة بحمايتها و حماية ممثليها والحصانات الدبلوماسية.

[1] توفيق سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية (القاهرة: شركة العاتك للنشر والتوزيع، 2010)، ص.ص95-96.

- المصالح الأولية: الحفاظ على الوحدة الجغرافية والسياسية والهوية الثقافية وبقاء الأمة ضد التجاوزات الخارجية، لكن هذه المصالح لا يمكن المساومة عليها.

ثانيا: المصالح فوق القومية أو الدولية[1]:

- المصالح المتطابقة: مصالح قومية تتمسك بها الدول بشكل مشترك.
- المصالح المتكاملة: يمكنها تشكيل أساس للإتفاق بشأن قضايا مشتركة معينة.
- المصالح المتصارعة: يمكن لها أن تتحول بالدبلوماسية أو وقوع أحداث معينة أو بمرور الزمن إلى مصالح متكاملة، ونفس الشيىء إمكانية تحول المصالح المتطابقة والمتكاملة إلى مصالح متصارعة.

لقد كانت قوة الدولة في العالم الحديث الضامن النهائي لمصلحتها وأمنها القومي في عالم يمكن من خلاله تغيير الحدود بالقوة نظريا؛ لأن القوة وداعي المصلحة العليا هما اللذان يهمان في النهاية، وعلى إعتبار أن السياسة الدولية عالم حساب المصالح[2]، لكن المصلحة ليست أبدية، ولها عمر إستهلاكي، كما يمكن تعريفها بالمشكلات الأمنية؛ لأن الهدف الأساسي للدولة حماية حدودها ومواطنيها من الصراعات والحروب[3]. وعليه، فإن الأمن بالنسبة للدول يبقى مسألة بقاء في النهاية، ولهذا يشار إليه دائما بالمصالح الحيوية، وما القوة إلا الأداة و الوسيلة المادية والمعنوية لها[4].

---

[1] نفس المرجع، ص96.

[2] روبرت كوبر، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، تر: زهير السمهوري (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع ، 2005)، ص.ص54-55.

[3] نفس المرجع، ص78.

[4] نفس المرجع، ص79.

المطلب الثالث: توازن القوى كآلية لإدارة الأمن.

يعتبر مصطلح "توازن القوى"*Balance of Power*[*] إحدى المفاهيم المحورية والمركزية في فكر أقطاب المدرسة الواقعية، ويعود أصل مصطلح التوازن إلى مؤرخ الحرب البيلوبينزية ثوسيديدس، عندما وصف فيه حالة التوازن بين الدولتين أثينا وإسبارطا خلال القرن الخامس (ق.م)[1].

الفرع الأول: تطور مفهوم ميزان القوى.

رغم هاجس سياسة القوة التي كانت مسيطرة على فكر مكيافللي في عصر النهضة؛ إلا أنه لم يطور فكرة توازن القوى بشكل مستقل، بل كان معاصره الإيطالي "فرانسيسكو غويشياردیني"*Francesco Guicciardini* أول من طورها في كتابه "تاريخ إيطاليا"*La Storia D'italia* الصادر عام 1537. وقد كانت أول إشارة لمفهوم توازن القوى في معاهدة أوترخت التي وقعتها الأطراف الأوروبية المتنازعة، حتى تنهي حرب الخلافة الإسبانية التي سادت بين

---

[*] "التوازن"*Balance* لغة يعني التعادل أو التساوي، ويقال هذا يوازي هذا. قال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونْ﴾ [المطففين/3]. كما يعد مفهوم التوازن الأكثر تداولا في حقل دراسات العلاقات الدولية والسياسة الدولية، ويدل أيضا على نقطة تعادل بين قوتين متعارضتين، وسياسة دولية لحفظ ميزان "الإستقرار الدولي" *International Stability*. ويفهم من كلمة التوازن على أنها حالة نظام تتعادل فيه قدرات العمل و الإستراتيجيات، وسياسة تهدف إلى الحفاظ على أساس "الوضع القائم"*Status Quo*، ففي الحالة الأولى تتطابق مع عبارة بالإنجليزية "ميزان القوة"*Balance of Power*، وتترجم إلى الفرنسية "توازن القدرات الكامنة" *Équilibre*، وفي الحالة الثانية يعبر عنها بـــ "مبدأ التوازن"*Principle of Balance*. راجع: يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى: في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2015)، ص40. أنظر:

Michael Sheehan, Balance of Power: History and Theory (London: Routlege, 1996), pp.02-04.

[1] فرانك بيلي، مرجع سابق، ص46.

عام 1701 وإلى غاية عام 1713[1]، ومنذ هذه الفترة أصبحت مسألة الحفاظ على إستقرار ميزان القوى أمرا أساسيا وضروريا لأمن وسلام أوروبا.

إتخذت أعمال وأبحاث الفيلسوف والمؤرخ الأسكتلندي "دافيد هيوم"*David Hume* أول صياغة تجريدية عن مفهوم توازن القوى عام 1742[2]؛ حيث كان يرى أن السياسة الدولية في العصر الكلاسيكي لليونان القديم قد سيطرت عليها فكرة توازن القوى، لكن تطور المفهوم عند أقطاب الفكر الواقعي الجديد مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين. نخص بالذكر أهم إسهاماتهم العلمية والفكرية التالية[3]؛

- "هانز مورجنثاو"*Hans Morgenthau* في كتابه "السياسة بين الأمم" *Politics Among Nations* الصادر عام 1948.
- "ريمون آرون"*Raymond Aron* في كتابه "السلام والحرب: نظرية للعلاقات الدولية"*Peace and War: A Theory of International Relations* الصادر عام 1966.
- "كينيث والتز"*Kenneth Waltz* في كتابه "نظرية السياسة الدولية" *Theory of International Politics* الصادر عام 1979.

الفرع الثاني: أنواع وأشكال ميزان القوى.

لقد طرح مفهوم توازن القوى في فكر أقطاب السياسة الدولية ضرورة "الإعتماد على الذات"*Self Reliance*، وهي أحد الأطر لتحديد طبيعة سلوك الدول، وإعتماد الدول على قدراتها

---

[1] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص.ص58–60. أنظر:
Di Silvana Seidel Menchi, Enoudi, Storia D'italia: Di Francesco Guicciardinni (Toreno: Letteratura Italiana Einaudi, 1971).

[2] مايكل شيهان، توازن القوى: التاريخ والنظرية، تر: أحمد مصطفى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص36.

[3] تيري دي مونبريال، جان كيلين، مرجع سابق، ص366.

الذاتية لتحقيق التوازن مع الأطراف والدول الأخرى[1]. وعليه، يمكن تحديد أهم نماذج أو أشكال توازنات القوى على النحو التالي:

أولا: توازن القوى بحسب القطبية[2]:

- "الأحادية القطبية"*Uni- polarity*: تفرض فيها دولة أو قوة عظمى سلطتها و هيمنتها على النظام الدولي.
- "الثنائية القطبية"*Bi- polarity*: تتساوى فيها دولتان أو مجموعة الدول في القوة تقريبا.
- "التعددية القطبية"*Multi- polarity*: تتمركز فيها على الساحة العالمية ثلاث قوى عظمى على الأقل، وأن القوة الإقتصادية والعسكرية الكبرى لدولة ما قد لا تجعلها تتفوق بالضرورة على الدول الضعيفة التي بإمكانها أن تتكتل ضدها.

ثانيا: توازن القوى من حيث الشكل[3]:

- "توازنات القوى البسيطة"*Simple Balanc*: يتكون طرف المعادلة فيها من دولتين متعادلتين أو مجموعتين من القوى المضادة في حالة من التكافؤ والتعادل النسبي بمعيار إمكانات القوى.
- "توازنات القوى المركب"*Multiple Balance*: يتكون طرف المعادلة فيها من قوى تتنافس على موازنة بعضها البعض.

---

[1] ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية (الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016)، ص.ص95-96.

[2] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص.ص155-156.

[3] محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978)، ص.ص137-138.

الفرع الثالث: ميزان القوي والأمن.

يكمن في مركز مفهوم توازن القوى أن فكرة تعزيز الأمن القومي يحدث عندما تتوزع القدرات العسكرية للدول بشكل متكافئ، حتى لا يمكن لدولة ضعيفة أو قوية من السيطرة و الهيمنة على الدول الأخرى، لكن إذا إستطاعت دولة ما كسب المزيد من القوة غير العادلة في حالات إستثنائية؛ فإن توازن القوى قد يتنبأ بأنها سوف تسعى للإستفادة منها من أجل تعزيز نزعتها العدوانية والهجومية، وهذا ما قد يعطي حافزا إضطراريا للأطراف والدول الأخرى للإنحياز والإصطفاف في إئتلاف أو حلف دفاعي[1].

بالنسبة للواقعيين، فإن تنافسية دعه يعمل بين الدول بهدف تعظيم قوتها الوطنية قد تثمر توازنا دوليا يضبط طموحات السيطرة والهيمنة في النظام الدولي؛ حيث يعتبر المؤيدون لفكرة توازن القوى على أنه عملية للحفاظ على الأمن وإدارة السلام والإستقرار بعد تبني إجراءات توازنات القوى المضادة[2]، لكن على الجانب الآخر ينكر منتقدوه مدى فعاليته على أنه يغذي الغيرة والتآمر والعدوانية بين الدول.

لكن تحمل فكرة توازن القوى في طياتها الكثير من المتناقضات رغم إيجابيتها لحفظ السلام وإدارة الأمن، على الرغم من أن مفهوم توازن القوى مقدس في التاريخ الفكري الواقعي؛ إلا أنه قد إعتبره العديد من الدارسون للعلاقات الدولية والسياسة الدولية ولقرون مضت، أنه مفتاح لفهم الأنماط المتكررة لسلوك الدول في حالة الفوضى الدولية، وهذا ما قد إسترشد به رجال السياسة لاحقا، ووجدوا فيه منهجا لتأمين إستقلال بلادهم بصورة دائمة[3]. لكن ورغم الأهمية البالغة لمفهوم توازن القوى من طرف أنصار الفكر الواقعي، ورغم

---

[1] شالز كيجلي، شانون بلانتون، السياسة العالمية: التوجهات والتحولات، تر: منير بدوي، غالب الخالدي (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر والتوزيع، 2017)، ص355.

[2] نفس المرجع، ص356.

[3] مايكل شيهان، مرجع سابق، ص219.

قصورها كأداة للتحليل والإسترشاد في عالم السياسة على العموم؛ إلا أنها كلها حقائق تاريخية يجدر تحليلها وفهم مدلولاتها بعمق في عالم السياسة الدولية.

المبحث الثاني: تطور الطروحات الرئيسية للواقعية الجديدة.

إن التطور الآخر المثير للنموذج المعرفي الواقعي الجديد هو ذلك الإنشقاق الذي حدث بين ضفتي أنصار الفكر الواقعي الدفاعي والهجومي، والذي يعتبره العديد من المفكرين من بين أهم التطورات المعرفية المهمة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، وتحديدا عندما شهدت أدبيات الواقعية الجديدة تجاه البعد العسكري مجادلات ونقاشات أكاديمية محورية بشأن السياسة الدولية.

المطلب الأول: الواقعية البنيوية والأولوية القصوى للأمن.

لقد ظهرت "الواقعية البنيوية"*Structural Realism*(*) منذ أن قام "كنيث والتز"*Kenneth Waltz* بنشر كتابه الموسوم بـــ "نظرية السياسة الدولية"*Theory of International Politics* الصادر عام 1979، وذلك للرد على تحدي التعددية التحررية؛ حيث كان يفترض والتز على خلاف مورغانثو أن القوى الكبرى والعظمى عدوانية بطبيعتها لأنها ترغب دائما في الحصول أو كسب المزيد من القوة من أجل البقاء، وبحثها المستمر والدائم عن الأمن. وبحسب رأي

(*)يُستعمل إصطلاح البنيوية نسبة إلى البنية؛ أي بنية النظام الدولي أو هيكليته وبنية قوة الدولة، وهي ترجمة لإصطلاح *(Structure)*؛ بمعنى الهيكل أو البنية، وليس بمعنى "الفلسفة البنيوية"*Structural Philosophy* التي هي ترجمة لإصطلاح *(Structuralism)*، وتكون النسبة لها كلمة *(Structuralist)* وليس كلمة *(Structural)*، و يمكن إستعمال إصطلاح "الواقعية الهيكلية"*Structural Realism* مرادفا لإصطلاح الواقعية البنيوية. راجع: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص211.

والتز، فإن بنية النظام الدولي قد تجبر الدول والقوى العظمى على الإنتباه والإحتراس لتوازن القوى[1].

حاول والتز في كتاب آخر له بعنوان "الإنسان، الدولة و الحرب: تحليل نظري" *Man, The State and War: A Theoretical Analysis* الصادر عام 1959 أن يضع من خلاله الأسس المحورية للواقعية الجديدة – الواقعية الهيكلية – والتي ترجمها إلى ثلاثة مستويات من التحليل على النحو التالي[2]:

- الطبيعة والسلوك البشريين على المستوى الفردي، إبتداءا من الأنانية إلى العدوان والغباء غير المخطط.
- التنظيم الداخلي والمحلي للدولة الذي يمثل العامل الأساسي لفهم السلام والصراع و الحرب.
- الدول في النظام الفوضوي الدولي كتحديد للهيكل المحوري الذي تعمل الحرب داخله.

كان والتز لا يؤكد على أن النظام الدولي يقدم للقوى العظمى أسبابا للتصرف بطريقة عدوانية لزيادة قوتها؛ إلا أنه كان يؤكد عكس ذلك، وهو أن الفوضى قد تشجع الدول على التصرف بطريقة دفاعية للحفاظ على إستقرار توازن القوى والإحتراس له[3]. لكن لابد من الإشارة إلى نقطة خلاف أو جدال أخرى، وهي أن والتز قد أعاد مراجعة فكرة تركيز

---

[1] جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي و المطابع، 2012)، ص25. أنظر:

Barry Buzann, Charles Jones, Richard Little, The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism (New York: Columbia University Press, 1993), pp.14-15.

[2] أستيفاني لوسن، العلاقات الدولية، تر: عبد الحكم أحمد الخزامي (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014)، ص66.

[3] هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص106.

مورغنثاو على واقعية القوة، ورفضه المطلق لواقعية الطبيعة البشرية، وناقش مسألة النظام الفوضوي من منظور بنيوي.

الفرع الأول: فوضوية النظام الدولي.

إستقر تركيز والتز على نوعين أو شكلين أساسيين من بنيوية النظام الفوضوي الدولي ؛ "نظام هرمي التسلسل"*Hierarechical System* الذي تنظم من خلاله الوحدات وفق خط هرمي متسلسل وواضح للسلطة، و"نظام فوضوي"*Anarchical System* الذي تقيم من خلاله الوحدات المتشابهة في طبيعة علاقات مع بعضها، حتى وإن كانت تختلف إختلافا جوهريا كبيرا في قدراتها[1].

إن التمييز بين الشكلين السابقين – الهراركية والفوضى – من منظور بنيوي قد كانت مسألة حاسمة بالنسبة إلى والتز؛ إلا أنه ربطهما بالسياسة الداخلية والدولية، وإعتبرهما المبدآن المنظمان السياسيان، فحسب رأي والتز إما أن تقف الوحدات مع بعضها البعض في علاقة سلطة وخضوع الهيراركية أو لا تقف في تلك العلاقة؛ أي الفوضى، ويؤكد والتز على مسألة أخرى هي أنه يوجد إختلاف نوعي بين السياسة التي تمارس في حالة القواعد المستقرة في نظام هرمي التسلسل، والسياسة التي تمارس في حالة النظام الفوضوي[2]. وعليه، يمكن صياغة ثلاثة قواعد أو مبادىء جوهرية تضبط بنية المنظومة الفوضوية عند والتز على النحو التالي[3]:

- المنظومة فوضوية غير مركزية لأنها تخلو من أي سلطة أعلى من السلطات الأخرى.

---

[1] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص53. أنظر: جوانيتا إلياس، بيتر ستش، مرجع سابق، ص.ص75-76.

[2] سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر، مرجع سابق، ص.ص59-60.

[3] جيرار ديسوا، مرجع سابق، ص.ص110-111.

- الدول ذات السيادة صفة وحيدة تعمل على الأهداف والمهام نفسها وتربط الإختلافات بقدراتها، وليس بوظيفتها لضمان أمنها، لكن يبقى الأمن نموذج السياسة الدولية.
- الترابط الفوضوي أو "مبدأ النظام"*Principle of Order* الذي تمثله الفوضى الدولية في البنية العميقة للمنظومة؛ أي أن البنية هي التي تحدد سلوك الفاعلين عندما يكون فيه الترابط مصدرا للهشاشة، وأما "مبدأ العون الذاتي"*Self help Principle of* يعني بالضرورة مبدأ الفعل الذي يمنح الأولوية القصوى للعامل السياسي بسبب مخاطر التهديدات التي يمكن للأطراف أو الدول التعرض إليها.

الفرع الثاني: القوة وسيلة لبلوغ غاية الأمن.

لقد إعتبر والتز أن القوة ليست الغاية بحد ذاتها، لكنها وسيلة تستخدمها الدول للسعي وراء غايتها الحقيقية – الأمن – لأنه إعترف أن البيئة الدولية منظومة معقدة، وبنية الفوضى وتوزيع القوة قد يؤثران بشكل فعال على سلوك الأطراف أو الدول، وبناءا على هذا تسعى الدول لتوفير الأمن بالقوة من خلال إستغلالها للبيئة الدولية[1]، وفي مقابل هذا السعي أحيانا قد يساعد على تحقيق إستقرار نسبي لتوازن القوى كنتيجة شبه تلقائية.

في ذات السياق، يرى والتز أن الدول دائما مجبرة على التنافس مع بعضها البعض على القوة بسبب رغبتها وبحثها الدائم عن الأمن ومنحها "الأولوية القصوى للأمن"*Security As High Priority*[*]؛ لأن الدول في النهاية تسعى دائما لإكتساب مزيدا من القوة لتحقيق أمنها القومي، لكن في هذه الحالة قد تتوقف الدول عن تحقيق ميزة نسبية حتى على حساب الدول الأخرى مهما كانت قوتها، مما سيحفزها على تشكيل تحالفات ضدها[2]. وعليه، ستعرض

---

[1] هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص.ص106-107.

[*] يقول والتز: ((...] في الفوضى يبقى الأمن هو الأولوية القصوى في النهاية)). راجع:
Gabi Shlag, Julian Junk, Christopher Daase, Transformations of Security Studies: Dialogues, Diversity and Discpline (New York: Rourledge, 2016), p.09.

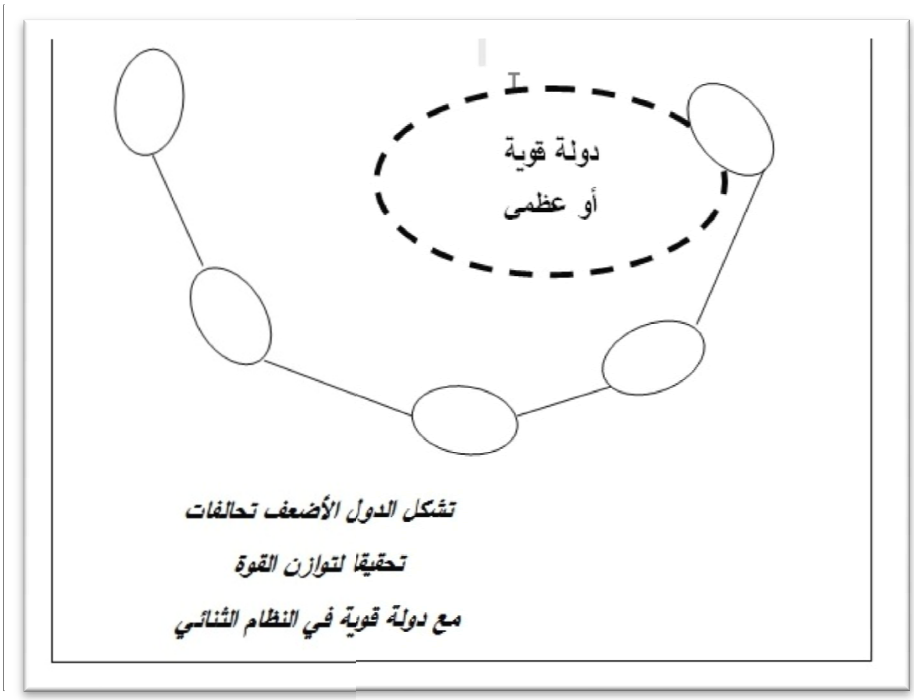
[2] جوانيتا إلياس، بيتر ستش، مرجع سابق، ص76.

أمنها للخطر أو الإختراق، وتعبيرا عن هذه الحالة الإستثنائية للتحالفات أو مأزق التحالفات؛ يقول والتز مايلي:

((... سواء كانت الطريقة الأفضل لتحقيق أمن الدولة من خلال القوة هو تبني إستراتيجيات هجومية أو دفاعية؛ فإن ذلك يتنوع بتغير في سلوك أو مواقف الدول [...]؛ إذ أنه يمكن لدولة تمتلك كثيرا من مصادر القوة أن ترعب الدول الأخرى وتدفعها للتحالف ضدها، وتصبح أقل أمنا، كما يمكن لدولة ضعيفة أن تغري الدول الأخرى للإستفادة من ضعفها))[1].

شكل (01)

معضلة التحالفات: توازن القوى بين الدول الأضعف ودول قوية أو عظمى.



المصدر:

جوانيتا إلياس، بيتر ستش، مرجع سابق، ص79.

[1] نفس المرجع، ص77.

يوضح الشكل كيف يمكن أن تشكل الدول الأضعف هذه التحالفات تحقيقا لتوازن القوة مع دولة قوية أو عظمى في النظام الثنائي القطب، وكيف يمكن للدولة القوية والقوى العظمى إستقطاب هذه الدول الضعيفة؛ لأن هذا أسلوب سياسي ودبلوماسي قد تتبعه حتى تجذب أو تستقطب نحوها الدول والقوى الضعيفة، وذلك لإقامة تحالفا حقيقيا معها في مواجهة تحالفات أخرى مضادة.

يشدد والتز على أن الشغل الشاغل الأول للدول ليس الحصول على أكبر قدر من القوة؛ وإنما هو الحفاظ على مكانتها ومركزيتها في هرم النظام الدولي، ولا يقترح والتز على الأطراف أو الدول الإنخراط في صراعات وحروب من أجل الحصول على القوة – أمر منطقي من الناحية الإستراتيجية – بل يجب عليها إتباع ضوابط حقيقية للتقليل من حدة المنافسة الأمنية[1].

جادل والتز على أنه يجب على الدول السيطرة على شهواتها وغرائزها للمزيد من القوة، وبسبب سيطرة السلوك الموازن، فإن الدول والقوى العظمى تقوم دائما بكبح بعضها للحد من المنافسة؛ لأنها تسعى لتكون قوية بشكل إستثنائي، كما يمكن لها أن تشعر بحالة من الخطر أو اللاأمن الدائم، وهو أمر قد يدفعها إلى تعزيز قوتها وقدراتها الذاتية في التوازن الداخلي أو تتحد معا لتشكل تحالفا موازيا مضادا في التوازن الخارجي.

كان يتضمن كتاب والتز حول نظرية السياسة الدولية عددا من الأفكار المهمة الأخرى، فوالتز جادل بأن أنظمة القطبين مسالمة أكثر من الأنظمة المتعددة الأقطاب، وأن التمييز مهم بين "التوازن"*Balancing* وتحالفات "الإلتحاق بالركب"*Bandwagoing*[2]، وقد أشار

---

[1] ميليا كوركي، ستيف سميث، مرجع سابق، ص223.

[2] نفس المرجع، ص224.

أيضا إلى أن إتحاد القوى العسكرية الكبرى للدول مع دولة صاعدة قد تمكنها من الحصول على كسب المزيد من القوة للإنتصار في المعارك والحروب، وأن السلوك الذي يعززه النظام هو ذلك التوازن وليس تحالفات اللحاق بالركب؛ لأن الدول بحسب رأي والتز في النهاية لا تريد أن تكون ضعيفة أمام شريك وحليف قوي(*).

المطلب الثاني: الواقعية الدفاعية: تعزيز الأمن وتقويض النزعة الهجومية.

يؤكد أنصار "الواقعية الدفاعية"*Defensive Realism* على أن الفوضوية أقل خطورة على أساس أن الأمن متوافر، وهذا ما يجعلها تطرح تنازلا في سلوكيات الدول على إعتبار أن السياسة الداخلية تصنع واجهة السياسة الخارجية لخدمتها أكثر على حساب البيئة الدولية[1]، و لعل أهم الأنصار الذين أيدوا هذا الإتجاه، نذكر[2]: "كنيث والتز"*Waltz Kenneth*، "ستيفن فان إيفرا"*Stephan Van Evera*، "روبرت جارفيس"*Robert Jervis*، "جوزيف قريكو" *Joseph Grieco*، "باري بوزان"*Barry Buzan*. وقد جاءت أفكار أقطاب الواقعية الدفاعية لإعادة صياغة مفاهيم والتز بما يتلاءم ومستجدات السياسة الدولية التي سادت في عصر الحرب الباردة، كما يتفق أنصار هذا الإتجاه الواقعي الدفاعي على أن العوامل البنيوية يمكن لها أن تحدد مقدار قوة الدول للتخفيف من حدة المنافسة الأمنية.

الفرع الأول: وفرة الأمن.

لقد كانت تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة؛ لأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، وبذلك فهي تطرح تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية

(*) أنظر: الشكل رقم 01: معضلة التحالفات: توازن القوى بين الدول الأضعف ودول قوية أو عظمى.

[1] ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص104.

[2] تيم دان، ميليا كوركي، مرجع سابق، ص212.

كي لا تتحكم في سلوك الدول، وتقر بوجود سياسات خارجية متميزة، وإعترافها الدائم بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجي للدول[1].

في ذات السياق، يؤكد أنصار هذا الإتجاه على أنه كلما كان الدفاع أسهل يكون الأمن أوفر. وبالتالي، ستكون حوافز النزعة الهجومية أقل حدة وإحتمالات التعاون أعلى، وعندما تكون النزعة الدفاعية لها فائدة والدول قادرة على التمييز بين الأسلحة الدفاعية والهجومية؛ إذن في هذه الحالة يمكن للدول كسب وسائل الدفاع عن نفسها دون تهديد أمن الدول الأخرى[2]. وتعبيرا على هذه الحالة يرى أنصار هذا الإتجاه أن الهدف الوحيد والرئيسي للدول التقليل من تأثيرات الفوضى والحوافز النسقية وحدة المنافسة الأمنية بين الدول والقوى العظمى.

يتزامن هذا الطرح الواقعي الدفاعي مع تعزيز القدرات الدفاعية للدول بدلا من قدراتها الهجومية من خلال إعطاء الأولوية للسياسة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية، لأن من منظور هذا الإتجاه قد تدفع حدة النزعة العدوانية والتوسع أو تبني"القوة الهجومية"*Offensive Power* بالدول إلى الصراعات والحروب. لكن على العكس، فأنصار هذا الإتجاه يؤكدون على أن زيادة حدة النزعة الدفاعية وتبني"القوة الدفاعية"*Defensive Power* تساعد الدول على تعزيز وتحقيق أمنها تلقائيا. وبالتالي، ستقل حوافز النزعة العدوانية التوسعية والهجومية لدى الدول و القوى العظمى تدريجيا[3].

---

[1] جهاد عودة، مفهوم النظام الدولي وعناصره الرئيسية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)، ص36.

[2] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص385.

[3] ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص104.

قد يكون الترابط الوثيق بين قوة الداخل والقدرات الدفاعية دون تهديد للآخرين على أساس الحد من مستوى الخطر والتهديد نتيجة الطابع الفوضوي للسياسة الدولية[1]، لكن في غالب الحالات الإستثنائية يرى أقطاب هذا الإتجاه أن توسع النزعة العدوانية والهجومية للدول والقوى العظمى قد لا ينبع من القوة الزائدة فوق اللزوم فقط؛ بل ينشأ أساسا من حالات إنعدام الأمن أو "اللا– أمن"*In- Security*[*] والبحث الدام والمستمر عن الأمن.

الفرع الثاني: الحد من القوة النسبية.

يؤكد الواقعيون الدفاعيون على أنه ليس من الحكمة للدول والقوى العظمى زيادة حصتها من القوة إلى أقصى حد – الواقعية الهجومية – لأن النظام سيعاقبها إذا ما حاولت الحصول عليها على قدر أكبر من اللازم[2]، لكن في بعض الحالات الحرجة قد يخلق النظام الدولي حوافز أخرى قوية للحصول على زيادات إضافية للقوة[3]، وأن السعي للحصول على القوة النسبية يكون هدفها الرئيسي والوحيد في النهاية تحقيق السيطرة والهيمنة على النظام الدولي.

وفقا للواقعية الدفاعية يجب أن تكون هذه الحقائق الأساسية عن الحياة في النظام الدولي واضحة عند جميع الدول والقوى العظمى، كما يجب عليها أن تحد من رغبة الدول في البحث عن المزيد من القوة النسبية وتثبيطها، وإلا فإنها ستتعرض لنفس الخطر الذي يهدد

---

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.ص104-105.

[*] يرى "ميكائيل ديلون"*Michael Dillon* أن الأمن مفهوم مزدوج ونسبي، فهو لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر والتهديد؛ بل يعني وسيلة لإرغامه وجعله محدودا، وبما أن الأمن قد أوجده الخوف أصلا، فإنه يقتضي القيام بإجراءات مضادة للتحكم وإحتواء أو إقصاء وتحييد الخوف، فالأمن مفهوم غامض يحوي في نفس الوقت الأمن وإنعدام الأمن، وهذه الحالة قد عبر عليها ديلون بمصطلح "اللا– أمن"*(In) Security*، و تختلف حالات إنعدام الأمن بحسب طبيعة ومستويات الأخطار والتهديدات. راجع: المرجع نفسه، ص14.

[2] تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، مرجع سابق، ص214.

[3] نفس المرجع، ص220.

بقاءها. لكن لو إعترفت جميع الدول والقوى العظمى بهذا المنطق –ما عليها فعله إذا كانت جهات فاعلة عقلانية– ينبغي أن لا تكون المنافسة الأمنية شديدة الحدة، ويجب أن لا يكون هناك إلا القليل من الصراعات و"الحروب المركزية"*Central Wars* بين القوى العظمى[1]. و بالتالي، فإن هذا الوضع أحيانا يعد حماقة أو خطأ من الناحية الإستراتيجية قد يقوض الوضع القائم. وعليه، فإن الأفكار التي جاءت بها الواقعية الدفاعية للحد من القوة النسبية أكثر تفاؤلا من الواقعية الهجومية التي كانت تؤكد على زيادات فوق اللزوم للقوة النسبية، لكنها أكثر تشاؤما من الليبيرالية الجديدة، ويعود هذا الإختلاف للأسباب التالية[2]:

- الصراع أداة غير ضرورية في العلاقات الإقتصادية.
- لا يستطيع القادة التأكيد على أن تحركا عدوانيا من جانب دولة يعتبر فعلا توسعيا يتجه نحو تحدي نظام قائم، أو إنه مجرد سياسة وقائية تهدف للحفاظ على أمنها.
- تقر بوجود مصالح مشتركة ومتبادلة، لكنها ترجح عدم إذعان الدول بسبب غياب الثقة ولجوءها إلى الغش في كل ما له علاقة بمصالحها القومية وسياساتها الأمنية.

المطلب الثالث: الواقعية الهجومية: القوة والهيمنة والنضال من أجل الأمن.

لقد جاءت أفكار أنصار المدرسة "الواقعية الهجومية"*Offensive Realism* كرد فعل مباشر على الأفكار التي جاءت بها الواقعية الدفاعية، وإمتداد لها كنتيجة للمواقف التي تبنتها في ظل ما كان يعرف تحت سيطرة العولمة بتزايد المخاوف والتهديدات وتنافس المصالح و زيادة القوة[3]، كما يؤكد أنصار هذا التيار المتشدد والمتشائم على تعظيم قيمة القوة لتحقيق

---

[1] تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، مرجع سابق، ص222.

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص386–387.

[3] ميلود عامر حاج، مرجع سابق، ص.ص108–109.

السيطرة و"الهيمنة "*Hegemony*[*]، وأما بنية النظام الدولي، فهي تشجع الدول على زيادة حصتها من القوة إلى حد أقصى. وعن نخبة من المفكرين والأنصار الذين يؤيدون هذا الإتجاه، نذكر[1]: "جون ميرشايمر"*John J . Mearsheimer*، "روبرت جيبلن"*Robert Gilpin*، "راندل شفيلر"*Randall L.Schweler*، "جوزيف جريكو"*Joseph M.Grieco*، "إيريك لاباس"*Eric J.Lapas*، "ستيفن دي. كراسنر"*Stephen D.Krasser*.

الفرع الأول: القوة النسبية والهيمنة.

يرى العديد من المفكرين والباحثين في مسائل السياسة الدولية أن ميرشايمر يعتبر أحد وأبرز الرواد الواقعيين الجدد المدافعين عن الواقعية الهجومية في كتابه الموسوم بـــ "مأساة سياسة القوى العظمى"*The Tragedy of Great Power Politics*، والذي كان يعتقد فيه أن النظرية الواقعية تتحدى إنتشار التفاؤل والتعاون في العلاقات بين الدول والقوى العظمى؛ لأن هذه الأخيرة لها تأثير كبير على سلوك الدول وما يحدث في السياسة الدولية[2].

يرى أقطاب هذا الإتجاه أن سلوك الدول الصاعدة والقوى الصغرى محددة بواسطة قرارات ومواقف دول لها قدرة كبيرة على التأثير في السياسة الدولية، وأن النظام الدولي يعزز دوافع قوية لدى الدول في بحثها الدائم عن فرص زيادة قوتها النسبية حتى على حساب

---

[*]يرى ميرشايمر أن القوى العظمى تكافح دائما لإكتساب المزيد من القوة وتعزيزها على حساب خصومها كي تتفوق وتصبح مسيطرة ومهيمنة في النهاية،لكن عندما تحقق هذه المكانة الرفيعة في العلاقات الدولية و السياسة الدولية؛ فإنها ستصبح محافظة على الوضع القائم بعد فرض هيمنتها على النظام الدولي، ومن ثم فإن الهيمنة تعني وجود دولة قوية عظمى تسيطر على كل الدول في النظام الدولي، ولا توجد دولة أخرى لها قوة عسكرية تستطيع جديا أن تنافسها أو تقاتل ضدها. راجع: مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص449. أنظر:

Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World – Offensive Realism and the Struggle for Security (Havard: Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology, 2002), p.152.

[1] تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، مرجع سابق، ص212.

[2] عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص125.

خصومها أو منافسيها، لكن يبقى دائما هدفها الأساسي والوحيد في النهاية بحسب رأي ميرشايمر السيطرة والهيمنة على النظام الدولي[1]؛ لأن الواقعية الهجومية نظرية بنيوية تنظر إلى القوى العظمى كما تفعل الواقعية الدفاعية، وتهتم بالدرجة الأولى بالحفاظ على بقائها في عالم لا توجد فيه سلطة عليا لحمايتها، وما القوة إلا الوسيلة أو الأداة الأساسية والضرورية لضمان بقائها.

يختلف أنصار هذا الإتجاه حول مدى قياس القوة أو "مقدار القوة" *Amount of Power*[*] الذي تحتاجه الدول؛ فبالنسبة للواقعيين الدفاعيين لا تقدم البنية الدولية دافعا للسعي لزيادة القوة؛ بل تدفعهم للحفاظ على توازن القوة، لأن الحفاظ على القوة وليس زيادتها تبقى الهدف والغاية الرئيسية للدول. وعليه، يوضح الجدول التالي لأهم الفوارق والإختلافات الجوهرية في مدى مقدار قياس القوة من منظور فكر الواقعية التقليدية والواقعية البنيوية الجديدة.

---

[1] جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص27.

[*] ما مقدار القوة الذي يعد كافيا؟؛ يتبنى الواقعيون الهجوميون وجهة نظر نقيضة لتلك التي تبنتها الواقعية الدفاعية، فهم يؤكدون من المنطق إستراتيجيا أن تحصل الدول على ما أمكنها من القوة حتى وإن سمحت لها الظروف أن تسعى للسيطرة والهيمنة، لكن الحجة ليست السيادة والسيطرة جيدة في حد ذاتها، وإنما الحصول على قوة هائلة كأفضل طريقة أو سلوك حتى تضمن الدولة بقاءها، وأما الواقعيون الكلاسيكيون فيؤكدون على أن القوة غاية في حد ذاتها، وأنصار الواقعية البنيوية يعتبرون أن القوة أداة ووسيلة للوصول إلى غايتها الأساسية والنهائية من أجل البقاء. راجع: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، مرجع سابق، ص.ص214-215.

جدول (02)

قياس القوة في الفكر الواقعي التقليدي والجديد

/	واقعية الطبيعة البشرية	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
ما الأسباب التي تدفع الدول إلى التنافس على القوة؟	شهوة القوة المتأصلة في الدول	بنية النظام	بنية النظام
ما مقدار القوة الذي تحتاجه الدول؟	كل ما تستطيع أن تحصل عليه؛ حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها النهائي تحقيق الهيمنة	قوة ليست أكبر مما تمتلكه حاليا؛ حيث تركز الدول للحفاظ على توازن القوى	كل ما تستطيع أن تحصل عليه؛ حيث تعمل الدول على زيادة قوتها النسبية، وهدفها الأساسي والنهائي تحقيق الهيمنة

المصدر:

جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص28.

يتضح من خلال الجدول أن كلا من الواقعية الهجومية وواقعية الطبيعة البشرية تصوران القوى العظمى على أنها تسعى دون كلل وراء القوة، فيما يتمثل الإختلاف الجوهري الآخر بين المنظورين في أن الواقعيين الهجوميين يرفضون إدعاء مورغانثاو لأنهم يعتقدون على خلاف ذلك أن النظام الدولي يجبر القوى العظمى على تعظيم قوتها النسبية على إعتبار أنها الطريقة المثلى لتعظيم أمنها[1]؛ وأن البقاء يستلزم السلوك العدواني، والقوى العظمى قد تتصرف بعدوانية ليس لأنها تريد ذلك أو لأنها تتميز بدافع داخلي للهيمنة؛ بل لأنها مجبرة ذاتيا على كسب مزيد من القوة للحفاظ على أمنها وبقائها.

[1] نفس المرجع، ص28.

الفرع الثاني: الإفتراضات الجوهرية.

يسلط ميرشايمر الضوء على المزاوجة الممكنة بين الواقعية الهجومية والواقعية الدفاعية وتأكيده على سلطة الدولة؛ لأن الدول تتصرف في بعض الحالات بموقف دفاعي، و تارة أخرى بموقف هجومي لتحقيق أقصى قدر من القوة. وعليه، من هذا المنطلق فميرشايمر يفتح الباب أمام إندماج محتمل أو حوار بين الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية. وتقوم هذه النظرة المتشائمة للواقعية الهجومية في السياسة الدولية عند ميرشايمر على ثلاثة إعتقادات أو إفتراضات جوهرية، هي[1]:

- يتعامل الواقعيون مثل الليبيراليين مع الدول كأطراف وفواعل رئيسية في عالم السياسة الدولية، في حين أن الواقعية تركز بشكل أساسي على القوى العظمى لأنها مهيمنة على النظام الدولي.
- يعتقد الواقعيون أن سلوك القوى العظمى متأثر بشكل أساسي بواسطة البيئة الخارجية للدول، وليس البيئة الداخلية؛ بل إن بنية النظام الدولي تسوغ سياستها الخارجية.
- يحمل الواقعيون الحسابات حول تفكير قوة الدول المسيطرة، وتنافس الدول من أجل القوة فيما بينها، وقد تتطلب هذه المنافسة في بعض الحالات الحرجة اللجوء إلى المواجهة المباشرة والصراع، ومن ثم شن الحرب التي تعتبر أداة مقبولة في فن الحكم –إقتباسا من كلاوزفيتز– على أنها إمتداد وإستمرار للسياسة بواسطة أدوات أخرى.

[1] عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص.ص45-46.

المطلب الرابع: ميزان الدفاع والهجوم: منظور معتدل للقوة والأمن.

يدعم كل من "روبرت جيرفيس"*Robert Jervis* و"جاك سنايدر"*Jack Snyder* و"ستيفن فان إيفيرا"*Stephen Van Evera* وجهة نظر الواقعيين الدفاعيين لتركيزهم على مفهوم بنيوي آخر المسمى بـــ "التوازن الدفاعي– الهجومي"*The Defensive- Offensive Balance*؛ حيث يؤكد أنصار هذا الإتجاه المعتدل أو المتوازن على أن القوة العسكرية في أي مرحلة من الزمن يمكن تصنيفها إما لتأدية دور الدفاع أو الهجوم.

الفرع الأول: مضمون التوازن الدفاعي والهجومي.

التوازن الفعّال المقترن بالمزايا الطبيعية للدفاع على الهجوم قد يثنى القوى العظمى على إتباع إستراتيجيات عدوانية حتى تتبنى موقفا دفاعيا، وهي أسباب كافية لإحباطها عن سعيها وراء القوة لتتحول إلى مواقع دفاعية، وإحدى الإضافات التنقيحية المهمة عن مضمون أطروحة التوازن الدفاعي– الهجومي يتزعمها "جورج كويستر"*George Coaste*، والذي يعتقد أن أولوية الهجوم قد تؤدي إلى زيادة في إحتمالات الصراعات والحروب بين الدول، وحسب رأي كويستر عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية؛ فإنه يسود الأمن، وهذا الأمر يؤدي تلقائيا إلى الحد من حوافز النزعة التوسعية العدوانية والهجومية، لكن في المقابل عندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية و الهجومية[1].

إن الإجراءات التي تساعد الدول على إمتلاك الوسائل الكفيلة للدفاع عن نفسها دون تهديد الأطراف الآخرين قد تقلص من آثار المآزق الأمنية والإستراتيجية بسبب الطابع

---

[1] ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد: نظريات متعددة، تر: عادل زقاغ، زيدان زياني (الولايات المتحدة الأمريكية: منشورات جامعة شيكاغو ، 1998)، ص31. أنظر:

Sean M. Lynn Jones, Offense – Defense Theory and Its Cretics (London: Published by Frank Cass-Security Studies, 1995), pp.01-02.

الفوضوي للسياسة الدولية، والتخفيف من حدة تقلبات سباق التسلح من جراء تبني إجراءات الفعل ورد الفعل. كما يجادل أيضا أنصار هذا الإتجاه على أنه من المحتمل أن تؤدي نزعة الهجوم(*) إلى حدوث صراعات وحروب أخرى قد تنخرط فيها العديد من الأطراف أثناء المواجهات المسلحة المباشرة؛ بينما تساعد نزعة السيطرة الدفاعية على إحلال الأمن والسلام والإستقرار النسبي تدريجيا[1].

إن معيار هذا الإتجاه المتفائل يساعد الباحثين على معرفة مدى سهولة وصعوبة السيطرة والهيمنة على إقليم ما أو إلحاق الهزيمة بالمدافع على أرض المعركة، لكن من المنطق أن أي دولة تريد كسب مقدار كبير من القوة الإضافية حتى لو إقتضى بها الأمر إلى تكديسها دون إستعمالها؛ مما قد ينتهي بها المطاف أكثر للإنخراط في دوامة من الصراعات و الحروب الخاسرة[2]. وعليه، فإن الأطراف أو الدول قد تدرك عدم جدوى الهجوم من ناحية التحضير له، وتركز بدلا من ذلك على الحفاظ على توازن القوى والإستقرار الإستراتيجي للحفاظ على مكانتها في هرم النظام الدولي.

الفرع الثاني: المتغيرات البنيوية للتوازن الدفاعي والهجومي.

يمكن تحديد العناصر الأساسية والمتغيرات التي يتشكل منها مفهوم البنيوي الجديد لأطروحة التوازن الدفاعي– الهجومي في صيغة أربعة متغيرات بنيوية جوهرية على النحو التالي:

(*) تاريخيا؛ إندلعت الحرب العالمية الثانية عندما تم إدماج الدبابات وطائرات الإنقضاض "القاذفة للقنابل"*Dive Bombers* في مبدأ "الحرب الخاطفة"*Blitzkrieng War*؛ مما حول الميزان بين الهجوم والدفاع بشكل ملحوظ لمصلحة الهجوم أو المهاجم – هيمنة الهجوم على الدفاع –ومن ناحية أخرى لم تحدث حرب مباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي سابقا في العصر النووي الأول مع مجيء الأسلحة النووية و الصاروخية؛ لأنها حولت الميزان بشكل كبير لمصلحة الدفاع والردع (الردع بالدفاع).

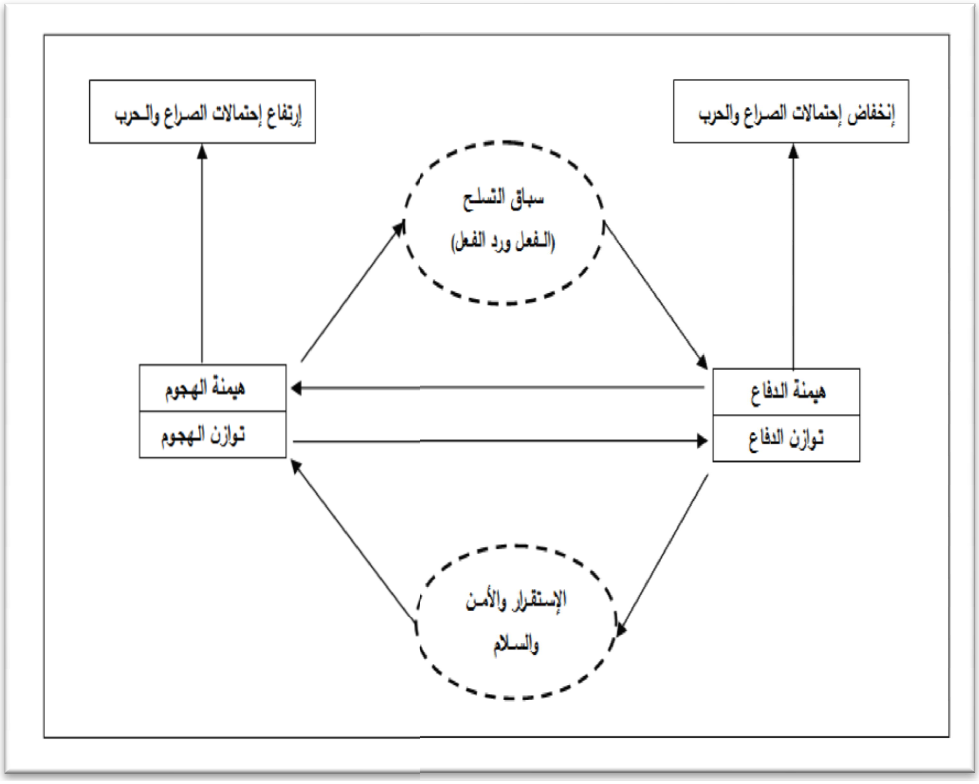
(1) تيم دان، ميليا كوركي، مرجع سابق، ص236.

(2) نفس المرجع، ص221.

- إحتمال أكبر للصراعات والحروب (هيمنة الهجوم).
- إنخفاض إحتمالات الصراعات والحروب (هيمنة الدفاع).
- إرتفاع حدة المنافسة الأمنية بسبب تقلبات إجراءات سباق التسلح الدفاعي و الهجومي كنتيجة تلقائية ناجمة عن حالات الفعل ورد الفعل مع إحتمال نشوب الصراعات والحروب (هيمنة الدفاع والهجوم).
- تحقيق السلام والأمن والإستقرار الإستراتيجي النسبي تدريجيا (توازن الدفاع و الهجوم التدريجي).

شكل (02)

متغيرات أطروحة التوازن الدفاعي– الهجومي



المصدر:

من إعداد الباحث.

يتضح من خلال الشكل أن العلاقة بين متغيرات أطروحة التوازن الدفاعي والهجومي لها قابلية التأثير العكسي المتبادل على سلوك الأطراف أو الدول. وبالتالي، فإن أطروحة التوازن الدفاعي– الهجومي التدريجي تمتلك مجموعة من السمات والخصائص على مستوى السياسة الدولية، هي[1]:

- يمكن أن تكون نظرية ذات قدرة تفسيرية.
- تمتلك فائدة توصيفية واسعة لأن التوازن يحدث بواسطة السياسة القومية العسكرية والخارجية للدول.
- تمتلك معدل تفسيري واسع لأنها تفسر النتائج عبر ميادين السلوك وتدير مجموعة من الظواهر، وتختزل أسباب عديدة في سبب واحد له تأثيرات متعددة.
- سريان واسع على العالم الواقعي، ولأنه على الرغم من أن الهجوم الواقعي بين الدول نادر في وقتنا الحالي، لكن فهم التوازن له إنتشار واسع.
- بسبب وضعها تمتلك تأثيرا واسعا لأن التباين بشأن فهم التوازن بين الدول قد يتسبب في حدوث معضلة الأمن والقوة والجفاع.

المبحث الثالث: متلازمة معضلة الأمن والدفاع: فهم الواقعيين للصراع الدولي.

يعتبر البعد العسكري لمتلازمة مأزق الدفاع والأمن إحدى أهم أبعاد الأمن والمفاهيم المركزية والقضايا الإستراتيجية في فكر أقطاب المدرسة الواقعية التي كانت تخضع لقانون التغير والتفاعل المتبادل مع غيرها من الأطراف والظواهر على مستوى السياسة الدولية، لكن على الرغم من كثرة الدراسات والبحوث التي عالجتها؛ إلا أنها مازالت تثير جدالا ونقاشا أكاديميا معرفيا بشأن المرجعية التي تنطلق منها.

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص390.

المطلب الأول: المقاربات الأولية للمأزق الأمني.

لقد كانت ظاهرة الصراعات والحروب تشكل مصدر تهديد مزمن ودائم للدول بسب غياب سلطة عليا مركزية (فوضوية النظام الدولي)؛ لأن هذه الفوضى تولد الإحساس بفقدان الأمن، لكن في هذه الحالة قد يكون رد فعل الأطراف أو الدول زيادة قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية كما ونوعا[1]. ووفقا لأنصار هذا الإتجاه الواقعي يبقى منطق الصراع و الحرب دائما ملازما لـــ "منطق الفوضى" *The Logic of Anarchy*[*]؛ لأن ذلك يدفع بالدول إلى حماية نفسها من الأخطار والتهديدات للتقليل من حدتها، فأمن الدول لا يكلفها إلا البحث على المزيد من القوة الإقتصادية لتعزيز قوتها العسكرية فوق اللزوم، لكن في المقابل قد تؤدي هذه الإجراءات وفق المنطق العكسي للمعضلة إلى أن يجعل أمن الأطراف أو الدول الأخرى أقل أمنا[2]. وبالتالي، فإن فهم وإدراك طبيعة الأسباب والعوامل التي تؤثر في هذه العلاقة العكسية للمعضلة الأمنية الدولية، يستدعي ضرورة العودة إلى أصولها المعرفية والفكرية في كتابات المفكرين الأوائل.

---

[1] ديفيد جارنم، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001)، ص05.

[*] التحليل عبر توسيع قطاعات الأمن في حقل الدراسات الأمنية عبارة عن منهجية للتحليل، وتعود أولى إستخداماتها إلى كل من "باري بوزان" *Barry Buzan* و"شارلز جونز" *Charles Jones* و"ريتشارد ليتل" *Ritchard Little* عام 1993؛ على أنها طريقة لتحليل النظام الدولي قوامه تقسيمه إلى مجالات متعددة، وكل قطاع يعطي فهم خاص للأمن الوطني (الأمن القومي)، وأن طبيعة مخاطر التهديدات تختلف داخل كل قطاع، وقد تؤثر في قطاع آخر، وستؤثر بطريقة خاصة على أمن الفواعل. وعليه، يمكن تقسيم هذه القطاعات على النحو التالي: القطاع السياسي، القطاع الإقتصادي، القطاع العسكري، القطاع البيئي، القطاع المجتمعي. راجع:

Barry Buzann, Charles Jones, Richard Little, Op.Cit.

[2] كارين أ. منغست، إيفان م. أريغوين، مرجع سابق، ص357.

الفرع الأول: الأطر الفكرية الأولية.

جادل المؤرخ البريطاني "هربرت بترفيلد"*Herbert Butterfield* مفهوم "المأزق الأمني" *Security Dilemma*(*) لأول مرة عندما أشار إليه بـــ "منطق المعضلة الأمنية"*Logic of the Security Dilemma* عام 1949، ووصف هذه الحالة بالمأزق المطلق الغير قابل للإختزال في كتابه الموسوم بـــ "التاريخ والعلاقات الإنسانية"*History and Human Relations* الصادر عام 1951. وقد كان يعتبر بيترفيلد أن الريبة والخوف المستمر يولد مأساة مروعة تحل بالسياسة الدولية، وأنه وراء الصراعات الهائلة التي يعيشها الجنس البشري، يوجد مأزق عسير يكمن في قلب المشكلة[1]؛ حيث وصف بيترفيلد حالة المعضلة الأمنية بـــ "الخوف الهوبزي" *The Hobbesian Fear*، قائلا:

((... لو تصورت أنك محبوس في غرفة مع شخص آخر، إتسمت علاقتك به في الماضي بأقصى درجة من العداوة، وهب كلا منكما معه مسدس، حينئذ قد تجد نفسك في وضع صعب ومعقد، قد يلجأ فيه كل منكما لإلقاء بسلاحه من النافذة، لكن من المحير للعقل إيجاد وسيلة للقيام بذلك))[2].

وأما"جون هيرتز"*John Hertz* فقد جادل مفهوم المعضلة الأمنية من منظور الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية في إحدى مقالاته التي نشرها في مجلة السياسة الدولية عام 1950، بقوله:

(*) "المعضلة"*Stalemate* أو "المأزق"*Dilemma*: مصطلح مستعار من لعبة الشطرنج، يطلق على الوضع و الطريق المسدود، وكان يستعمل كثيرا في مجال المفاوضات والدبلوماسية حين يتخذ الأطراف مواقف متعاكسة وغير ملائمة؛ فإذا فشلت التدابير من جانب واحد، فإن منطق المأزق أو المعضلة قد يصعب إدارتها. راجع: غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص699.

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص.ص418-419.

[2] سكوت بورتشيل، أندرو لينكليتر، مرجع سابق، ص63.

((... إن الدول تناضل لتحقيق الأمن، ما يدفعها إلى تعظيم قوتها أكثر فأكثر لكي تفلت من تأثير قوة الآخرين، وهذا بدوره قد ينقص شعور الآخرين بالأمن، ويضطر بهم الإستعداد لأسوأ السيناريوهات))[1].

أكد هيرتز على أن معضلة القوة والأمن فكرة هيكلية غير قابلة للتغيير في الفصل العاشر من كتابه الموسوم بـــ "السياسة الدولية في عصر الذرة"*International Politics In The Atomic Age* الصادر عام 1959، وبحسب رأي هيرتز؛ فإن الشكل الثنائي الأقطاب الذي ساد في العصر النووي الأول أدى إلى تزايد حدة المعضلة الأمنية، كما يعكس "باري بوزان" *Barry Buzan* آراء مماثلة في الفصل السابع من كتابه الموسوم بـــ "الشعب، الدول و الخوف"*People, States and Fear* الصادر عام 1983[2].

جاء الإسهام الأكثر إبتكارا عن المعضلة الأمنية من طرف الباحث الأمريكي "روبرت جيرفيس"*Robert Jervis* في كتابه الموسوم بـــ "الإدراك والإدراك الخاطئ في السياسة الدولية"*Perception and Misperception in International Politics* الصادر عام 1976[3]، و في مقالة أخرى بعنوان "السياسة العالمية"*World Politics* عام 1978؛ حيث كان يرى جيرفس أن التكنولوجيات والإبتكارات العسكرية قد تنحاز دائما للدفاع بشكل كبير، وإذا كانت تكاليف فرص سياسات الدفاع عالية؛ فإن حوافز إدارة المعضلة الأمنية قد تكون قوية، لكن إذا تم

---

[1] جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص45. أنظر:

Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics (U.S.A: Addison- Wesley Publishing Company, 1979), pp.186-187. See: John H. Herz, Idealist Internationalism and The Security Dilemma (U.K: Cambridge University Press, 2011), pp.157-158.

[2] غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص.ص 677-678.

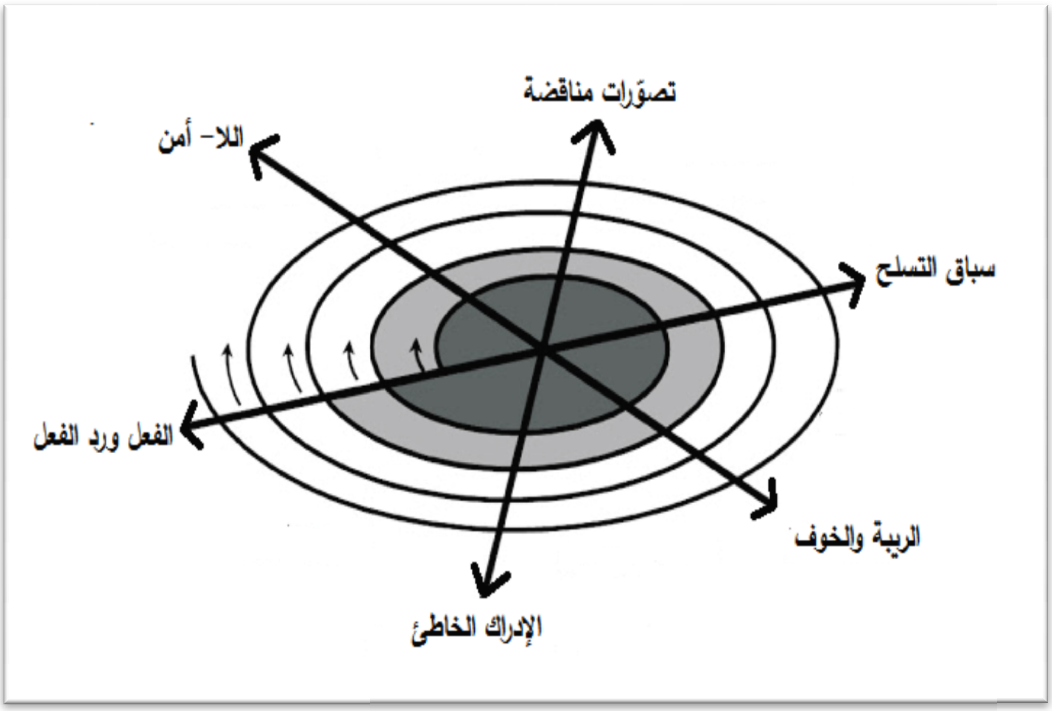
[3] Robert Jarvis, Perception and Misperception in International Politics (New Jersy: Princeton University Press, 1976), pp.66-67.

تمييز المواقف الدفاعية عن المواقف الهجومية سهلا، سوف تتضاءل أخطار الإدراك الخاطئ[1].

لقد حاول جيرفز أن يوضح كيف يمكن للأطراف أو الدول إدارة المعضلة الأمنية الدولية حتى تتجنبها للتقليل من حالات الإدراك الخاطئ؛ لأنها تتسبب بشكل مباشر في خلق تصورات مناقضة ومعاكسة تماما في سلوكها وممارساتها. وعليه، يوضح الشكل التالي نموذج حالة هذه الدوامة والعلاقة التأثيرية بين الأسباب والعوامل الرئيسية التي تتحكم في حدوث المعضلة الأمنية بين الأطراف أو الدول على مستوى السياسة الدولية.

شكل (03)

نموذج دوامة المعضلة الأمنية



المصدر:

من إعداد الباحث.

[1] غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص678.

الفرع الثاني: المأزق الأمني كمفهوم بنيوي.

ناقش "كينيث والتز" *Kenneth Waltz* المعضلة الأمنية بعد تحديده لمجموعتين من الهياكل – الهياكل الداخلية والهياكل الخارجية – فحسب رأي والتز أن هذه الحالة العكسية التفاعلية قد تؤدي عادة إلى حدوث نموذج آخر من المأزق في الدراسات الأمنية و الإستراتيجية والمسمى بـــ "المعضلة الأمنية المزدوجة"*Double Security Dilemma* لأنه كان يعتقد أن معضلة الأمن الخارجي ترغم قادة الدول على إتخاذ تدابير وإجراءات عسكرية دفاعية أو هجومية، وأن الهياكل الداخلية قد تعجل صانع القرار على تبني إجراءات فوق اللزوم لزيادة حدة هذه التدابير والإستعدادات[1]. وبالتالي، فإن التأثيرات المتبادلة البنيوية للهياكل بدورها تؤدي عادة إلى حدوث نموذج بنيوي آخر أكثر تعقيدا من المعضلة الأمنية المزدوجة.

في ذات السياق، فقد ركز والتز بشكل كبير على القوة العسكرية للدول لأنه كان يرى أن كل دولة لديها قوة عسكرية خاصة بها كما ونوعا، ودول أخرى لا يمكن الوثوق بها، و ليس هناك أي شيء آخر، إما القوة أو التهديد بالقوة هي الوسيلة والأداة للحكم النهائي في البيئة الإستراتيجية المعقدة، وعلى أن الدول تشعر دائما بأنها غير آمنة لأنها تعمل بإستمرار على زيادة قوتها العسكرية للحفاظ على أمنها القومي تلقائيا، لكن هذا الإجراء بدوره قد يؤدي إلى حالة حرجة أو مزمنة حادة تؤدي إلى فقدان أمن الدول الأخرى[2]. وبالتالي، ظهور حالات أخرى من المآزق الأمنية والإستراتيجية التي لا يمكن لأي من الأطراف أو الدول التنبؤ بها والسيطرة عليها أو حتى إدارتها.

---

(1) Ellinor Zeino Mahmalat, Gain Seeking in a Double Security Dilemma: The Case of OPEC (Germany: German Institute of Global and Area Studies, 2008), p.06.

(2) هاري آر. يارغر، مرجع سابق، ص.ص106–107.

تعكس المعضلة الأمنية المنطق ذاته في فكر أقطاب الواقعية الهجومية عند "جون ميرشايمر"*John Mearsheimer* الذي كان يعتقد أنه من الصعب أن تزيد الدول فرص بقائها دون تهديد بقاء الآخرين، ولا يمكن لأي دولة تحقيق أمنها المطلق في عالم يتشكل من وحدات متنافسة[1]، ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة من مراكمة القوة والأمن، فبقاء الدول في حالة الفوضى يعني إستغلالها لدول أخرى وزيادة القوة فوق اللزوم على حسابها[2]. وعليه، فحسب رأي ميرشايمر أن الهجوم خير وسيلة للدفاع لأنه يطلق تنافسا أمنيا مستمرا بين الدول على مستوى السياسة الدولية، وأكد على أنه لا يمكن التخفيف حدة المعضلة الأمنية في حالة الفوضى، وعالم يتشكل من وحدات متنافسة بشكل مستمر ودائم.

المطلب الثاني: دوامة الدفاع والمأزق الأمني.

يؤكد أقطاب الفكر الواقعي على أن دوامة الدفاع والقوة والمأزق الأمني أمر منطقي و واقعي وحتمي بسبب غياب سلطة عليا أو فوضوية النظام الدولي؛ بينما يجادل آخرون على أنه نادر الحدوث نسبيا ويمكن تفاديه، لكن من منظور هذا الإتجاه قد تلعب التصورات الخاطئة – الإدراك الخاطئ[*]– عن دوافع الدول دورا مهما في ظهورها وحدوثها[3]، وحتى إذا كانت نتيجة الريبة أو الخوف الذي تثيره طبيعة الوسائل العسكرية الدفاعية نفسها، فإن معضلة الدفاع والقوة والأمن تأتي من الريبة أو الخوف بالهزيمة التي تثيرها الوسائل العسكرية الدفاعية والهجومية الكامنة والمحتملة نفسها، والتي يمتلكها الأطراف الفاعلين والدول[4].

---

(1) Kenneth Waltz, Op.Cit, pp.157-158.

(2) جون ميرشايمر، مرجع سابق، ص.ص45–46.

(*) أنظر الشكل (03): نموذج دوامة المعضلة الأمنية.

(3) بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009)، ص273.

(4) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص21.

يرى "أستيفاني لوسي"*Stephani Loussi* أن فهم مضمون معضلة الدفاع والأمن على ضوء إدراك توترات الأطراف أو الدول على أحد الجوانب، وتقييم القدرات العسكرية المادية على الجانب الآخر؛ بحيث يمكن أن تظهر هذه المعضلة عندما تبدأ عملية إحدى الأطراف في تدعيم قدراتها العسكرية وأمنها الشامل، لكن في المقابل، فإن هذه الإجراءات قد تسبب للدول الأخرى شعورا بالخطر أو التهديد، وتصبح بعد ذلك أقل أمنا، وهذا ما يؤدي بالدولة الأولى إلى دعم قدراتها المادية الدفاعية[1]، لكن في بعض الحالات الأخرى لا يمكن إستبعاد عوامل و أسباب أخرى قد تكون لها تأثير كبير في حدوث تقلبات دوامة الدفاع والقوة والأمن في السياسة الدولية.

الفرع الأول: عوامل حدوث دوامة الدفاع.

تنشأ دوامة الدفاع والمعضلة الأمنية من منظور "كين بوث"*Ken Booth* و"ويلر" *Wheeler*، عندما تحدث الإستعدادات العسكرية شعورا بعدم الإطمئنان لا يمكن إنتزاعه من تفكير دولة أخرى إزاء الشك والحيرة؛ في ما إذا كانت لأغراض دفاعية لدعم أمنها في عالم غير مستقر، أو كانت لأغراض هجومية لتغيير الوضع القائم[2]؛ حيث يرى الدبلوماسي و الباحث السياسي الأمريكي "هنري كيسنجر"*Henry Kissinger* أن عوامل الشكوك والريبة و إنعدام الثقة قد تزداد حدتها جراء المناورات العسكرية المباشرة، والبرامج الدفاعية المضادة لأحد الأطراف.

إن تفسير هذه الحالات في ضوء السيناريوهات الأكثر سوءا قد يرغم الأطراف أو الدول على الحذر كي لا يتم تصعيد الصراع إلى حرب [3]، وأما عن عامل الخوف بالنسبة

---

[1] أستيفاني لوسن، مرجع سابق، ص126.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص246.

[3] هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، تر: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، ص226.

إلى كيسنجر يعتبره عامل معنوي ونفسي آخر يؤدي عادة إلى زيادة حدة المنافسة الأمنية بين الأطراف أو الدول[1]؛ في حين أن عامل هذه الإستعدادات والبرامج العسكرية الدفاعية و الهجومية لدى الأطراف أو الدول قد تنظر إليها دول أخرى بوصفها تهديدا كامنا ومحتملا، و إذا إفترض الجميع أسوأ الأحوال تكون النتيجة حالة مزمنة وغير مستقرة من المعضلة الدفاعية، وشكلا آخر من عدم الإستقرار الإستراتيجي.

لقد أحاط "كريس براون"*Chris Browns* بعوامل أخرى قد تؤدي عادة إلى حدوث معضلة الدفاع والأمن، وذلك من ناحية تحديده للعلاقة المعقدة القائمة بين "النوايا"*Intentions* و "القدرات"*Ability*، والتي يشجع فيها نظام الدول ذات السيادة التأكيد على القدرات بدلا من التأكيد على النوايا. وعليه، فإن إحتمال ظهور تصاعد الشعور باللا– أمن الدائم على أساس الإدراك الخاطئ قد يدفع بالأطراف أو الدول إلى الإحساس بأنها مضطرة للحفاظ على وسائل الدفاع عن الذات، والعمل على تحقيقها بطريقة غير مكلفة وفعالة[2]، لكن هذا الأمر قد ينطوي في بعض الحالات على تعزيز قدراتها الدفاعية بشكل كبير والتصرف تصرفا عدوانيا و هجوميا عند الضرورة.

يوجد أسباب وعوامل أخرى محتملة يمكن للدفاع والأمن أن يعمل فيها ضد بعضهما البعض؛ أولا كلفة الدفاع تعرض أهداف الأمن الأخرى للخطر، وثانيا مخاطر الدفاع تظهر أكثر ثقلا من التهديدات التي أوجد الدفاع أصلا لردعها[3]، ومن ثم، فإن العديد من مصالح الأطراف أو الدول لا يمكن حمايتها دائما بالعامل العسكري. كما يوجد أيضا العديد من الأسباب والعوامل المادية والنفسية المرتبطة ببعضها البعض التي لا يمكن للأطراف والدول

---

[1] روبرت كوبر، مرجع سابق، ص73.

[2] كريس براون، مرجع سابق، ص115.

[3] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص21.

السيطرة عليها، أو إحتوائها في حالة تقلبات دوامة الدفاع والقوة والأمن. وبالتالي، قد تشكل نموذج آخر من اللا- إستقرار الإستراتيجي في العلاقات الخارجية للدول على مستوى السياسة الدولية.

الفرع الثاني: تقلبات دوامة الدفاع والأمن.

يتبنى "بيتر فالنستين"*Peter Wallensteen* مدلولا آخر المسمى بـــ "ديناميات معضلة الأمن الدولي"*The Dynamics of International Security Dilemma*، ويرى فالنستين أن الأطراف أو الدول ذات السيادة هي دائما في حالة تنافس وصراع حتمي مع بعضها البعض لأنها تستعد دوما للدفاع عن نفسها، وحماية أمنها القومي يستدعي الجاهزية للحفاظ على بقائها وكيانها من هجوم محتمل أو مؤكد، لكن في نفس الوقت تفسر دول أخرى أن هذه الإجراءات والإستعدادات على أنها خطرا حقيقيا يهدد أمنها القومي وبقائها، وهذا ما يدفعها للقيام بالأمر ذاته[1].

يؤكد فالنستين أن التقلبات التي تطرأ على "دوامة الدفاع والأمن"*The Dynamics of Security – Defense Dilemma* في حالة سباق التسلح – الفعل ورد الفعل [*]– لتحركات النظام السياسي على مستوى السياسة الدولية غير قابلة للتنبؤ في بيئة إستراتيجية معقدة، وأن الصراع[**] سيظهر دائما إلى حيز الوجود، والفاعلين الأطراف أو الدول يشكلون عنصرا هاما من عناصر حدوث الصراعات والحروب.

---

[1] بيتر فالنستين، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، تر: سعد فيصل السعد، محمد محمود الدبور (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006)، ص. ص34-35.

[*] أنظر الشكل (03): نموذج دوامة المعضلة الأمنية.

[**] يرى بيتر فالنستين أن الصراع يتكون من ثلاث عناصر جوهرية، هي: "الحركة"*Action*، و"الخلافات" *Incompatibility*، والفاعلين أو "المحركين"*Actors*. راجع: المكان نفسه.

يوجد حالات أخرى قد تساعد في حدوث تقلبات دوامة الدفاع والأمن لها علاقة بالوضع القائم، والتي أشار إليها كل من "جلين بالمر"*Glenn Palmer* و"كليفتون مورغان" *Clifton Morgan*؛ فحسب رأيهما إذا كان أحد الأطراف أو الدول تسعى لتغيير الوضع القائم، وفي نفس الوقت يحاول طرف آخر الحفاظ عليه، فإن مصالحهما سوف تتعارض، وسياساتهما سوف تتصادم[1]، وكما هو واضح في بساطة هذا التعبير، فإن الصراعات والحروب يمكن لها أن تحدث بين دولتين أو أكثر بفعل تقلبات حالة معضلة الدفاع والقوة والأمن، وعلاقتها بتغيير أحد الأطراف للوضع القائم في حالة ما إذا إنتقل من الدفاع إلى الهجوم، وأما من ناحية علاقة معضلة الدفاع والأمن بالنظام الدولي، فيرى العديد من المفكرين والمنظرين أن النظام الدولي مستقل بحد ذاته، وقائم على أساس العلاقات والتفاعلات بين الأطراف والدول.

وعليه، يمكن تفسير سلوك الأطراف والدول في النظام الدولي من خلال إسقاط دوامة الدفاع والأمن على هذه الحالة؛ لأن ذلك يعني أنه يمكن لأي طرف أو دولة لها أهداف عسكرية دفاعية حماية أمنها القومي. وبالتالي، قد يشكل هذا الإجراء هو الآخر خطرا وتهديدا قائما أو محتملا على أمن الأطراف والدول الأخرى[2].

لكن على الرغم من أن مفهوم دوامة الدفاع والمأزق الأمني متين من الناحية النظرية؛ إلا أنه قد يستند إلى بعض من الفرضيات التي ترى أن بقاء الأطراف والدول ذلك الحافز الأول لجميع تحركاتها على أنها قوية ومتماسكة، وأن حتمية الصراعات والحروب هي من بين العناصر الأساسية التي تبقى تهم سياسة الأمن، وإنطلاقا من سلسلة هذه الحالات عن تقلبات دوامة الدفاع والأمن يمكن إدراك أسباب حدوث المعضلة بوجود عامل آخر مادي و

---

[1] جلين بالمر، كليفتون مورغان، السياسة الخارجية، تر: عبد السلام على نوير (المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع، 2011)، ص25.

[2] بيتر فالنستين، مرجع سابق، ص100.

معنوي المسمى بـــ "النيات الدفاعية"*Defensive Intentions*؛ لأن نية أحد الأطراف والدول للحفاظ على فاعلية وتوازن قواتها المسلحة الدفاعية كما ونوعا، ستفسره أطراف ودول أخرى على أنه عمل هجومي أو إستعدادا لعدوان قائم ومحتمل. وعليه، فالنيات الدفاعية الحقيقية في هذه الحالة لا يمكن إظهارها أو إثباتها بسهولة عندما تكون أقل أهمية من النيات الهجومية، و حتى إذا إستجابت الدول بتوسعة قدراتها العسكرية كما ونوعا، فإنه من المحتمل إعتبار ذلك شيئا ينطوي على العداء[1].

الفرع الثالث: الدفاع ومنطق معاناة الأمن.

إن محاولة الأطراف والدول معادلة قوتها العسكرية مع قوة دولة أخرى في النظام الدولي قد يؤدي عادة إلى دائرة تغذية راجعة موجبة ومحطمة؛ فالذي تراه دولة ما على أنه بناء للدفاع في رد فعل للقوة الهائلة، سوف تفسره دولة أخرى على الأغلب على أنه تهديد كامن ومحتمل. وبالتالي، ستقوم هي الأخرى بتعزيز قدراتها العسكرية أكثر من السابق[2]، و يطلق الدارسون والممارسون للسياسة الدولية على هذه الحالة بـــ "منطق معاناة الأمن" *Logic of Security Suffering*[*] التي تمثل النموذج المحطم من التفاعل المتبادل في بناء الدفاع؛ لأنها تزيد من حدة تقلبات معضلة الدفاع والأمن في العلاقات الخارجية بين الأطراف والدول على مستوى السياسة الدولية. وعليه، يتضح من خلال الشكل التالي للعلاقة الوثيقة بين بناء الدفاع ومعاناة الأمن الذي يتفق عليه جل الدارسون للسياسة الدولية على أن الدفاع هو

---

[1] نفس المرجع، ص116.

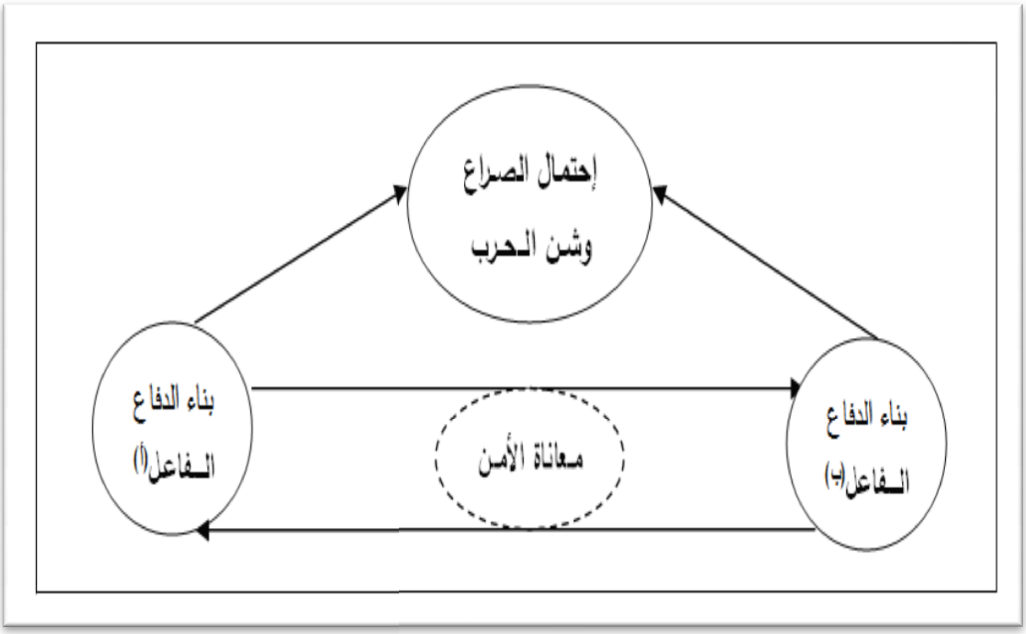
[2] باري ب. هجز، إيفان ي. يلبراند، إكتشاف المستقبل العالمي وصياغته، تر: هند تركي السديري (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2008)، ص82.

[*] يصف كل من "باري ب. هجز"*Barry B. Hug* و"إيفان ي. يلبرند"*Evan E. Hille* منطق معاناة الأمن على أنه نظام فوضوي عندما تقوم دولة[أ] بتقوية أمنها دفاعيا؛ في المقابل ترى الدولة[ب] أن هذه التعبئة والإجراءات هي خطوات معادية، فتبدأ هي الأخرى تعزيز أو زيادة قوتها العسكرية تلقائيا على حساب خصومها أو حلفائها.

ذلك الفعل والسلوك الصادر عن إرادة الدولة أو طرف معين – الفاعل – من أجل التصدي لأي خطر أو تهديد قائم ومحتمل، وأما الأمن فهو ذلك الإحساس أو الشعور بالحالة التي تكون عليها الأطراف والدول.

شكل (04)

الدفاع ومعاناة الأمن



المصدر:

باري ب. هجز، إيفان ي. يلبراند، مرجع سابق، ص.ص82-83.

يتضح من خلال الشكل أن للأمن صفة الدوام والإستمرارية – الحالة التي تسعى بشكل أساسي لضمان الإستمرار والدوام بإستثناء حالات وجود تهديد – مقارنة بمفهوم الدفاع هو ذلك الفعل الذي يصدر في زمن معين كنتيجة لتهديد محدد، لكن هذا لا يلغي فكرة أن للدفاع صفة الدوام والإستمرارية من منطلق التحضير له بشكل دائم ومستمر[1]. وعليه، فإن الأمن هو

[1] نسيم بوبرطخ، "الأمن والدفاع: مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية والتحليل الإستراتيجي والعلوم العسكرية"، مجلة الجيش، العدد583 (الجزائر: فيفري 2012)، ص.ص64-65.

الحالة والشعور بالإحساس التي يكون فيها الدفاع وسيلة للوصول إلى تلك الحالة؛ مما يعني في بساطة هذا التعبير أن إستراتيجيات الدفاع هي التي تحدد طبيعة الإمكانيات والوسائل العسكرية المتاحة للدولة، حتى تضمن بها حماية أمنها القومي من مخاطر التهديدات المحتملة والمؤكدة.

في ذات السياق، عندما نلقي نظرة على المخاوف والريبة وعدم الثقة بين الأطراف و الدول في عالم السياسة الدولية، فإنه يمكن إستنتاج أن البعد العسكري الحقيقي لدوامة الدفاع و المأزق الأمني؛ إنما هو يتمثل أساسا في طبيعة الأسلحة نفسها التي تضاعفها الدول كما ونوعا لمواجهة ما تدعي أنه غرض دفاعي، وفي نفس الوقت يمكن تفسيرها من طرف دول أخرى على أنه تهديد قائم ومحتمل، وأما من ناحية حدة مخاطر التهديدات، فهي الأخرى قد تدفع بالخصوم المنافسين ليبادروا بإجراءات مضادة على أساس زيادات إضافية في قدراتهم العسكرية بشقيها الدفاعي والهجومي[1]، وصولا إلى نتيجة أخرى تتمثل في الإختلالات الأمنية للردع القائمة بالتسلح لدى الدول.

المبحث الرابع: الدفاع ومبدأ الردع الإستراتيجي.

يعود مفهوم الردع إلى الإقتباس العصري للحكمة اللاتينية "إذا أردت السلام فإستعد للحرب"*Si Vis Pacem Para Bellum*[2]. والردع ظاهرة موجودة منذ الفترات المبكرة لوجود البشرية، ويقوم في الأساس على التهديد بإستخدام القوة لمنع طرف ما من تنفيذ نواياه، كما أستخدم الردع في الأزمنة القديمة كقاعدة لمذاهب عسكرية في الدفاع[3]، ووسيلة حاسمة في

---

[1] شالز كيجلي، شانون بلانتون، مرجع سابق، ص.ص308-309.

[2] جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي (جدة: تهامة للنشر والتوزيع، 1983)، ص133.

[3] هاشم كاظم نعمة، نظرية العلاقات الدولية (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، 1999)، ص04.

فن عمل الدولة ومركزية في الفكر الواقعي. وبالتالي، فإن جوهر إستراتيجية القوة الرادعة تعني بشكل عام جعل الطرف أو الدولة المستهدفة أن تفعل شيئا ما، أو أن تمنعها عن فعل شيء ما فعلته دولة أخرى الإكراه – أو منع خصم ما عن عمل شيء ما[1].

المطلب الأول: المفهوم العام والإصطلاحي للردع.

يُفهم من المعنى اللغوي والإصطلاحي للردع في معاجم اللغة العربية أهمها معجم "لسان العرب: إبن منظور "*Ibn Manẓūr: Tongue of Arabs*، على أنه الكفُّ عن الشيء. رَدَعَهُ، يرْدَعهُ، رَدْعاً، فارْتَدَع؛ بمعنى كَفَّهُ، فَكَفَّ. أي رَدَعَ بعضهم بعضا؛ بمعنى منعه من القيام بفعل ما. ويقال رُدِعَ بفلان؛ أي صُرِعَ، وأخذ فلان فَرَدَع به الأرض، وإن كان قد ضرب به الأرض. والمَرْدُع المنكوس جمعه رُدُعْ، والمِرْدَعُ من يمضي في حاجته ويرجع خائبا. وفي حديث العرب، يقال : رُدِعَ لها رَدْعَةً؛ أي وَجَمَ لها حتى تغيَّر لون وجهه إلى الصفرة[2].

الفرع الأول: عند رواد الفكر الحربي والإستراتيجي.

لقد وردت العديد من معاني ومفاهيم الردع عند رواد أقطاب الفكر العسكري و الإستراتيجي. نذكر أهمها مايلي:

أولا: "أندريه بوفر "*Andreh Bouver*:

((يهدف الردع إلى منع دولة معادية من إتخاذ قرار إستخدام أسلحتها، و منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين من بإتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديدا كافيا))[3].

---

[1] كارين أ. منغست، إيفان م. أريغوين، مرجع سابق، ص203.

[2] جمال الدين محمد بن مكرم أبو الفضل بن منظور، لسان العرب (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1956)، ص.ص121-123.

[3] أندريه بوفر، الردع والإستراتيجية، تر: أكرم ديري (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 1970)، ص27.

ثانيا: "برونو تيرتري"*Bruno Tertrais*:

((الردع جزء لا يتجزأ من طبيعة عيش المجتمعات البشرية، ويتعلق الأمر بمنع فعل عدواني معين عبر جعل الشخص أو الطرف الذي يخشى منه ذلك يفهم بأنه لن يجني من وراء فعله فائدة، وبذلك يكون وسيلة لتفادي العدوان دون إستعمال القوة من أجل ذلك؛ إذ لا يتعلق الأمر بدفع فاعل معين إلى أن يقوم بفعل معين عن طريق إقناعه بذلك أو إرغامه عليه؛ إنما بالدفع به إلى عدم فعل شيء [...]، كما لا يتعلق الأمر بعملية وقائية يراد منها شل قدرة العدو على العدوان، ولا بتعريضه لعملية عقاب ردا على عدوان؛ بل بتغيير مسار إتخاذ القرار لديه))[1].

ثالثا: "ستيفن كاكينبوش"*Stephen L. Quackenbush*:

((يعني الردع إستخدام التهديد – صريح أم لا – من طرف في محاولة لإقناع الطرف الآخر بعدم الإخلال بالوضع القائم))[2].

الفرع الثاني: في المعاجم والموسوعت والقواميس.

وردت معاني ومفاهيم الردع في العديد من معاجم وموسوعات وقواميس العلوم السياسية والعلاقات الدولية. نذكر أهمها مايلي:

أولا: "معجم بلاكويل"*The Blackwell Dictionary*:

((الردع طريقة لمنع الهجوم من خلال التهديد بالإنتقام، ولابد له أن يقترن بالإرادة والقدرة، فالتهديد لا يصدق إذا كان بالإمكان كشف

---

[1] برونو تيرتري، السلاح النووي بين الردع والخطر، تر: عبد الهادي الادريسي (أبوظبي: كلمة للنشر و التوزيع، 2011)، ص43. أنظر:

Bruno Tertrais, In Defense of Deterrence: The Relevance, Morality and Cost- Effectiveness of Nuclear Weapons (Bruxelles: Ifri Security Studies Center, 2011), pp.07-08.

[2] Stephen L. Quackenbush, General Deterrence and International Conflict: Testing Perfect Deterrence Theory (U.S.A: International Interactions, 2010), p.60.

الخداع، إما لأن الجهة صاحبة الردع قد تجبن في اللحظة الحاسمة، أو لأن الموارد موارد الأسلحة– اللازمة لتوفير القدرة على تنفيذ "ضربة وقائية"*Pre-emtive* أو معاكسة غير متوفرة))[1].

ثانيا: "موسوعة الإستراتيجيا"*The Dictionary of Strategy*:

((الردع أسلوب خاص من أساليب الحظر أو المنع؛ أي أنه إستراتيجية تهدف إلى منع حصول بعض التحركات المحددة للمعني عن الخصم، ليس بممارسة ضغط مادي جسدي عليه من أجل منعه؛ بل جره من خلال تهديدات واضحة التبليغ، حتى الإقتناع العقلاني بأن من مصلحته أن لا يتورط في الإتجاه المحظور، لكن ليس كل الإتجاهات محظورة))[2].

ثالثا: "قاموس بنغوين للعلاقات الدولية" *The Penguin Dictionary of International Relations*:

((الردع تعهد مشروط بالثأر والعقوبة إذا فشل سلوك طرف آخر بالطريقة المطلوبة والمطاوعة، فالفارض يسعى لردع المفروض عليه عن التصرف بطريقة غير مقبولة من خلال التهديد بالعقوبة، ويركز الردع حصرا على الجزاءات السلبية، أو التهديدات لمنع حدوث سلوك غير مقبول))[3].

رابعا: "قاموس المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية" *International Relations: The Key Concepts*:

---

[1] فرانك بيلي، مرجع سابق، ص197.

[2] تيري دي. مونبريال، جان كيلين، مرجع سابق، ص711.

[3] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص174.

((الردع سياسة في أبسط أوجهها التهديد الذي يهدف إلى ردع دولة ما عن العدوان – لا تعتد علي لأنك إذا فعلت فسيحدث لك أمر فضيع – بهدف توجيه تهديد مماثل على الرادع أن يقرر ما الذي يمثله الهجوم، و أن يحدد مستوى الرد الملائم لردع الطرف المهاجم، وهذا يعتمد بدوره على مدى تقدير الرادع لنيات الخصم، لكن على التهديد أن يكون جديرا بالصدقية كي ينجح الردع، فليس على المعتدي المحتمل أن يصدق بأن تكلفة الهجوم أكبر من فوائده فحسب؛ بل إحتمال مكابدته هذه التكلفة قد تكون كبيرة جدا))[1].

خامسا: "قاموس الأمن الدولي"*Dictionary of International Security*:

((الردع إستراتيجية نفسية أو معنوية الهدف منها صرف طرف ثان عن الإقدام عن تصرف ما، بإقناعه بأن تكاليف ذلك التصرف تفوق فوائده، والردع ينطوي على التهديد بالأذى، وليس على تنفيذه، غير أنه قد يخفق إذا ما دعت الضرورة إلى تنفيذ التهديد))[2].

الفرع الثالث: إدراك الموازين الثلاثة للردع.

يمكن التعمق أكثر في مفهوم الردع من خلال طريقتين متوازيتين؛ أولا، حسابات القائم بالتحدي، وثانيا، مجموع حسابات القائم بالردع، وكل منها يتضمن الموازين الثلاثة التالية[3]:

- "ميزان المصالح"*Balance of Interests*: تقدير المصلحة قيد الخلاف وأهميتها لدى الطرف الآخر.

---

[1] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص238.

[2] بول روبنسون، مرجع سابق، ص89.

[3] يئير عفرون، معضلة إسرائيل النووية، تر: تيسير الناشف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993)، ص59.

- "ميزان القوة العسكرية"*Balance of Millitary Power*: تقدير ميزان القوة بين الأطراف، وتقدير الخصم لهذا الميزان.
- "ميزان التصميم"*Balance of Intention*: تقدير صدقية أو نية الخصم لميزان التصميم؛ لأن عملية الردع مشروطة بمدى مصداقية التهديد الردعي.

إن نجاح أو فشل الردع مرهون بمدى إدراك الأطراف أو الدول للعلاقة والتفاعلات بين الموازين الثلاثة السابقة. وعليه، يوضح الجدول التالي مضمون عملية إدراك هذه الموازين الثلاثة لتفعيل إستراتيجية القوة الرادعة.

جدول (03)

الموازين الثلاثة للردع

ميزان القوة العسكرية	ميزان المصالح	ميزان التصميم
القدرة العسكرية الموضوعية والمفاهيم المتبادلة للخصوم في ما يتعلق بهذه القدرة.	المصالح السياسية و الإستراتيجية الداخلة المباشرة في الموضوع قيد الخلاف، و التي أشار إليها "روبرت جيرفيز"*Robert Jervis* بالمصالح الجوهرية.	الإستعداد أو النية لتحمل الثمن بإقتران الدفاع عن المصالح، و الإستعداد في المقام الأول على أهمية مصالح كل طرف من الأطراف المتخاصمة، وقد يتوقف على عوامل أخرى، هي: – الصفوة. – تقليد القتال. – القيم العامة للمجتمع. – الحاجة للدفاع عن المكانة.

المصدر:

من إعداد الباحث.

يتضح من خلال الجدول أنه حين تكون المصالح الجوهرية محددة جيدا، يكون الإلتزام الردعي نابعا بشكل أوضح، وأما مصداقية الإلتزام يمكنها أن تتغير وفقا لتقدير المتحدي و الخصم لأهمية هذه الموازين الثلاثة[1]. وعليه، يمكن صياغة المفهوم العام للردع على النحو التالي:

((توفر القدرة التي تتيح إرغام الخصم على التراجع عن تصرف معين تحت التهديد بإلحاق خسارة جسيمة به، تفوق المزايا التي يتوقعها من وراء الإقدام على مثل هذه التصرفات))[2].

لكن يختلف "الردع النووي"*Nuclear Deterrence*[*]عن الردع التقليدي الذي سبق ذكره؛ لأن مفهوم الردع النووي يتشكل من ثلاثة عناصر مترابطة، هي[3]:

- الإنتقام: توفر المقدرة الثأرية.
- الصدقية: التصميم على إستعمال المقدرة الثأرية في ظروف معينة بعيدا عن أي إستعداد للتراجع أو المساومة.

---

[1] نفس المرجع، ص59.

[2] نفس المرجع، ص60.

[*] يرى "بوينو دي. مسكيتا"*Bueno de Mesquita* أنه عندما ينشب الصراع بين دولة لها قدرات نووية و صاروخية، وأخرى بدون هذه القدرات فقد يصبح الصراع نوويا وصاروخيا، وأما إذا كان الصراع بين قوتين لها هذه القدرات، فمن غير المرجح أن يصبح الصراع نوويا أو صاروخيا خوفا من وقوع دمار متبادل مؤكد؛ لأن منطق الردع يوحي على أن نقصان مستوى القيود النووية والصاروخية لدى الأطراف أو الدول قد يؤدي عادة إلى زيادة حدة التوتر نفسه حتى في نوع الصراع. راجع: فرانك هارفي، عودة المستقبل: التنافس النووي ونظرية الردع وإستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص54.

[3] عبد الله عبد الخالق، العالم المعاصر والصراعات الدولية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب، 1989)، ص89.

- الدمار المتبادل المؤكد: أن تكون المقدرة الثأرية من القوة الكافية حتى تلحق بالخصم الضرر الذي يفوق المزايا والمكاسب التي يتوقعها من مبادلته بالضربة الأولى.

إن الردع النووي مبدأ يقوم أساسا على الإعتقاد بأن توصل أكثر من دولة واحدة إلى إمتلاك طاقة نووية كبيرة، أو بصورة أدق إمتلاك طاقة على شكل أسلحة ذات قدرة تدميرية هائلة، حتى تجعل من قيام الحرب الشاملة بين دولتين نوويتين أو أكثر شبه قائمة أو مستحيلة، لكن من دعائمه عدم قدرة الدول النووية على توجيه ضربة مباغتة لأي دولة نووية أخرى، نظرا إلى مدى كفاية قوة هذه الدولة النووية، وإستجابتها المحتملة القاسية للرد بالمثل بعد تلقيها الضربة النووية الأولى[1].

وعليه، فإن الردع بإستخدام الأسلحة النووية والصاروخية قد يحقق مزايا ومكاسب إستراتيجية هامة على المدى البعيد، لكن الردع بالأسلحة التقليدية الدفاعية أو الهجومية في بعض الحالات الإستثنائية قد لا يمكنه تحقيق أي مزايا أو مكاسب بعيدة المدى- إستراتيجية- كون أنه يمكن إستخدامه لأغراض الدفاع أو الهجوم في زمن السلم والحرب، كما أن الضربة النووية الأولى لا يمكن إحتواءها بضربة ثانية بالأسلحة التقليدية؛ لأن منطق حتمية الدمار المؤكد المتبادل سيمنع الطرفين من إستخدام الضربة النووية الأولى مهما كانت تقليدية وغير تقليدية، وهو أن الضربة الثانية بالأسلحة غير التقليدية يمكن لها أن تكون أشد وأكثر دمارا من الضربة الأولى بالأسلحة التقليدية. وبالتالي، فإن معادلة إنتحار الطرفين تبقى واردة وأمر منطقي وحتمي ومؤكد؛ لأن نطاق الدمار والخسائر ستفوق بكثير المكاسب والأرباح المتوقعة على المدى القريب والبعيد.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة علم السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.س)، ص.ص780.

المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية للردع.

إن ولوج السياسة الدولية بين أطرافها الفاعلة من الدول في مراحلها الأكثر تعقيدا و تشابكها، مع تراوح طبيعتها وحدتها أحيانا بين التعاون والصراع والتأزم والإنفراج، و الإستجابات الداخلية والخارجية للدول للإبتكارات العسكرية الحديثة؛ كلها عوامل كان لها الدور الكبير لإعادة صياغة أسس ومرتكزات الردع في زمن السلم والحرب، ورسخت الحاجة إلى إعادة مفهمة الردع حتى يكون إستراتيجية فاعلة بحقيقتها القائمة على أنها حالة نفسية و معنوية؛ فضلا عن كونها حالة مادية لها علاقة مباشرة بالإبتكارات العسكرية التي تدعمها التكنولوجيا في مجالي الدفاع والهجوم.

الفرع الأول: أنواع وشروط الردع.

لقد أوجد الأستاذ والباحث الأكاديمي "فرانك هارفي"*Frank P. Harvey* – أول باحث في المعهد الكندي للدفاع والشؤون الخارجية – خمسة نماذج أو أشكال لإستراتيجة القوة الرادعة على النحو التالي [1]:

- الردع الواسع العام: عمل كل طرف على حجم معين من الإنتشار العسكري لتعزيز إستقرار الوضع القائم على ما هو عليه، وحتى لا يفكر الطرف الخصم في المبادرة الأولى بالهجوم[2]. وبشكل عام، فإن هذا النوع من الردع الموسع العام يعني إعلان التعبئة الأقل حدة في مواجهة مخاطر التهديدات المحتملة، وتوسيع نطاق الردع إقليميا ودوليا ليشمل الحلفاء.
- الردع الموسع الفوري: إعلان كل طرف حالة من التعبئة العالية للقوات المسلحة، والجاهزية القصوى الهجومية للرد على التهديدات العسكرية المباشرة، وفي

---

[1] عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013)، ص.ص126–127.

[2] بول روبنسون، مرجع سابق، ص90.

المقابل يعني ببساطة إستعداد الطرف الضحية أو الخصم لتنفيذ ضربة إنتقامية شاملة[1].

- الردع الموجه: منع وقوع عدوان أو هجوم على الذات على حليف أو طرف محايد، وهي إستراتيجية للردع الموجه تهدف بالدرجة الأولى للحفاظ على الوضع القائم[*].
- الردع المباشر أو الردع العام: يتعلق بالحالة التي يستطيع فيها الردع تحديد تهديدات المهاجم لتغيير الوضع القائم، وإطلاق تهديد ردعي مباشر[2]. وهذا النوع من الردع المباشر العام قريب نوعا ما من مفهوم ميزان القوى، لكنه ضيق النطاق.
- الردع بالعقوبة أو الردع بالحرمان: التهديد بمعاقبة الخصم عن طريق العقوبة و الحرمان دون هزيمة قواته العسكرية في مواجهة مباشرة مفتوحة[3]. وهذا النوع من الردع بالعقوبة والحرمان يكون أكثر إنطباقا على حالات الردع بالأسلحة التقليدية.

---

[1] Stephen L. Quackenbush, Op.Cit, p.61.

[*] غالبا ما يشار إلى هذا النوع من الإستراتيجية إبان العصر النووي الأول بـــ "إستراتيجية الإحتواء" *Containment Strategy* التي جاء بها "جورج فورست كينان"*George F. Kennan*، والتي كان يطلق الخبراء العسكريين على هذه الفترة بـــ "هستيريا الأحلاف"*Pactomania Pacts*، كما تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية لإحتواء توسع نفوذ الإتحاد السوفييتي سابقا في منطقة أوروبا الشرقية، وقد كان من بين أبرز ملامحها إعلان "معاهدة حلف شمال الأطلسي"*The North Atlantic Treaty (NATO)* يوم 04 أفريل عام 1949.

[2] يئير عفرون، مرجع سابق، ص59.

[3] نفس المرجع، ص60.

جادل "هيدلي بول"*Hedley Bull* على أن الدولة(أ) تردع الدولة(ب) عن قيامها بشيء أو فعل ما، فإن هذه الحالة ستتضمن الشروط البديلة التالية[1]:

- الدولة(أ) توصل إلى الدولة(ب) تهديدا بإنزال العقاب بها، وتجريدها من القيم إذا أقدمت على إجراء معين.
- الدولة(ب) تقدم بخلاف ذلك على إتخاذ ذلك الإجراء.
- الدولة(ب) تعتقد أن الدولة(أ) لديها القدرة الكافية لتنفيذ تهديدها، وأنها عازمة على ذلك. وبالتالي، فهي تقرر على الإقدام على ذلك الإجراء الذي لا يستحق التعرض لخطر تنفيذ التهديد.

الفرع الثاني: عناصر وأسس الردع.

لقد حدد "روبرت جوزيف"*Robert Joseph* ثلاثة عناصر أساسية لتفعيل إستراتيجية القوة الرادعة، هي[2]:

- التهديد بالإنتقام إذا ما تم القيام بعمل أو تصرف ما: يعتبر هذا العنصر الأكثر تكرارا لأنه عنصرا هجوميا، وغالبا ما يوصف بالعقوبات التي ستوقع على المعتدي.
- الإقناع بالعدول عن العمل: يتضمن سلسلة كبيرة من الإمكانيات الصناعية و العلمية لدولة ما، وقدرتها على نشر قواتها في الميدان، ويمكن أن تقوم معا بمرور الوقت بالردع عن طريق الإرغام والإقناع.

---

[1] هيدلي بول، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002)، ص.ص187-188.

[2] جاكلين ديفيس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص69.

- العنصر الدفاعي أو الحرمان: محاولة أحد الأطراف تعزيز الردع عن طريق إقناع الخصم أو العدو بأنه لن ينجح في تحقيق أهدافه بإستخدام القوة العسكرية الهجومية المباشرة، كما يشمل على حرمان العدو من إستخدام قواته الهجومية بفعالية، وذلك إما بالدفاعات الإيجابية كنظم الدفاع الصاروخي أو بالدفاعات السلبية كإجراءات الدفاع المدني، وغيرها من التدابير المضادة الأخرى.

تبقى أسس الردع مسألة حساسة على مستوى السياسة الدولية حين تدخل حيز الصعوبة أو التعقيد، أو تكون أقرب إلى الإستحالة في بيئة إستراتيجية معقدة، وهذا ما جادل به كل من "ريتشارد نيد ليبو"*Lebow Richard Ned* و"جانيس شتاين" *Jane Shtein*، وذلك على إعتبار أن الثقة المفرطة والزائدة في إستراتيجية الردع قد تكون سببا لهزيمة ذاتية؛ لأنها قد تصرف الطرف المعني أو المستهدف عن التفكير في إحتمال عدم إنصياع الخصم أو الطرف الآخر الذي يواجه الردع. لكن يوجد عناصر أخرى لـــ "الردع الإقليمي" *Regional Deterrence* التي تشكل هي الأخرى معالجة مؤقتة لحل معضلة تقلبات علاقة الدفاع بالردع، هي[1]:

- ضرورة تزايد الوعي بمشكلة التقلب، وعدم إمكانية الإعتماد على الردع للتقليل من الثقة المفرطة، ولا حاجة إلى الإشارة بثقة إلى الرادع المؤكد، سواء كان تقليدي أو غير تقليدي.
- إتخاذ التدابير اللازمة للحرمان من الحصول على أحدث الأسلحة التقليدية وغير التقليدية وفقا لما تسمح به الحركة السياسية على المستوى الإقليمي، وذلك إما عن طريق سياسات ضبط التسلح أو دعم الجهود الدبلوماسية.

---

[1] كولن جراي، سياسة الردع والصراعات الإقليمية: المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ب.س)، ص33.

- توفير القدرات الدفاعية والحربية المتعددة الأشكال اللازمة لحرمان الخصم من قيامه بهجوم أو إعتداء ما، إبتداءا من العمليات الخاصة، مرورا بمرحلة الأسلحة التقليدية ذات الدقة العالية أو الأسلحة النووية الموجهة ضد الأهداف الصعبة. لكن في هذه الحالة يرى الخبراء العسكريين أن القذائف والصواريخ الهجومية الموجهة عن بعد هي السلاح المفضل لدى القوى الإقليمية حتى تقاوم إجراءات الردع[1]، و لهذا السبب كانت تبرز الحاجة إلى توفير نظم دفاع صاروخي لإعتراضها أثناء جميع مراحل طيرانها في الجو.

ويمكن أيضا تحديد ثلاثة أركان جوهرية عامة أخرى لتفعيل إستراتيجية القوة الرادعة، هي [2]:

- الركن المعنوي أو النفسي: العمل الإعلامي المكثف حتى ينقل للخصم قدرات عدوه ويعظمها، سواء كان ذلك بالرعب أو من خلال التأثير على قرار القتال، والتي قد تجعل من الخصم أو العدو يقوم بعملية حسابية، وهي أن الهزيمة حاصلة دون مواجهة مباشرة.
- الركن المادي: يشمل إمتلاك القدرات العسكرية المتفوقة على حساب قدرات الخصم، وتحصين الذات إلى أقصى مستوى ممكن من الجاهزية، حتى يجعل من السلاح أو القدرات العسكرية للخصم عاجزة على النيل منها، فتكون وسائل الرادع متفوقة في الدفاع والهجوم.
- البيئة الإستراتيجية: تؤدي البيئة الإستراتيجية إلى تشابك المصالح على مستوى السياسة الدولية، وإلى قيام ما نسميه اليوم بالبيئة الإستراتيجية المعقدة التي تتحكم

---

[1] نفس المرجع، ص34.

[2] أحمد محمد حطيط، إنهيار الردع الاسرائيلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص. ص10-11.

في السلوكيات العسكرية للأطراف، وعلى عوامل الصراعات وقرارات شن الحرب مع إستثمار نتائجها. وقد وصف "كلاوزفيتز"Clausewitz هذه البيئة الإستراتيجية بأن كل شيء في الإستراتيجية عادي وبسيط، لكن هذا لا يعني أن كل شيء بسيط و سهل جدا[1].

المطلب الثالث: القيمة المتغيرة لعلاقة الدفاع والردع.

كان يمكن تنفيذ وظائف العقاب أو الحرمان في سنوات ما قبل العصر النووي الأول وقبل إكتشاف الأسلحة النووية الإنشطارية والهيدروجينية. وهذا كان يعني بإمكان لأي دولة إمتلاكها أو تطويرها وإلحاق دمار كبير بالخصم أو العدو، وحرمانه من مكاسب هامة يريد الحصول عليها[2]. لكن وإنطلاقا من هذه الحجة يكون الدفاع والردع بديلين، وفي بعض الحالات المستعصية وضعين متعاكسين، وعلى الرغم من أن الدور الرئيسي الذي كانت تلعبه الوسائل العسكرية الدفاعية والهجومية هي اليوم أكثر وضوحا؛ إلا أنه لا يزال الغموض الناشئ من ناحية التفرقة والمقارنة المبالغ فيها بين الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية في الدفاع والهجوم، وبين علاقة الدفاع بالردع في زمن السلم والحرب.

الفرع الأول: مقارنة علاقة الدفاع بالردع.

يمكن تفعيل إستراتيجية القوة النووية والصاروخية لهدفين أساسيين؛ إما الهجوم لإحداث تغيير الوضع القائم أو الدفاع لصد هجوم إذا وقع فعلا؛ حيث كان يرى "بول براكن" *Paul Bracken* في كتابه الموسوم بـــ "العصر النووي الثاني"*The Second Nuclear Age* أنه ساد الإعتقاد بأن الأسلحة النووية والصاروخية في العصر النووي الأول قد كانت مخيفة بسبب حالة "توازن الرعب"*Balance of Terror*، وأن طبيعة هذه الأسلحة يمكن لها أن تمتلك إستخدامات وفوائد دفاعية، لكن في العديد من الحالات كان يرى براكن أن إستخدام القنبلة

---

[1] Harry R. Yarger, Strategic Theory in 21st Century: the Little Book on Big Strategy (U.S.A: The Strategic Studies Institute Publishes, 2006), p.17.

[2] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص175.

النووية لأغراض هجومية لم يلق إهتماما كبيرا[1]؛ لأنه إعتبر أن حيازة الدولتان العظميان – الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي سابقا – على القنبلة النووية على إعتبار أنها سلاح دفاعي ووسيلة لردع الطرف الآخر.

ثمة فرق آخر بين الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل، وهو كون أن السلاح النووي "سلاح هجومي"*Offensive Weapon* ، عكس السلاح التقليدي هو "سلاح دفاعي وهجومي"*Weapon Offensive–Defensive*[2]. وهذا يعني أن الأسلحة النووية قد كانت تفتقر للمرونة؛ لأنها قللت من قيمة الدفاع في الحرب، وتبنت تصعيد المقدرة الهجومية الضاربة. لكن كان يرى الخبراء العسكريين أن بعض الحالات الإستثنائية غالبا ما يتناقض فيها الدفاع مع الردع؛ لأن الدفاع بدوره يركز على "القدرات العسكرية"*Military Capabilities* وليس على "النيات"*Intentions*، وفي بعض الحالات الإستثنائية الأخرى عندما يقوم الردع على التهديد بفرض عقوبة، يقوم الدفاع هو الآخر على نكران قدرة العدو على تحقيق أهدافه ما إن يبدأ بالهجوم. وبالتالي، لم يصبح من الممكن المقارنة بين الدفاع والردع في زمن السلم؛ إلا مع ظهور الأسلحة النووية والصاروخية الضاربة[3]، فقبل التوصل إلى حالة توازن الرعب و "الدمار المتبادل المؤكد"*Assured Destruction Mutual (MAD)* [*] يفترض على القوات

---

[1] بول براكن، العصر النووي الثاني: الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، تر: بسام شيحا، سعيد الحسنية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص197.

[2] منير شفيق، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيف والدروع... إلى الصاروخ والأنفاق، مرجع سابق، ص85.

[3] مارتن غريفيتش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص238.

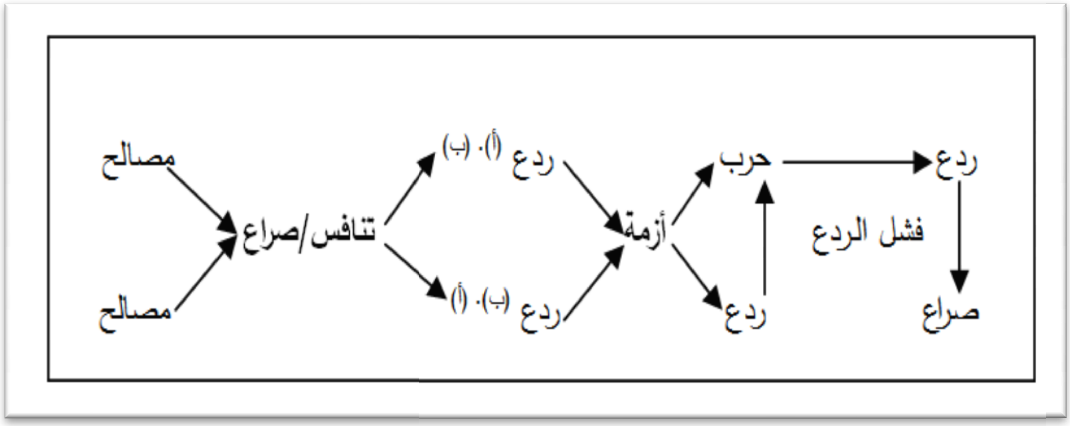
[*] يرى "يوشكا فيشر"*Joschka Fischer* أنه غالبا ما يكون الهجوم هو الأنجح، لكن هذه الحقيقة قد تغيرت مع تطوير وسائل إطلاق أو إيصال الأسلحة النووية والهيدروجينية، وما تبعها من "توازن الرعب"*Balance of Terror*؛ فمع مطلع العصر النووي الأول كان الدفاع الإستراتيجي نتيجة حتمية عن التدمير المؤكد المتبادل و مسألة لا بديل عنها. وبالتالي، لم يعد بالإمكان قيام حرب نووية وصاروخية ميدانية بين القوى العسكرية

العسكرية ردع الهجوم، وحين يفشل الردع تكون القوات العسكرية جاهزة ومستعدة لمقاومة الهجوم، والإنتقال بعد ذلك للدفاع.

يبقى إحتمال العودة إلى الدفاع عن طريق تعزيز الردع لحل الأزمة قائما بمجرد تطورها إلى أزمة أو صراع حاد بين الأطراف قد يتجه نحو الحرب عندما يفشل الردع؛ مما يؤدي ذلك إلى إستنزاف الموارد والقدرات الإستراتيجية في الحرب لدى الأطراف. وعلى سبيل المثال؛ من اللازم على الأطراف إعادة توظيف الردع لرسم أبعاد جديدة لعلاقاتهما الإستراتيجية على المدى الطويل، لكن هذه الخطوة قد تعالج كلا أو جزءا من الأزمة و الصراع، لكن من هنا قد تنشأ علاقة صراعية جديدة في حالة فشل الردع وتطور مستويات الأزمة إلى حد خطير وأكثر تعقيدا. كما هو موضح في الشكل التالي؛

شكل (05)

فشل الردع وتطور مستويات الأزمة



المصدر:

سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الإستقرار الدولي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008)، ص45.

الكبرى إبان العصر النووي الثاني. راجع: يوشكا فيشر، عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتجديد الغرب، تر: هاني صالح (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2009)، ص110.

وعليه، يتضح من خلال الشكل أن تطور مستويات حدة الصراع جراء إجراءات المنافسة بين الأطراف قد تؤدي عادة إلى أزمة حادة ومعقدة من الصعب على الأطراف إدارتها سياسيا أو دبلوماسيا، وأما بالنسبة إلى فشل الردع في حل الأزمة؛ فهذا يقتضي الحلول البديلة التالية[1]:

- إتخاذ التدابير كافة من أجل حرمان الخصم من تحقيق إرادته.
- محاولة كل طرف إحتواء الصراع للحيلولة دون تطوره إلى مواجهة عسكرية مباشرة.
- تحقيق نوع من التوازن يحول دون الوصول إلى مرحلة الصراع المسلح.
- يفشل الردع في حل الأزمة لسببين:
  - فشل المردوع لفهمه أو إستيعابه لرسالة الرادع.
  - إدراك أحد الطرفين لقدرته على تحمل نتائج الأزمة.

الفرع الثاني: حدود علاقة الردع بالدفاع.

قبل تحديد حدود علاقة الدفاع بالردع كان يجب أولا الإشارة إلى فرق آخر بين "إستراتيجية الدفاع النووي"*Nuclear Defense Strategy*، و"إستراتيجية الردع النووي"*Nuclear Deterrence Strategy*؛ حيث تهدف الأولى لكسب الحرب، وأما الثانية تهدف لمنع وقوع الحرب. لكن الردع النووي لا يلغي بالضرورة دور الدفاع النووي، كما أن وجود أسلحة الدفاع لا تلغي هي الأخرى دور الردع النووي[2]، ولعل هذه الحالة قد أشار إليها "هوث و راسيت"*Hooth A. Rasit*، بقوله:

---

[1] سوسن العساف، مرجع سابق، ص45.

[2] نايف حطاب السليم، أنسنة الإستعمار: حروب صليبية وإرهاب إمبريالي (عمان: دار المعتز للنشر و التوزيع، 2014)، ص.ص70-71.

((... إن حدود الردع الناجح يجب أن يتضمن أمثلة لا يلجأ فيها المهاجم إلى إستخدام القوة العسكرية، ولا يحمل فيها المدافع قسرا على الإذعان لمطالب المهاجم [...] بصورة مماثلة، فإن إخفاق الردع قد يتضمن حالات يكون فيها المهاجم قد حقق أهداف سياسته تحت ضغوط التهديد بالقوة، أو لجأ إلى إستخدام القوة بشكل متواصل))[1].

لكن يبقى إحتمال فشل الردع بحسب الرادع مرهون بما يقدره المخالف المحتمل، وأما بالنسبة إلى المتشددين بمجرد التطلع بحسب الرادع مسبقا إلى "إستراتيجية الدفاع الناشط" *Strategy Active Defense* في حالة فشل الردع[2]. على سبيل المثال؛ يمكن للدفاع الصاروخي الناشط إعتراض الصواريخ الهجوية الباليستية في الجو؛ لأنه يشمل على فئة من القذائف و الصواريخ الإعتراضية ذات القدرات التكنولوجية العالية. كما يرى الدكتور "إسماعيل صبري مقلد"*Ismail Sabri Mkaled* أنه يجب تفضيل أسلوب الردع على الدفاع أثناء إستخدام القوة العسكرية لفهم طبيعة علاقة الدفاع بالردع؛ فلابد لها أن تتوفر على أربعة شروط رئيسية، هي[3]:

- التصميم: أن يتوفر لدى الدولة الرادعة معرفة حقيقية بالقيم التي تحكم سلوك طرف أو دولة تهدد بالهجوم.
- العقلانية: أن يتصرف المعتدي أو الطرف المهاجم بطريقة عقلانية قائمة على الترشيد والتقدير السليم للمواقف.

---

[1] فرانك هارفي، مرجع سابق، ص143.

[2] تيري دي مونبريال، جان كيلين، مرجع سابق، ص712.

[3] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر، 1991)، ص.ص514-515.

- القدرات: أن يكون للدولة الرادعة الإمكانيات والقدرات والوسائل الكافية من القوة التي تتيح لها المقدرة على مواجهة التهديد الذي يمثله الطرف المعتدي أو الدولة المهاجمة.
- الإرادة: أن يكون التصميم من قبل الدولة الرادعة على إستخدام الإمكانيات و القدرات والوسائل المتوفرة لديها من القوة في حالة إذا ما تجاوز الإستفزاز كل حد مقبول.

الفصل الثالث

الجهود الأمريكية والمساعي الدولية لإحتواء إنتشار القذائف والصواريخ

لقد ظهرت أولى المحاولات والمحادثات لنزع السلاح بموجب معاهدة الحد وخفض التسلح بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى في شهر نوفمبر عام 191، لكن على الرغم من أن إندلاع الحرب العالمية الثانية التي حدثت بسبب غزو ألمانيا لإقليم بولندا في شهر سبتمبر عام 1939؛ إلا أن عوامل وأسباب إندلاع هذه الحرب قد كانت معقدة ومتعددة. ففي عام 1919 إلتقى كل من "ديفيد لويد جورج"*David Lloyd George* أحد زعماء حزب الأحرار البريطاني، و"فيتوريو إيمانويلي أورلاندو"*Vittorio Emanuele Orlando* الممثل الرسمي لإيطاليا في مؤتمر باريس للسلام، و"جورج كليمنصو"*Georges Clemenceau* ممثل فرنسا، و"وودرو و يلسون" *Woodrow Wilson* ممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث كان ويلسون يريد عقد معاهدة فرساي تستند إلى 14 نقطة التي عرفت لاحقا بإسم "النقاط الـــ 14" *The Fourteen Points*؛ لأنه كان يعتقد أنها ستحقق السلام لأوروبا.

كانت ألمانيا تتوقع معاهدة تستند إلى نقاط ويلسون الـــ 14، لكنها لم تكن مقتنعة بأحكام الإتفاقية التى كانت تعتبرها كأسباب غير مباشرة لإندلاع الحرب العالمية الثانية، لكن لم يكن لدى النازيين أي خيار آخر سوى التوقيع على الوثيقة وفق شروط معاهدة فرساي، شرط نزع السلاح والحد من التسلح مقابل خفض عدد القوات الألمانية؛ حيث تم السماح لألمانيا النازية أن يكون لها جيش صغير وعدد 06 سفن بحرية، ولم يسمح بدخول سرب الدبابات وسلاح الجو والغواصات، ووفقا لتلك الإجراءات كان من المقرر نزع السلاح من منطقة راينلاند.

يعالج هذا الفصل البعد القانوني لأهم الإتفاقيات والمعاهدات الأمريكية الثنائية للحد و خفض التسلح الصاروخي بشقيه الدفاعي والهجومي، والتي ظهرت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 (المبحث الأول والثاني)، والمساعي والمحاولات البديلة الدولية المتعددة

الأطراف لإحتواء إنتشار القذائف والصواريخ أواخر نهاية عصر النووي الأول، وإلى غاية ما بعد نهاية الحرب الباردة عام 1991 (المبحث الثالث).

المبحث الأول: المعاهدات الثنائية للحد من التسلح الصاروخي.

لم تؤد الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا للتجريب أو التهديد بإستخدام القوة العسكرية فحسب؛ بل كانت تتمثل أحد الأسباب في تنسيق العديد من اللقاءات والمباحثات الرسمية للحد من التسلح الصاروخي أواخر أزمة الصواريخ الكوبية، والتي كان من أبرز ملامحها إنشاء نظام إتصالات تلغرافية وراديو مباشر بين واشنطن وموسكو – خط الإتصال أو الهاتف الأحمر – شهر جوان عام 1963[1]؛ حيث شهدت هذه الفترة العديد من الإتصالات الثنائية المباشرة لتعزيز سبل التعاون والحوار وبناء الثقة، وللتقليل من تكاليف الإنفاق العسكري على برامج التسلح لدى الطرفين، والسيطرة على التسلح الصاروخي التكتيكي والإستراتيجي بشقيه الدفاعي والهجومي، وأنظمتها الملحقة التي كانت تشكل خطرا جديا ومحتملا على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وبنية الأمن الدولي بشكل عام.

المطلب الأول: الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى

لقد بدأت المفاوضات الثنائية الأولى رسميا بشأن "محادثات تحديد الأسلحة الإستراتيجية الأولى"*The Strategic Arms Limitation Talks (SALT-I)* عام 1969[*] بين الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون"*Richard Nixon* والسفير السوفييتي "أناتولي دوبرينين"

---

[1] شارلز كيجلاي، شانون بلانتون، السياسة العالمية: التوجهات والتحولات، تر: منير بدوي، غالب الخالدي (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017)، ص377.

[*] في عام 1966 كان يملك الإتحاد السوفييتي 250 صاروخ إستراتيجي عابر للقارات، وبعد سنة إمتلك حوالي 570 صاروخا، وفي شهر سبتمبر عام 1969 بلغ عددها 1060 صاروخا، وفي أواخر عام 1970 كان يرى خبراء التسلح أنه إمتلك 1300 صاروخ إستراتيجي عابر للقارات. راجع: هنري كيسنجر، مذكرات، تر: عاطف أحمد عمران (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005)، ص438.

Anatoly Dobrynin[1]. وقد أدلت صحيفة الواشنطن بوست يوم 05 أفريل من نفس السنة على أن هذه المحادثات الثنائية قد كانت تتمتع بقيمة إنفصالها عن حالة القضايا السياسية[2]، كما وصفها أيضا مسؤولون في صحيفة النيويورك تايمز أنها كانت هدف طاغ في سياسة واشنطن الخارجية[3].

الفرع الأول: المبادرات والخيارات الأولية.

تزامنت أولى المحادثات الثنائية للحد من الأسلحة الإستراتيجية مع وصول الرئيس الأمريكي "ليندون جونسون"*Lyndon B. Johnson* إلى السلطة، وإعلان الإدارة الأمريكية و السوفييتية عن المبادرات الأولية الثنائية المشتركة التالية [4]:

أولا: المبادرات الأمريكية:

- الإبقاء على مستوى ردع متبادل ومستقر.
- تأكيد الرغبة لتحديد الأسلحة الإستراتيجية.
- تحديد الأسلحة الإستراتيجية الدفاعية والهجومية.
- المحافظة على الأمن والتفاهم المشترك وبناء الثقة المتبادلة.

ثانيا: المبادرات السوفييتية[5]:

- إقامة ردع إستراتيجي مشترك ومستقر.
- دعم الثقة للحفاظ على ميزان الإستقرار الإستراتيجي.

---

[1] نفس المرجع، ص112.

[2] هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، تر: مالك فاضل البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995)، ص. ص390-391.

[3] نفس المرجع، ص392.

[4] خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع والأشخاص والقضايا، مرجع سابق، ص625.

[5] نفس المرجع، 626.

- التفاهم المشترك لمناقشة المشكلات الإستراتيجية.
- تحديد الأسلحة الإستراتيجية الدفاعية والهجومية.
- تأكيدات متبادلة بالأمن المتساوي لتفادي التوترات.

يتضح من خلال هذه المبادرات رغبة السوفييت في تحديد فئة من القذائف و الصواريخ الدفاعية الإعتراضية؛ حيث ولأول مرة قام الطرفين بإجراء أولى المحادثات بشأن الدفاع بالصواريخ[1]. لكن وبعد شوط طويل من المفاوضات والإتصالات المباشرة الثنائية، فقد عقد الطرفين إجتماع آخر لمجلس الأمن القومي يوم 18 أفريل عام 1970 لصياغة المقترحات والخيارات البديلة التالية[2]:

- الخيار(أ): تحديد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات إلى 1710 رأس حربي، وتجميد عدد قذائف القنابل للولايات المتحدة الأمريكية إلى 527، والإتحاد السوفييتي إلى 195، وحيازة 12 قاعدة عسكرية خاصة بالقذائف و الصواريخ من المستوى الوقائي.
- الخيار(ب): نفس التحديد الوارد في الخيار(أ) من حيث عدد القوات الهجومية، لكن بحسب هذا الخيار كان يجب تحديدها من طرف مركز القيادة القومية في واشنطن و موسكو أو وجوب منعها نهائيا.
- الخيار(ج): نفس التحديد الوارد في الخيار(ب)، لكن يضيف هذا الخيار منعا لفئة من "الصواريخ الموجهة ذات الرؤوس المتعددة"*(Multiple Warheads Missiles (MWM*، والسماح للإتحاد السوفييتي بتفتيش ومراقبة مواقع القواعد العسكرية، ومراكز تخزين الأسلحة الإستراتيجية.

---

(1) هنري كيسنجر، مذكرات، مرجع سابق، ص433.

(2) نفس المرجع، ص444.

- الخيار(د): تقليص عدد الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات من 1710 و إلى 1000 رأس حربي في العام، حتى يصل الطرفان إلى مستوى عدد 1000 صاروخ عام 1987[1]. لكن وبموجب هذا الخيار كان يجب أن تكون عمليات الحد من التسلح تراعي جميع الصلاحيات ومهام مركز القيادة القومية، وأما بخصوص فئة القذائف والصواريخ الموجهة ذات الرؤوس المتعددة *(MWM)* لم يحددها هذا الخيار.

الفرع الثاني: أهداف وبنود الإتفاقية.

كان يتضمن النص الأصلي لمعاهدة سالت الأولى على شقين وإتفاقين رئيسيين منفصلين؛ الإتفاقية الفرعية الأولى هي الإتفاقية الرسمية التي نصت على نشر نظم الدفاع الصاروخي في موقعين، والإتفاقية الفرعية الثانية هي إتفاق مؤقت خاص بالأسلحة الإستراتيجية الهجومية، وعلى أن تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها في إجمالي عدد الرؤوس الحربية بإمتلاكها عدد 5700 رأس حربي، وإمتلاك السوفييت 2500 رأس حربي[2]. لكن وفي ظل سياسة الوفاق الدولي – بناء علاقات على أساس المفاوضات بدلا من المواجهة – قام كل من الرئيس الأمريكي السابق "ريتشارد نيكسون"*Richard Nixon* و رئيس الوزراء السوفييتي السابق "ليونيد بريجينيف"*Léonid Brejnev* بالتوقيع على إتفاق أساسي مشترك يشمل على تعهدات وإلتزامات الحد من الأسلحة الإستراتيجية الدفاعية و الهجومية على النحو التالي:

---

(1) نفس المرجع، ص.ص445-446.

(2) روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة: مقدمة قصيرة جدا، تر: محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص124.

أولا: تقييد الأسلحة الإستراتيجية الدفاعية: تحديد نظم الدفاع الصاروخي وفق الشروط المشار إليها في نص المادة رقم: 08 من الإتفاقية(*)، والتي كانت تشمل على تقييد نظم الصواريخ الإعتراضية المضادة للصواريخ الباليستية المخلة بالإستقرار الإستراتيجي، و منصات إطلاقها ونقلها وتحريكها، وأجهزة الشبكات الرادارية للإنذار والإخطار المبكر؛ حيث كانت تسمح الإتفاقية بنشرها إلا في الحالات الإستثنائية التالية[1]:

- تحصين عاصمتي الطرفين ضد مخاطر الهجوم بالأسلحة الإستراتيجية العابرة للقارات في منطقة لا يزيد نصف قطرها عن 150 كلم، ولا يزيد عددها عن 100 منصة إطلاق للصواريخ الإعتراضية، و06 شبكات رادارية للإنذار المبكر التي لا يزيد قطرها عن 03 كلم.
- توفير الحماية عن مواقع الصواريخ الإستراتيجية الهجومية في حدود منطقة واحدة، وحتى لا يزيد نصف قطرها عن 150 كلم، وتضم ما لا يزيد عن 100 صاروخ إعتراضي، وشبكتين من أجهزة الرادار والإنذار المبكر.

ثانيا: تقييد الأسلحة الإستراتيجية الهجومية: يتعهد كل طرف بالإمتناع عن تشييد قواعد أرضية ثابتة إضافية لإطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات بعد شهر جويلية عام 1972[2]، وحظر تحويلها من الأنواع الخفيفة إلى الأنواع الثقيلة، وأما بخصوص نظام التحقق في الإتفاقية فقد كان يختص بالرقابة على تنفيذ الإلتزامات والتعهدات التالية[3]:

- مدة سريان مفعول الإتفاقية بـــ 05 سنوات.

(*) أنظر الملحق الخامس، الوثيقة الرسمية رقم (02)؛ نص المادة رقم (08): معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية.

(1) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص.ص653-654.

(2) نفس المرجع، ص.ص654-655.

(3) نفس المرجع، ص65.

- يتعهد كل طرف عدم اللجوء إلى أسلوب التوجيه بالوسائل الأحادية للرقابة الفنية الوطنية.
- يتعهد كل طرف عدم التعرض لوسائل التحقق والرقابة الفنية الوطنية التي يستخدمها الطرف الآخر.
- يسمح لكل طرف الإستعانة بوسائله الفنية الوطنية للرقابة، والتحقق من تنفيذ بنود الإتفاقية وفق مبادئ القانون الدولي.

لم تتضمن معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى أي بنود تنص بالتفصيل على الحد من فئات حساسة من الأسلحة الهجومية؛ بل نصت على فرض بعض القيود الأخرى على فئة الأسلحة الإستراتيجية الدفاعية[1]، كما أنها قامت بحظر نشر عناصر نظم الدفاع الصاروخي على نطاق واسع لأكثر من موقعين، لكنها لم تمنع بناء منصاتها الثابتة أو المتحركة الحديثة. وأما بخصوص تطبيق بنود الإتفاقية قد كان مرهون بتمديد الطرفين للوقت المتبقي للإتفاقية حتى جوان عام 1979، ويعود سبب ذلك إلى عدم وجود أو الإعداد لإتفاقية جديدة تحل محلها لعام 1977.

المطلب الثاني: الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية.

بدأت المحادثات الأولى بشأن "معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية"*Anti Ballistic Missile Treaty (ABM)* خلال فترة ولاية وزير الدفاع الأمريكي السابق "روبرت ماكنمارا"*Robert Mc. Namara* الذي عارض بشدة فكرة نشر وحدات عناصر نظم الدفاع الصاروخي على نطاق واسع، وإعتبر أن الدفاع بالصواريخ الإعتراضية عن مدن أحد

[1] ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013)، ص188.

الطرفين لإعتراض هجوم صاروخي باليستي قد يفوق جهود الردع عن طريق قدرة التدمير المشترك المؤكد [1].

لقد حددت المفاوضات الثنائية بين موسكو وواشنطن سقفا من الترسانة الدفاعية الصاروخية، وحصرت على نشر موقع واحد من نظم الدفاع الصاروخي لكل طرف، على أن يتم تحويلها عمليا إلى مواقع تدريب؛ لأن نشرا شاملا لها وفق مقترح نيكسون الأصلي لعام 1969 كان يتطلب 12 موقعا[2]. لكن المفارقة هي أن الكونغرس الأمريكي رفض الموافقة على أكثر من موقعين، والذي كان سببه رغبة السوفييت لإمتلاك أسلحة إستراتيجية هجومية عابرة للقارات، وفي مقابل هذا الإجراء قابله رد فعل من طرف الإدارة أمريكية بإمتلاكها نظم دفاع صاروخي حديثة ومحظورة.

الفرع الأول: بروتوكول ملحق بالإتفاقية.

كان الحل الأمثل للإدارة الأمريكية موافقتها على الشروحات والتفسيرات التقليدية للإتفاقية، وعلى أن تضع في الإعتبار ما نص به خمسة وزراء دفاع سابقين؛ ثلاثة منهم جمهوريون: "ملفين ليرد"*Melvin Laird*، و"أليوت رتشاردسون"*Elliot Richardson*، و"جيمس شليسنجر"*James Schlesinger*، وديموقراطيون آخرون: "كلارك كليفورد"*Clark Clifford*، و "هارولد براون"*Harold Brown*[3]؛ حيث إقترح الوزراء شقين؛ الشق الأول الذي كان يتمثل في الحد من إختبار ونشر وحدات نظم الدفاع الصاروخي لأكثر من موقعين، وإلا البديل الشق الثاني الذي كان يتمثل في إعلان الحرب مع السوفييت.

---

[1] روبرت س. مكنمارا، جيمس ج. بلايت، شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين، تر: هشام الدجاني (الرياض: العبيكان وبرسيوس للنشر، 2003)، ص253.

[2] هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، مرجع سابق، ص326.

[3] روبرت مكنمارا، ما بعد الحرب الباردة، تر: محمد حسين يونس (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991)، ص155.

لقد قام الطرفين بالتوقيع رسميا على معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية خلال إجتماع "قمة موسكو"*Moscow Summit* يوم 26 ماي عام 1972 – أصبحت نافذة(*) يوم 03 أكتوبر عام 1973 – حيث تعهد بموجبها الطرفان على عدم تطوير أو إختبار أو نشر وحدات نظم دفاع صاروخي وطنية محظورة، وتقييد تجهيز فئات معينة من صواريخ نظم الدفاع الجوي[1].

أضاف "بروتوكول الخفض"*Protocol Reduced* لعام 1974 الملحق بالإتفاقية قيودا عددية أخرى على نظم الدفاع الصاروخي المسموح بها[2]، وأما بالنسبة للصيغة المعدلة بموجب البروتوكول قد كانت تسمح بإقامة منطقة واحدة لحماية العاصمة الوطنية، وبموجب البروتوكول قام الإتحاد السوفييتي بنشر نظام الدفاع الصاروخي الخاص به في العاصمة موسكو، وفي المقابل نشرت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الدفاع الصاروخي الخاص بها في منطقة غراند فوركس بولاية داكوتا الشمالية[3].

الفرع الثاني: الإنسحاب الأمريكي من الإتفاقية.

طور الطرفين علاقاتهما الثنائية لتقييم مدة الإلتزام بعد إنشاء "اللجنة الإستشارية الدائمة"*The Standing Advisory Committee (SAC)* – تجتمع مرتين في السنة على الأقل – و تحدد شروط هذه اللجنة إجراءات التقييم كل خمسة سنوات[4]، وبمقتضى التقييم الخاص بها،

(*) لم تعد المعاهدة نافذة منذ أن إنسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاقية يوم 13 جوان عام 2002.

(1) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص661. أنظر:

David R. Tanks, National Missile Defense: Policy Issues and Technological Capabilities (Washington: The Institute for Foreign Policy Analysis– IFPA, 2000), p.140.

(2) Ibid, p.144.

(3) ستيف توليو، توماس شمالبرغر، نحو الإتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة و نزع السلاح (جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2003)، ص123.

(4) نفس المرجع، ص124.

أخطرت واشنطن رسميا عن نيتها بالإنسحاب من الإتفاقية شهر ديسمبر عام 2001؛ لأن الدافع أو السبب الرئيسي من وراء هذا القرار قد كان يتمثل في رغبة واشنطن الملحة لإختبار نظم دفاع صاروخي جديدة ومحظورة[1].

أدى ذلك الوضع الإستراتيجي المعقد بالطرفان إلى تبني خطوات إضافية أكثر صرامة، وبناء علاقات محورها التعاون والتشاور المشترك بشأن مستقبل المعاهدة، والحفاظ على الإستقرار الإستراتيجي بين القوى العسكرية الصاعدة والكبرى، والمضي قدما للعمل على الحد من تطوير أو تحديث الترسانة النووية والصاروخية الباليستية لدى الطرفين؛ لأن هذه الإتفاقية كانت بمثابة حجر الزاوية في هذا الصدد.

في ذات السياق، عززت جهود الدبلوماسية السوفييتية للحفاظ على الإتفاقية بعد أن أصدر مجلس الدوما بيانا شجب فيه الإنسحاب الأمريكي من المعاهدة، والذي إعتبره المحللون بأنه خطأ سياسي قد يلحق ضررا كبيرا على ميزان الإستقرار الإستراتيجي بين القوى العسكرية، كما إقترح مجلس الدوما ضرورة السيطرة على هذا الوضع الإستراتيجي الجديد بإتخاذ إجراءات أخرى أكثر صرامة وواقعية؛ حيث قام السوفييت في هذا المجال بصياغة الإتجاهات الأولية للتعاون الثنائي من خلال إنشاء نظام دفاع صاروخي مشترك بحسب ما صرح به وزير الدفاع الروسي "سيرغي إيفانوف"*SergueïIvanov*، بقوله:

((... في وسع روسيا العمل مع الولايات المتحدة لإنشاء نظام دفاع صاروخي مشترك، وعلى أن يكون هذا التعاون أو الحوار قائما على القانون، وأن لا يجب أن يكون موجها من قبل أحدنا ضد الآخر))[2].

---

[1] إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: فادي حمود، حسن حسن، محمود حداد (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص924.

[2] نفس المرجع، ص.ص924–926.

ووصف الصحفي "جون نيوهاوس"*John Neuhaus* جهود تعزيز ذلك التعاون الثنائي المشترك للحفاظ على معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، بقوله:

((... إن الجوهر التاريخي لهذه المعاهدة هو أن كل طرف قد سلَّم بحق الدفاع عن مجتمعه وأراضيه تجاه أسلحة الطرف الآخر، لكن تبقى هذه المعاهدة هي بمثابة العمود الفقري للنظام العالمي في مراقبة وتحديد الأسلحة الإستراتيجية))[1].

لكن فرض الإنسحاب الأمريكي من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية قيودا أكثر صرامة على الطرفين؛ منها ما كان له علاقة بحظر أو إختبار وتطوير و نشر عناصر نظم الدفاع الصاروخي على نطاق واسع، مع إمكانية كبح سباق تسلح جديد بين نظم الدفاع الصاروخي الدفاعية والهجومية، والحد من الزيادات الهائلة على تكاليف حجم الترسانة النووية والصاروخية الإستراتيجية[2]. وبالتالي، فإن إستمرار المعاهدة في شكلها المعدل بموجب البروتوكول الملحق بالإتفاقية، وإنشاء إطار مماثل متفق عليه، كان من بين الأمور المهمة للحد من التسلح الصاروخي الإستراتيجي للحفاظ على ميزان الإستقرار الإستراتيجي، حتى يتمكن الطرفين من التوصل إلى تفاهم مشترك يراعي الشواغل الأمنية لدى المجتمع الدولي في حالة ما أريد إضافة بروتوكول أو تعديل بندا من بنود الإتفاقية في المستقبل.

المطلب الثالث: الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية.

إتفق كل من الرئيس الأمريكي السابق "جيرالد فورد"*Gerald Ford*، والزعيم السوفييتي السابق "ليونيد بريجينيف"*Léonid Brejnev* خلال إجتماع "قمة فلاديفوستوك"*Summit*

---

[1] جيمس ج. بلايت، روبرت س. ماكنامارا، شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين، مرجع سابق، ص.ص255.

[2] شارلز كيجلاي، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، تر: عبد الوهاب علوب (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2004)، ص285.

Vladivostok عام 1974 لإجراء المحادثات الأولية بشأن "محادثات الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية"*The Strategic Arms Limitation Talks (SALT-II)*[1]، والتي تم المصادقة عليها رسميا يوم 18 جوان عام 1979 بالعاصمة النمساوية فيينا[2]. لكن كان يرى الخبراء أن هذه المحادثات كانت بمثابة المرحلة أو الجولة الثانية بعد محادثات معاهدة الحد من الإسلحة الإستراتيجية الأولى.

الفرع الأول: مبادئ وشروط الإتفاقية.

لقد توصل الطرفين بموجب معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية إلى البيان الثنائي المشترك الذي تم إعتماده، وذلك على إعتبار أنه الوثيقة الرسمية الأساسية لإعادة ضبط العلاقات الثنائية وفق الشروط والمبادئ التي حددتها الإتفاقية، هي[3]:

- تتضمن الإتفاقية المواد الملائمة في المعاهدة التي وقعت عام 1972، وتظل موضع التنفيذ حتى عام 1977.
- تغطي الإتفاقية الفترة بين أكتوبر عام 1977، وإلى غاية سبتمبر عام 1985.
- تقوم الإتفاقية على مبادئ المساواة والأمن المتساوي، وتضمن حق كلا الطرفين في عدد متساو من وسائل إيصال الأسلحة الإستراتيجية الدفاعية والهجومية.

لكن على الرغم من إعلان الطرفين رسميا عن الشروط والمبادئ الأولية لإتفاقية سالت الأولى؛ إلا أن العلاقات الثنائية قد سادتها العديد من الخلافات الدبلوماسية منذ عام 1976، وقد كان ذلك راجع إلى نوايا ورغبة تفوق السوفييت في القدرات العسكرية الإستراتيجية، وعدم تأكيد رغبتهم للإلتزام بمبادئ وشروط إتفاقية سالت الثانية؛ حيث كتب

---

[1] جوزيف إم. سيراكوزا، مرجع سابق، ص85.

[2] مصطفى طلاس، الإستراتيجية السياسية العسكرية (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011)، ص.ص833-834.

[3] خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع والأشخاص والقضايا، مرجع سابق، ص628.

"بول نيتز"*Paul Nitze* مقالا في جريدة شؤون خارجية حذر فيه من هذا التفوق العسكري السوفييتي، بقوله:

((... ثمة إحتمال مؤكد، أنه وفق مبادئ وشروط معاهدة سالت الثانية سيواصل السوفييت سعيهم لتحقيق التفوق، ليس فقط من حيث الكم؛ بل من حيث تصميمه لإنتاج قدرة تكسبه الحرب))[1].

وقد وصف هذه المرحلة المؤرخ "جاديث سميث"*Jadeth Smith* بأن التفوق السوفييتي كان عبارة عن وقفة قصيرة في علاقة متدهورة[2].

الفرع الثاني: بروتوكول ملحق بالإتفاقية.

يمنع البروتوكول الملحق بالإتفاقية نشر صواريخ إعتراضية أرضية وبحرية ذات المدى فوق 600 كلم حتى 31 ديسمبر عام 1981، لكن هذا البروتوكول لم يفرض أي قيود عددية على فئة "الصواريخ على الأرض"*In- Theatre* السوفييتية[3]، وأبرمت الإتفاقية بموجب البروتوكول مدة محددة إلى غاية 31 ديسمبر عام 1985، وكرست مبدأ التعادل النسبي في الأنظمة الإستراتيجية المركزية عدد 2400 فرع، و2250 فرع، وحددت عدد 1320 صنف "الصواريخ المزودة بنظام عودة"*Multiple Independently Reentry Vehicle (MIRV)*[4]. لكن ردا على الخطط السوفييتية فقد شرعت الإدارة الأمريكية ببلورة خطة عمل الخاصة بها، و تطبيق مشروعها لتزويد قاذفاتها بصواريخ إستراتيجية مجنحة، وذلك لأسباب تعود إلى التطورات الإستثنائية المفاجئة التي شهدها الوضع الأمني والإستراتيجي الجديد منذ عام 1986[5].

---

[1] روبرت جيه. ماكمان، مرجع سابق، ص132.

[2] نفس المرجع، ص135.

[3] تيري دي. مونبريال، جان كيلين، مرجع سابق، ص.ص777-778.

[4] نفس المرجع، ص776.

[5] ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص.ص189-190.

كانت الإجراءات تتعارض تماما مع شروط ومبادئ بروتوكولات إتفاقية الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى والثانية؛ لأن في الحقيقة أن البروتوكولات الملحقة بإتفاقية سالت الأولى والثانية من وجهة نظر المؤرخ والمفكر السياسي الفلسطيني "عبد الوهاب الكيالي" *Abdu Alwahab El Kayali* كان يجب عليها أن تؤدي إلى تقييد نوعي وليس كمي للترسانة النووية والصاروخية الإستراتيجية لدى الطرفين. وبالتالي، لم يحقق بروتوكول إتفاقية سالت الأولى والثانية أي نتائج إيجابية سوى قيود كمية، وتركتا الباب مفتوحا أمام سباق التسلح النوعي في مجال دقة الإصابة، وإستبدال صواريخ ثابتة بأخرى محمولة على قواعد و منصات متحركة على السكك الحديدية، و صواريخ باليستية "أرض– أرض"*Sol-Sol Ballistic* بصواريخ بحرية باليستية تطلق من الغواصات "بحر–جو" *Sea-Sol Ballistic*، وتكثيف الجهود لإمتلاك صواريخ جوالة من صنف كروز ذو السرعة الثابتة نسبيا، وتطوير تكنولوجيا الرؤوس الحربية النيو– ترونية ذات الأشعة المحسنة *(ERW)*[1].

لقد شكلت كل هذه التحديات والتطورات التكنولوجية تحديا خطيرا محتملا على ميزان الإستقرار الإستراتيجي لدى كل من واشنطن وموسكو، وزادت من تكاليف الإنفاق على التسلح كما ونوعا بدلا من أن تتناقص، وقد يعود سبب ذلك إلى غياب تطبيق الشفافية و بناء الثقة، وصعوبات لها علاقة بمدى تقييم مهام ومراقبة الإلتزام بمبادئ وشروط إتفاقية سالت الأولى والثانية.

المطلب الرابع: إزالة القذائف المتوسطة والصواريخ القصيرة المدى.

إستمرت الحرب الباردة الجديدة بين واشنطن وموسكو طوال النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين بعد أن أنتخب "مخائيل غورباتشوف"*Mikhaïl Gorbatchev* أمينا عاما للحزب الشيوعي السوفييتي عام 1985، لكن خلال هذه الفترة شرعت الإدارة

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص129.

السوفييتية بتقديم بعض التنازلات للولايات المتحدة الأمريكية مقابل إلغاء الأخيرة برنامج حرب النجوم – مبادرة الدفاع الإستراتيجي– وقد كان من بين أهم هذه التنازلات التوقيع على "معاهدة إزالة القوات النووية المتوسطة المدى"*Intermediate Rang Nuclear Force (INF)*[1]، وذلك للتخفيف من حدة التوترات والخلافات بين الطرفين إلى حين إنشاء إتفاقية حقيقية لنزع السلاح[2]، وتبني إجراءات بديلة أكثر صرامة وواقعية لتعزيز جهود الحد من زيادات التسلح على فئة القذائف والصواريخ التكتيكية عن مسرح العمليات، والقيام بجولات متبادلة تفتيشية وطنية على أراضي الطرف الآخر.

الفرع الأول: إعادة تقييم الوضع الإستراتيجي.

كانت تعتبر مفاوضات "قمة جنيف"*Geneva Summi* يومي 19 و20 نوفمبر عام 1985 بمثابة أول لقاء رسمي بين واشنطن وموسكو لتقييم الوضع الإستراتيجي الجديد في ظل سياسة الوفاق الدولي، ولدعم العمل المشترك على تعزيز جهود المباحثات الأولى لإزالة القذائف المتوسطة والصواريخ القصيرة المدى؛ حيث حدد "شولتز"*Schulz* مجالاتها كالآتي[3]:

- الحد من الأسلحة الإستراتيجية.
- الحد من القذائف والصواريخ المتوسطة المدى.
- الحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية، وأسلحة الدفاع الإستراتيجي في الفضاء الخارجي[*].

---

[1] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2002)، ص577.

[2] برونو تيرتري، مرجع سابق، ص.ص146-147.

[3] أمين السيد شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب.س)، ص70.

[*] كان يعتقد شولتز بأنه توجد علاقة واضحة بين الأسلحة الدفاعية والهجومية، والتي إعتبرها أنها ستشكل مضمون مبادرة الدفاع الاستراتيجي، حتى يكون الردع الإستراتيجي أكثر إستقرارا.

ولتقييم الوضع الإستراتيجي الجديد عن القوات النووية والصاروخية القصيرة المدى لدى الطرفين إبان الحرب الباردة الجديدة، فقد أعاد إلى الذاكرة البرامج الغربية المتسارعة في مجال سباق التسلح "فلاديم فلونتينوفيتش زغلادين"*Vadim Valentinovitch Zagladine* – نائب رئيس قسم العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي – وخاصة قرار حلف الناتو بنشر صواريخ كروز وبريشينغ على مسرح العمليات الأوروبي؛ حيث ركز زغلادين على ثلاثة مسائل جوهرية شكلت مبادئ الإستراتيجية السوفييتية، هي[1]:

أولا: القوات الإستراتيجية على المسرح الأوروبي متعادلة. وبالتالي، لا يملك السوفييت أي خطط لزيادة قواته العسكرية في المنطقة؛ بل على العكس من ذلك كان بصدد تخفيضها و لو من جانب واحد، وأما الصواريخ السوفييتية الجديدة فئة "أس. أس. 20"*SS-20* كانت ستأخذ مكان الصواريخ القديمة "أس. أس. 05"*SS-05* على أساس مكان واحد.

ثانيا: كافة الأسلحة السوفييتية النووية والصاروخية المنشورة على المسرح الأوروبي كانت موجهة بشكل كلي نحو الأهداف العسكرية الأمريكية دون التعرض للأهداف المدنية الأوروبية. وبالتالي، فإن تكثيف التواجد العسكري الأمريكي على المسرح الأوروبي سيزيد من حدة مخاطر التهديدات على أمن القارة الأوروبية.

ثالثا: تناولت الإقترحات السوفييتية كافة فئات الأسلحة التكتيكية والإستراتيجية التي كانت قيد التطوير أو التحديث، سواء العامل منها في صفوف القوات الأمريكية أو السوفييتية.

الفرع الثاني: بروتوكول ملحق بالإتفاقية.

إتفق الطرفين خلال إجتماع "قمة ريكيافيك"*Reykjavik Summit* يومي 11 و12 أكتوبر عام 1986 بعاصمة آيسلندا على تعزيز جهود الحد من القوات الإستراتيجية إلى

[1] حين آغا، أحمد سامح الخالدي، وقاسم جعفر، الإتحاد السوفييتي وحلف وارسو (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982)، ص. ص26–27.

النصف، وتدمير كافة فئات الصواريخ النووية التي كان يتراوح مداها ما بين 500 و5500 كلم، كما حدد البروتوكول الملحق بالإتفاقية عدد 859 صاروخ أمريكي صنف "بيرشينغ" *Pershing*، و1836 صاروخ سوفييتي صنف "أس. أس.20"*SS-20*[1]. لكن على الرغم من جدول أعمال الطرفين في الإجتماع؛ إلا أن المستوى الذي نوقشت فيه موضوعات الحد من التسلح بموجب البروتوكول قد سيطرت عليها المحادثات الثنائية بين واشنطن وموسكو، وفي هذا المجال قرر وزير الخارجية الأمريكي السابق بالبحث عن الموضوعات البديلة التالية[2]:

- الأسلحة الكيماوية.
- إجراءات بناء الثقة.
- مركز التقليل من الأخطار النووية والصاروخية.
- الإمكانات القائمة في مجال منع الإنتشار النووي والصاروخي.

لقد قام الطرفين بالتفاوض مرة أخرى بشأن مسألة إزالة الصواريخ المتوسطة المدى من أوروبا خلال مدة محددة بـــ 03 سنوات، والقصيرة المدى خلال مدة 18 شهرا في إجتماع "قمة واشنطن"*Washington Summit* عام 1987، وهذا يعني أنه لن يكون من حقهما تحديدها مجددا بعد إزالتها وإنتاجها؛ حيث صاغ الطرفين مذكرة تفاهم وتعاون مشتركة– تقديم معلومات وتبادل بيانات موثوقة عن مواقع وخصائص تكنولوجيا القذائف والصواريخ التكتيكية– وبروتوكول إزالتها من قواعد إطلاقها، وبروتوكول ملحق إضافي آخر للتحقق من إجراءات التفتيش المرتبطة بمدى الإلتزام وتنفيذ أهداف وبنود إتفاقية إزالة القذائف و الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى[3].

---

[1] بوودوين فان ريبر، مرجع سابق، ص.ص180–181.

[2] أمين السيد شلبي، مرجع سابق، ص.ص69–70.

[3] نفس المرجع، ص73.

لكن لابد من الإشارة إلى نقطة مهمة للغاية، وهي أن البروتوكولات الإضافية الملحقة بالإتفاقية أثارت ثلاثة مسائل جوهرية، كما حددت الإتجاهات العامة لمصير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف على النحو التالي[1]:

- مستقبل العلاقات الأمريكية والسوفييتة.
- مستقبل العلاقات الأمريكية مع حلفائها الأوروبيين بعد أن أيدوا الإتفاقية.
- مصير مشروع حرب النجوم أو مبادرة الدفاع الاستراتيجي بعد أن أصبح السوفييت أكثر مرونة في كل ما له علاقة بتطوير أو إختبار نظم الدفاع الصاروخي المسموح بها بموجب معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لعام 1972.

الفرع الثالث: تقييم الإتفاقية.

لقد كانت معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى بمثابة أول إتفاقية تصف جيلا كاملا من مستويات الأسلحة التكتيكية؛ مما إرتبط بها من نظام صارم للتحقق والإخطار المبكر والتفتيش المتبادل عن المواقع[2]؛ حيث إعتبرها العديد من المحللين والخبراء العسكريين أن قيمتها السياسية كانت تعلو قيمتها العسكرية، كما أزالت الإتفاقية فئة حساسة من القذائف القصيرة والصواريخ المتوسطة المدى، هي[3]:

- "الأسلحة النووية ذات المدى المتوسط" *Short Range Nuclear Weapons (SRNW).*
- "الأسلحة النووية الميدانية بعيدة المدى" *Long Range Theatre Nuclear Weapons (LRTNW).*

---

[1] نفس المرجع، ص74.

[2] المكان نفسه.

[3] غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص339.

يتمثل التحدي الآخر للإتفاقية في أن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية كان لديهما أهدافا متناقضة، لاسيما روسيا التي لم تشارك في المعاهدة بعد أن إنتهكت بنود الإتفاقية بإختبار صاروخ إنسيابي متوسط المدى يطلق من الأرض[1]، وبنفس الخطوة إنتهكت الولايات المتحدة الأمريكية بنود هذه الإتفاقية بعد أن إستخدمت قذائف و صواريخ متوسطة المدى لإختبارها على نظام الدفاع الصاروخي، وتزويد طائراتها الحربية المسيرة عن بعد دون طيار بقذائف وصواريخ متوسطة المدى، ونشر وحدات نظم إطلاق الصواريخ الدفاعية الإعتراضية على أراضي كل من رومانيا وبولندا[2].

لكن أعلن وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو"*Mike Pompeo* عن إنسحاب بلاده رسميا من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى يوم 02 أوت 2019، وتعليق إلتزام بلاده إتفاقية الحد من الصواريخ النووية المتوسطة؛ معطيا روسيا التي إتهمتها بإنتهاك الإتفاق مهلة 06 أشهر قبل أن تنسحب واشنطن منها نهائيا، وقد أشار بومبيو إلى أن روسيا إنتهكت شروط وبنود الإتفاقية بعد أن طورت صاروخ كروز صنف "نوفاتو 9 إم"*Novator 9M*، و المعروف حاليا بإسم "إس. إس. سي. 08"*SS-C 8*[3].

وفي تقرير صادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية لعام 2019 الذي أشار إلى أن إنسحاب الطرفين من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى قد ينذر بسباق تسلح عالمي جديد، لاسيما بعد أن كانت تتصاعد فيه حدة الخلافات الأمريكية و الروسية والصينية بشأن العديد من الملفات الأمنية والقضايا العسكرية الحساسة، وتعليقا على هذا الإجراء نقلت صحيفة روسية عن رئيس هيئة –ضباط روسيا– اللواء "سيرغي ليبوف"

---

(1) كريستوفر س. تشيفيس، وآخرون، مرجع سابق، ص14.

(2) نفس المرجع، ص15.

(3) _____، "هل يشهد العالم سباق التسلح بعد إنسحاب واشنطن من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى؟"، أخبار الساعة: نشرة تحليلية يومية (أبو ظبي) أوت 2019، ص07.

Sergey Lobov أن إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من المعاهدة قد كان إجراءا شكليا خالص؛ لأن لم يسبق لها أن إلتزمت بها سابقا[1].

يرى المحللين والخبراء أن الإنسحاب الأمريكي من الإتفاقية قد إستهدفت بالأساس جر روسيا إلى سباق تسلح جديد، وردع الصين، فالصين اليوم لها من الإمكانيات العسكرية الكافية لتدمير السفن الحربية الأمريكية والبني التحتية العسكرية في بحر الصين الجنوبي؛ مما أدى بالإدارة الأمريكية إلى ضرورة الإنسحاب من المعاهدة، وتبني إجراءات مضادة بعد نشرها صواريخ تكتيكية هجومية أرضية وبحرية، وتشييد قواعد نظم مضادة للصواريخ الباليستية عن مسرح العمليات في اليابان ومنطقة آسيا والمحيط الهادي.

المبحث الثاني: المعاهدات الثنائية لخفض التسلح الصاروخي.

لقد إستمرت جهود واشنطن وموسكو للسيطرة على إنتشار القذائف والصواريخ حتى بعد نهاية العصر النووي الأول، ولإجراء مزيدا من المحادثات قام الطرفين بالتفاوض على خفض أو تقليص حجم القوات المسلحة الصاروخية الإستراتيجية بدلا من الحد منها، وذلك لتعزيز مجمل التفاعلات الثنائية والعلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا الإتحادية إبان العصر النووي الثاني.

المطلب الأول: خفض الأسلحة الإستراتيجية الأولى.

بدأت سلسلة من المباحثات الأولية بين واشنطن وموسكو لتعزيز العلاقات الثنائية حتى قبل إنهيار الإتحاد السوفييتي عام 1982، والتي أطلق عليها خبراء نزع السلاح بـــ "محادثات خفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية الأولى"*Strategic Arms Reductions Talks (START-I)*. لكن منذ وصول الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان"*Ronald Reagan* إلى السلطة، أعلنت الإدارة الأمريكية رسميا عن مشروعها حرب النجوم أو مبادرة الدفاع

[1] المكان نفسه.

الإستراتيجي عام 1983[1]؛ حيث كان يرى الدبلوماسي الأمريكي "جيمس بيكر" *James Baker* أن السوفييت لم يعد يربط المحادثات بالتوصل إلى إتفاق مشترك بشأن مشروع حرب النجوم، بقوله:

((يمكن التوصل إلى إتفاق لخفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية حتى إذا لم يتم التوصل إلى التفاهم حول مباحثات مشروع حرب النجوم، أو ما هو مسموح به بموجب إتفاقية الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية))[2].

الفرع الأول: القيود الثانوية والفرعية للإتفاقية.

ألزمت معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية الأولى على الطرفين تبني مبدأ الزيارات المفاجئة على فئات حساسة من القذائف والصواريخ التكتيكية والإستراتيجية، كما إشترطت على الطرفين القيام بـــ 14 نوعا من الزيارات المتبادلة لجمع البيانات والمعلومات وتحديثها، ومشاهدة جميع منشآت الإنتاج والتخزين الإحتياطي، والمواقع المشتبه فيها، و مناطق نشر المعدات ذات الصلة[3] .

إن قيود الإلتزام بالزيارات المتبادلة كانت إلزامية وجزء لا يتجزأ من مباحثات ستارت الأولى التي حددت قيودا إضافية أخرى على مبدأ الزيارات المتبادلة المفاجئة لدى الطرفين؛ سقفا مقداره نظريا 6000 قنبلة بحول ديسمبر عام 2001 قابلة للعد على مجموعة من حاملات الصواريخ العابرة للقارات قدرها 1600 حاملة؛ أي ما مجموعه 8000 إلى 9000 قنبلة حقيقية[4]، وخفضت الإتفاقية عدد الصواريخ أرض- أرض الثابتة والثقيلة، و

---

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص.ص582-583.

[2] جيمس بيكر، سياسة الدبلوماسية (القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، 1991)، ص80.

[3] مايكل كريبون، الأمن أولا قبل الندم: مفارقات التعايش مع القنبلة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2012)، ص270.

[4] برونو تيرتري، مرجع سابق، ص147.

الصواريخ الإستراتيجية المتعددة الرؤوس الحربية التي كانت تعتبرها الإتفاقية مخلة بالإستقرار الإستراتيجي.

تم توقيع الطرفين – الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية – على معاهدة ستارت الأولى يوم 31 جويلية عام 1991. لكن في الأصل كانت هذه المعاهدة عبارة عن نسخة معدلة عن إتفاقية سالت الأولى والثانية السابقتين؛ حيث إستهدفت إتفاقية ستارت الأولى عمليات التقليص أو الخفض المرحلي على عدد من القوات النووية والصاروخية لدى الطرفين، ووضع قيود فرعية أكثر صرامة وواقعية على فئة حساسة من أنظمة الأسلحة الإستراتيجية الهجومية على النحو التالي[1]:

- يقتصر كل طرف إمتلاك ما مجموعه 6000 رأس حربي، وتخفيضا بنسبة 40% لكلاهما.
- يقتصر كل طرف إمتلاك 4900 رأس حربي مركبة على الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات.
- يقتصر كل طرف إمتلاك 1600 وسيلة لإطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات، والصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات، و القاذفات الثقيلة[*].

---

[1] غراهام ايفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص700.

[*] وافق الإتحاد السوفييتي على حدود الصواريخ الثقيلة التي لا تزيد عددها على 1540 رأسا حربيا يمكن تعليلها أو تركيبها على 154 من الصواريخ الثقيلة، وكما هو الحال بالنسبة لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى؛ فإن معاهدة ستارت تحاول وضع نظام مفصل عن الوسائل التقنية القومية ووسائل التفتيش، ومراقبة الإستخبارات لتحركات الخصم. لكن يجب الإشارة إلى مسألة أخرى مهمة، وهي أن نظام التحقق والتفتيش بموجب معاهدة ستارت كان أكثر صعوبة في الأصل بسبب مشكلة قيود الشفافية والثقة مقارنة مع نظام التحقق من المحظورات الذي كان أكثر صعوبة وتعقيدا. راجع: غراهام إيفانز، جيفري نوينهام، مرجع سابق، ص700.

الفرع الثاني: البنود الرئيسية للإتفاقية.

لقد قام الطرفين بصياغة بنود إتفاقية ستارت الأولى بموجب الإلتزام بالقيود الفرعية السابقة على النحو التالي[1]:

أولا: الولايات المتحدة:

- القاذفات الإستراتيجية: الإحتفاظ بـــ 47 قاذفة 94+*(B52h)* قاذفة *(B-01)* 20 + وقاذفة *(B-02)*.
- الصواريخ العابرة للقارات *(ICBM)*: الإحتفاظ بـــ 50 صاروخ *(MX)* مع خفض عدد الرؤوس النووية إلى عدد 300، وصاروخ *(Minuteman-03)* إلى رأس واحد بدلا من ثلاثة، والإحتفاظ بثلاثة رؤوس لـــ 200 صاروخ.
- الصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات *(SLBM)*: الإحتفاظ بـــ 240 صاروخ *(Trident-02)*، وعدد 192 صاروخ *(D-05)*، وصاروخ صنف *(C4 Trident-01)*.

ثانيا: روسيا الإتحادية[2]:

- القاذفات الإستراتيجية: الإحتفاظ بـــ 36 قاذفة *(TU-95h)* تسلح كل منها بـــ 16 صاروخا طوافا نوويا + 27 قاذفة *(TU-95h)* تسلح كل منها بـــ 06 صواريخ نووية طوافة + 05 صواريخ فئة *(BlackJack TU-160)* يسلح كل منها بـــ 12 صاروخا طوافا نوويا.
- الصواريخ العابرة للقارات *(ICBM)*: الإحتفاظ بـــ 525 صاروخ *(SS-25)* متحرك + 154 صاروخ *(SS-18)*، و105 صواريخ *(SS-19)*، و10 صواريخ

(1) _____,"Treaty Between the United States of America and the Russian Federation on Measures for the Further Reduction and Limitation of Strategic Offensive Arms", (https://www.state.gov/documents/organization/140035.pdf), Accessed June 25, 2019.
(2) Ibid, pp.06-08.

(SS-24)، و50 صاروخ صنف *(SS-25)* تتمركز جميعها على مواقع ثابتة + 33 صاروخا متحركا على عربات السكة الحديدية.

- الصواريخ البالستية التي تطلق من الغواصات *(SLBM)*: الإحتفاظ بـــ 176 صاروخ صنف *(SSN-18)*، و120 صاروخ صنف *(SSN-20)*، وخفض عدد رؤوسها النووية إلى 06 رؤوس لكل صاروخ + 112 صاروخ صنف *(SSN-23)*.

الفرع الثالث: بروتوكول لشبونة ملحق بالإتفاقية.

ظهرت عدة تعقيدات لتنفيذ بنود معاهدة ستارت الأولى بعد نهاية عصر الحرب الباردة عام 1991، على الرغم من أن روسيا الإتحادية كانت في الأصل هي الطرف الشرعي في الإتفاقية؛ إلا أنه يوجد لدى ثلاثة دول أخرى –بلاروس وكازاخستان وأوكرانيا – كانت تابعة للإتحاد السوفييتي سابقا لها أسلحة إستراتيجية منتشرة في قواعد عسكرية على أراضيها، ومراعاة لهذا الوضع صادقت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية على "بروتوكول لشبونة" *Lisbon Protocol* لإزالتها من فضاء سيادة هذه الدول يوم 23 ماي 1992، وتشجيعها للإنضمام إلى معاهدة عدم الإنتشار بوصفها دولا غير حائزة على الأسلحة النووية[1].

بموجب بروتوكول لشبونة تم الإتفاق على أن تكون روسيا هي مركز القرار النووي، والمحاور الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية لزيادة خفض أو تقليص عدد الأسلحة الإستراتيجية إلى السقف الذي كان متفق عليه[2]، كما تعهدت كل من الجمهوريات الثلاثة السابقة إلتزامها للإنضمام إلى معاهدة عدم الإنتشار؛ شرط أن تنقل إلى روسيا جميع

[1] ستيف توليو، توماس شمالبرغر، مرجع سابق، ص.ص102-103.

[2] تيري دي مونبريال، جان كيلين، مرجع سابق، ص778.

صواريخها الإستراتيجية، والعمل بموجب البروتوكول على التقيد بإجراءات الخفض و التقليص المرحلي إبتداءا من يوم 05 ديسمبر عام 1994[1].

تنفيذا لبروتوكول لشبونة فقد تعهدت كل من بلاروسيا وأكرانيا على إزالة جميع الأسلحة النووية والصاروخية الإستراتيجية السوفييتية السابقة من فضاء سيادتها بعد سريان مفعول البروتوكول الملحق بالإتفاقية في غضون فترة زمنية لإجراء عمليات الخفض التي كانت محددة بـــ 07 سنوات[2]؛ حيث كانت تعهدات وإلتزامات البروتوكول شرطا روسيا للتصديق على إتفاقية ستارت الأولى. لكن على الرغم من أن البروتوكول الملحق بالإتفاقية كان في الأصل إتفاقية ثنائية؛ إلا أنه قد حول معاهدة ستارت الأولى إلى إتفاقية متعددة الأطراف.

بموجب معاهدة ستارت الأولى وإلى غاية يوم 01 جانفي عام 2001 تم القضاء على عدد 2810 من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات. لكن خلال هذه الفترة كانت روسيا الإتحادية مستعدة لإجراء مفاوضات فورية أخرى لمواصلة المزيد من عمليات خفض أو تقليص الأسلحة الإستراتيجية الهجومية على مراحل؛ بما فيها الصواريخ الهجومية الباليستية التي تطلق من البحر[3]، ولأن إتفاقية ستارت الأولى كانت ستنتهي صلاحيتها عام 2009؛ إلا أن مراقبة ومتابعة تطورات عدد القوات النووية و الصاروخية الإستراتيجية لدى الطرفين قد كانت أكثر صعوبة وتعقيدا[4]، حتى فرض عليهما

---

[1] إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص1183-1184.

[2] المرجع نفسه، ص1183.

[3] هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: القذائف (نيويورك: جوان 2001)، ص05.

[4] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: حسن حسن، عمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص.ص941-940.

هذا الوضع الجديد تبني إجراءات إضافية بديلة لدعم ومتابعة القوى الصاروخية الإستراتيجية الحالية المستقبلية على النحو التالي:

- المراقبة بالأقمار الصناعية.
- المراقبة عن طريق تجنيد المخابرات البشرية.

المطلب الثاني: خفض الأسلحة الإستراتيجية الثانية.

بدأت المحادثات الأولى بشأن "خفض الأسلحة الإستراتيجية الثانية"*Strategic Arms Reductions Talks (START- II)* بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية عام 1993[1]، وحتى تحقق هذه المرحلة الجديدة نتائجها الكاملة وفقا لمنطق الدفاع الوقائي، كان ينبغي لخفض التسلح الإستراتيجي أن يكون أقل تركيزا على مسألة الردع – توازن الرعب المتبادل – التي مثلت جوهر سياسات الحد من التسلح إبان عصر الحرب الباردة.

الفرع الأول: المراحل والخطوات الرئيسية.

تم توقيع الطرفين على معاهدة ستارت الثانية خلال إجتماع "قمة موسكو" *Moscow Summit* يوم 03 جانفي 1993، وذلك لإجراء المزيد من تقليص أو خفض حجم الترسانة النووية والصاروخية الإستراتيجية على مراحل، وبتوقيعها خفضت روسيا ترسانتها بمقدار الثلثين تقريبا؛ ثلث وفقا لإتفاقية ستارت الأولى، والثلث الآخر وفقا لإتفاقية ستارت الثانية[2]، وأما بخصوص البند الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كان البند الذي يهدف أساس إلى إزالة وتفكيك صواريخ أرض– أرض المزودة بتكنولوجيا نظام العودة أو

---

[1] أشتون ب. كارتر، يليام ج. بيرى، الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، تر: أسعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر، 2001)، ص84.

[2] طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012) ، ص.ص121–122.

"ميرف"*Mirv*[1]، والذي بموجبه حدد الطرفين مرحلتين أساسيتين لدعم عمليات إجراءات تقليص أو خفض عدد القوات النووية والصاروخية الإستراتيجية على النحو التالي[2]:

أولا: المرحلة الأولى: خفض عدد الصواريخ البرية والبحرية العابرة للقارات والقاذفات الثقيلة والرؤوس الحربية المنشورة إلى ما لا يقل عن عدد 3800 – 4250 رأس حربي، و على أن لا يزيد عددها إلى أكثر من 4250 رأسا حربيا موزعة على 2160 رأسا حربيا منشورا على الصواريخ العابرة للقارات البحرية، وعدد 1200 رأسا حربيا موزعة على الصواريخ العابرة للقارات البرية، و650 رأسا حربيا منشور على الصواريخ الثقيلة البحرية[3]. لكن كان يرى خبراء نزع السلاح أن هذه المرحلة قد كانت محددة لتستكمل خلال مدة 07 سنوات، وتحديدا مع بدء سريان الإتفاقية للوصول إلى السقف المحدد بموجب عمليات التقليص أو الخفض المرحلي.

ثانيا: المرحلة الثانية: خفض عدد الرؤوس الإستراتيجية إلى ما بين عدد 3000 – 3500 رأس حربي. لكن هذه المرحلة قد كانت محددة لتستكمل مع حلول عام 2003.

الفرع الثاني: إعادة صياغة الإتفاقية.

لقد أكدت إدارة "بيل كلينتون"*Bill Clinton* على أنه لا ينبغي تدمير الأسلحة المزالة من الحالة النشيطة أثناء مراجعة الوضع الإستراتيجي لعام 1994؛ بل كان يجب وضعها في الإحتياط إلا في الحالات الإستثنائية أو التطورات العسكرية المفاجئة، ولو أن الإتفاقية قد نفذت وفق سقفها المحدد بـــ 3500 رأس حربي قابلة للتعليل، لكان من المتوقع إرتفاع نسبة المخزون الإحتياطي إلى أكثر من (1:1)، وبتنفيذ المراجعة كان يتوقع إرتفاع النسبة إلى (1:

---

[1] تيري دي. مونبريال، جان كيلين، مرجع سابق، ص779.

[2] طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص122.

[3] نفس المرجع، ص.ص122–123.

3)[1]. لكن هذا الإجراء كان سيعتمد عليه بحلول عام 2012، وبعدد الرؤوس الحربية الغير قابلة للتعليل، حتى توازي ثلاثة أضعاف الرؤوس المنشورة عملاتيا.

لم يمنع مرة أخرى الطرفين ضرورة متابعة الحوار الإستراتيجي بعد أن إتفقا على إعادة تعديل صياغة بنود إتفاقية ستارت الثانية خلال إجتماع "قمة هلنسكي"*Summit Helsinki* في شهر مارس عام 1997؛ لأن مسألة متابعة القوى النووية والصاروخية كانت تتعلق بتمديد مدة الإتفاقية [2]. لكن في المقابل إتخذت الولايات المتحدة الأمريكية خطوات إضافية أخرى لمعالجة مخاوف الخبراء بعد أن وافقت على إطالة أمد تنفيذها من عام 2003 إلى غاية عام 2007[3].

كان يرى الخبراء أن إجراءات تمديد إتفاقية ستارت الثانية ستسمح لروسيا الإتحادية إجراء المزيد من عمليات التفكيك أو الخفض المرحلي على مدة أطول، وحتى يسمح للطرفين وضع إطار شامل مشترك للتفاهم وبناء الثقة لتحديد نظم الدفاع الصاروخي الميدانية، و الصواريخ الهجومية القصيرة المدى عن مسرح العمليات، ونظم الدفاع الصاروخي الوطنية المسموح بها التي لم تشملها الإتفاقية.

الفرع الثالث: تقييم الإتفاقية.

إن كل هذه التضحيات بالأمن في ظل سيناريو عدم التوقيع على إتفاقية ستارت الثانية كانت تضحيات لها عواقبها؛ إذ كان على روسيا الإتحادية الإحتفاظ بالصواريخ ذات الرؤوس المتعددة، وعلى سقف مخزونها الإحتياطي إلى 03 بدلا من 06 أو 10 رؤوس حربية، و بالنسبة إلى إجراءات إزالة الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة لدى الولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص941.

[2] تيري دي. مونبريال، جان كيلين، مرجع سابق، ص.ص779–780.

[3] أشتون ب. كارتر، يليام ج. بيرى، مرجع سابق، ص84.

فقد كانت تعتبرها هي الأخرى هدفا رئيسيا للإتفاقية. لكن لن تتحقق الإتفاقية المنفعة للأمن الأمريكي إذا تم التخلي عنها، وعلى هذا الأساس كانت ستتألف القوات النووية والصاروخية التكتيكية والإستراتيجية من قاذفات قنابل ثقيلة، وصواريخ باليستية عابرة للقارات تحملها الغواصات[1].

لقد قامت الإدارة الأمريكية بوضع مرجعية خطة عمل للتخزين بعد أن تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن إلتزاماتها بموجب إتفاقية ستارت الثانية عام 2002، و الإحتفاظ بعدد الرؤوس الحربية المتعددة بدلا من إلتزامها بسقف 500 رأس حربي على 500 صاروخ بحلول عام 2007، كما درست وزارة الدفاع الأمريكية إمكانية إحتفاظها بالعدد الإجمالي عدد 800 رأس حربي لتعزيز مخزون الصواريخ الباليستية الهجومية العابرة للقارات[2].

إن كل هذه الإيجابيات والسلبيات والآمال التي كانت معلقة على إتفاقية ستارت الثانية لا يمكن لها أن تحجب المخاوف من مستقبل لا يكون كما خطط له الطرفين، فالخارجية الروسية أشارت إلى أن روسيا الإتحادية كان لها الحق بالإنسحاب من إتفاقية ستارت الثانية، وذلك في حال ما إذا شكل مشروع الدرع الصاروخي خطرا على أمنها القومي، كما سبق لأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي أن راسلوا مساعد الرئيس الأمريكي السابق لشؤون الأمن القومي "جيمس جونز"*James L. Jones*؛ حذروه من ردود فعل روسية

---

[1] نفس المرجع، ص90.

[2] غيتا غيليغان بورغ، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: حسن حسن، عمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص826.

محتملة إزاء نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي في فضاء سيادة الدول على الحدود الشرقية للقارة الأوروبية على نطاق واسع[1].

لكن كان رد فعل روسيا الإتحادية عدم بناء رؤية مشتركة للمشكلات الإستراتيجية بعد أن هددوا مرة أخرى بالإنسحاب من إتفاقية ستارت الثانية، ولإعادة توجيه صواريخهم النووية الهجومية نحو حلفاء أمريكا في القارة الأوروبية كرد فعل مباشر على قرار إعلان الإدارة الأمريكية تشييد وحدات عناصر مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي في منطقة أوروبا الشرقية، وبحسب تصريح رئيس مجلس الدوما الروسي "بوريس غريزلوف" *Boris Gryzlov* عام 2010، جاء فيه مايلي:

((... نواب الدوما يشاركون في التحضير للإتفاقية، لكننا لن نصادق عليها إذا لم يتم إعادة النظر في المسائل التي تربط بين الأسلحة الهجومية الإستراتيجية ونظم الدفاع الصاروخي، وأن أي خطوات أمريكية أحادية الجانب لنصب هذه المنشآت في منطقة أوروبا الشرقية قد تعتبر ذات طابع خطير على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وحساس للأمن القومي الروسي))[2].

المطلب الثالث: خفض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية.

كانت تختلف معاهدة موسكو أو معاهدة "خفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية" *Strategic Operational Offensive Reduction Treaty (SORT)* عن الإتفاقات السابقة أنها لا تلزم كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية تنفيذ إجراءات التقليص أو الخفض

---

[1] _____، "جدل الدرع الصاروخي يطغى على توقيع معاهدة بديلة لستارت الأولى"، جريدة الدستور (عمان) الأربعاء 17 مارس 2010.

[2] المكان نفسه.

على نحو متطابق[1]؛ لأن كل طرف كان يرغب في تركيب أسلحته الهجومية الإستراتيجية بناءا على الحد الكلي أو الإجمالي لعدد الرؤوس الحربية، ولا تفرض إتفاقية سورت حدودا ثانوية على عدد وسائط إيصال الأسلحة النووية الإستراتيجية العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة[2]، وبموجب الإتفاقية كان يستطيع كل طرف نشر أو حظر أو تفكيك فئات حساسة محددة من نظم الأسلحة الإستراتيجية، كما أن الإتفاقية لا تورد سقوفا مؤقتة ينبغي الوصول إليها قبل الموعد النهائي المحدد لإجراء عمليات التقليص أو الخفض المرحلي.

الفرع الأول: مهام ومراحل إجراءات الخفض.

لد قننت إتفاقية سورت تعهدات كل من الرئيس الأمريكي "جورج بوش"*George Bush* والرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"*Vladimir Poutine* خلال إجتماع القمة شهر نوفمبر عام 2001، وذلك لتنفيذ عمليات الخفض أوالتقليص عبر مراحل. لكن عارضت الولايات المتحدة الأمريكية دعوات روسيا الإتحادية إلى تقنينها في إتفاقية ملزمة قانونيا[3]؛ ربما كان ذلك راجع إلى إستعداد الإدارة الأمريكية لتقنين صفقة تخفيضات نظم أسلحة ورؤوس حربية إستراتيجية أخرى، وعليه، مرت إجراءات عمليات التقليص أو الخفض المرحلي بسبعة مهام و ثلاثة مراحل على النحو التالي:

أولا: مهام عمليات التخفيض عام 2001 إلى غاية عام 2006: مرت إتفاقية سورت بسبعة مهام رئيسية لإجراء عمليات الخفض، هي[4]:

---

(1) إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص920.

(2) نفس المرجع، ص.ص920-921.

(3) نفس المرجع، ص919.

(4) _____,"Strategic Offensive Reductions Treaty (SORT)" (http://www.nti.org/learn/treaties-and-regimes/strategic-offensive-reductions-treaty-sort), Accessed July 10, 2016.

- بدأت المحادثات الثنائية الأولية بشأن خفض نظم الأسلحة الهجومية الإستراتيجية عام 2001.
- إنشاء الفريق الإستشاري للأمن الإستراتيجي عام 2002.
- تبادل صكوك التصديق على الإتفاقية يوم 01 جوان عام 2003.
- المشاركة في محادثات إضافية لتنفيذ بنود الإتفاقية بداية من شهر جانفي، وإلى غاية شهر مارس عام 2004.
- مشاركة فريق العمل المعني بالشفافية التابع للفريق الإستشاري للأمن الإستراتيجي يومي 27 و28 جانفي عام 2005.
- لقاء لجنة التنفيذ الثنائية بالعاصمة السويسرية جنيف خلال الفترة ما بين 16 ماي ، وإلى غاية 25 أكتوبر عام 2006؛ حيث تبادل المشاركون معلومات سرية عن عدد قواتهم النووية والصاروخية التكتيكية والإستراتيجية الحالية و المستقبلية.
- خفضت الولايات المتحدة الأمريكية مخزونها من الرؤوس الحربية الإستراتيجية المنتشرة إلى الحد الأقصى المسموح به، وإعتبارا منذ ذلك اليوم تم نشر ما مجموعه 2200 رأس حربي باليستي، حسب ما جاء في تقرير إتحاد العلماء الأمريكيين في شهر فيفري عام 2009[1] .

ثانيا: مراحل عمليات التخفيض عام 2003 إلى غاية عام 2012: تطورت العلاقات الثنائية بين واشنطن وموسكو منذ يوم 24 ماي عام 2002 لتنفيذ تخفيضات عميقة على عدد الرؤوس الحربية المنشورة عمليا، حتى لا يتجاوز عددها الكلي 2200 رأس حربي

(1) Loc.Cit.

بحلول 31 ديسمبر عام 2012[1]؛ حيث مرت عمليات التقليص أو الخفض بثلاثة مراحل منذ عام 2003 إلى غاية عام 2012، هي[2]:

- المرحلة الأولى منذ عام 2003 إلى غاية عام 2006: خفض عدد الرؤوس النووية والصاروخية الإستراتيجية القابلة للتعليل بواقع 1300 رأس حربي. لكن هذا الإجراء كان بسبب إحالة فئة الصواريخ "بيس كيبر"*Peacekeeper*، و غواصات "ترايدنت"*Trident* إلى التقاعد.
- المرحلة الثانية منذ عام 2006 إلى غاية عام 2007: خفض عدد الرؤوس النووية والصاروخية الإستراتيجية القابلة للتعليل، وإزالة رؤوس حربية إضافية منشورة عملاتيا من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات إلى مستوى 3800 رأس حربي تقريبا بحلول السنة المالية لعام 2007.
- المرحلة الثالثة منذ عام 2008 إلى غاية عام 2012: إتخاذ قرارات بديلة تتعلق ببنية القوات العسكرية الإستراتيجية، وكيفيات خفضها إلى المستوى العددي 1700 – 2200 رأس حربي منشورة عملاتيا.

الفرع الثاني: تقييم إجراءات الخفض.

كجزء من تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات الخفض أو التقليص المرحلي للأسلحة الهجومية الإستراتيجية وفق المهام والمراحل الثلاثة السابقة، كان يقدر لديها عدد 900 رأس حربي نشرت على 500 صاروخ عابر للقارات إعتبارا من شهر جانفي عام 2007؛ أي أقل بحوالي 150 رأسا حربيا من العدد المقدر عام 2006 لأن الغرض من هذا

---

[1] طارق محمد ذنون الطائي، مرجع سابق، ص.ص122–123.

[2] إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص940.

الإجراء كان في تنزيل حمولة الصواريخ الهجومية "مينوتمان 3"*Minuteman-03* تابعة للجناح رقم:341 في قاعدة مالمستروم الجوية مونتانا على هيئة "مركبة عودة وحيدة"*Reentry Vehicle Single (SRV)*[1].

تضمنت مبادرة إجراء عمليات التقليص أو الخفض المرحلي الأمريكية بموجب إتفاقية سورت منذ منتصف عام 2005؛ ما مجموعه 150 صاروخا من صواريخ الجناح رقم: 200، والتي كان من المقرر إتمامها حتى عام 2008، وتعطيل 50 صاروخ عام 2007 تنفيذا لقرار مراجعة الدفاع الرباعية لعام 2006، والتي ستسمح بتقليص عدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من 500 صاروخ إلى 450 صاروخا بحلول عام 2008[2].

كان لدى القوات الإستراتيجية الروسية حتى جانفي عام 2008 ما يقدر بـــ 5192 رأسا حربيا، لكن موسكو واصلت عمليات خفض قواتها الإستراتيجية وفقا لإلتزاماتها لعام 2007 كجزء من التحول عن مبدأ الفائض الجوهري الذي وضعه الردع الكافي الأدنى، حتى تضمن ردعا كافيا أدنى ضمن السقوف التي كانت مفروضة عليها عام 2010 وإلى غاية عام 2020[3].

أحصى خبراء التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي أن لدى القوات الإستراتيجية الروسية عدد 4834 رأسا حربيا نوويا نشطا لتواصل عمليات الخفض المرحلي منذ جانفي

---

(1) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر الأيوبي، حسن حسن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007) ، ص.ص758-759.

(2) نفس المرجع، ص760.

(3) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر الايوبي، حسن حسن، أمين الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008)، ص592.

عام 2009. ووفقا لمخطط روسي عسكري كان يمكن أن تشمل القوى الإستراتيجية الروسية ردعا كافيا بحد أدنى عام 2015 وإلى غاية عام 2020[1]. لكن هذا المخطط قد أضاف لقواتها التكتيكية والإستراتيجية تحسينات نوعية على قدرات الصواريخ الهجومية الباليستية العابرة للقارات لإختراق نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي الحديثة.

المطلب الرابع: خفض الأسلحة الإستراتيجية الجديدة.

أطلق خبراء التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي على الإتفاقية الجديدة رسميا معاهدة "ستارت الجديدة"*Strategic Arms Reduction Treaty (New Start- Russian CHB-III)* أو معاهدة خفض الأسلحة الإستراتيجية الجديدة، والتي تم وضعها بناءا على الوثائق والبيانات الأمريكية– الروسية المشتركة لتعزيز إجراءات زيادة خفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية، وإتفاقية ستارت الجديدة هي عبارة عن محصلة محادثات ثنائية بين الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"*Vladimir Poutine* والرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما "*Barack Obama* يوم 01 أفريل عام 2009[2]. تتألف معاهدة ستارت الجديدة من 160 صفحة، كما تحتوي على مواد وملحقات بالبروتوكول التي تعتبر جزءا لا يتجزأ منها، وتقضي بنودها زيادة خفض وتقليص الأسلحة الإستراتيجية الهجومية لدى كل من واشنطن وموسكو، حتى لا يزداد عددها الإجمالي بعد مرور 07 سنوات من سريان مفعول هذه الإتفاقية[*].

الفرع الأول: بنود وإلتزامات إتفاقية ستارت الجديدة.

لقد تم التوقيع رسميا على معاهدة ستارت الجديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية يوم 08 أفريل 2010 بعاصمة جمهورية التشيك براغ –

---

[1] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر الأيوبي، حسن حسن، أمين الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص.ص530–531.

[2] ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص190.

[*] أنظر: الوثيقة الأصلية التي تحتوي على بنود معاهدة ستارت الجديدة على الرابط الإلكتروني التالي: (https://2009-2017.state.gov/documents/organization/140035.pdf).

أصبحت نافذة منذ يوم 05 فيفري 2011 – وبموجبها كان يتطلب التعاون الثنائي المشترك[*] الإلتزام بإجراء المزيد من عمليات التقليص والخفض التالية[1]:

- عدد الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة إلى 700.
- عدد الرؤوس الحربية للصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي تطلق من الغواصات، والرؤوس الحربية للقاذفات الثقيلة المنتشرة إلى 1550.
- عدد أجهزة إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات المنتشرة وغير المنتشرة التي تطلق من الغواصات، والقاذفات الثقيلة إلى 800.
- إنجاز عمليات الخفض بحلول 05 فيفري عام 2018، على أن تحل لجنة ثنائية المسائل لمراقبة الإلتزامات وقضايا التنفيذ الأخرى، كما يحتوي البروتوكول الملحق بالإتفاقية على آليات التحقق والرقابة والتفتيش، وتبقى المعاهدة نافذة لمدة 10 سنوات ما لم تحل محلها إتفاقية ومعاهدة أخرى في المستقبل.

بخصوص المرحلة التالية من عمليات زيادة خفض الأسلحة الإستراتيجية الجديدة التي حددتها الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في كيفية إعادة هيكلة القوات الأمريكية

---

[*] لقد تم إعتماد التعاون الثنائي المشترك بموجب معاهدة ستارت الجديدة بشأن مسألة نظم الدفاع الصاروخي الباليستي خلال إجتماع "قمة لشبونة الناتو– روسيا" *NATO – Russia Summit in Lisbon* في شهر نوفمبر عام 2010، وذلك لإعادة ضبط وتعزيز العلاقات الثنائية بعد إتفاقية ستارت الجديدة. راجع:
Alexei Arbatov, Vladimir Dvorkin, Missile Defense: Confrontation and Cooperation (Moscow: Carnegie Moscow Center – Carnegie Endowment for International Peace, 2013), p.15.

[1] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2015، مرجع سابق، ص664.

الإستراتيجية بموجب ستارت الجديدة، وبحسب ما توصل إليه تقرير مراجعة الوضع النووي الإستراتيجي الصادر عن البنتاغون عام 2010، فقد جاء فيه مايلي[1]:

- تحويل جميع الصواريخ الباليستية الأمريكية لتحمل رأس نووي واحد لزيادة إستقرارها.
- يمكن الإحتفاظ بالردع المستقر بخفض يصل إلى حوالي 50% من مستوى معاهدة ستارت الأولى، وخفض عدد الرؤوس الحربية المتفق عليها إلى حوالي 30% من مستوى معاهدة موسكو.
- وافق الطرفين على الحدود المنصوص عليها في معاهدة ستارت الجديدة، و القاضية بالسماح 1550 رأسا إستراتيجيا متفق عليه، و700 أداة توصيل إستراتيجية منشورة ميدانيا في مسرح العمليات، وإجمالي المنصات الإستراتيجية المنشورة وغير المنشورة ميدانيا ليبلغ عددها 800.
- الحفاظ على مساهمة دور الأنظمة غير النووية في الردع الإقليمي الأمريكي، و الطمأنة عن طريق تجنب القيود على نظم الدفاعات الصاروخية للإحتفاظ بخيارات إستعمال القاذفات الثقيلة، وأنظمة الصواريخ الباليستية في أدوارها التقليدية[2].

الفرع الثاني: تقييم إجراءات زيادة الخفض لعام 2011، إلى غاية 2013.

نشرت الولايات المتحدة الأمريكية لغاية 01 سبتمبر 2011 ما مجموعه 697 صاروخ باليستي بري وبحري، و125 قاذفة ثقيلة، و485 قذيفة أخرى غير منتشرة، و25 قاذفة قيد التخزين، ولو جمعنا هذه القوى لتبين وجود عدد 1332 رأسا حربيا ملحقة بالقوات

---

[1] البنتاغون، تقرير مراجعة الوضع النووي: الحفاظ على الردع الإستراتيجي عند مستويات قوة نووية منخفضة (واشنطن: 06 أفريل 2010) ، ص.ص08-09.

[2] نفس المرجع، ص09.

المنتشرة وفق المعادلة التالية: (697 صاروخ باليستي + 125 قاذفة ثقيلة + 485 + 25 قاذفة قيد التخزين= 1332 رأس حربي). وبما أن كل رأس حربي واحد كان سيلحق بكل قاذفة منتشرة؛ فإن الصواريخ الباليستية ستحمل 1665 رأسا حربيا. لكن في الأصل كان لا يتوجب عليها إلا نزع 100 رأس حربي إضافي على مدى 07 سنوات بحلول شهر فيفري عام 2018[1]، حتى يصل المجموع الكلي لعدد الصواريخ الباليستية إلى حوالي 1550 رأسا إستراتيجيا.

كان يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية تفكيك 243 منصة إطلاق منتشرة، و 100 منصة إطلاق غير منتشرة للوصول إلى السقف المحدد، حتى لا يتجاوز عددها 700 منصة[2]. وبالتالي، فإن الكمية الإجمالية لعدد الرؤوس الحربية تقل بنسبة 74% عن الحد الأقصى المحدد بموجب معاهدة ستارت الأولى عدد 6000 رأس حربي، وتقل بنسبة 30% عن معاهدة موسكوعدد 2200 شحنة، وأما بخصوص كمية الحاملات المنشورة تقل بمقدار يزيد مرتين بموجب معاهدة ستارت الأولى التي كان عددها المصرح به 1600 حاملة[3]. لكن الملاحظ أن معاهدة موسكو أو سورت السابقة لم تتضمن إطلاقا أي قيود عددية على هذا النوع من الحاملات.

بالنسبة لروسيا الإتحادية نشرت لغاية يوم 01 سبتمبر 2011 ما مجموعه 1566 رأسا حربيا ملحقا بـــ 516 منصة؛ مما يعني أنها قريبة أصلا من الوفاء بسقف عدد 1550

---

[1] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص.ص416-417.

[2] نفس المرجع، ص.ص417-418.

[3] ممدوح عبد المنعم، مرجع سابق، ص191.

رأسا حربيا منتشرا بحلول عام 2018[1]. لكن رفضت السلطات الروسية الكشف والتصريح عن بيانات سرية عن فئات حساسة من القذائف والصواريخ المنتشرة وغير المنتشرة في القواعد الإفرادية؛ فضلا عن عدد الرؤوس الحربية الملحقة بها.

كما قننت هذه التخفيضات المتواضعة للأسلحة الإستراتيجية الروسية كل الإتجاهات السائدة، لتستمر عمليات الخفض و التقليص المرحلي مع إنتهاء العمر التشغيلي لجيل من القذائف والصواريخ الإستراتيجية التي كانت تعود إلى الحقبة السوفييتية[2]، ولم تضع روسيا نظم الإيصال الحديثة بوتيرة مماثلة لوتيرة سحب النظم القديمة من الخدمة بسبب الأعباء المالية والتقنية.

جدول (04)

الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الإستراتيجية الروسية والأمريكية

بموجب ستارت الجديدة لغاية 05 فيفري 2011

فئة البيانات	حدود المعاهدة(*)	روسيا الإتحادية	الولايات المتحدة
ICBM و*SLBM* وقاذفات ثقيلة منتشرة.	700	521	882
رؤوس حربية على *ICBM* و*SLBM* وقاذفات ثقيلة منتشرة(**).	1550	1537	1800
منصات إطلاق منتشرة وغير منتشرة لـــ *ICBM* و*SLBM* وقاذفات ثقيلة.	800	865	1124

(1) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2012، مرجع سابق، ص424.

(2) نفس المرجع، ص425.

(*) هذا السقف كان ينبغي بلوغه بحلول فيفري 2018، ويجري تحديث البيانات كل 06 شهور بعد سريان مفعول المعاهدة.

(**) تحصى كل قاذفة ثقيلة مجهزة بقذائف تسيارية، أم قنابل مدفوعة بالجاذبية، على أنها تحمل رأسا حربيا واحدا فقط، لو كان في المقدور تجهيز الطائرة بحمولة أسلحة أكبر.

المصدر:

جون باثو، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017، تر: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017)، ص590.

كانت تحتفظ الولايات المتحدة بترسانة القوات الإستراتيجية عددها 2150 رأسا حربيا نوويا عملياتيا حتى جانفي عام 2012؛ منها 1950 رأسا حربيا إستراتيجيا و200 رأس حربي غير إستراتيجي. وبالتالي، يمكن صياغة عملية إجراءات الخفض بموجب المعاهدة وفق المعادلة التالية: (1950 رأس حربي إستراتيجي + 200 رأس حربي غير إستراتيجي = 2150 رأسا حربيا نوويا عملياتيا)، والقوات الإستراتيجية الإحتياطية قيد التخزين بلغ عددها 2750 رأسا حربيا؛ أي أن المخزون الإجمالي بلغ بالتقريب عدد 4900 رأس حربي و3100 رأس حربي خارج الخدمة في إنتظار عمليات التفكيك[1]؛ مما يعني أن هذا الإجراء من المخزون الإجمالي كان يقارب حوالي عدد 8000 رأس حربي.

لأول مرة إستخدم الطرفين عمليات التحقق والتفتيش من النوع الأول بموجب "بروتوكول ملحق بمعاهدة ستارت الجديدة" *Protocol to the New Start Treaty (PNSTARTt)*[*] منذ يوم 05 فيفري عام 2012، وذلك للتحقق من الأعداد الإجمالية والحقيقية للرؤوس

---

[1] نفس المرجع، ص416.

[*] تم التصديق على بروتوكول معاهدة ستارت الجديدة يوم 08 أفريل 2010 بعاصمة جمهورية التشيك براغ، وقد كانت تتعلق عمليات الخفض بالنظم التالية: 01 منشأة من "القاعدة الجوية" *Air Base* تستخدم فيها القاذفات الثقيلة لدعم تشغيلها، 23 من "الطائرات المأهولة" *Air Craft* يمكن أن تستمد الدعم في الغلاف الجوي، 86 من "أعضاء طاقم الطائرة" *Air Crew Members* تؤدي واجبات تتعلق بتشغيل الطائرة – يشمل على جميع أعضاء الطاقم – و22 من "صواريخ كروز تطلق من الجو" *Air Launched Cruise Missile (ALCM)* تم تطويرها وتجريبها يوم 31 ديسمبر 1986، و70 "طائرة ثقيلة مدفوعة بالطاقة" *Air Plane*، و 05 من فئة "الصواريخ الباليستية" *Ballistic Missiles*، والمركبات الخاصة بتسليم الأسلحة التسيارية. راجع:
_____, Protocol to The New Strategic Arms Reduction Treaty (New START), (http://www.state.gov/documents/organization/140047.pdf), Accessed July 15, 2016.

الحربية غير الوهمية والمركبة تم إختيارها عشوائيا؛ حيث تبادلت مراكز خفض الخطر النووي والصاروخي لدى الطرفين أكثر من 1800 بلاغ[1]، كان أهمها الإخطارات التي لها علاقة مباشرة بإنتاج وتفكيك وتحريك منصات الإطلاق والإيصال؛ بناءا على أدوات التعريف الفريدة المرفقة بالبنود المنصوص عليها بموجب معاهدة ستارت الجديدة.

الفرع الثالث: تقييم إجراءات زيادة الخفض لعام 2014 وإلى غاية 2017.

كانت تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية لغاية جانفي عام 2014 بمخزون يضم 4875 رأسا حربيا نوويا؛ يشمل على 210 رأس حربي منتشر عددها 1920 رأس حربي إستراتيجي، و184 رأس حربي غير إستراتيجي، وفي الإحتياط بلغ عددها 2685 رأس حربي؛ يضاف إليها 2515 رأس حربي خارج الخدمة من أجل التفكيك وإحالتها للتقاعد، و قد كان يقدر المخزون الإجمالي حوالي 730 رأس حربي[2].

أحصى التقرير السنوي لبحوث نزع السلاح والأمن الدولي إعتبارا من يوم 01 مارس عام 2014، على أنه كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية عدد 1585 رأس حربي إستراتيجي مخصصا لـــ 778 قذيفة منتشرة[3]. لكن هذا الخفض كان متواضع بالنسبة إلى المجموع الإجمالي المصرح به في شهر سبتمبر لعام 2013، وتنفيذا لبنود معاهدة ستارت الجديدة كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على الخفض المرحلي لفئة من منصات إطلاق أو إيصال الأسلحة الوهمية – فئة من الأسلحة غير مكلفة بمهمات نووية– وقد كان أول نزع فعلي لها فئة قاذفة "بي. 52 آش"*B52h* شهر سبتمبر عام 2001.

---

[1] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2012، مرجع سابق، ص483.

[2] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2015، مرجع سابق، ص397.

[3] نفس المرجع، ص.ص397–398.

بموجب معاهدة ستارت الجديدة شرعت قوات البحرية الأمريكية خفض عدد أنابيب الصواريخ من جميع غواصاتها النووية المجهزة بصواريخ باليستية "أس. أس. بي. آن"-*Sub Surface Ballistic Nuclear(SSBN)* من 24 إلى 20 أنبوبا بدءا من العام 2015، وفي وقت لاحق خفض سلاح الجو الأمريكي ترسانة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات من 450 إلى 400 قذيفة، و تجريد فئة قاذفاتها من قدراتها النووية ليبلغ عددها 60 قذيفة[1].

واصلت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية تنفيذا لإلتزامتهما بموجب معاهدة ستارت الجديدة إجراءات عمليات الخفض الإضافية منذ عام 2016، كما وافق الطرفان على تقليص عدد الرؤوس الحربية النووية الإستراتيجية المنتشرة إلى عدد 1550، وعدد منصات إطلاق وإيصال الصواريخ الإستراتيجية المنتشرة والقاذفات الثقيلة النووية إلى حوالي 700 رأسا حربيا[2]. وعليه، يوضح الجدول التالي للأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الإستراتيجية الأمريكية والروسية بموجب معاهدة ستارت الجديدة لغاية 01 سبتمبر عام 2016.

---

[1] نفس المرجع، ص401.

[2] جون باثو، وآخرون، مرجع سابق، ص589.

جدول (05)
الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الإستراتيجية الروسية والأمريكية
بموجب ستارت الجديدة لغاية 01 سبتمبر 2016

فئة البيانات	حدود المعاهدة(*)	روسيا الإتحادية	الولايات المتحدة
ICBM و*SLBM* وقاذفات ثقيلة منتشرة.	700	508	681
رؤوس حربية على *ICBM* و*SLBM* وقاذفات ثقيلة منتشرة(**).	1550	1796	1367
منصات إطلاق منتشرة وغير منتشرة لـــ *ICBM* و*SLBM* وقاذفات ثقيلة.	800	847	848

المصدر:

جون باثو، وآخرون، مرجع سابق، ص590.

لكن بحسب مصدر رسمي روسي، فقد رفضت روسيا الإتحادية إقتراحا عرضته الإدارة الأمريكية لإجراء مزيدا من خفض الأسلحة الإستراتيجية الهجومية إلى أدنى من المستويات التي كانت منصوص عليها بموجب معاهدة ستارت الجديدة لعام 2016. وقد كان ذلك راجعا للأسباب التالية[1]:

(*) كان ينبغي بلوغه بحلول فيفري 2018. يجري تحديث البيانات كل 06 أشهر بعد سريان مفعول المعاهدة، وللإطلاع أكثر على بيانات وأرقام معاهدة ستارت الجديدة، في الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لعام 2018 و2019 و2020 و2021 و2022؛ لأن هذه الأبحاث والتقارير الصادرة عن معهد سيبري تتابع بدقة وإستمرار التغييرات المهمة التي تطرأ على أرقام عمليات زيادات الخفض سنويا بموجب معاهدة ستارت الجديدة، وإلى حين تعديلها أو إضافة بروتوكول ملحق بالإتفاقية، أو تمديدها، أو إنسحاب أحد الأطراف منها، أو الإعلان عن معاهدة جديدة . لكن هذه الإحتمالات تبقى واردة في المستقبل (الإحتمال المتوقع هو التمديد).

(**) تحصى كل قاذفة ثقيلة مجهزة بقذائف تسيارية، أم قنابل مدفوعة بالجاذبية على أنها تحمل رأسا حربيا واحدا فقط، لو كان في المقدور تجهيز الطائرة بحمولة أسلحة أكبر.

[1] كريستوفر س. تشيفيس، أندرو رادين، مرجع سابق، ص12.

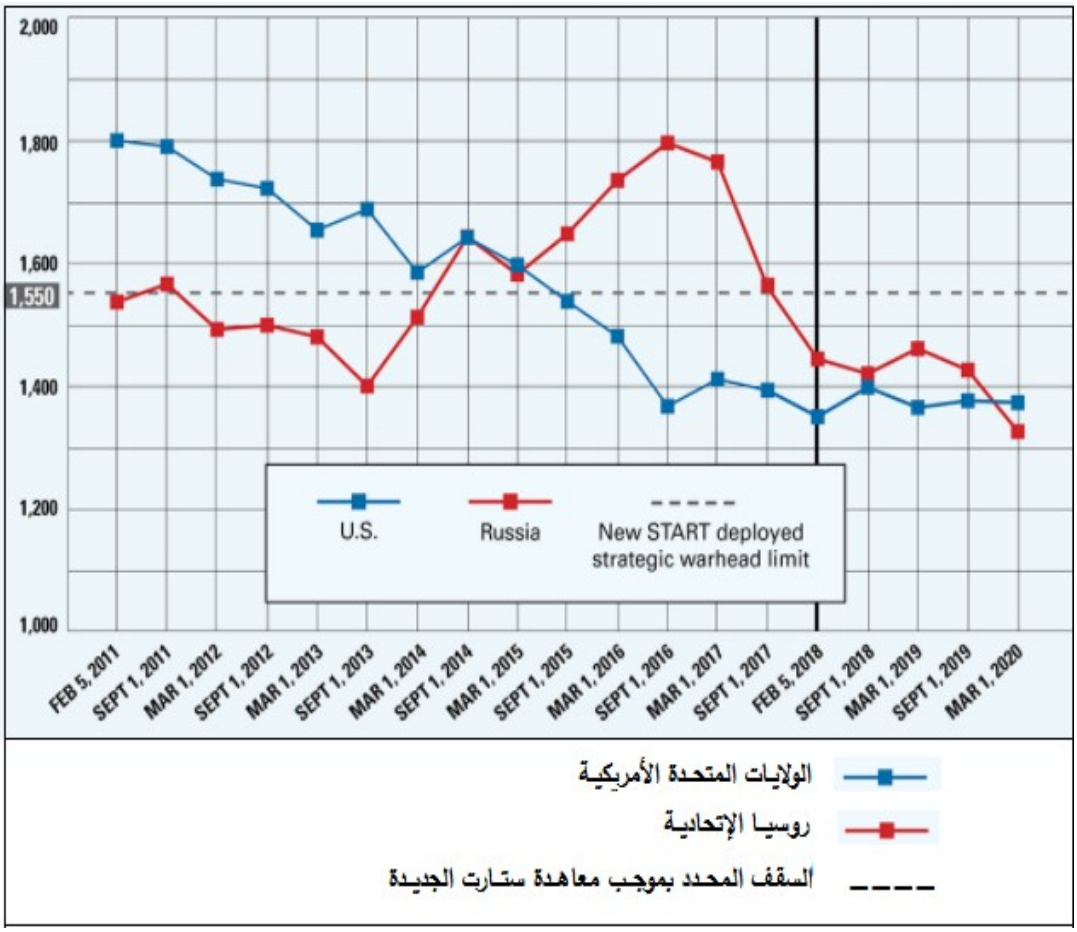
- الحاجة إلى موافقة الدول والقوى العسكرية الأخرى.
- البرامج الأمريكية المتنامية لإستخدام الفضاء الخارجي لأغراض عسكرية.
- إمكانية حصول ضربة أمريكية تقليدية طويلة المدى تهدد بها الرادع النووي الروسي.
- القدرات الأمريكية المتنامية لتطوير نظم الدفاع الصاروخي القومي، ونظم الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات، ونشر وحدات عناصرها على نطاق واسع في مسرح العمليات الأوروبي.

وعليه، سيوضح المخطط البياني مسار تطورات عدد الرؤوس النووية والصاروخية الحربية لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية للوفاء بحدود معاهدة ستارت الجديدة منذ 05 فيفري عام 2011، وإلى غاية 01 مارس عام 2020 – السقف المحدد عدده 1550– والملاحظ في الشكل أن كلا الطرفين قريبين بالتساوي من السقف الذي كان محددا بموجب معاهدة ستارت الجديدة عامي 2015 و2016. لكن الملاحظ في الشكل إرتفاع عدد القوات النووية والصاروخية الأمريكية مقابل القوات النووية والصاروخية الروسية بين عامي 2016 و2017؛ إلا أن هذا التفوق النسبي لم يبق على حاله بعد أن إنخفض عدد القوات تقريبا بالتساوي لكلا الطرفين عام 2018، لتستمر في الإنخفاض حتى عام 2020؛ مما يعني أن الطرفين في نفس المسار أو الطريق للوفاء بحدود معاهدة ستارت الجديدة بإستثناء عام 2021 و2022 و2023.

شكل (06)

مسار تطور عدد الرؤوس النووية والصاروخية الأمريكية والروسية:

الطريق إلى الوفاء بحدود معاهدة ستارت الجديدة



Source:

_____, "Deployed U.S and Russian Nuclear Warheads: The Path to Meeting New START limits 2011-2020" Arms Control Association (https://www.armscontrol.org/factsheets/NewSTART), Accessed October 30, 2020.

المبحث الثالث: المحاولات الأمريكية والدولية البديلة للسيطرة على التسلح الصاروخي.

على الرغم من أن العديد من المعاهدات والإتفاقيات الثنائية للحد وخفض التسلح الصاروخي قد سادت إبان العصر النووي الأول والثاني؛ إلا أن هذا لا يعني عدم وجود مساعي أمريكية إقليمية ودولية متعددة الأطراف للسيطرة على إنتشار تكنولوجيا القذائف و الصواريخ، وقد تزامنت أولى هذه المحاولات مع إنشاء النظام العالمي لمراقبة إنتشار تكنولوجيا القذائف والصواريخ وضوابط التصدير عام 1983. لكن بموجب هذا النظام حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بإعتبارها العضو الرئيسي فيه وبالتشاور مع الشركاء الأعضاء لإيجاد نظام عالمي أكثر صرامة وواقعية يتناسب وتقلبات البيئة الإستراتيجية لعالم ما بعد نهاية عصر الحرب الباردة عام 1991، وقد كان البديل لدى المجتمع الدولي إنشاء مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع إنتشار القذائف والصواريخ البالستية والتسيارية لعام 2002.

المطلب الأول: نظام السيطرة على تكنولوجيا القذائف والصواريخ وضوابط التصدير.

لقد بدأت أولى المناقشات الرسمية بشأن "نظام السيطرة ومراقبة تكنولوجيا القذائف و الصواريخ"*Missile Technology Control Regime (MTCR)* بين خمسة من الدول الشركاء الأعضاء الأوائل عام 1983، هي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، وإنضمت إليه لاحقا كل من كندا واليابان عام 1985[1]؛ حيث توصل الشركاء الأوائل إلى نظام إقليمي أو دولي شامل يعزز السيطرة على إنتشار تكنولوجيا القذائف و

[1] Piet De Klerk, The Missile Technology Control Regime: Successful International Co-Operation with Limits (Tokyo: The 23rd Asian Export Control Seminar– Statement by the MTCR Chair, 2016), p.01.

الصواريخ التي يصل مداها إلى حوالي 300 كلم أو أكثر، وفئات حساسة منها يمكن تزويدها بحمولة رؤوس حربية قدرها 500 كلغ من المواد الحربية الحساسة[1]. وبعد إجراء العديد من المباحثات واللقاءات الرسمية الملحقة بالبروتوكولات بين الدول الشركاء الأعضاء، أعلن الشركاء الرسميين عن تأسيس نظام السيطرة على تكنولوجيا إنتشار القذائف والصواريخ و ضوابط التصدير عام 1987.

الفرع الأول: توسيع عضوية الدول الشركاء.

إن نظام السيطرة على تكنولوجيا القذائف والصواريخ هو عبارة عن رابطة غير رسمية وطوعية؛ يشارك فيها الشركاء الأعضاء من الدول على إحتضان أهداف ومبادئ عدم إنتشار نظم إيصال القذائف والصواريخ، وتنسيق جهود التراخيص الوطنية الرامية إلى منع إنتشارها، وإلتزام الشركاء بالمبادئ التوجيهية لنقل المواد الحساسة ذات الصلة بها[2]، كما يتعاون الشركاء الأعضاء في النظام على هدف مشترك لتبادل البيانات والمعلومات عن حالات عمليات الإطلاق أو إختبار أو تطوير تكنولوجيا القذائف والصواريخ الحساسة، و تنسيق عمليات منح تراخيص التصدير الوطنية لديها[3]؛ حيث بلغ عدد الدول الشركاء الأعضاء في نظام المراقبة والسيطرة على تكنولوجيا القذائف والصواريخ حتى شهر فيفري عام 2017 ليشمل 35 دولة عضو[4]. وعليه، يوضح الجدول التالي عدد الدول الأعضاء الرسميين منذ عام 1987، وإلى غاية عام 2016.

---

(1) Loc.Cit.

(2) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر الأيوبي، وأمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011) ، ص706.

(3) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2008، مرجع سابق، ص782.

(4) سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ص158. أنظر:

_____, The Center for Arms Control and Non– Proliferation, Missile Technology Control Regime- MTCR (U.S.A: Department of State- Arms Control, Cornell University, 2017), p.01.

جدول (06)

الدول الأعضاء في نظام مراقبة تكنولوجيا القذاف والصواريخ

الدولة	الإنضمام	الدولة	الإنضمام	الدولة	الإنضمام
الولايات المتحدة	1987	النرويج	1990	أيسلندا	1993
كندا	1987	إسبانيا	1990	روسيا الإتحادية	1995
ألمانيا	1987	النمسا	1991	جنوب أفريقيا	1995
فرنسا	1987	فنلندا	1991	البرازيل	1995
إيطاليا	1987	نيوزلندا	1991	بولندا	1998
بريطانيا	1987	السويد	1991	تركيا	1997
اليابان	1987	اليونان	1992	أوكرانيا	1998
أستراليا	1990	البرتغال	1992	جمهورية التشيك	1998
بلجيكا	1990	سويسرا	1992	جمهورية كوريا	2001
الدنمارك	1990	آيرلندا	1992	بلغاريا	2004
لوكسنبورغ	1990	المجر	1993	الهند	2016
هولندا	1990	الأرجنتين	1993	/	/

Source:

_____, Introduction to the Missile Technology Control Regime MTCR (U.S.A: Annex HandBook, 2017), p.02.

أما بالنسبة للدول غير الأعضاء في نظام مراقبلة تكنولوجيا القذائف والصواريخ يمكن لها أن تقبل بالقواعد حينما تقرر الإنضمام، والنظام لا يشمل منظومات التوجيه؛ بل يهدف لمنع حيازة أو إنتاج أي تكنولوجيات عسكرية حساسة قادرة على إيصال الرؤوس الحربية التقليدية وغير التقليدية [1]. لكن منذ السنوات الأخيرة قد واجهت جهود الدول الأعضاء العديد من التحديات والمخاطر؛ لأن عددا من الدول المارقة أو المقلقة حازت هي الأخرى على قدرات تكنولوجية مطورة حساسة لإنتاج القذائف والصواريخ البالستية و

[1] سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص.ص 159-160.

التسيارية. أهمها: الهند، إيران، العراق، باكستان، كوريا الشمالية[1]. كما كشفت العديد من التقارير الأمنية والعسكرية لدى الشركاء الأعضاء أن زيادة عدد التجارب الصاروخية الباليستية الناجحة التي قامت بها الدول المارقة السابقة قد إخترقت سرعتها حاجز سكود التكنولوجي؛ لأنها طورت فئات حساسة أخرى حديثة وطورة متعددة المراحل ذات قدرات تكنولوجية تسيارية عالية.

كان إهتمام الوثيقة الدولية لنظام السيطرة على تكنولوجيا القذائف والصواريخ أكثر واقعية بشأن مسألة عرض السلع والتقانات ذات الصلة وضوابط التصدير لتعزيز جهود التعاون المشترك بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء والموردين المحتملين، لكن بدى واضحا أن غالبيتها كان خارج إطار التشاور والتعاون[2]، وأما بخصوص إجراءات التشاور كانت تمثل هي الأخرى تحديا آخر لمبادئ النظام الذي كان لا يشير إلى أي تداعيات و عواقب قانونية وعقوبات لإختراق المعايير المعتمدة[3]. وباالتالي، حاولت الإدارة الأمريكية ردع الدول الأعضاء وغير الأعضاء بعد أن أصدرت قوانين وشروط جديدة أكثر صرامة و واقعية لفرض عقوبات على أي دولة تصدر سلع كانت مقيدة بموجب النظام – إستخدمتها لأول مرة ضد الصين– ويوجد أيضا دول أخرى غير أعضاء في النظام قد فرضت عليها مثل هذه العقوبات، هي:

- إيران: مساعي دعم جهود تخصيب اليورانيوم، وفئات حساسة أخرى مطورة عن برنامجها الصاروخي.

---

(1) إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص1143.

(2) نفس المرجع، ص.ص1143-1135.

(3) _____, The Center for Arms Control and Non- Proliferation: Missile Technology Control Regime, Op.Cit, p.01.

- كوريا الشمالية: إختبار مواد حساسة ذات تكنولوجيا عالية قادرة على إطلاق و إيصال الصواريخ البالستية والتسيارية العابرة للقارات.

الفرع الثاني: آليات تنسيق وتعزيز الإجراءات لعام 1999، إلى غاية 2004.

لقد قررت الإدارة الأمريكية بالتشاور مع الشركاء خلال إجتماع "قمة نوردفيك" *Summit Noordwijk* عام 1999، دراسة إجراءات بديلة أكثر صرامة للرقابة على تطورات تكنولوجيا القذائف والصواريخ الآخذة في الزيادة والإنتشار، وقد يعود سبب ذلك إلى عدم وجود قواعد دولية ذات الصلة بها. لكن ثمة تطور رئيسي آخر كان يتمثل في الإعتراف بأن هذه الدراسة ملحة بعد أن تقرر تولي الرئاسة الهولندية دورا منسقا لتعزيز الجهود الدولية في هذا المجال، وإعادة النظر في المسألة من جديد لإتخاذ خطوات وتدابير أكثر واقعية وفعالية في المستقبل[1]، والتي تم الإشارة إليها مقررا خلال إجتماع "نقطة الإتصال الإلكترونية" *Elictronics Point of Contact (e-POC)*[*] بالعاصمة الفرنسية باريس عام 2000.

ولتعزيز الجهود الثنائية المشتركة بموجب نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف و الصواريخ، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية رسميا التوقيع على مذكرة تفاهم مشتركة في شهر ديسمبر عام 2000، وذلك للإبلاغ والإخطار المبكر عن جميع عمليات الإطلاق الحساسة بالوسائل السياسية والدبلوماسية؛ لأن الغرض من هذا الإجراء كان

---

[1] إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص1135.

[*] يعقد الخبراء إجتماعات سنوية بصفة رسمية ودورية بالعاصمة الفرنسية باريس، على إعتبار أن نظام تكنولوجيا القذائف والصواريخ ليس لديه أمانة عامة، ويتم توزيع أوراق العمل على الدول المشاركة خلال إجتماع نقطة الإتصال الإلكترونية *(e- POC)* لتضطلع بمهامها وزارة الخارجية الفرنسية. راجع:
_____, Introduction the Missile Technology Control Regime– MTCR, Op.Cit, p.03.

لكفالة الشفافية وبناء الثقة ذات الطابع الإلزامي بين الدول الشركاء وغير الشركاء[1]؛ حيث نوقشت هذه المسألة في مناسبتين[2]:

- إجتماع دولي للخبراء في العاصمة الروسية موسكو لعام 2000.
- إجتماع دولي للخبراء في الولايات المتحدة الأمريكية لعام 2001.

كما نظمت الحكومة البولندية إجتماعا آخر بالعاصمة وارسو لتسهيل التعليقات على آليات تنسيق وتعزيز الإجراءات لعام 2001؛ حظره ممثلون 53 دولة عضو بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مسودة ميثاق السلوك الدولي[3]، وقد عبرت الدول المشاركة في الإجتماع عن إرتياحها لإنضمام دول غير أعضاء أخرى نيتها للإلتزام بأهداف ومبادئ مسودة الميثاق كجزء من نظمها الوطنية لضوابط التصدير، كما وافقت الدول المشاركة بالعرض المقدم من طرف جمهورية كوريا الجنوبية لإستضافة إجتماع آخر عام 2004[4]؛ حيث أكدت الدول الأطراف المشاركة خلال الإجتماع عن قلقها المتزايد إزاء إرتفاع عدد التجارب الصاروخية الباليستية الناجحة التي أجرتها كوريا الشمالية منذ عام 2006[5]. وعليه، يوضح الشكل التالي مخطط بياني لمسار الإختبارات الصاروخية التسيارية لكوريا الشمالية الناجحة والفاشلة منذ عام 2006 وإلى غاية عام 2017.

---

(1) هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: القذائف، مرجع سابق، ص06.

(2) نفس المرجع، ص.ص06-07.

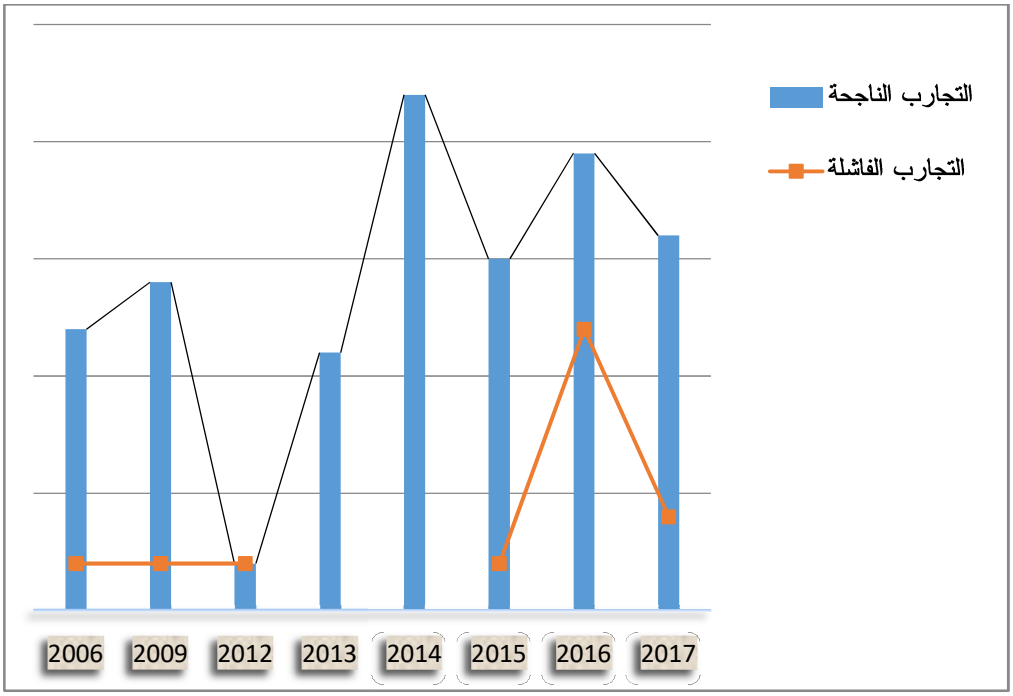
(3) إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص1136.

(4) ____، حولية نزع السلاح (نيويورك: مركز شؤون نزع السلاح، 2003)، ص56.

(5) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2007، مرجع سابق، ص947.

شكل (07)

مسار تطور التجارب الصاروخية الباليستية لكوريا الشمالية



Source:

_____, NTI Nuclear Security Index Statisca, "Number of North Korea Missile Test 2006 – 2017" (https://www.businessinsider.com/missile-tests-northkorea 2017-5), Accessed June 25, 2019.

الفرع الثالث: آليات تنسيق وتعزيز الإجراءات لعام 2006، إلى غاية 2016.

بدأ يستخدم الشركاء الأعضاء الرسميين "قاعدة بيانات نقطة الإتصال الإلكترونية" *e-POC* منذ عام 2006، وذلك لتسهيل تبادل المعلومات والتبليغات التي لها علاقة بحالات رخص التصدير؛ حيث تم تطويره هذه القاعدة عام 2007، حتى تسمح للشركاء الأعرضاء بتحديثها في قاعدة بياناتها عبر الإنترنت[1]، على إعتبار أنها نقطة الإتصال الإلكترونية الوحيدة التي بإمكانها تعقب أو فحص تقارير القبول أو رفض إختبار القذائف والصواريخ

[1] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2008، مرجع سابق، ص782.

الحساسة لمدة 05 سنوات، كما أشارت حكومات الدول المشاركة لأهمية التركيز على قضايا السمسرة والعبور وإعادة الشحن وتجنب التملص من الضوابط على الصادرات في إجتماع آخر لعام 2013 [1]. لكن لم تشر الدول المشاركة في الإجتماع إلى أي تقدم بشأن تطوير المبادئ التوجيهية والممارسات المتعلقة بها، ولعل هذه الفجوة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والصواريخ قد تعود إلى الأسباب التالية[2]:

- لا يوجد أهداف مشتركة متفق عليها في النظام.
- لا يوجد معيار دولي متفق عليه يخضع لإرادة المجتمع الدولي له علاقة مباشرة بالنظام.
- لا توجد أداة قانونية تؤمن التحريم الشامل لتطوير ونشر وإختبار القذائف و الصواريخ الحساسة.
- حاجة المجتمع الدولي لعمل رؤية مشتركة على مثل هذه القضايا والمسائل و المواد الحساسة لإبتكار آليات جديدة للرقابة والسيطرة عليها.

ناقش الشركاء الأعضاء تطورات إنتشار تكنولوجيا القذائف والصواريخ الحالية و المحتملة على المستويين الإقليمي والكوني خلال الجلسة العامة المنعقدة بروتردام غرب هولندا عام 2016، وذلك لتعزيز آليات تنسيق الإجراءات وتبادل المعلومات والبيانات بين الشركاء الأعضاء عن زيادة عدد التجارب الصاروخية الباليستية الناجحة والمقلقة التي قامت

---

[1] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2015، مرجع سابق، ص618.

[2] سعد حقي توفيق، الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق، ص164. أنظر:
Tayler J. Knox, The State of The Missile Technology Control Regim (U.S.A: University of Pennsylvania, 2017), pp.12-13.

بها كوريا الشمالية عامي 2014 و2016[*]، وتأكيدهم المطلق مرة أخرى على مسألة إنتشار تكنولوجيا القذائف والصواريخ في كل من منطقة الشرق الأوسط وشمال شرق وجنوب آسيا[1]، كما أشار الخبراء أيضا إلى أن لدى كوريا الشمالية العديد من برامج تطوير الصواريخ الباليستية بمعدل غير معروف؛ إذ بلغ عدد تجارب التحليق الخاصة بها بـــ 24 تجربة، وإختبار أرضي على محرك صاروخي يعمل بالوقود الصلب لإطلاق قمر صناعي، وتطوير محرك صاروخي آخر عالي القدرة يعمل بالوقود السائل[2].

كان لآليات التنسيق وتعزيز الإجراءات دور نسبي ومحدود في المراقبة والسيطرة على إنتشار تكنولوجيا القذائف والصواريخ الحساسة، لكن في المقابل أن عدد كبير من الدول الشركاء وغير الشركاء كانت هي نفسها تسعى لتطويرها وتصديرها؛ لأن دقة الإصابة يمكن أن يجعل منها سلاح تقليدي وغير تقليدي فعال، فهذا لا يستبعد قدرة الطائرات بدون طيار على نقلها وإيصالها[3]، كما لم يفرض الشركاء أي رقابة وقيود صارمة على الطائرات غير المأهولة التي لها قدرة تكنولوجية على نقل أو إيصال فئة حديثة من القذائف والصواريخ الهجينة، ولعل هذه التطورات كانت تشكل هي الأخرى تعطيلا للإتفاقيات والمعاهدات السابقة، وتحديا خطيرا محتملا على ميزان الإستقرار الإستراتيجي بين القوى العسكرية الصاعدة والكبرى.

---

[*] أنظر: الشكل رقم (07): تجارب الصواريخ الباليستية لكوريا الشمالية منذ عام 2006 وإلى غاية عام 2017.

[1] جون باثو، وآخرون، مرجع سابق، ص.ص736-737.

[2] نفس المرجع، ص555.

[3] Piet De Klerk, Op.Cit, pp.03-04.

المطلب الثاني: مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع إنتشار الصواريخ الباليستية.

صادقت الدول الأعضاء المشاركة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والصواريخ على ديباجة "مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع إنتشار الصواريخ الباليستية"*International Code of Conduct Against Ballistic Missile (HCOC)* في شهر نوفمبر عام 2002؛ حيث تضمنت وثيقة المدونة على تدابير الشفافية وبناء الثقة بين الدول التي لديها برامج صاروخية شرعية، وعلى الإبلاغ والإخطار المبكر عن حالات عمليات إطلاق المركبات الفضائية المأهولة وغير المأهولة، وعرض تقارير فصلية وسنوية عن السياسات الوطنية للدول ذات الصلة[1].

الفرع الأول: الإجراءات الهيكلية والتنظيمية.

توسعت عضوية الدول في مدونة لاهاي بعد أن وصل عدد الشركاء فيها إلى 127 دولة[*] عام 2007، وتعمل وزارة الخارجية النمساوية بمثابة الأمانة العامة لها، وتعقد إجتماع للخبراء كل سنة مع تعيين دولة كنقطة إتصال للإنشغالات المقترحة، وتأكيدها المطلق على إلتزام الشركاء في مدونة لاهاي بالإجراءات التنظيمية التالية[2]:

- وضع إجراءات لها علاقة بتبادل المعلومات والإخطارات والتبليغات.
- عقد إجتماعات منتظمة سنويا بموجب إتفاق الدول الموقعة الحاضرة.

---

[1] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2008، مرجع سابق، ص127.

[*] وصل عدد الدول الأعضاء في مدونة لاهاي إلى 99 دولة منذ يوم 25 نوفمبر 2002، وبموجب الدورة 57 للجمعية العامة، في البند رقم: 66 من جدول أعمال نزع السلاح، وفي رسالة مؤرخة يوم 30 جانفي عام 2003، موجهة إلى الأمين العام الممثل الدائم لهولندا لدى الأمم المتحدة. راجع: "مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع إنتشار القذائف التسيارية"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 06 فيفري 2003، رقم الوثيقة: *A/57/724*.

[2] إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص1154.

- إتخاذ القرارات الجوهرية والإجرائية بإجماع وتوافق آراء الدول الموقعة الحاضرة.
- وضع آلية ملائمة من خلال التسوية الطوعية للمسائل الناشئة عن الإعلانات القطرية والمسائل ذات الصلة بالقذائف والصواريخ التسيارية الحساسة، و برامج إطلاق المركبات الفضائية.
- إستخدام الإجتماعات لتعريف ومراجعة وتطوير أجهزة ميثاق مدونة لاهاي بالطرق التنظيمية البديلة التالية[1]:
- تعيين دولة عضو من الشركاء الأعضاء كنقطة إتصال مركزية وفورية لتوزيع عروض إجراءات بناء الثقة، والإعلان عن توقيع دول إضافية، و أي مهام أخرى تتفق عليها الدول الموقعة.
- الإلتزام بالإجراءات التنظيمية الجديدة التي تتفق عليها الدول الموقعة بما فيها تعديلات محتملة على مسودة الميثاق.

أما بخصوص الجوانب التنظيمية الرئيسية المكملة لمدونة لاهاي، المصادقة على الصكوك والإنضمام إليها والتقيد بها، هي[2]:

- إتفاقية المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان إستكشاف وإستخدام الفضاء الخارجي والقمر والأجرام السماوية لعام 1968.
- إتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية لعام 1982.
- إتفاقية تسجيل إطلاق الأجسام في الفضاء الخارجي لعام 1985.

---

(1) نفس المرجع، ص.ص1154-1155.

(2) "مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع إنتشار القذائف التسيارية"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، مرجع سابق.

الفرع الثاني: مبادئ وأهداف ديباجة المدونة.

تعمل الدول الشركاء الأعضاء على المشاركة في ديباجة مدونة لاهاي لتعزيز الجهود المشتركة، وللسيطرة على إنتشار القذائف والصواريخ التسيارية، والتأكيد المطلق للديباجة على الإلتزام بمبادئ وأهداف مدونة لاهاي التالية[1]:

- بناء الثقة في كل ما له علاقة بالنيات السلمية للدول الأعضاء وغير الأعضاء.
- أهمية تقوية آليات متعددة الأطراف لنزع السلاح وقواعد حظر الإنتشار و الإمتثال لها.
- المشاركة في ديباجة مدونة لاهاي طوعي ومفتوح أمام جميع الدول غير الشركاء دون تمييز.
- الحاجة الشاملة إلى كبح إنتشار تكنولوجيا أنظمة إطلاق القذائف والصواريخ الباليستية الحساسة القادرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل.
- الإلتزام بإعلان الأمم المتحدة من خلال التعاون الدولي في مجال إستكشاف الفضاء الخارجي، وإستغلاله لأغراض سلمية لما فيه من منفعة ومصلحة لجميع الدول[2].

تعترف الدول الشركاء الأعضاء في ديباجة مدونة لاهاي بأهمية معضلة إنتشار تكنولوجيا القذاف والصواريخ على المستويين الإقليمي والكوني، وتحدد القواعد والمبادئ الواجب إحترامها، وإتخاذ التدابير العامة اللازمة ذات الصلة بها للحد من أي مساعدات ودعم خارجي لأسباب أمنية وعسكرية حساسة، وتبني تدابير ثنائية ومتعددة الأطراف إقليميا ودوليا

---

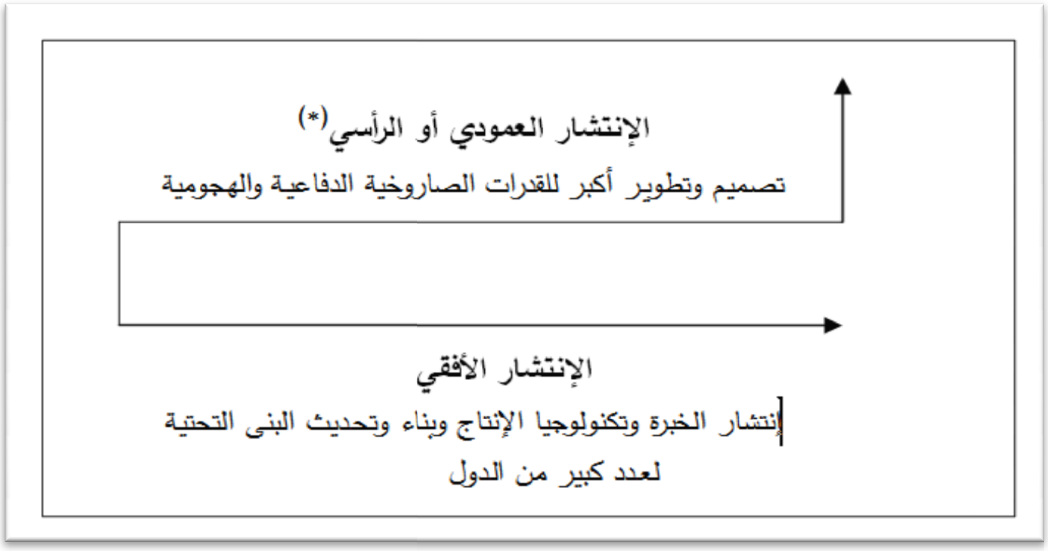
[1] إيان أنطوني، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، مرجع سابق، ص1152.

[2] "مدونة لاهاي لقواعد السلوك"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، ديسمبر 1996، رقم الوثيقة: 122/51.

بموجب بروتوكولات الإخطار المبكر والشفافية وبناء الثقة[1]. ولإضفاء الطابع العالمي على ديباجة مدونة لاهاي كان يجب على الشركاء الأعضاء الإلتزام بالمبادئ العامة الأساسية الواجب إحترامها للسيطرة على معضلة "الإنتشار الأفقي والعمودي للقذائف والصواريخ الباليستية"*Vertical- Horizontal Proliferation of Ballistic missile (VH- PBM)*[2]. وعليه، يوضح الشكل التالي لأهم المستويات والعوامل التي قد تساهم في دعم عمليات الإنتشار الأفقي والعمودي لتكنولوجيا القذائف والصواريخ[*] على المستويين الإقليمي والكوني بين القوى العسكرية الصغرى والكبرى.

شكل (08)

عوامل ومستويات الإنتشار الأفقي والعمودي لتكنولوجيا القذائف والصواريخ



(1) Camille Grand, le Code de Conduite de la Haye: 10 Ans de Lutte Contre la Prolifération des Missiles Balistiques (France: la Délégation aux Affaires Stratégiques, 2013), p.03.

(2) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2011، مرجع سابق، ص703.

(*)الإنتشار الأفقي خاص بالدول المالكة وغير المالكة لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها أو إيصالها، و الإنتشار العمودي أو الرأسي يعني زيادة في كمية ونوعية القذائف والصواريخ لدى الدول المالكة وغير المالكة.

Source:

_____, Myanmar Nonproliferation Dialogue: the Hague Code of Conduct Against Ballistic Missile Proliferation (Myanma: December, 2015), p.02.

الفرع الثالث: تقييم مسودة ميثاق مدونة لاهاي.

ليس من السهل على الدول الأعضاء المشاركة في مدونة لاهاي التحقق من مدى الإلتزام بأهداف ومبادئ الديباجة، لكن المفارقة أن المعلومات العامة المقدمة عن نشاطاتها في بعض الحالات نادرة بالنظر إلى تركيزها على الشفافية، حتى عكس هذا التوسع في المشاركة على قرارات الدول التي ليس لديها برامج صواريخ باليستية تسيارية، وفي المقابل رفضت دول أخرى المشاركة في جدول أعمال مدونة لاهاي. أهمها: الصين، الهند، باكستان، كوريا الشمالية[1].

تشير العديد من التقارير الصادرة عن معهد ستوكهولهم لأبحاث السلام والأمن الدولي "سيبري" *Sipri* في الكتاب السنوي: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، إلى وجود عددا كبير من الدول الأعضاء المشاركة في مدونة لاهاي لا تدلي بأي تصاريح أو تقارير رسمية موثوقة بشأن برامجها الصاروخية والسياسات ذات الصلة بها؛ لأنه لا يوجد لدى الدول المعنية ما تبلغ عنه أو ربما ترفع تقارير وهمية مغلوطة غير حقيقية بشأن المعطيات و الإحصائيات لأسباب أمنية وعسكرية سرية. لكن من بين العيوب الأخرى والتحديات المدركة في مسودة مدونة لاهاي؛ أنها لا تحظر أي من فئة قذائف كروز الإنسيابية والصواريخ الهجينة أو "الفرط–صوتية" *Hypersonic Missiles*[*]. وعليه، يوضح الجدول التالي لسلم قياس سرعة القذائف والصواريخ وتصنيفها.

---

[1] كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2008، مرجع سابق، ص786.

[*] تتميز فئة القذائف والصواريخ الهجينة الحديثة بخاصية السرعة وإختصارها للمسافة إلى حدودها القصوى، وهي بذلك تعتبر ثورة جديدة في الشؤون العسكرية للقرن الحادي والعشرين. وعليه، فإن هذه

جدول (07)

سلم قياس سرعة القذائف والصواريخ وتصنيفها

المسافة بالتقريب	دون سرعة الصوت (800 كلم/سا)	فوق سرعة الصوت (02.8 ماخ)	الفرط– صوتية (06 ماخ)	مقارنة التوقيت (2.8 و06 ماخ)
300 كلم	22 دقيقة و30 ثانية	05 دقائق و17 ثانية	دقيقتين و57 ثانية	دقيقتين و20 ثانية
500 كلم	37 دقيقة و30 ثانية	08 دقائق و49 ثانية	04 دقائق و55 ثانية	03 دقائق و54 ثانية
1000 كلم	75 دقيقة	17 دقيقة و38 ثانية	09 دقائق و30 ثانية	08 دقائق و08 ثواني

Source:
Kalyan M. Kemburi, Op.Cit, p.05.

لقد كانت تمثل القذائف والصواريخ فائقة سرعة الصوت أو فرط – صوتية، خاصة المركبات الإنزلاقية فائقة سرعة الصوت أو فرط– صوتية، صواريخ كروز فائقة سرعة الصوت أو فرط– صوتية؛ فئات حساسة جديدة من التهديدات التي يمكنها إختراق نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي الحديثة. وبالتالي، زيادة ضغط الخطوط الزمنية للرد من جانب الدولة التي تتعرض للهجوم الصاروخي الفرط– صوتي، وفي المقابل قد تخضع هذه الفئة للتطوير والتحديث المستمر من طرف القوى العسكرية الصاعدة والكبرى. نذكر على سبيل المثال:

الإبتكارات العسكرية لتكنولوجيا القذائف والصواريخ الدفاعية والهجومية قد تشكل هي الأخرى تعطيلا للإتفاقيات والمعاهدات السابقة، وإلى يومنا هذا تعمل العديد من القوى العسكرية الصاعدة والكبرى على تطويرها وتحديثها بإستمرار. أهمها: الولايات المتحدة، روسيا، الصين، اليابان، الهند، كوريا الشمالية. و بالتالي، فإن إمتلاكها أو إنتشارها على نطاق واسع سيشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي، وخطرا محتملا على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وبنية الأمن الدولي، لكن من الجانب الآخر؛ فإن فئة القذائف و الصواريخ الهجومية الفرط– صوتية سيقابله تطوير قدرات مطورة عالية على نظم الدفاع الصاروخي القومي ومسرح العمليات الأمريكية في المستقبل. راجع:

Kalyan M. Kemburi, Diffusion of High- Speed Cruise Missiles in Asia: Strategic and Operational Implications (Singapore: S. Rajaratnam School of International Studies -RSIS, 2014), p.05.

الولايات المتحدة، روسيا، الصين، كوريا الشمالية [1]، لكن إنتشارها على نطاق واسع على المستووين الإقليمي والكوني خارج إطار الدول السابقة الذكر؛ يعني أن القوى العسكرية الأقل حجما ستعمل على تعزيز قواتها التكتيكية والإستراتيجية في حالة الإستعداد الفوري، حتى يكون بمقدورها التلويح بالردع الصاروخي أو التهديد بشن هجمات صاروخية محتملة على القوى العسكرية الكبرى.

يمكن تقويض عمليات الإنتشار الأفقي والعمودي لتكنولوجيا القذائف والصواريخ بواسطة برامج الدفاع الصاروخي، لكن على الرغم من أن نظم الدفاع الصاروخي الإعتراضية مكلفة للغاية؛ إلا أن الخبراء والمحللين العسكريين يؤكدون على أنها قد تشكل تعطيلا للإتفاقيات والمعاهدات، وخطرا محتملا على ميزان الإستقرار الإستراتيجي بين القوى العسكرية والأمن الدولي. وبالتالي، فمن الممكن تعديل مسودة مدونة لاهاي لتقدم ضمانات للدول غير الحائزة عليها، حتى تتلقى تلقائيا مساعدات دعم بواسطة نظم الدفاع الصاروخي غير المخلة بميزان الإستقرار الإستراتيجي.

تبقى مسودة مدونة لاهاي لقواعد السلوك رمزية إلى حد بعيد، لكن يمكن لها تنفيذ الوعود الواردة في الديباجة حتى تساعد على وضع معايير دولية لإحتواء عمليات إنتشار فئة القذائف والصواريخ الجديدة، والحد من إستخدامها أو نشرها على نطاق واسع، لا سيما بين القوى العسكرية الصغرى الصاعدة والكبرى، ويمكن لديباجة المسودة أن تفرض الشفافية والثقة النسبية بين الدول الشركاء الأعضاء وغير الأعضاء.

في ذات السياق، يوجد محاولات عالمية بديلة أخرى في إطار التعاون المشترك الدولي لمنع عملية إنتشار تكنولوجيا القذائف والصواريخ الحساسة التي تفوق سرعتها سرعة

[1] ريتشارد أيتش سبير، وآخرون، حظر إنتشار الصواريخ فائقة سرعة الصوت فرط– صوتية: منع إنتشار فئة جديدة من الأسلحة (كاليفورنيا: منشورات مؤسسة راند، 2017)، صiii.

الصوت فرط- صوتية، ولتحقيق هذه الغاية أجرى مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث مؤسسة "راند"*Rand*، دراسة وصفت بالمهمة للغاية عن حظر إنتشار القذائف والصواريخ فائقة سرعة الصوت فرط- صوتية: منع إنتشار فئة جديدة من الأسلحة عام 2015 وإلى غاية عام 2017، وذلك تحت رعاية مؤسسة "كارينغي"*Carnegie* في نيويورك لمشروعها التقنيات المدمرة ومستقبل الردع.

ينبغي أن تحظى هذه الأبحاث والدراسات بإهتمام الباحثين والأكاديميين و الخبراء في مجال شؤون نزع السلاح والحد من التسلح، وحظر إنتشار تكنولوجيا القذائف و الصوارخ التكتيكية والإستراتيجية بشقيها الدفاعي والهجومي.

الفصل الرابع

هندسة الدرع الصاروخي الأمريكي بين المتطلبات التقنو- عسكرية والتحديات الأمنية

لقد كان معروفا بين القادة العسكريين الأمريكيين أن أحد الدروس المستفادة من المعارك وحروب العقد الماضي، هي أن التكنولوجيا ليست مهمة في الحروب التي كانت تتمحور حول العامل البشري –على حد وصف أحد كبار الجنرالات– والموسيقار "بريان إينو" *Brian Eno* الذي كان يرى أن التكنولوجيا هي ذلك الإسم الذي نطلقه على الأشياء التي لا يمكن إستخدامها بشكل يومي، لكن حينما نستخدمها بشكل يومي؛ فلن نسميها تكنولوجيا. و سواء أستخدمت الرصاصة أو الطائرة الغير مأهولة أو بدون طيار، وصاروخ هجومي أو دفاعي؛ بمعنى أنها أداة حربية ستستخدم لتنفيذ مهمة معينة ومحددة.

بيد أن الأمر الذي يظل تحديا أكثر من الأدوات نفسها –في السياق الإستراتيجي و المستقبلي– هو تحدي وتيرة التطور التكنولوجي والمخاطر الأمنية التي تنجم عن هذا التغيير في عالمنا المعاصر؛ فلاشك أن الكثيرين يعرفون "قانون مور" *Moore's Law*، وهي الفكرة التي عبر عنها "جوردن مور" *Gordon E. Moore* المؤسس المشارك في شركة "إنتل" *Intel*[1]؛ حيث كان قانون مور يهدف إلى وصف ظاهرة تحدث في مجال الكمبيوتر، لكن بما أن التكنولوجيا تتضاعف على نفسها في الكثير من الأحيان؛ إلا أنه إكتشف أن الإتجاهات الأسيَّة الأوسع نطاقا التي أوضحها ذلك القانون لها أنماط تاريخية واسعة النطاق توصف بـــ "قانون العائدات المتسارعة" *The Law of Accelerating Returns*[2].

وعليه، في المجال التقنو– عسكري يمكن أن نرى قوة ذلك النمو المضاعف للحاسوب والكمبيوتر في كل شي؛ بدءا من القوة النيرانية الخام. على سبيل المثال بين الحرب العالمية الأولى والثانية، مرورا بالعصر النووي الأول، ثم العصر النووي الثاني، تضاعفت مدى نيران المدفعية وفعاليتها بنحو 20 مرة، ثم تضاعفت مدى قوة القذائف و

(1) Michael E. Moran, "Technology: Law of Accelerating Returns" Journal of Endourology, Vol.20 (Number06, June 2006), p.04.
(2) Ibid, p.03.

الصواريخ الهجومية والدفاعية – نظم الدرع الصاروخي– إلى الأدوات المكملة لها المتاحة في التنسيق والتواصل للجيش الأمريكي.

المبحث الأول: نظام الدرع الصاروخي القومي.

يقصد بـــ "نظام الدفاع الصاروخي القومي"*National Missile Defense System (NMDs)* بناء شبكات حماية مكونة من نظم دفاع جوي وصاروخي على الأراضي الأمريكية؛ مستندة إلى نقاط إرتكاز جغرافية قادرة على إعتراض الصواريخ الباليستية[1]. و نظام الدفاع الصاروخي القومي أو الوطني يعتبر إحدى أهم المشاريع الأمريكية الأولية التي سادت إبان العصر النووي الأول، عندما كانت فكرة الردع والدفاع بالصواريخ الإعتراضية ضمن قائمة أولويات إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

المطلب الأول: الإرهاصات الفكرية العسكرية للدرع الصاروخي.

تعود فكرة الدرع الصاروخي القومي لأول مرة عندما تعاقد الجيش الأمريكي مع شركة "جنرال إلكتريك"*General Electric* بهدف دراسة طرق إعتراض الصواريخ الهجومية الألمانية "في. 1"*V1* و"في. 2"*V2* عام 1944؛ حيث شهدت هذه المرحلة العديد من الأبحاث والدراسات الأمريكية بفضل الوثائق الألمانية المسربة، لا سيما بعد أن بدأ لاحقا الخبراء و مخططي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في البحث عن وسائل تكنولوجية حديثة ومطورة لإعتراض القذائف والصواريخ الهجومية التكتيكية والإستراتيجية داخل وخارج الغلاف الجوي[2].

---

[1] محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات و الخيارات الإستراتيجية الروسية (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ب.س)، ص260.

[2] جوزيف إم. سيراكوسا، مرجع سابق، ص90.

الفرع الأول: مبادرة الدفاع الإستراتيجي.

يروي مؤرخي الأصول الفلسفية لـــ "مشروع حرب النجوم"*Star War Project* أنه كان يسيطر عليها الإعتقاد بنبوءة الإنجيل عن المعركة الكبرى بين قوى الشر والخير "أرماجيدون"*Armageddon* التي كانت تتوقع إندلاع حرب نووية شاملة تأخذ شكل سحابة الفطر أو "قطر عيش الغراب"*Mushroom Cloud*، وأما الأصول العلمية والعملية لمشروع حرب النجوم، فقد وردت في خطاب نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "روبرت ماكفرلين"*Robert Mac Farlane*، بقوله:

> **(([...] كنا في السابق نعتمد على الردع الهجومي القائم على هجوم نووي مضاد لمدة 57 عاما، لكن للمرة الأولى في التاريخ نسمع طريقا آخر يمكننا أن نهزم بها أي هجوم بالدفاع المضاد، ومع مرور الوقت و الزمن، يمكننا الإعتماد بشكل أقل على الأسلحة النووية))**[1].

لقد شهدت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان"*Ronald Reagan* أول مراجعة لعقيدة الدمار المتبادل المؤكد عام 1983، والتي أدت لاحقا إلى ظهور مصطلح "مبادرة الدفاع الإستراتيجي"*Strategic Defense Initiative (SDI)*[2]، وكان ذلك في خطاب الرئيس ريغان يوم 23 مارس عام 1983، دعا فيه العلماء والخبراء للتوصل إلى فكرة إعتراض القذائف والصواريخ الهجومية النووية خلال جميع مراحل طيرانها في الجو، حتى تصبح "عقيمة وبالية"*Impotent And Obsolete*، وقد فصَّل فكرة عمليات الإعتراض الصاروخي، بقوله:

---

[1] السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص48.

[2] بيرت تشابمان، العقيدة العسكرية: دليل مرجعي، تر: طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص21.

((... دعوني أشاركهم هذه الرؤية للمستقبل التي تقدم الأمل؛ إننا نشرع في برنامج دفاعي لمواجهة الصواريخ الباليستية السوفييتية [...] و دعونا نتحول إلى قوتنا التكنولوجية التي أقامت قاعدتنا الصناعية، فكنت أدعوا علماءنا ومجتمعنا العلمي، أن يحولوا قدراتهم العظيمة لقضية البشرية والسلام، وأن يقدموا لنا أسلحة دفاعية تجعل من الصواريخ الهجومية النووية عقيمة وبالية))[1].

وبعد الإطلاع على ما جاء في تقرير الوثيقة الرسمية لمبادرة الدفاع الإستراتيجي التي صدرت عن الإدارة الأمريكية يوم 06 فيفري عام 1984، فقد إتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية قد كانت دائما ملتزمة بدعم جهود أبحاث وتطوير تكنولوجيا الدفاع الإعتراضي الصاروخي وإظهارها، وتعزيز إستراتيجية الدفاع الصاروخي للتقليل من مخاطر تهديدات القذائف والصواريخ القادرة على إيصال الرؤوس الحربية التقليدية وغير التقليدية، و دراسة جميع الإحتمالات التي قد تؤدي إلى إندلاع حرب نووية وصاروخية شاملة بين واشنطن وموسكو. وعليه، فقد قررت الإدارة الأمريكية رصد خطة عمل على مراحل بموجب نص وثيقة مبادرة الدفاع الإستراتيجي، وذلك تنفيذا للإجراءات التالية[2]:

- إنشاء جهاز إداري لتنفيذ مهام البرنامج.
- يجب أن تكون دراسة تكنولوجيات الدفاع بمثابة الدليل العلمي لتنفيذ البرنامج.
- إدارة البرنامج من طرف وزارة الدفاع، وعلى أن يكون وزير الدفاع هو المسؤول الأول.
- تنسيق برنامج الدفاع الصاروخي الباليستي مع برامج الدفاع الإستراتيجي المكملة الأخرى.

---

[1] السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص.ص47–48.

[2] _____), Strategic Defense Intiative: SDI (Washington: The White House, 1984), p.01.

- يجب أن تكون الوظيفة الأساسية للبرنامج هي حماية القدرات الدفاعية الصاروخية الباليستة المحدودة.
- تنفيذ شامل للتكنولوجيات الرئيسية وعلاقتها الوطيدة بمفاهيم الدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية.

شكلت وزارة الدفاع الأمريكية فريقين من الخبراء لتنفيذ خطة عمل هيئة مبادرة الدفاع الإستراتيجي؛ الفريق الأول "مجموعة فليتشر"*Fletcher Groupe*، والفريق الثاني "مجموعة هوفمان"*Hoffman Groupe*، وقد أشرف "جيمس سي. فليتشر"*James C. Fletcher* على فريقه الأول مكونا من 65 عضوا، وأوصى فليتشر بأن كل الجوانب البحثية والعلمية لابد من تسريعها للوصول إلى قرار عملي لتجسيد فكرة الإعتراض بالصواريخ أوائل التسعينيات [1]؛ حيث قام الخبراء صياغة خطة عمل من أربعة طبقات أساسية لتشغيل عمليات الإعتراض وتفعيل نظام الدفاع الصاروخي، هي[2]:

- الصواريخ الإعتراضية.
- أجهزة الإستشعار والإنذار المبكر.
- تمييز الرؤوس الحربية عن الرؤوس الخداعية.
- رصد الرؤوس الحربية خلال مرحلة منتصف المسار القوسي، وقبل إختراقها للغلاف الجوي.

كان الهدف الرئيسي لبرنامج الدفاع الصاروخي الإستراتيجي يكمن في مفهوم المسمى بـــ "بريانت بابلز"*Brillian Pebbles* – الحصيات المتألقة – الذي جاء به عالم الفيزياء

[1] James Walker, and lewis Bernstein, The U.S Army in Space and Missile Defense: Seize the High Ground (Washington: U.S Government Printing Office, 2003), p.04.

[2] جوزيف إم. سيراكوسا، مرجع سابق، ص103.

الفلكية الأمريكي "لووال وود"*Lowell Wood* عام 1987[1]، والتي من خلالها طرح فكرة مفادها وضع المئات والآلاف من الصواريخ الدفاعية في مدار الأرض فوق الإتحاد السوفييتي، وتزويدها بنظم من أجهزة الإحساس أو الإستشعار الخاصة بها لتحديد الإحداثيات الفوقية والسفلية عن موضع الصواريخ الهجومية الباليستية السوفييتية، وإعتراضها خلال جميع مراحل الإطلاق قبل أو بعد إنفصال الرؤوس الحربية عن الصاروخ الناقل في الجو.

الفرع الثاني: ما بعد مشروع حرب النجوم.

على الرغم من أن التطورات السياسية والعسكرية قد كانت مفاجئة منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات؛ إلا أن الإدارة الأمريكية ظلت متمسكة بمشروع حرب النجوم لإدامة سباق التسلح بالصواريخ الإعتراضية، ونقل الصدام الإستراتيجي إلى الفضاء الخارجي، وإعتماد أساليب فنية وتقنية مطورة لشل أو إعطاب جميع أصناف الصواريخ الهجومية البالستية أثناء مراحل طيرانها في الجو والفضاء[2]، وذلك لـــ "صد الثغرة" *Window of Vulnaribility* بهدف تعزيز الأمن القومي الأمريكي.

وبمقتضى تصورات المقاربة الأمريكية التي إعتبرت أن إستراتيجية الدفاع الصاروخي إبان العصر النووي الأول كانت بمثابة ثورة في الشؤون العسكرية الدفاعية، بناءا على "الدفاع المطلق"*Absolute Defense*. وعليه، فإن الردع الإستراتيجي الذي سيطر على المعادلة النووية والصاروخية إبان عصر الحرب الباردة سوف يزول ويختفي[3].

---

(1) James Gattuso, "Brilliant Pebbles: The Revolutionary Idea for Strategic Defense", (https://www.heritage.org/defense/report/brilliant-pebbles-the-revolutionary-idea-strategic defense), Accessed Mai 08, 2020.

(2) نصير مطر الزبيدي، دور الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية في ظل التحولات الجديدة للأن القومي الأمريكي (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013)، ص.ص133-134.

(3) السيد أمين شلبي، مرجع سابق، ص.ص48-49.

لقد كشفت مرحلة ما بعد مبادرة الدفاع الإستراتيجي عن العديد من عوامل وأسباب إنهيار الإتحاد السوفييتي عام 1991، لكن كان يرى الخبراء والمحللين أن إحدى الأسباب الرئيسية هي إدامة سباق تسلح جديد مكثف بلغ 25% من إجمالي ناتجه الداخلي، و80% من البحث الوطني لديه[1]؛ لأن الوصول إلى هذا المنعطف التاريخي في الصراع قد تزامن مع نهاية العصر النووي الأول، والتكاليف المالية الضخمة التي خصصتها الإدارة الأمريكية للأبحاث والدراسات العلمية على برنامج الدرع الصاروخي القومي الجديد.

إلتزمت الإدارة الأمريكية بتجسيد مقاربتها الجديدة للدفاع الصاروخي بعد نهاية العصر النووي الأول، حتى يتوافق مضمونها مع إقتراحات وتوصيات الخبراء والمحللين بشأن مسألة مخاطر إنتشار مخاطر تهديدات القذائف والصواريخ الهجومية على المستويين الإقليمي والكوني، والهجمات الصاروخية المعادية غير المسؤولة أو الناتجة عن الصدفة، و الإطلاق غير المسؤول بفعل بؤر الصراعات والتوتر في العديد من مناطق العالم؛ لا سيما بعد إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام العالمي في ظل الوضع الجيوبوليتيكي الجديد، ورؤى الخبراء الإستشرافية لعالم ما بعد عصر الحرب الباردة؛ هي كلها عوامل قد أدت بصناع القرار لإعادة التفكير مجددا في هندسة مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي القومي، حتى يوفر "الحماية الكونية ضد الهجمات الصاروخية المحدودة"*Global* [2] *Protection Against Limited Strikes (GPALS)*، ويحقق للقوات الأمريكية وحلفائها المزايا المحتملة التالية[3]:

- الحصانة ضد الهجمات الصاروخية الباليستية المحدودة.

---

[1] جاك فونتانال، مرجع سابق، ص190.

[2] Steven A. Hildreth, Ballistic Missile Defense: Historical Overview (U.S.A: Congressional Research Service- CRS Report for Congress, July 9, 2007), p.04.

[3] محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، مرجع سابق، ص.ص260–261.

- الإعتماد على التكنولوجيات العسكرية الذكية والدقيقة لدعم برامج الدفاع الصاروخي الإستراتيجي.
- القوات الأمريكية الأمامية ستختص بدفاع ثابت، وسيتمتع حلفائها في المناطق المضطربة بحماية أفضل.

وتنفيذا لبرنامج الحماية الكونية ضد الهجمات الصاروخية المحدودة قررت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون"*Bill Clinton* إعادة هيكلة مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي القومي عام 1993، ودعم أبحاث تكنولوجيا الإعتراض الصاروخي على المستوى الوطني، وتأكيد إلتزام إدارة كلنتون بمبادئ وبنود معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لعام 1972[1]. لكن الإدارة الأمريكية حاولت في العديد من الحالات التخلي عن إلتزاماتها التي قررتها في السابق بعد أن أعلنت عن نوايا إنسحابها من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية منذ وصول "جورج بوش"*George W. Bush* إلى السلطة عام 2001، وذلك لدعم برنامج الدرع الصاروخي الوطني الجديد، والتأكيد على التجارب العملياتية الوطنية والميدانية في مسرح العمليات في كل من منطقة آلاسكا و كاليفورنيا [2].

وعليه، فإن مساعي المقاربة الأمريكية لتجسيد فكرة عمل الدرع الدفاعي الصاروخي القومي في القرن العشرين قد كانت عاملا حاسما لإعادة صياغة إستراتيجية الدفاع الصاروخي للقرن الحادي والعشرين.

---

[1] Steven A. Hildreth, Op.Cit, pp.04-05.
[2] Ibid, pp.05-06.

المطلب الثاني: مراحل عمل الدرع الصاروخي.

لقد كان يرى العديد من المحللين والخبراء العسكريين أن عمليات الإعتراض أو شل هجمات القذائف والصواريخ الهجومية قد تكون أكثر سهولة في مراحلها الأولى من عمليات إطلاقها في الجو أو في منتصف مسارها القوسي؛ أي خلال مرحلة الدفع والصعود. لكن يمكن لها أن تتخذ مسارا قوسيا أو باليستيا نصف دائري بفعل تأثير وزن الرؤوس الحربية و المسافة القصوى والجاذبية الأرضية، كما لا يمكن إعتراض الرؤوس الحربية خلال مراحلها الأولى من عمليات الإطلاق؛ لأن تشغيلها لا يتم إلا مع نهاية المرحلة الثانية، وبداية المرحلة الثالثة.

الفرع الأول: أصناف القذائف والصواريخ االإعتراضية.

قام الخبراء بإعادة تصنيف القذائف والصواريخ الإعتراضية حسب ترتيب يعرف بإسم ترتيب الطبقات، وذلك وفق الحمولة والمسافة القصوى التي يمكن أن تقطعها في الجو، هي[1]:

- "الصواريخ القصيرة المدى"*Short- Range Ballistic Missile (SRBM)* مسافة أقل من 1000 كلم، وإلى حوالي 620 ميلا تقريبا.
- "الصواريخ المدى المتوسط"*Medium- Range Ballistic Missile (MRBM)* مسافة بين 1000 و2000 كلم، وإلى حوالي 620 حتى 1860 ميلا تقريبا.
- "الصواريخ المتوسطة المدى"*Intermediate- Range Ballistic Missile (IRBM)* مسافة بين 3000 و5500 كلم، وإلى حوالي 1860 حتى 3410 ميلا تقريبا.
- "الصواريخ الباليستية العابرة للقارات" *Intercontinental Ballistic Missile (ICBM)* مسافة أكثر من 5500 كلم.

[1] جوزيف إم. سيراكوسا، مرجع سابق، ص76.

- "الصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات"*Submarine-Launched Ballistic Missile (SLBM)*، والتي عادة ما تكون تكتيكية مضادة للسفن الحربية و الغواصات أو بالستية تسيارية عابرة للقارات.

في ذات السياق، يؤكد الخبراء العسكريين على أن عمليات إطلاق القذائف و الصواريخ الإعتراضية قد تكون بواسطة المنصات البرية والقواعد البحرية العائمة أو الوسائط الجوية والفضائية. وقد قام الخبراء بتحديد ثلاثة أصناف أخرى وفق خصائصها التكنولوجية، هي[1]:

- صواريخ إعتراضية تكتيكية ذات المدى القصير من عدة أميال إلى بضع مئات من الأميال.
- صواريخ إعتراضية ميدانية ذات المدى المتوسط أو الطويل.
- صواريخ إعتراضية إستراتيجية ذات المدى البالستي أو التسياري العابر للقارات.

الفرع الثاني: المراحل الثلاثة لعمليات الإعتراض الصاروخي.

يوجد ثلاثة مراحل تحليق أو طيران أساسية يمكن أن تقطعها القذائف والصواريخ الإعتراضية في الجو، كما يمكن لها أن لا تخترق الغلاف الجوي للأرض، ولا ينفصل الرأس الحربي عنها، هي[2]:

أولا: "مرحلة الدفع"*The Boost Phase (BPh)*: تبدأ من مرحلة إطلاق القذائف والصواريخ الإعتراضية إلى إرتفاع عالي عن الأرض، وأحيانا تستمر هذه المرحلة ما بين ثلاثة وخمسة

---

[1] منيب الساكت، توفيق ماضي الجغبير، غالب صباريني، أسلحة الدمار الشامل: الكيماوية والبيولوجية و النووية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص.ص101–102.

[2] جوزيف إم. سيراكوسا، مرجع سابق، ص77.

دقائق، ويمكن أن تصل سرعتها إلى حوالي 24.000 كلم/سا[1]. لكن خلال هذه المرحلة قد تتفاوت فيها المسافة القصوى وسرعة القذائف والصواريخ بشكل كبير[*].

ثانيا: "المرحلة الوسيطة"*The Midcourse Phase (MPh)*: تبدأ هذه المرحلة بعد أن تنتهي الصواريخ الإعتراضية من الإشتعال خلال مسارها القوسي في الجو، وتستمر إلى نحو 20 دقيقة في حالة الصواريخ العابرة للقارات. لكن خلال هذه المرحلة يمكن أن تنفصل الرؤوس الحربية أو الخداعية عن الصاروخ الناقل[2]؛ حيث وصف الخبراء هذه المرحلة بأنها تعتبر من بين أطول المراحل التي يمكن أن تقطعها القذائف والصواريخ الدفاعية في الجو؛ لأن مركز القيادة والسيطرة والتحكم يعمل من خلالها هذه على تثبيت إحداثيات مسار الإشتباك و الإعتراض بدقة.

ثالثا: "المرحلة النهائية"*The Terminal Phase(TPh)*: تبدأ بعد إختراق الرؤوس الحربية الغلاف الجوي للأرض، حتى مرحلة إعتراضها للهدف المعادي في نقطة الصدام المباشرة، وتستمر لأقل من دقيقة في حالة الرؤوس الحربية الإستراتيجية العابرة للقارات، وقد تصل سرعتها إلى حوالي 3200 كلم/سا.

وعليه، سيوضح الشكل التالي لأهم العناصر والمراحل الأساسية عن عمل نظام الدفاع الصاروخي القومي أو الوطني. والملاحظ في الشكل أن هذه المراحل مرتبطة إرتباطا وثيقا بواسطة تفعيل خاصية "نظام الأنظمة"*System of Systems*؛ حيث لا يمكن فصلها و تقديمها وتأخيرها أو إلغاء مرحلة من مراحلها، وإمكانية تنسيق جميع عناصرها الرئيسية و الفرعية المكملة مع وحدات عناصر نظم الدفاع الصاروخي الأخرى.

---

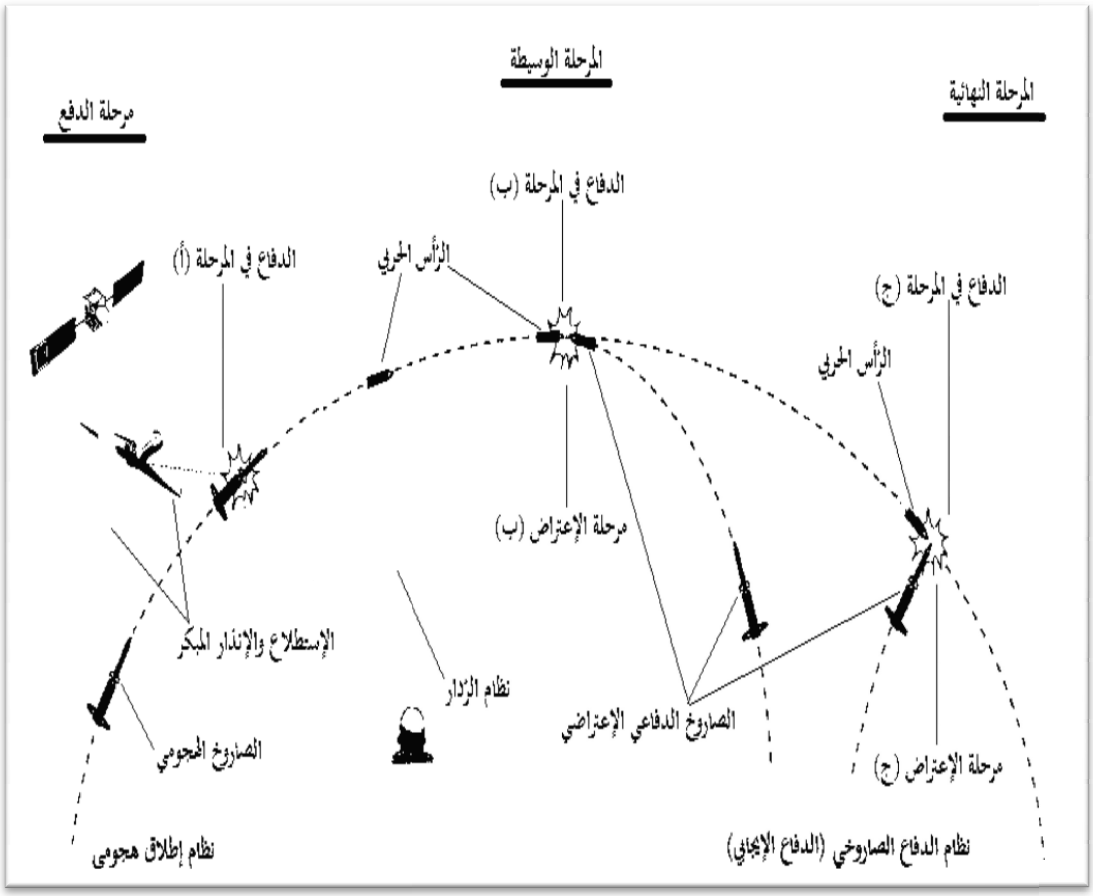
(1) _____, Options for Deploying Missile Defense in Europe (U.S.A: Congressional Budget Office– CBO, 2009), p.31 .

(*) أنظر: الجدول رقم: (07) سلم قياس سرعة القذائف والصواريخ وتصنيفها.

(2) Loc.Cit.

شكل (09)

عناصر ومراحل عمل نظام الدرع الدفاعي الصاروخي



Source:

_____, U.S Missile Defense: A Strategic Challenge for Europe (Zurich: Analysis in Security Policy, 2007), p.02.

لقد أوجد كل من "ريتشارد ريتر"*Richard Reeter* و"ديفيد مارتين"*David Martin* ثلاثة مراحل من الفرص المتاحة المكملة لنجاح عمليات الإشتباك والإعتراض الصاروخي على النحو التالي[1]:

- رصد الهدف المعادي بواسطة أجهزة الإستشعار والإخطار والإنذار المبكر.

[1] عامر مصباح، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن، مرجع سابق، ص.ص222–223.

- الإستعانة بالطائرات والقواعد البرية والسفن البحرية والمحطات الفضائية.
- تفعيل وحدات عناصر الدفاع الجوي والصاروخي المتمركزة حول محيط الأهداف الحيوية للدولة.

المطلب الثالث: البنية الهيكلية للدرع الصاروخي.

يتألف أي نظام الدرع الدفاعي صاروخي من هياكل ومنظومات إعتراضية رئيسية و فرعية، وشبكات رادارية للإستطلاع والإنذار المبكر، ومراكز القيادة والسيطرة والتحكم لإدارة المعركة، وشبكة الإتصالات السلكية واللاسلكية لتبادل المعلومات، وشبكة الإحداثيات الفوقية والسفلية المدمجة مع نظم الدرع الدفاعي الصاروخي خارج إقليم الدولة.

الفرع الأول: عناصر العمليات الأربعة.

تتجسد المقاربة الأمريكية الجديدة بشأن العمليات الأربعة لعمل نظام الدفاع الصاروخي القومي في تنسيق وتفعيل جميع وحدات عناصر البنية الهيكلية للدرع الدفاعي الصاروخي الرئيسية والفرعية التالية[1]:

أولا: "نظم الدفاع السلبي"*Passive Defense System*: إجراءات تقييم مهام القوات العسكرية للتقليل من مخاطر تهديدات القصف الجوي والصاروخي، والحد من آثارها و نتائجها السلبية[2]. أهمها:

- الدفاع المدني.

---

[1] دينيس كافين، أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي عن مسرح العمليات والمفاهيم العملياتية الحديثة: وجهة نظر أمريكية، في: جاكلين ديفس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص.ص132–133. أنظر:

Aris Roubos, and Michel Wautelet, National Missile Defense: le Retour de la Guerre des Étoils et les Enjeux Stratégiques (Bruxelles: Groupe de Recherche et D'information sur la Paix et la Sécurité – GRIP, 2000), p.13.

[2] A. L. Latter, and E. A. Martinelli, Active and Passive Missile Defense (California: The RAND Corporation, 1966), pp.01-02.

- الإنذار المبكر.
- الدعم اللوجيستي.
- الإختراق الإلكتروني والتشويش والإستطلاع المضاد.

ثانيا: "نظم الدفاع الإيجابي"*System Active Defens*: إجراءات عملية إعتراض الصواريخ المعادية الهجومية في الجو، وتدمير منصاتها وقواعد إطلاقها[1].

ثالثا: "عمليات الهجوم للدفاع الصاروخي"*Attack Operations for Missile Defense*: تدمير منصات وقواعد إطلاق القذائف والصواريخ الدفاعية الإعتراضية، وهياكل دعمها أو إعطابها وتحييدها[2]. أهمها:

- تقنيات الإستطلاع وإلتقاط الأهداف.
- مراكز القيادة والسيطرة والتحكم والإتصالات الداعمة.
- قواعد إطلاق ونقل وتحريك القذائف والصواريخ الإعتراضية.

رابعا: "مراكز القيادة والسيطرة والإتصالات والحاسوب والإستخبارات"*C4i*[*]: تنسيق مهام القوات العسكرية المشتركة لقيادة عمليات الدفاع الإيجابي والسلبي، وقد تشمل على

---

[1] Ibid, p.02.

[2] Merrick E. Krause, Attack Operations for Missile Defense (Alabama: Center for Strategy and Technology Air War College, 2002), p.54.

[*] مجموعة الوسائل الفنية ذات التكنولوجيات العسكرية المتقدمة لجمع المعلومات عن الخصم، الإنذار المبكر القريب والمتوسط والبعيد، رصد أي تحركات أو تعديلات في نظام الخصم، شبكة من الإتصالات و المواصلات المنتشرة في أنحاء العالم التي تستخدم فيها الأقمار الإصطناعية، محطات الرادارات وصور الأقمار الإصطناعية؛ هي كلها وسائط متكاملة لإرسال وتحويل البيانات والمعلومات إلى مراكز العمليات و القيادات للدول والحلفاء، وإلى أجهزة المخابرات لتبادل المعلومات والإنذار المبكر عن خطر تهديدات القذائف والصواروخ الحالية والمحتملة. راجع: خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع و الأشخاص والقضايا، مرجع سابق، ص.ص612–613.

بيانات تخطيط مراحل الإعتراض والمراقبة والتوجيه والقيادة عن بعد، وإعداد التقارير عن نتائج تقييم العمليات على كافة المستويات[1]. أهمها:

- أجهزة الإستشعار والإنذار المبكر.
- هياكل تنظيم العقيدة العسكرية المتبعة.
- شبكة الردارات الأرضية والبحرية والجوية والفضائية.
- وسائل الإتصالات والحواسيب والمعلومات الإستخباراتية الداعمة.

الفرع الثاني: العناصر الفرعية المكملة.

لقد أكدت الإدارة الأمريكية في العديد من تقاريرها الأمنية والعسكرية والإستخباراتية لا سيما منها تقرير "مراجعة الدفاع الصاروخي القومي" *National Missile Defense Review Report (BMDR)* الصادر في شهر مارس عام 2010، والذي أشار إلى أن مخاطر تهديدات القذائف والصواريخ الإنسيابية والتسيارية تتزايد كما ونوعا، وأن هناك جهودا تبذلها دول مارقة لحماية صواريخها من خطر الهجوم الإستباقي[2]؛ مما يعني في التحليل المبدئي أن الهجوم الإستباقي جزء من العقيدة العسكرية الأمريكية. لكن بعد الإطلاع على تقرير المراجعة، فقد إتضح أن أي نظام درع دفاعي صاروخي قومي أمريكي يتألف من عناصر فرعية بديلة ومكملة أخرى، هي[3]:

- برامج ملحقة بإجراءات الدعم الفضائي الوطنية.
- أنظمة "القيادة والسيطرة والإتصالات والإستطلاع"*C4ISR- based system*.

---

[1] دينيس كافين، أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي عن مسرح العمليات والمفاهيم العملياتية الحديثة: وجهة نظر أمريكية، في: جاكلين ديفس، شارلز بيري، مرجع سابق، ص133. أنظر:
Aris Roubos, and Michel Wautelet, Op.Cit, p.13.

[2] _____, Ballistic Missile Defense Review- BMDR (U.S.A: Department of Defense– DOD, 2010), pp.01-02.

[3] عبد الجليل زيد المرهون، المقاربة الأمريكية الجديدة للدفاع الصاروخي، وتأثيرها على المنطقة العربية (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011)، ص.ص03–04.

- محطات "شبكة الرادارات العاملة بنطاق الترددات السينية"*X- band Radar*.
- مواقع "القواعد الأرضية للصواريخ الإعتراضية"*Ground Based Interceptor (GBI)*.

في ذات السياق، يمكن أن تعمل نظم الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي على إقامة منظومات فرعية جوية وفضائية مكملة لتفعيل وسائط عناصر الدرع الدفاعي الصاروخي التالية[1]:

أولا: منظومة الإستطلاع والإنذار المبكر والإتصالات: أقمار التجسس والإتصالات و الطائرات المأهولة وغير المأهولة. أهمها:

- رادار "إي. 2. سي"*Radar System (E2-C)*.
- نظام "الإنذار والسيطرة المحمول جوا" *Airborn Warning and Control System (AWACS)*.
- طائرات الإنذار المبكر غير المأهولة أو "طائرات الإنذار بدون طيار" *Aerial Surveillance Drones (ASD)*.

ثانيا: منظومة القيادة والسيطرة والتحكم: مركز القيادة والسيطرة والتحكم الموجود في باكلي بولاية كولورادو المتصل بأقمار الإتصالات لنقل البيانات والمعلومات، والتي يمكن تحويلها إلى مراكز قيادة وتحكم فرعية أخرى؛ حيث لا تزيد مدة الرد فيها عن 1.6 دقيقة لحظة إطلاق الصاروخ المعادي، هي:

- منظومات دفاعية إيجابية فرعية لإعتراض القذائف والصواريخ الهجومية في الجو والفضاء الخارجي. أهمها[1]:

[1] إبراهيم إسماعيل كاخيا، "كيف نجهز الدفاع عن الوطن و نحمي إستقلاله؟"، مجلة الفكر السياسي، ب.ع (ب.ت)، ص.ص141–142.

- أسلحة الإعتراض الجوية: نظام "الإعتراض خارج الغلاف الجوي "أكسو– أتمو سفريك"*Exoatmospheric Kill Vehicle(EKV)*.
- أسلحة الإعتراض الفضائية: نظام "الإعتراض المضادة للأقمار الإصطناعية"*Anti Satellite Laser (ASL)*.
- أسلحة "الطاقة الكامنة"*Potential Energy*: تبلغ سرعتها أكثر من 04 كلم/ثانية و بزاوية إطلاق دائرية 360 درجة، وإرتفاع منخفض في حدود 30 درجة، وقد يصل زمن طيرانها إلى حوالي 70 ثانية.
- أسلحة "الطاقة الإشعاعية"*Weapons Directed Energy (D.E.W)* [2]: أنظمة إشعاعية عالية الطاقة موجهة عن بعد. أهمها:
  - أشعة "الليزر إيكس"*X-Ray*.
  - أشعة "نوتيلوس المحمولة جوا"*Nautilus Laser Defense (NLD)*.
  - أشعة "الليزر المحمول جوا"*Boeing YAL-1 Airborne Laser (ABL)*[3].
- أسلحة "الطاقة الحركية"*Kinetic Energy Weapons (KEW)* [4]: تقوم فكرتها الأساسية على إعتراض القذائف والصواريخ المعادية والهجومية بواسطة المدافع الضخمة التي تعمل بالطاقة الكهرو–مغناطيسية مجهزة بنظام توجيه ذاتي؛ حيث يتم من خلالها إستخدام طاقة الطيف في أسلحة الطاقة الموجهة التي يمكن إطلاقها من قواعد عسكرية أرضية وجوية وبحرية وفضائية.

---

[1] نفس المرجع، ص143.

[2] Andrew Feickert, U.S Army Weapons– Related Directed Energy Programs: Back Ground and Potential Issues for Congress (U.S.A: Congressional Research Service, 2018), p.01.

[3] Christopher Bolkcom, and Steven A. Heldreth, Airborne Laser– ABL: Issue for Congress (U.S.A: Congressional Research Service, 2007), p.07.

[4] Daniel C. Sproull, "Kinetic Energy Weapons: the Beginning of an Interagency Challenge", Inter Agency Journal, Vol.08 (2017), p.01.

وعليه، يتضح أن خاصية التكنولوجيا العسكرية المعقدة ملازمة لأي نظام درع دفاعي صاروخي، وقد يعود سبب ذلك إلى تقلص دور المسافة – الأبعاد الجغرافية – أمام تطور قوة وسرعة القذائف والصواريخ الهجومية التكتيكية والإستراتيجية المعاصرة من حيث المدى أو المسافة. وبالتالي، فإن إستراتيجية الدفاع الصاروخي الأمريكي تتشكل من تنسيق و تفعيل جميع وحدات عناصر الدرع الدفاعي الصاروخي المنتشرة داخل أو خارج إقليم الدولة.

المطلب الرابع: التقنيات الرادارية والشركات المنفذة للدرع الصاروخي.

يتم تنفذ عمليات الإعتراض الصاروخي من خلال التنسيق والربط الوثيق بين جميع وحدات عناصر الدرع الصاروخي القومي. لكن لا يمكن تفعيل هذه العناصر دون الإستعانة بالتقنيات الرادارية الأمريكية الحديثة؛ حيث يرى الخبراء أنه من المفضل إعتراض القذائف و الصواريخ الهجومية المعادية بعدد كبير من الصواريخ الدفاعية الإعتراضية في آن واحد، و رصد خط مسارها بواسطة الشبكات الرادارية، وحساب الإحداثيات الفوقية والسفلية أثناء مرحلة التحليق في الجو، مع إمكانية تبادل البيانات والمعلومات بين الشبكات الرادارية الأرضية والبحرية والجوية والفضائية.

الفرع الأول: الشبكات الرادارية الحديثة.

لا يمكن ربط وتشغيل وحدات عناصر الدرع الدفاعي الصاروخي القومي؛ إلا من خلال تفعيل الشبكات الرادارية الحديثة التالية[1]:

أولا: الكشف الحراري بإستخدام أجهزة الإستشعار التي تعمل في نطاق الأشعة تحت الحمراء: يلتقط الرادار الطاقة الحرارية المنبعثة من الصواريخ الهجومية المعادية، وبإستخدام الكمبيوتر والحاسوب يتم تقييم بيانات الإحداثيات اللازمة للإشتباك بدقة. أهمها: شبكة أقمار

[1] توماس مورغان، القيمة المحتملة للدفاع الصاروخي وفق ظروف منطقة الخليج العربي، في: جاكلين ديفس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص.ص99–100.

الإنذار الإستراتيجي الأمريكي أو "برنامج الدعم الدفاعي" *Defense Support Program (DSP)*[1]، وهو عبارة عن برنامج تابع للقوات الجوية الأمريكية، حتى يحل محل نظام إنذار الدفاع الصاروخي بالأشعة تحت الحمراء الذي إستخدمته قوات الجيش الأمريكي عام 1960[2]؛ حيث يقوم هذا البرنامج الدفاعي بإستخدام أقمار الإستطلاع الفضائية المكون الرئيسي لنظام الإخطار والإنذار المبكر التي تستخدمها قوات الجيش الأمريكية حاليا في عملياتها العسكرية.

ثانيا: الكشف الرداري بإستخدام الأقمار الإصطناعية أو نظام التموضع العالمي: على الرغم من الإستخدام السلمي لـــ "نظام التموضع العالمي" *Global Positioning System (GPS)* ؛ إلا أنه تدريجيا ومنذ السنوات الأخيرة شرعت وكالة الدفاع الصاروخي في إستخدامه على نطاق واسع لتحقيق المهام الرئيسية التالية[3]:

- تحديد موقع نظم الدفاع الجوي والصاروخي.
- تحديد موقع الطائرات الحربية المأهولة وغير المأهولة.
- تحديد موقع القذائف والصواريخ الجوالة والإنسيابية والتسيارية.
- يمكن الإستعانة به في الحروب الإلكترونية الدفاعية والهجومية.

ثالثا: الكشف الرداري بإستخدام الطاقة الكهرو– مغناطيسية: يبث جهاز الإرسال طاقة كهرو– مغناطيسية في الأثير تنعكس على شاشة جهاز الإستقبال.

---

(1) _____, Defense Support Program: Celebrating 40 Years of Service (U.S.A: Aerospace Systems Marketing Communications, 2010), pp.01-02.

(2) _____,"History of Strategic Air and Ballistic Missile Defense 1956-1972" History Army Mil, 1956 (https://history.army.mil/html/books/bmd/), Accessed June 01, 2020.

(3) Scott Pace, and Others, the Global Positioning System Assessing: National Policies (U.S.A: Office of Science and Technology Policy - Rand, 1995), p.20.

وعليه، كلما توسعت مساحة السطح العاكسة لأشعة الكشف الرداري تجاه الأهداف المعادية؛ زادت منه الطاقة المنعكسة إلى أجهزة الإستقبال، ومن ثم إمكانية إكتشاف ورصد القذائف والصواريخ الهجومية المعادية مبكرا من مسافات بعيدة؛ حيث يطلق الخبراء على مساحة السطح العاكس هذه بالبصمة الرادارية أو "المقطع الرداري"*Radar Cross (RCS) Section*[1]، كما يمكن تشغيل تقنيات الكشف الرادارية الأمريكية الحديثة بواسطة تفعيل الشبكة التقنية الرادارية "رادار إيكس. باند"*X- Band Radar (X-BR)* . أهمها[2]:

- رادار "أف. بي. إكس. تي"*Forward Based X- band Radar Transportable (FBX- T)*: تصنيع شركة رايثون عام 2003، وقد يصل مداه إلى حوالي 4700 كلم، وتبلغ تكلفته الإجمالية حوالي 350 مليون دولار.
- رادار "أي. ني. تبي. 2"*AN/TPY- 2*: تصنيع شركة لوكهيد مارتن وشركة رايثون، ويعمل الرادار في نطاق الشبكة الرادارية "إكس باند. جي. إي"*X- Band. J. I*، و يحتوي هوائي الرادار على 25344 نقطة للإرسال والإستقبال، وقد يصل مداه إلى 1000 كلم[3].
- رادار "جي. بي. آر"*Ground Based Radar Prototype (GBR- P)*: نظام راداري مثبت على منصات وقواعد أرضية من تصنيع شركة رايثون[4].

---

(1) توماس مورغان، القيمة المحتملة للدفاع الصاروخي وفق ظروف منطقة الخليج العربي، في: جاكلين ديفس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص100.

(2) محمد بن يحيى الجديعي، "الرادارات بعيدة المدى: القدرات المزدوجة"، مجلة الدفاع الجوي، العدد11 (سبتمبر 2012)، ص.ص18– 20.

(3) _____, Options for Deploying Missile Defense in Europe, Op.Cit, p.35.

(4) Georg L. Monahan, Ground Based Radar: GBR (U.S.A: Department of The Army Strategic Defense Command, 1989), p.09.

- رادار "إس. بي. إيكس"*The Sea Based X- Band (SBX)*: نظام راداري مثبت على منصات بحرية عائمة من تصنيع شركة رايثون، وقد يصل المدى إلى 4000 كلم[1].

ولعل أهم ما يميز الشبكات الرادارية الأمريكية الحديثة وأنظمة الإخطار والإنذار المبكر وأنظمة الإستطلاع ذات التقنيات العالية، مايلي[2]:

- تحديد هوية وسرعة القذائف والصواريخ المعادية.
- ترددات عالية لمعالجة الإشارة ضمن نطاق شبكة "إيكس باند"*X- Bands*.
- تقويم إحداثيات عمليات الإشتباك والإعتراض الصاروخي، وتقييم مهمة القدرة التدميرية.
- تحويل بيانات الإحداثيات إلى مراكز القيادة والسيطرة والإتصالات الداعمة لإدارة المعركة.

يساهم تطوير وتحديث تكنولوجيا شبكات الكشف والرصد الردارية في تحديد الأهداف أو الهجمات الصاروخية المعادية الداخلية والخارجية بدقة، ولدى القوات الأمريكية نماذج عديدة من الشبكات الرادارية الأرضية والبحرية والجوية والفضائية، والتي لا يمكن للقوات الأمريكية الإستغناء عنها في أنشطتها للعمل الميداني المشترك في مسرح العمليات، أو خلال فترة محدودة من عمليات الإعتراض الصاروخي[3]. نذكر أهمها حسب ما هو موضح في الجدول التالي؛

---

(1) _____, Sea Based X- BAND Radar: SBX (U.S.A: Missile Defense Agency- MDA Facts, 2004), p.01.

(2) Ibid, pp.35-36.

(3) هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص66.

جدول (08)
رادارات الإخطار والإنذار المبكر الحديثة

الرادارات الأرضية	الرادارات البحرية	الرادارت الجوية والفضائية
"أنظمة الرادار والإنذار المبكر" *Radar And Early Warning Systems (REWS)*	"أي .أن. أس. بي. جي. 51" *AN/SPG 51*	"برنامج دعم الدفاع، أو الإنذار المبكر بالأقمار الصناعية" *Defense Support Program (Satellite Early Warning System)*
"نظام الإنذار المبكر للصواريخ الباليستية" *(Ballistic Missile Early Warning System – BMEWS)*	"أي. أن. أس. بي. أن. 46" *AN/SPN 46*	"نظام الأشعة تحت الحمراء الفضائي" *Space Bases Infrared System (SBIRS)*
"غلوبيوس" *Globus 2*	"آي. أن. أس. بي. كيو" *AN/SPQ 11-9*	"أي. أن. أي. بي. جي" *AN/APG 68-70-77-79-81*
"بايف باو" *Pave Paw*	"أي. أن. أس. بي. أس" *AN/SPS 40-48-49-52*	/
"كوبرا داين 117" *Cobra Dane-117*	"أي. أن. أس. بيي" *AN/SPY 1-3*	/
"أي. أن. أم. بي. كيو 14" *AN/MPQ 14*	"أي. أن. أف. بي. أس" *AN/FPS 16-17-85*	/

المصدر:

هادي زعرور، مرجع سابق، ص.ص66–67.

الفرع الثاني: الشركات الصناعية العسكرية.

كان يرى العديد من الخبراء العسكريين أن "هيئة الدفاع الصاروخي البالستي" *Ballistic Missile Defense Organization (BMDO)* هي الفرع الرئيسي المسؤول عن إجراء التعاقدات مع الشركات الصناعية الأجنبية، والفرع التابع لها "مكتب برنامج المشروع" *Joint Program Office (JPO)*، فهو الفرع المسؤول عن تطوير وسائط عناصر نظم الدفاع الصاروخي، وأما شركة "بوينج" *Boeing Usin* فهي المكلف الرئيسي بإختبار عمليات التشغيل

الأولية على عناصر الدرع الصاروخي. وقد حددت هذه التعاقدات مهام الشركات الصناعية العسكرية التالية[1]:

أولا: شركة "لوكهيد مارتن"*Lockheed Martin Usin*: مسؤولة عن تصنيع الصاروخ الدفاعي "الناقل لمركبة القتل"*Payload Launch Vehicle (PLV)*، وبدأت بإنتاج أول نسخة منه مطورة بالكامل عام 1992، وبتكلفة بين 12 و18 مليون دولار[2].

ثانيا: شركة "رايثون"*Raytheon System Usin*: مسؤولة عن تصنيع "رادار القاعدة الأرضية"*GBR*، وتبلغ تكلفة إنتاج "مصفوفة الهدف"*Target Array* بين 20 و25 مليون دولار، وأما برنامج الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات على الإرتفاعات العالية، فقد تبنته شركة لوكهيد مارتن ومارتين ماريتا[3].

ثالثا: شركة "رايثون لأنظمة الصواريخ"*Usin Missile System Raytheon*:مسؤولة عن تصنيع "مركبة القتل"*Exo- Atmospheric Kill Vehicle (EAKV)*، وتبلغ تكلفتها بين 30 و35 مليون دولار، وقد إشتركت شركة رايثون مع شركة بوينج في تطوير مركبات القتل، وأما شركة لوكهيد مارتن تعمل على تجميعها مع "مركبة الدفع" *The Payload Launch Vehicle (PLV)*[4].

---

[1] محمد سويلم حسام الدين، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص.ص06-107.

[2] Philip B. Nelson, and Robert D. Stoner, Defense Industry Rationalization (U.S.A: Lockheed Martin, 1995), p.430.

[3] Greg Shelton, Raytheon Processing Technology: an Essential Element of Every System (U.S.A: Technology Today Highlighting Raytheon's Technology, 2003), p.04.

[4] Ibid.

رابعا: شركة "تي. آر. دبليو"*TRW Usin*: مسؤولة عن تصنيع ملحقات "مراكز القيادة و السيطرة والإتصالات وإدارة المعركة"*BM/C3*[1].

الفرع الثالث: مناطق نشر عناصر الدرع الصاروخي.

تعمل الشركات الصناعية الأمريكية الرائدة في مجال التكنولوجيات العسكرية الحساسة والدقيقة على نشر وحدات عناصر الدرع الدفاعي الصاروخي القومي الأمريكي في المناطق الداخلية التالية[2]:

أولا: نظام "القاعدة الأرضية للإعتراض"*Interceptor Ground Based (GBI)*[3]:

- محطة كلير الجوية في آلاسكا.
- مجمع فورت جريلي في ألاسكا.
- منطقة بوكين للتدريب في ألاسكا.
- قاعدة غراند فوركس في نورث داكوتا.
- مجمع ستانلي آر. ميكلسون الأمني في نورث داكوتا.

ثانيا: نظام "القيادة والسيطرة والإتصالات وإدارة المعركة"*BM/C3*[4]:

- الأماكن السابقة نفسها.

ثالثا: نظام "رادار إكس. باند"*X- Band Radar (XBR)*[5]:

- محطة إيركسون الجوية في ألاسكا.
- مجمع ستانلي آر. ميكلسون الأمني في نورث داكوتا. وفيه:

---

(1) _____, Technology Driving Grouth (U.S.A: TRW Annual Report, 2001), p.15.

(2) محمد سويلم حسام الدين، مرجع سابق، ص.ص100-102.

(3) _____, Ground Based Interceptor- GBI (U.S.A: Missile Defense Agency– Fact Sheet, 2015), p.01.

(4) _____, Technology Driving Grouth, Op.Cit, p.15.

(5) Loc.Cit.

- ثلاثة قواعد ومواقع لإطلاق الصواريخ الإعتراضية.
- موقع للإنذار"رادار أم. أس. آر"*Movement and Surveying Radar(MSR)*.

رابعا: نظام "الإتصالات مع الصاروخ الإعتراضي في الجو"*In- Flight Interceptor Communications System (IFICs)*[1]:

- ألاسكا.
- نورث داكوتا.

خامسا: نظام "رادار الإنذار المبكر المطور"*Upgraded Early Warning Radars (UEWR)*[2]:

- محطة كلير الجوية في ألاسكا.
- قاعدة بيل الجوية في كاليفورنيا.
- محطة كاب كود الجوية في مساشوستش.

المبحث الثاني: نظم الدرع الصاروخي الأمريكي عن مسرح العمليات الحديثة.

قامت الإدارة الأمريكية تأسيس "هيئة الدفاع الصاروخي الباليستي"*Ballistic Missile Defense Organization (BMDO)*[*] خلال فترة التسعينيات[3]، وقد ركزت من خلالها على جهود أبحاثها لتطوير وحدات عناصر "نظام الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات" *Theater Missile Defense System (TMDs)* لإعتراض القذائف والصواريخ التكتيكية و

---

[1] Loc. Cit.

[2] مايكل كريبون، مرجع سابق، ص361.

[*] أنشئت من طرف هيئة "سايف غارد"*Safe Guard System Organization* في يوم 20 ماي عام 1974.

[3] محمد خميس، مرجع سابق، ص147.

ناقلاتها العائدة من الدفاعات المضادة للصواريخ التعبوية، وأجهزة الإستشعار والإنذار المبكر لتقويم إحداثيات مسار الناقلات ونقطة تأثيرها[1]. كما يوفر نظام ثاد تغطية ممتدة عن مواقع القواعد العسكرية والتجمعات السكانية والأهداف المعادية الداخلية والخارجية في مساحات واسعة من مستوى مسرح العمليات[2].

المطلب الأول: الدفاع الصاروخي على الارتفاعات العالية عن مسرح العمليات.

أخذ نظام ثاد أو نظام "الدفاع الصاروخي على الإرتفاعات العالية عن مسرح العمليات" *Terminal High Altitude Area Defense (THAADs)* يتطور في صورة نظام دفاع صاروخي إقليمي لتفعيله مع عناصر نظم الدفاع المضاد للصواريخ عن مسرح العمليات العسكرية التابعة له[3]، ويعد نظام ثاد للدفاع الصاروخي على الإرتفاعات العالية برنامجا أساسيا مكملا لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية، وله العديد من المزايا والقدرات التقنية المطورة لإعتراض القذائف والصواريخ المعادية خلال جميع مراحل طيرانها وتحليقها في مسرح العمليات من إرتفاعات منخفضة أو عالية.

الفرع الأول: العناصر والقدرات المطورة.

يوفر نظام ثاد تغطية ممتدة عن مواقع القوات المسلحة والتجمعات السكانية على مساحات واسعة من مسرح العمليات، مع قدرته العالية على إعتراض الصواريخ المعادية في الجو التي يصل مداها من 100 وإلى حوالي 2000 كلم، وتقليصه عدد الصواريخ الدفاعية الإعتراضية اللازمة للإشتباك مع الأهداف المعادية المنخفضة، وقد خصص الكونغرس

---

(1) Robert M. Soofer, "Joint Theater Missile Defense Strategy", Joint TMD Strategy (Autumn 1995), p.70.

(2) Dennis Mc Dowell, Theater Missile Defense: a Joint Enterprise (U.S.A: Joint Force Quarterly– JFQ, 1993), p.01.

(3) محمد خميس، مرجع سابق، ص149.

الأمريكي للبرنامج حوالي 3.8 مليار دولار عام 1989، و4.4 مليار دولار عامي 2000 و 2005، وبلغت تكلفته الإجمالية حوالي 14.7 مليار دولار[1].

بدأت أولى المحاولات لإختبار وتشغيل عناصر نظام ثاد للدفاع الصاروخي عن الإرتفاعات العالية في عام 1992، وذلك بعد أن أجريت عليه 11 تجربة في إطار "تعريف البرنامج وخفض حدة المخاطر"*Programme Definition And Risk Reduction (PDRR)*، وقد وافقت رسميا الإدارة الأمريكية على نظام ثاد عام 2000، وتم نشر أول نسخة منه مطورة بالكامل في مناطق تمركز القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة عام 2003، وعلى أن ينتهي تنفيذه حتى عام 2006[2]. كما تعمل شركة لوكهيد مارتن على تطوير قدراته الإعتراضية، و تحديث عناصره الفرعية والرئيسية التالية[3]:

أولا: عناصر نظام ثاد[4]:

- الدعم اللوجستي.
- الدعم الفني والتقني.
- الصواريخ الدفاعية الإعتراضية.
- مراكز القيادة والسيطرة والتحكم والتوجيه.
- أنظمة الرادارات والإستشعار والإنذار المبكر.

ثانيا: القدرات الإعتراضية المطورة لنظام ثاد[5]:

---

(1) _____, Missile Defense: Theater High Altitude Area Defense- THAAD Flight Testing (U.S.A: the Library of Congress and Congressional Research Service- CRS Report for Congress, 1999), p.01.

(2) _____, Missile Defense Agency: U.S BMD Strategy and THAAD (Washington: External Affairs 7100 Defense Pantagon, 2002), p.02.

(3) محمد خميس، مرجع سابق، ص148.

(4) _____, THAAD: Media and Press Inquiries, Business Development (U.S.A: Lockheed Martin, 2015), p.02.

(5) Loc.Cit.

- التنقل والإنتشار السريع لتوفير المرونة أثناء الأوضاع المتغيرة للبيئة الإستراتيجية.
- إعتراض الصواريخ المعادية الهجومية المزودة برؤوس حربية تقليدية وغير تقليدية.
- إعتراض الغارات الجماعية والقصف العشوائي ما يزيد عن 72 غارة إعتراضية لكل بطارية.
- إدارة المعركة في منطقة جغرافية واسعة من مسرح العمليات للتقليل من آثار الضربات الجوية والصاروخية.
- إعتراض الصواريخ المعادية داخل وخارج الغلاف الجوي بواسطة تفعيل خاصية "إضرب لتدمر"*Hit – to – Kill*.
- قابل للإندماج مع وحدات عناصر نظم الدرع الصاروخي الأمريكي الأخرى، كما يمكن له أن يعمل بشكل صحيح مع النظام الأرضي "باتروت ذو القدرات المطورة الثالثة"*Patriot (PAC03)*، والنظام البحري "إيجس"*Aegis*، مع إمكانية تنسيقه مع "أجهزة الإستشعار وإدارة المعركة والإتصالات"*Command And Control, Battle Management And Communications (C2BMC)*[1]. ولعل الهدف الرئيسي من عمليات الإندماج إنما تتمثل في تعزيز التنسيق المشترك لزيادة فعالية قدراته الإعتراضية المطورة على مستوى مسرح العمليات.

[1] _____, "Command and Control, Battle Management, and Communications -C2BMC", (https://missilethreat.csis.org/defsys/c2bmc/), Accessed October 31, 2020.

الفرع الثاني: المزايا التقنية المطورة.

إحدى أهم الخصائص التكنولوجية والتطورات الإعتراضية التي شهدها نظام ثاد في الآونة الأخيرة، زيادة المساحة التي يمكن الدفاع عنها ضد الهجمات الصاروخية المعادية في الجو، وإعتراضها على إرتفاعات منخفضة وعالية في حالة إفلاتها من خط الدفاع الأول[1]، وقد طورت الإدارة الأمريكية نظم الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات الإقليمي لتحفيز الشركاء الأوروبيين في حلف الناتو على دعم المشروع عام 2001، والقبول بنشر وحدات عناصر مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي على مسرح العمليات الأوروبي[2]، وحتى يحقق للقوات الأمريكية المنتشرة وغير المنتشرة وحلفائها في المنطقة الأورو– أطلسية المزايا المحتملة التالية[3]:

- توفير دفاع شبه منيع.
- زيادة مساحة المنطقة المدافع عنها.
- القدرة على الإعتراض مرتين متتاليتين على إرتفاعات منخفضة وعالية.
- توفير خط الدفاع الأول للمنشآت في منطقة واسعة عن مسرح العمليات الأوروبي.
- إمكانية الإتصال والإندماج مع نظم الدرع الجفاعي الصاروخي خارج المنطقة الأورو– أطلسية.

يسهل إنفتاح مدى الشبكة الرادارية على زيادة مساحة التغطية الجغرافية لعمليات الإنذار والإخطار المبكر عن الهجمات الصاروخية المعادية في المناطق القريبة من حدود

---

[1] جاكلين ديفيس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص135.

[2] عادل البديوي، الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016)، ص338.

[3] جاكلين ديفيس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص138.

الدول التي تمثل خطرا وتهديدا محتملا، مع قدرتها على ضبط إحداثيات مسار الصواريخ الهجومية المكاني والزمني بدقة. ويطلق الخبراء والمحللين العسكريين على هذه العملية الإنفتاحية بـــ "الإنفتاح الأمامي"*Forward Deployment*[1]؛ لأن نظام ثاد يحتاج إلى منطقة جغرافية واسعة من التغطية الرادارية البعيدة المدى. لكن عرف نظام ثاد المطور العديد من الإختبارات التشغيلية للإنفتاح الأمامي عام 2005 وإلى غاية عام 2016. أهمها[2]:

- تفعيل نظام ثاد للإختبارات التشغيلية الأولية يوم 22 نوفمبر عام 2005.
- 12 إختبارا ناجحا بما في ذلك 10 إعتراضات عملية في شهر مارس عام 2009، وجوان عام 2010، وشهر أكتوبر عام 2011 و2012.
- تسليم الجيش الأمريكي بطاريتين حديثتين من نظام ثاد في شهر فيفري عام 2012، وإصدار بطاريتين في شهر ديسمبر عام 2014.
- تفعيل 06 بطاريات من نظام ثاد عامي 2008 و2009 و2014، وعامي 2015 و2016.
- تدعيم نظام ثاد بمعدات تقنية للتدريب المشترك عام 2016، والعمل بـــ 06 بطاريات حديثة أواخر عام 2016.

المطلب الثاني: الدفاع الصاروخي ذو القدرة المطورة الثانية والثالثة.

نظام الدفاع الصاروخي الإعتراضي ذو القدرات المطورة أو نظام "باتريوت"-*MIM-104Patriot*[3*] هو عبارة عن نظام دفاع صاروخي أرض– جو من تصنيع شركة رايثيون،

---

[1] عادل البديوي، مرجع سابق، ص338.

[2] _____, Missile Defense Agency: U.S BMD Strategy and THAAD (Washington: External Affairs 7601 Defense Pantagon, 2013), p.01.

[*] "باتريوت" Patriot: الثوريون أو رجال الكونغرس؛ يعني ذلك الإسم الذي يطلق على المستوطنين البريطانيين من المستعمرات المتحدة الثلاثة عشرة الذين تمردوا بعنف ضد السيطرة البريطانية خلال حرب الإستقلال الأمريكية ما بين عام 1775 وإلى غاية عام 1783. راجع:

وحتى يحل محل نظام الدفاع العالي والمتوسط "نايك هرقل"*NikeHercules* المطور من طرف حلف الناتو عام 1958، وكبديل عن النظام الأمريكي التكتيكي للدفاع المتوسط "إم. آي إم. 23 هوك"*MIM- 23Hawk* عام 1962؛ فضلا عن قدرات نظام باتريوت العالية والدقيقة على إعتراض القذائف والصواريخ الهجومية الباليستية العابرة للقارات، والتي تعتبر إحدى مهامه الرئيسية. كما يتألف نظام الدفاع الصاروخي الأرضي ذو القدرات المطورة من أربعة عناصر رئيسية، هي:

- صواريخ باتريوت[1]: صاروخ دفاعي إعتراضي يستهدف الأجسام المعادية أثناء مراحل تحليقها، وإيصال أو حمل المتفجرات على الرؤوس الحربية المخصصة لتدمير الأهداف المعادية في نقطة الصدام المباشرة.
- نظام الرصد الجوي أو جهاز رصد رداري[2]: يقوم بالكشف عن مدى خطورة الأهداف المعادية مع تقييم قدراتها التفجيرية الممكنة، وفك الشيفرات العاملة عليها للتمييز ما إذا كانت تابعة لسلاح معاد أو صديق.
- قاعدة إطلاق الصواريخ الإعتراضية[3]: منصة إطلاق الصواريخ التي يتم عليها تحميل أو تحريك أو إطلاق الصواريخ الدفاعية، والتي تقوم بالعملية الميكانيكية للتزود بالذخيرة – ذراع التعبئة – وقد تختلف سعة قاعدة المقذوفات فيها حسب نوعية ووزن القذائف والصواريخ الإعتراضية، وأما الحديثة منها فيمكن لها حمل أو إطلاق 16 صاروخ إعتراضي.

_____, "Patriot: Brief History" (http://oer2go.org/mods/en-boundless/www.boundless.com/u-s-history/definition/patriot/index.html), Accessed October 31, 2020.

(1) _____, Operations and Training Patriot (Washington: Department of the Army, 1987), p.07.

(2) Ibid, p.08.

(3) Ibid, p.06.

- نظام التحكم الآني[1]: يساعد على الربط الوثيق بين العناصر الفرعية والرئيسية لنظام باتريوت، وتقويم إحداثيات الشبكات الرادارية، وإعطاء الأوامر لمنصة الإطلاق بالقصف الصاروخي الإعتراضي في التوقيت المناسب لإعتراض الأهداف المعادية أثناء جميع مراحل طيرانها في الجو.

الفرع الأول: نظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثانية.

لقد طور مخططي إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي نظاما جديدا للدفاع الجوي و الصاروخي عام 1996، والذي تبنته الإدارة الأمريكية في إطار برنامج "نظام الجيش الميداني للدفاع الصاروخي الباليستي" [*] *Field Army Ballistic Missile Defense (FABMDs)*. لكن في أفق السبعينيات أسس الجيش الأمريكي لـــ "نظام الجيش للدفاع الجوي" *Army Air Defense System (AADS)*[2]، وبعدها بسنوات قامت وزارة الدفاع بتغيير البرنامج بمشروع "سام. دي" *Surface to Air Missile Development (SAM-D)* عام1975، وذلك بعد أن تم ترقيته لاحقا إلى نظام "باتريوت ذو القدرة المطورة الثانية" *Patriot Advanced Capability (PAC2)* عام 1988[3]، وحتى يوفر للقوات الأمريكية المهام التالية[4]:

- قيادة عمليات الإطلاق والإعتراض عن بعد.

---

[1] Ibid, p.11.

[*] عبارة عن برنامج تحضيرا لدراسة خاصة في رسالة إلى القائد العام وقيادة صواريخ الجيش الأمريكي عام 1959، والتي كان موضوعها "برنامج تاريخ الجيش" *Army Historical Programme Fy 1964* عام 1964، وذلك لتزويد القارئ والرأي العام بالمعلومات الكافية عن كل التطورات التكنولوجية الحديثة التي شهدتها القذائف والصواريخ الهجومية، والتحديثات الضرورية اللازمة على نظم الدفاع الصاروخي. راجع: _____, History of the Field U.S Army Ballistic Missile Defense System Project 1959-1962 (U.S.A: U.S Army Missile Command, 1996), p.06.

[2] أوكتافيو دييات، الأسلحة والإمداد: المدفعية والصواريخ، تر: محمد صالحي، وسعيد سبيعة (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2003)، ص81.

[3] _____, Système D'arme Sol- Air à Moyenne Portée: PATRIOT- MIM 104 (France: Communauté Sol- Air Nationale CESANE, 2010), p.01.

[4] حسام الدين سويلم، مرجع سابق، ص.ص42–43.

- توجيه أفضل لإعتراض القذائف والصواريخ الجوالة والإنسيابية.
- تعزيز كفاءة الشبكة الرادارية من طراز "آي. أن. أم. بي. كيو 53"-*AN/MPQ-53*.

لقد ساهمت الشراكة الأمريكية والألمانية في تحديث وتطوير وحدات عناصر نظام باتربوت ذو القدرة المطورة الثانية، حتى تكون له القدرة الكافية على المناورة في مسرح العمليات بمساعدة نظام "قاذفة الإلكترونيات"*Launcher Electronics System (LES)*، وذلك عبر ثلاثة مستويات من عمليات الإعتراض الصاروخي عن مسرح العمليات، هي[1]:

- إرتفاع عالي عن مسرح العمليات.
- إرتفاع طويل المدى عن مسرح العمليات.
- إرتفاع متوسط المدى عن مسرح العمليات.

الفرع الثاني: نظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثالثة.

إستهدفت المرحلة التالية من تطوير عناصر "نظام الدفاع الصاروخي ذو القدرة المطورة الثالثة"*Patriot Advanced Capability System (PAC-03)*، تحديث الشبكة الرادارية لتغطية مساحة واسعة على إرتفاع 25 كلم، وحتى يصل المدى الرداري إلى 80 كلم. وبالتالي، توفير زمن قصير للإنذار المبكر لإعتراض القذائف والصواريخ الإنسيابية و الباليستية، والطائرات الحربية التي تصل سرعتها إلى حوالي 6.8 ماخ[2]. كما يمكن لقدرات نظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثالثة رصد الأهداف المعادية الأقل ظهورا من مسافات بعيدة، وتعزيز جدار الحماية الدفاعي من الإختراق والتشويش أو الإعاقة الإلكترونية، و

(1) _____, Missiles and Fire Control Business Development: PATRIOT PAC- 3 (U.S.A: Lockheed Martin Corporation, 2010), p.02.

(2) حسام الدين محمد سويلم، مرجع سابق، ص43.

التعامل مع أكثر من 10 أهداف في وقت واحد، وتتبع أكثر من 50 هدف معادي في ظل ظروف التداخل الراداري من مسافة 205 كلم[1].

لكن أضافت الإدارة الأمريكية في كل مرحلة من مراحل تحديث نظام باتريوت ذو القدرات المطورة الثالثة، قدرات تكنولوجية مكملة عالية لتوسيع منطقة ساحة المعركة المدافع عنها في مسرح العمليات، ولإستثمار قدرات النظام التقنية والفنية المطورة لتحقيق إصابات دقيقة وناجحة ومدمرة؛ حيث وافقت قوات الجيش الأمريكي على نشر أول نسخة مطورة عام 1999، وحتى يتولى نظام باتريوت ذو القدرات المطورة الثالثة الإشراف على المهام الرئيسية التالية[2]:

- تعطيل كل أنواع الرؤوس الحربية.
- توسيع مساحة المنطقة المدافع عنها.
- تفعيل خاصية "أضرب لتدمر المميتة" *Hit –to- Kill*.
- القدرة على الإعتراض مرتين متتاليتين نتيجة لزيادة إنفتاح مدى الكشف الرداري.
- مضاعفة قدرة النيران ثلاث مرات مقارنة بنظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثانية.
- الإتصال المشترك مع أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي ذي الإرتفاعات العالية الأخرى.

---

[1] نفس المرجع، ص44.

[2] جاكلين ديفيس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص.ص137–138.

وعليه، فقد أوجد "أوكتافيو دييات"*Octavio Dyeeth* مجموعة من السمات البارزة و الخصائص الفنية والتقنية لنظام باتربوت ذو القدرة المطورة الثالثة على النحو التالي[1]:

- 08 عربات قاذفات للصواريخ الإعتراضية من فئة "أم. أي. أي. أم 104"-*MIIM 104* تتوفر على 32 صاروخ دفاعي إعتراضي.
- القدرة على ضبط الوسائل الجوية المعادية في قطر يصل إلى 170 كلم، و رادارات متحركة مكملة قد يصل مداها إلى 400 كلم[2].
- إعتراض الأهداف المعادية التي يصل قطرها إلى 100 كلم، ووزيادة سرعة الشحنة القابلة للإنفجار في الجو، والتي بإمكانها إطلاق أجزاء كبيرة الحجم لإعتراضها أثناء مراحل طيرانها بمساعدة دعم الوسائل الجوية المكملة الأخرى.
- رادار متعدد الوظائف يشمل على نظام الردار "أي. أن. أم. بي. كيو 53" *AN/MPQ- 53* على نبضات "دوبلر" *Doppler* و"شيلتر"*Shelter*، والذي يستعمل في المراقبة وتتبع الأهداف المعادية الأكثر خطرا، والتدقيق أكثر في إحداثيات مسار تحركات العدو بواسطة الشبكات الرادارية المدمجة "إي. أف. أف" -*IFF Integration Radar*.

المطلب الثالث: الدفاع الجوي والصاروخي المتوسط الإنتشار.

إن نظام "الدفاع الجوي"*Air Defence* عبارة عن نظام جوي متكامل تكمن مهمته الأساسية في التصدي للهجمات الجوية المعادية، وصواريخ الطائرات الهجومية للتخفيف من آثارها السلبية المحتملة الناتجة عن القصف الجوي والصاروخي الذي بدوره قد يستهدف

---

(1) أوكتافيو دييات، مرجع سابق، ص.ص81–85.

(2) Bruce R. Orvis, and Michael T. Childress, and J. Michael Polich, Assessment of Patriot Air Defense System Operator Proficiency: Design Issues (Santa Monica: Rand Corporation, 1989), pp.01-02.

معنويات الخصم بالوسائل الحربية الإعلامية والنفسية. وهذا المستوى من التنظيم للدفاع الجوي يرتبط بعاملين أساسيين[1]:

- طبيعة الوسائل الهجومية المعادية.
- القدرات الدفاعية المتوفرة لدى القوات الجوية المسلحة، وينقسم هذا العامل إلى قسمين:
  - الدفاع الجوي عن إقليم الدولة.
  - الدفاع الجوي عن القوات المسحلة.

لكن هذا التقسيم نظري إلى حد ما؛ فهو يتعلق بتنظيم وسائل الدفاع الجوي، نظرا لأن الدفاع الجوي عن الإقليم أو الدولة قد يؤمن في الوقت ذاته الدفاع عن القوات المسلحة المنتشرة على إقليم الدولة، ونظام الدفاع الجوي عن القوات يعتبر مكملا على مستوى مسرح العمليات. وعليه، يمكن تصنيف الفروع المتكاملة لوسائط نظام الدفاع الجوي والصاروخي من الناحية التشغيلية والعملياتية في مسرح العمليات على النحو التالي[2]:

- الدفاع الجوي–الجوي: الطائرات الإعتراضية المأهولة وغير المأهولة.
- الدفاع الأرضي–الجوي: المدافع الضخمة ومنصات إطلاق الصواريخ الثابتة و المتحركة.
- أجهزة الرادار الأرضي– الجوي: وسائل الكشف الرداري والإنذار المبكر و المتابعة والتوجيه.

---

[1] إبراهيم إسماعيل كاخيا، "أنظمة الدفاع الجوي في الجيش الاسرائيلي المعادي"، مجلة معلومات دولية (فيفري 1998)، ص139.

[2] نفس المرجع، ص140.

- نظام النيران الأرضي- الجوي: وسائل توجيه القتال في مسرح العمليات الأرضي، والتنسيق المشترك بين وسائط الدفاع الجوي والصاروخي الأخرى(*).

الفرع الأول: العناصر والمزايا التقنية.

تعود أصول نظام "الدفاع الجوي المتوسط الإنتشار" *Medium Extended Air Defense System (MEADS)* أو الدفاع الجوي المطور عن مسرح العمليات عندما قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا بالتوقيع على مذكرة تفاهم مشتركة عام 1996(**)، حتى يتولى الدفاع عن الإرتفاعات العالية والمنخفضة، وللتعامل مع 90% من فئات القذائف الجوالة والصواريخ الإنسيابية والتسيارية، والطائرات الهجومية المأهولة وغير المأهولة، وحماية فروع القوات المسحلة المنتشرة وغير المنتشرة، كما يوفر نظام ميدز ميزة أخرى تسمى بـــ "دفاع النقطة" *Point Defense*[1]، وهي خاصية مشتركة ضمن نظام دفاعي متعدد الطبقات.

لقد شهد نظام ميدز خلال السنوات الأخيرة العديد من التحديات التقنية والتكنولوجية لا سيما الخلافات بين الشركاء حول مدى جدوى تقييم التجارب العملياتية عن مستوى مسرح العمليات، ومشكلات تقنية أخرى تتعلق بشبكة "إيكس. باند" *X-Band Fire Control Radar*، و صعوبات في الإتصال عن بعد بين مراكز القيادة والسيطرة والتحكم وإدارة المعركة أثناء الظروف الجوية المضطربة، وعراقيل التنسيق المشترك للهيكل الهندسي الكلي لنظام الدفاع الجوي والصاروخي المتوسط الإنتشار[2]. أهمها:

(*) يضاف إليها فروع أخرى، هي: النظام المكمل للدفاع ضد الصواريخ، الصواريخ المضادة للصواريخ التكتيكية والإستراتيجية، أجهزة الكشف والإنذار المبكر، الأقمار الصناعية.

(**)إنسحبت فرنسا وهولندا وتركيا من البرنامج بسبب قيود الميزانية.

(1) حسام الدين محمد سويلم، مرجع سابق، ص47.

(2) نفس المرجع، ص.ص48-50.

- مستشعر التبع والإشتباك.
- رادار "المسح والإستطلاع ذي التردد فوق العالي" *Ultra high frequency (UHF)*.

تعمل قوات الجيش الأمريكي على تزويد وحدات عناصر نظام الدفاع الجوي و الصاروخي المتوسط الإنتشار بأحدث وسائل تقنيات الإتصالات وأجهزة الإستشعار الحديثة المكملة لأنظمة الجيش المشتركة والأنظمة المتحالفة معها، وذلك بهدف خفض تكاليف الصيانة والتعويض عن الخسائر والنقائص، ولتسهيل عمليات التحريك أو النقل على مسرح العمليات الأوروبي، وفي العديد من مناطق العالم الأخرى[1].

يرى الخبراء العسكريين أن نظام الدفاع الجوي والصاروخي المطورة والحديثة عن مسرح العمليات للقرن الحادي والعشرين، وظيفتها الرئيسية سد النقص في مجال الدفاع الصاروخي الإستراتيجي بهدف تعزيز الأمن القومي الأمريكي على المستويين الإقليمي و الكوني، وتعزيز جدار الدفاع الأول عن القوات العسكرية الأمريكية وقوات التحالف المنتشرة وغير المنتشرة على مسرح العمليات الأوروبي. وعليه، يمكن تحديد أهم خصائص نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتوسط الإنتشار عن مسرح العمليات الأوروبي في النقاط الرئيسية التالية[2]:

- برنامج إقليمي ودولي مشترك.
- القدرة على المناورة التكتيكية والإنتشار الإستراتيجي.
- تعزيز حركة القوات المنتشرة وحمايتها بصورة متواصلة.
- القدرة على الإعتراض في جميع الإتجاهات بزاوية تغطية 360 درجة.

---

(1) _____ , Making Ballistic Missile Defense a Reality: MEADS- Medium Extended Air Defense System (U.S.A: Missile Defense Agency, 2004), p.01.

(2) جاكلين ديفيس، شارلز بيري، جمال سند السويدي، مرجع سابق، ص.ص138–139.

- القدرة على إعتراض القذائف الجوالة والصواريخ الإنسيابية ذات الأجنحة الثابتة.
- إعتراض الطائرات بدون طيار الهجومية والطائرات المأهولة المقاتلة الطوافة أو العمودية.

الفرع الثاني: المهام الفنية والمتطلبات التقنية.

يتألف نظام ميدز من صواريخ إعتراضية ومستشعرات خاصة به، ومراكز قيادة و سيطرة وإتصالات وإستطلاع، وبطارية من 09 صواريخ متحركة، وقد بدأت قوات الجيش الأمريكي بتشغيل نظام ميدز لأول مرة من أجل أداء مهامه رسميا عام 2005[1]؛ حيث جرت عليه العديد من الإختبارات التقنية والتشغيلية لتحديث الشبكة الرادارية مثبتة على طائرة عمودية من دون طيار، حتى يمكن التمييز بين الأهداف الوهمية والخداعية التي يتراوح مداها بين 75 و100 ميل، وتطوير وسائل نقل الرادارات بإستخدام بالونات النقل لتوسيع مساحة زاوية التغطية الرادارية، ورصد الأهداف المعادية التي يصل مداها إلى 300 ميل[2]، وقد حددت شركة لوكهيد مارتين مهام وخصائص نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتوسط الإنتشار على النحو التالي[3]:

- قابلية النقل والتنقل: كفاءة عناصر النظام على الحركة والإنتشار التكتيكي و الإستراتيجي.
- الإستمرارية: خفض الموارد اللازمة لإستدامة عمل النظام لفترة طويلة والتقليل من تكاليف الصيانة.
- العمل الميداني المشترك: قدرة النظام على دعم تحالف القوات في الإتصال بأجهزة الإستشعار والإنذار المبكر الداخلية والخارجية.

---

(1) حسام الدين محمد سويلم، مرجع سابق، ص.ص47–48.

(2) نفس المرجع، ص.ص48–49.

(3) _____, Medium Extended Air Defense System: 21st Century Air and Missile Defense– MEADS (U.S.A: Lockheed Martin Corporation, 2019), p.01.

- الأهداف: الدفاع عن تهديدات الجيل القادم من القذائف والصواريخ الناقلة للرؤوس الحربية، وإعتراض الطائرات دون طيار.
- مفاهيم التشغيل: يوفر الحماية والدفاع عن القوات المنتشرة في مسرح العمليات، والقدرة على المناورة التكتيكية قبل إعتراض الأهداف المعادية في الجو خلال المراحل الأولى من عمليات الإطلاق.

المطلب الرابع: الدفاع الصاروخي البحري المتقدم لمنطقة العمليات يطلق من السفن.

لقد أعادت قوات الجيش الأمريكي تسمية نظام الدفاع الصاروخي البحري المتقدم لمنطقة العمليات يطلق من السفن أو "نظام إيجس"*Aegis System* بالدرع الأسطورية منذ بداية خمسينيات القرن الماضي، وذلك عندما دافع عن نظام "نايك زيوس"*Nike Zeus System*، وقد تم البدء بتصنيع أول نسخة من نظام إيجس مطورة بالكامل عام 1970، على أن يتم نشره عام 1983، كما تكمن مهمته الأساسية في الدفاع عن السفن والبوارج البحرية العملاقة[1]، و يؤمَّن نظام إيجس تدمير الأهداف الأرضية والبحرية والجوية في آن واحد؛ لأنه مزود بشبكات رادارية مسطحة وظيفتها الكشف الدائري الأوتوماتيكي الذي يصل مداه إلى حوالي 190 كلم، وقدرة شبكته الرادارية العالية على رصد الأهداف المعادية الجوية والبحرية من مسافة تصل إلى حوالي 320 كلم[2].

الفرع الأول: العناصر الفرعية المكملة.

يتألف نظام الدرع الصاروخي القتالي البحري المتقدم لمنطقة العمليات يطلق من ظهر السفن من العناصر المكملة التالية[3]:

---

(1) Ronald O' Rourke, Navy Aegis Ballistic Missile Defense- BMD Program: Background and Issues for Congress (U.S.A: Congressional Research Service, 2010), p.02.
(2) Richard Mc. Millan, AEGIS TMD: Implications for Australia (Canberra: Australia Defense College, 2003), p.15.
(3) Ronald O' rourke, Op.Cit, p.02.

- أجهزة الكمبيوتر والإتصالات لإدارة المعركة في مسرح العمليات البحري.
- الصواريخ الإعتراضية صنف "ستاندارد إس. إي. أم" *Standard Missile (SAM)*[*]: عبارة عن صاروخ أرض– جو دفاعي بحري.
- الشبكة الرادارية صنف "آس. بي. 1" *Spy- 1 Radar*: يتم من خلالها توجيه مسار القذائف والصواريخ الإعتراضية، ورصد الأهداف المعادية في الجو.
- المدمرات البحرية "إيرليبه بورك" *Arleigh Burke (DDG-51)*، ومدمرات قيادة الصواريخ الجوالة والإنسيابية من صنف "تيكونديروغا" *Ticonderoga (CG-47)*.

يمكن تثبيت وحدات هذه العناصر على ظهر السفن الحربية أو القواعد العسكرية البحرية العائمة، مع إمكانية تحويل إحداثيات إعتراض الأهداف المعادية في الجو والبحر إلى المنظومة الإلكترونية الإعتراضية المشتركة[1]، وقد جاء في تقرير صادر عن القوات الأمريكية أن نظام إيجس قد إعترض صاروخ متوسط المدى فوق المحيط الهادي في التجربة رقم 21 من أصل 25 تجربة عام 2011؛ حيث حققت هذه الإختبارات العملياتية النتائج التالية[2]:

- 19 إعتراض ناجح من أصل 23 محاولة.
- 16 إعتراض ناجح خارج الغلاف الجوي من أصل 20 محاولة.

---

[*] عبارة عن صواريخ دفاعية إعتراضية تعمل في إطار النظام الحربي المتكامل لمنظومة إيجس، وقد يصل المدى المتوسط للصاروخ بين 70 و500 كلم، وأما المدى الأقصى قد يصل إلى حوالي 1200 كلم، وتبلغ سرعته إلى حوالي 04 كلم/د مع إمكانية تزويده بـــ 23 كلغ من الرؤوس الحربية. راجع:
Richard Mc. Millan, Op.Cit, p.18.

[1] _____، "تزويد منظومة إيجس على السفن الحربية الأمريكية"، مجلة الأمن والدفاع العربي، العدد 04 (أكتوبر 2017)، ص01.

[2] Ronald O' rourke, Op.Cit, p.07.

- 03 تجارب إعتراض ناجحة داخل الغلاف الجوي بصواريخ صنف "إس. إم. بلوك. 2"*SM-2 Block IV*.

الفرع الثاني: التجارب التشغيلية والعملياتية.

لقد أشارت وزارة الدفاع الأمريكي في تقرير المراجعة حول تقييم التجارب العملياتية التي أجرتها قوات الجيش الأمريكي على نظام إيجس، أنها كانت تسير في مسارها الصحيح لإنجاز المرحلة الأولى من مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي في أوروبا الشرقية[1]. لكن حسب ما جاء في التقرير؛ فإن الإختبارات الميدانية عن مسرح العمليات قد حققت أول عملية إعتراض صاروخي مزدوج خارج الغلاف الجوي عام 2007[2].

ووفقا لتقرير آخر صادر عن كالة الدفاع الصاروخي؛ فإن التجربة التي أجرتها قوات الجيش الأمريكي على نظام إيجس في منطقة غرب هاواي عام 2011 قد كانت بمثابة التجربة الأولى من نوعها، والتي تم من خلالها إعتراض الأهداف المعادية في الجو من مسافة تصل إلى حوالي 3000 كلم، وأول إختبار ميداني إعتمادا على إحداثيات مصدرها محطات رادارية برية[3]، وبحسب ما جاء في تقرير رسمي آخر؛ فإن سفن منظومة إيجس قد بلغ عددها 27 سفينة بحرية عملياتية عام 2013، هي[4]:

- 05 صواريخ إنسيابية صنف كروز "سي. جي. إس"*Cruisers Missile (CGs)*.
- 22 مدمرة حربية بحرية صنف "دي. دي. جي. إس" *Dried Distillers Grains With Solubles (DDGs)*: 16 مدمرة متمركزة في أسطول المحيط الهادئ، و12

---

(1) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورو آسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب (لندن: إصدارات إي – كتاب للنشر والتوزيع، 2017)، ص71.

(2) Howard Kleinberg, and Jeff Kueter, Aegis Missile Defense: a Proven Capability (Washington: George C. Marshall Institute, 2007), p.01.

(3) ماهر بن إبراهيم القصير، مرجع سابق، ص.ص71–72.

(4) _____, Missile Defence Agency, Op.Cit, p.01.

مدمرة متمركزة في أسطول المحيط الأطلسي، وذلك إستجابة للطلب المتزايد عليها من طرف قيادة القوات البحرية الأمريكية لتعزيز العمليات المشتركة مع السفن الحربية الأخرى.

المبحث الثالث: تداعيات إقرار نظام الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية.

لقد إنتقلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مرحلة جديدة من نشر وحدات عناصر الدرع الدفاعي الصاروخي القومي على أراضيها، حتى إمتدت تأثيرات هذه الإبتكارات العسكرية على نظم الدفاع الصاروخي إلى حلفائها في الناتو؛ فضلا عن كل ما يعتبر مجالا حيويا لمصالح الإدارة الأمريكية في القارة الأوروبية، كما أضحت منطقة أوروبا الشرقية في طليعة مناطق العالم المعنية بالعولمة الجديدة لنظم الدفاع الصاروخي، وهي تتخذ اليوم أبعادا وأشكالا متعددة؛ إلا أن العولمة الأميركية للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية في هذه المنطقة قد أضحت هي الأخرى إحدى أهم المعضلات الأمنية والعسكرية، والأزمات المحورية الحساسة في قضايا السياسة الدولية المعاصرة مع مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي قد تعكس بثقلها على نحو عميق على بنية الأمن الدولي، وتأثيراتها البعيدة المدى على ميزان الإستقرار الإستراتيجي بين القوى العسكرية الصغرى والكبرى.

المطلب الأول: معضلة الدرع الصاروخي: النشأة والتكوين.

لتنفذ ركن أساس من أركان الإستراتيجية الأمريكية، عمدت الإدارة الأمريكية إلى تطوير وهندسة نظام الدرع الدفاعي الصاروخي القومي لحماية أراضيها من الهجمات الصاروخية المعادية؛ إلا أن التحولات والتطورات التي شهدتها البيئة الإستراتيجية في عالم ما بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، قد جعلت من المخططين العسكريين وأصحاب فكرة

"الحرب الإستباقية"*Preventive War*[*] يتطلعون إلى فكرة تجسيد مشروع الدرع الصاروخي خارج إقليم الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الشراكة مع حلفائها في المنطقة الأورو– أطلسية. كما أشار الخبراء في تقرير آخر أعدَّه الكونغرس الأمريكي، وبإشراف "ستيفن أي. هيلدريث"*Steven A. Hildreth*[1]، إلى أن مخاطر تهديدات القذائف والصواريخ المحتملة قد تمتلكها ما دأبت إدارة الرئيس بوش على تسميتها بالدول المارقة أو المقلقة – إيران وكوريا الشمالية– وقد تضمن التقرير أسماء دول أخرى حليفة للولايات المتحدة الأمريكية. مثل: باكستان.

الفرع الأول: الإنسحاب الأمريكي من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ التسيارية.

إنسحب رسميا الإدارة الأمريكية من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي السابق بوش قراره دعم برنامج مستقبلي لهندسة منظومة دفاع صاروخي وطنية في منتصف شهر ديسمبر عام 2001 [2]. لكن كان يرى العديد من المحللين أن هذه الخطوة كانت لا تتماشى مع أهداف وبنود المعاهدة، لا سيما على ضوء التطورات التكنولوجية التي شهدتها القذائف والصواريخ التكتيكية والإستراتيجية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وعلى نحو يهدد الأمن القومي الأميركي وحلفائها في العديد من

---

[*] نوع من "حروب الجيل الثالث" *Third Generation Warfare* التي تقوم على المرتكزات التالية: شن هجمات على الأعداء المحتملين قبل وصولهم إلى الأراضي الأمريكية، إستخدام عدد كبير من الأسلحة المتطورة للكشف عن حدود فاعليتها في المواجهات العسكرية، القيام بضربات مباغتة دون الإنتظار للتأكد من مدى خطورة الطرف المقصود، تدمير القوات العسكرية للطرف المستهدف تدميرا كاملا للحيلولة دون وجود مقاومة مسلحة. راجع: محمد محمود على، حروب الجيل الثالث ونظرية تفتيت الوطن العربي (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2018)، ص.ص17–18.

[1] Steven A. Hildreth, Iran's Ballistic Missile Programs: an Overview (U.S.A: Congressional Research Service- CRS Report for Congress, 2008), pp.03-04.

[2] Ruxandra Laura Bosilca, the Evolution of Missile Defense Plan from Bush to Obama: Implications for the National Security of Romania (Bucharest: National School of Political and Administrative Studies, 2012), p.140.

المناطق الحيوية والإستراتيجية، وبؤر التوتر والصراعات التي تعاني من عدم الإستقرار و اللا– أمن في العديد من مناطق النفوذ.

وعليه، فقد قررت الإدارة الأمريكية نشر وحدات عناصر منظومة الدرع الصاروخي للدفاع عن مناطق معيَّنة خارج أراضيها أواخر عام 2002[*]، وقد تم الإشارة إلى هذا القرار رسميا في مذكرة السياسة الوطنية للدفاع المضاد للقذائف والصواريخ شهر ماي عام 2003[1].

أدى الإنسحاب الأمريكي الأحادي الجانب من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ المضادة الباليستية إلى تبني إدارة الرئيس السابق بوش خطة عمل طموحة لهندسة برنامج نظام درع دفاعي صاروخي متعدد الطبقات خلال مدة 04 سنوات؛ حيث تم تطوير نسخة أولية منه بالكامل عام 2005، ونشر وحدات عناصر المشروع في مسرح العمليات عام 2008، وعلى أن يتألف المشروع من صواريخ دفاعية إعتراضية تطلق من البر والبحر و القواعد العسكرية البحرية العائمة، وأسلحة الليزر لإعتراض القذائف والصواريخ في الجو التي تحملها الطائرات[2].

---

[*] أجرت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المحادثات مع بولندا ودول أوروبية أخرى بشأن إحتمال إقامة قواعد صواريخ إعتراضية بعيدة المدى، وقد ورد ذلك في خطاب رئيس الوزراء البولندي "كازيميرز مارسينكيفيتش"*kazimierz Marsienkovic* ، قائلا: ((نريد فتح النقاش بشأن ما إذا كان ينبغي على بولندا إستضافة مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية)). راجع: على زياد عبد الله فتحي العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وآفاقها المستقبلية (القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف والنشر والتوزيع، ب.س)، ص287.

[1] عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق، ص03.

[2] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص63.

لكن قابل الإنسحاب الأمريكي من المعاهدة نقاشا إعلاميا وأكاديميا داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، على نحو خاص من ناحية طبيعة تأثيره على الأمن القومي الأميركي وحلفاء أمريكا. لكن في المقابل حاولت الإدارة الأمريكية تبرير رغبتها بالإنسحاب من المعاهدة بسبب أحداث 11 أيلول/سبتمبرعام 2001[1]، وبقدر ما يمكن فهم نزوعها نحو هنسة مشروع الدرع الصاروخي بوصفها إستراتيجية ملحة من قبل المحافظين الجدد لإستعراض تفوقهم العسكري، ولإعادة إحياء برامج درع الدفاع الصاروخي من جديد، ونشر وحدات عناصر المشروع في القواعد العسكرية البرية والسفن البحرية، وبعض المناطق الجيو– ستراتيجية في سواحل أوروبا، لا سيما بحر البلطيق وحوض البحر الأبيض المتوسط[*].

الفرع الثاني: أزمة الدرع الصاروخي.

لقد بدأت أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية بعد أن أعلنت وكالة الدفاع الصاروخي الأمريكي عن خطط نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي على أراضي كل من بولندا وجمهورية التشيك – دولتان سابقتان في حلف وارسو – في يوم 07 مارس عام 2007؛ حيث أعلن أحد المسؤولين البارزين في البنتاغون أن الهدف الرئيسي من هذه الخطوة حماية أمريكا والقارة الأوروبية وحلفائها في المنطقة الأورو– أطلسية من الهجمات الصاروخية المعادية المحتملة من طرف إيران وكوريا الشمالية[2].

وعليه، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية مع دولة جمهورية التشيك رسميا على إقامة محطة شبكة رادارية على أراضيها شهر جويلية عام 2008، وهي القدرة التي كانت

---

[1] نفس المرجع، ص64.

[*] أنظر ملحق الخرائط: خارطة رقم: 02 مراحل تطور مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا (2011–2018).

[2] هادي زعرور، مرجع سابق، ص38.

ستسمح للقوات الأمريكية وحلفائها في المنطقة رصد القذائف والصواريخ المعادية خلال مراحلها المبكرة بعد عملية إطلاقها من قواعدها[1]، ونشر بطاريات نظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثالثة في 10 قواعد إعتراضية عبر مرحلتين على الأراضي البولندية يوم 14 أوت عام 2008[2].

وتعليقا على هذه الخطط التي عرضتها الإدارة الأمريكية لتجسيد مشروعها عمليا، كان يرى "مايكل كريبون"*Cribon Michael* أن السبب المعلن لهذا القرار الذي جاء بعد مشاورات قصيرة مسبقة مع الكونغرس وحلف الناتو وروسيا، كان يتمثل أساسا في إعتراض فئة حساسة من الصواريخ الباليستية التي يمكن أن تطلقها إيران. لكن في مقابل ذلك الرد إقترح الكريملن رده على ذلك القرار؛ أن نصب أي نموذج من نظم الدرع الدفاعي الصاروخي على مقربة من الحدود الإيرانية هو الإقتراح الذي إستقبلته إدارة بوش بفتور واضح[3].

لكن على ضوء أحداث الأزمة الجورجية التي حدثت يومي 07 و08 أوت عام 2008، جاءت أزمة أخرى كرد فعل من طرف واشنطن، وهي توقيعها مع بولندا يوم 20 أوت عام 2008[*] على إتفاق ثنائي مشترك آخر ينص على نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي على الأراضي البولندية بحلول عام 2012، وقد تضمن هذا الإتفاق تشييد

---

[1] فتحي ذياب سبيتان، قضايا عالمية معاصرة (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص246.

[2] هادي زعرور، مرجع سابق، ص39.

[3] مايكل كريبون، مرجع سابق، ص361.

[*] إتفقت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس"*Condoleezza Rice* مع وزير الخارجية البولندي "رادوسلاف سيكورسكي"*Radoslaw Sikorski*، وفي إطار المباحثات الثنائية بالعاصمة وارسو على نشر صواريخ بالستية أرضية إعتراضية على أراضي جمهورية بولندا. راجع: على زياد عبد الله فتحي العلي، مرجع سابق، ص288.

قواعد الصواريخ الدفاعية الإعتراضية، حتى تتولى الأطقم الأمريكية تشغيلها وصيانتها و تحريكها، وتزويد قوات الجيش البولندي ببطاريات نظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثالثة[1].

المطلب الثاني: تجديد مشروع الدرع الصاروخي.

راقب العديد من الأوروبيين الخطط الأمريكية الجديدة لإعادة تقييم مشروع الدرع الصاروخي في منطقة أوروبا الشرقية بعد مجيء الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" *Barack Obama* إلى السلطة عام 2009، وذلك لإعادة تشكيل عناصر المشروع على ضوء مجموعة من الأولويات[2]، وتحديث وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي وفقا لقرار نظام دفاع صاروخي إقليمي بديل ومشترك في أوروبا الشرقية.

الفرع الأول: الأسباب والعوامل الفنية والتقنية.

لكن تخلت الإدارة الأمريكية رسميا عن تصورات إدارة بوش حيال مشروع الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية، حتى قضى النظام الجديد الذي أعلنه الرئيس السابق أوباما يوم 17 سبتمبر 2009، إعتماد شبكات رادارية للإخطار والإنذار المبكر، والإستعانة بصواريخ إعتراضية محمولة على ظهر سفن الدفاع الصاروخي البحري "إيجس" *Aegis*[3]، و قد وصف الرئيس أوباما منظومة إيجس البحرية المطورة بأنها كانت تتصف بكونها شديدة المرونة والحركة[4]؛ حيث أشار أوباما إلى سببين رئيسيين يقفان خلف إعلان قرار الإدارة

---

(1) Keir Giles, and Andrew Monaghan, Eeuropean Missile Defense and Russia (U.S.A: Strategic Studies Institute and U.S Army War College Press, 2014), pp.17-18.

(2) طارق طيب محمد طيب الفصار، الموقف الألماني من مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، "مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية"، العدد 08 (ب.ت)، ص224.

(3) Ruxandra Laura Bosilca, Op.Cit, pp.141-142.

(4) عبد الجليل زيد المرهون، مرجع سابق، ص05.

الأمريكية عن تجديد مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي من خلال إعتماد سفن الدفاع الصاروخي البحري "إيجس" في أوروبا الشرقية على النحو التالي[1]:

- سفن الدفاع الصاروخي البحري والقواعد العسكرية البحرية العائمة والناقلة لوحدات عناصر الدرع الصاروخي لها المرونة الكافية لتعزيز جدار الحماية خلف حدود المياه الإقليمية البحرية للقارة الأوروبية.
- التقديرات الإستخباراتية التي تشير إلى أن إيران تركز بشكل كبير على تطوير قدرات صاروخية هجومية قصيرة ومتوسطة المدى، وليست بصدد تطوير قدرات صواريخ هجومية باليستية عابرة للقارات في المدى المنظور.

لقد إكتسب الرئيس أوباما دعم الحلفاء الأطلسيين بشأن مسألة إعادة النظر في مشروع الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية الجديد خلال إجتماع قمة لشبونة – حلف الناتو يوم 19 نوفمبر عام 2010، وذلك بهدف الحصول على ضمانات من أجل التنسيق المشترك بين وحدات عناصر نظام الدفاع الصاروخي التابعة لحلف الناتو، ومنظومة الدرع الصاروخي الأمريكي المنشورة على حدود أوروبا الشرقية. لكن في الأصل أن هذا التعاون المشترك كان سيتجسد في المحطة المشتركة الأرضية التكتيكية في قاعدة شتوتغارت الألمانية[2] ، والتي تعتمد اليوم على نظاما نقالا لمعالجة المعلومات والبيانات يتم تفريغها من أجهزة التجسس، حتى توفر إنذارا مبكرا كافيا بشأن عمليات الإطلاق المحتمل للقذائف التكتيكية القصيرة والمتوسطة المدى والصواريخ الإستراتيجية الباليستية العابرة للقارات.

---

[1] نفس المرجع، ص.ص05–06.

[2] نفس المرجع، ص05.

الفرع الثاني: المراحل التدريجية الرئيسية.

على الصعيد السياسي والدبلوماسي يمكن تحديد أهم المراحل التي مر بها مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية إلى أربعة مراحل أساسية على النحو التالي[1]:

أولا: مرحلة السعي لتنفيذ المشروع لعام 2007: إقترحت إدارة الرئيس الأمريكي السابق بوش نظاما دفاعيا يهدف إلى حماية إقليم الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من هجوم صاروخي محتمل من طرف إيران وكوريا الشمالية، وتوقيعها على إتفاق مشترك آخر مع بولندا لنشر أجهزة رصد رادارية في بحر البلطيق، وبناء محطة شبكة رادارية على أراضي جمهورية التشيك[2].

ثانيا: مرحلة التخلي عن المشروع لعام 2009: تخلت إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما عن خطط نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي في بولندا و جمهورية التشيك عام 2009، وقد بررت واشنطن سبب ذلك الإجراء بأن القدرات الصاروخية الهجومية الإيرانية البعيدة المدى لم تبلغ بعد المستوى الذي كان متوقعا لها أن تبلغه[3].

ثالثا: مرحلة إعادة طرح المشروع لعام 2010: أعلنت واشنطن أنها قد أعادت تقويم مخاطر تهديدات القذائف والصاروخ لإعادة إقتراح برنامج أكثر مرونة وفعالية من المشروع الأصلي الذي إقترحته إدارة بوش في السابق؛ حيث قامت وزيرة الخارجية "هيلاري

---

[1] محمد عبد الله آل علي، تطورات إنشاء الدرع الصاروخية في القارة الأوروبية، "مجلة أخبار الساعة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية"، العدد 4595 (الإثنين 16 ماي 2011)، ص07.

[2] Steven A. Hildreth, Missile Defense and NATO's Lisbon Summit (U.S.A: Congressional Research Service, 2011), p.01.

[3] Sean Kay, NATO's Missile Defense– Realigning Collective Defense for the 21st Century (Turkey: Center for strategic Research– CSR, 2012), pp.42-43.

كلينتون"*Hillary Clinton*" بالتوقيع على إتفاق مشترك للدفاع الصاروخي مع دولة بولندا يشمل على إستبدال المعترضة الثابتة للبرنامج الأصلي، وحتى تحل محلها صواريخ إعتراضية حديثة منقولة.

في ذات السياق، فقد أعلنت إدارة كلينتون على أن البيت الأبيض قد قرر الإستعاضة عن النظام الملغى بتطوير نظام دفاع صاروخي إقليمي يغطي القارة الأوروبية، وهذا ما صرحت به كلينتون أثناء خطابها شهر ديسمبر عام 2011، والذي جاء فيه أن مشروع الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية ليس موجه مباشرة نحو روسيا، لكنه موجه ضد إيران[1].

رابعا: مرحلة قمة لشبونة – الناتو نوفمبر لعام 2010: أكد الرئيس الأمريكي السابق أوباما على أن زعماء هذه القمة قد إتفقوا على إقامة نظام دفاع صاروخي إقليمي يغطي منطقة الدول الأعضاء في حلف الناتو، وإعتبر الرئيس الروسي أن هذه الخطوة بمثابة مؤشر إيجابي لتعزيز العلاقات بين واشنطن وموسكو وحلف الناتو؛ حيث إقترحت إدارة أوباما بالتفصيل خطة عمل لإنضمام روسيا الإتحادية إلى برنامج الدرع الدفاعي الصاروخي الإقليمي الذي قرره حلف الناتو. لكن من جهة أخرى؛ فلابد من الإشارة إلى نقطة مهمة، و هي أن الخلافات بين الشركاء بشأن مسألة تجسيد المشروع عمليا قد ظهرت من جديد على طاولة المفاوضات بين حلف الناتو وموسكو؛ ففي حين يفضل حلف الناتو إنشاء درعين منفصلتين لتبادل البيانات والمعلومات بشكل منفرد، تفضل روسيا إنشاء درع صاروخي إقليمي مشترك[2].

---

[1] Ibid, p.46.

[2] Stephen Fruhling, and Svenja Sinjen, Missile Defense: Challenges and Opportunities for NATO (Bruxelles: NATO Research Paper, 2010), p.01.

الفرع الثالث: المقاربة الأوروبية للتكيُّف المرحلي– التدريجي.

لقد تبنت الإدارة الأمريكية نهجا جديدا وخطة عمل بديلة لتحديث وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية من منظور "المقاربة الأوروبية للتكيُّف المرحلي– التدريجي"*Deployment Plans for the European Phased Adaptive Approach (EPAA)*، وذلك بحسب أربعة مراحل رئيسية على الصعيد التقنو–عسكري، هي[1]:

أولا: المرحلة الأولى من المنظومة المتكاملة: نصب منظومات دفاع بحري مضاد للصواريخ من طراز "إيجس"*Aegis*، وصواريخ إعتراض قياسية من طراز"أس. أم. 3 بلوك 1 آي"*SM-3block 1A* على الأراضي البولندية، ومحطة شبكة رادارية أرضية "أي. آن. تي. بي2"*AN/TPY-2* متحركة على أراضي جمهورية التشيك[2]. وقد أشار مسؤول أمريكي إلى أن طاقة نظام الشبكة الرادارية ستبلغ نفس الطاقة التي تستخدمها رادارات التكهن بالأحوال الجوية وتنظيم تحليق الطائرات في المطارات المدنية والعسكرية.

في ذات السياق، فقد أفادت وكالة الأنباء التشيكية؛ نقلا عن الوكالة الأمريكية المعنية بالدفاع المضاد للصواريخ، أن الشبكة الرادارية التابعة للمنظومة الأمريكية سوف تنقل إلى التشيك من جزر مارشال، وقد بلغت تكاليف تفكيكها وتركيبها ونقلها حوالي 125 مليون دولار أمريكي، وأما بناء وتشغيل الشبكة الرادارية الخاص به، فقد كلف دافعي الضرائب حوالي 260 مليون دولار أمريكي[3].

---

(1) Jaganath Sankaran, The United States: European Phased Adaptive Approach Missile Defense System Defending against Iranian Threats without Diluting the Russian Deterrent (Santa Monica: Published by the Rand Corporation, 2015), p.04.

(2) Stephen Fruhling, and Svenja Sinjen, Op.Cit, p.03.

(3) إيمان عبد العال عبد الغني، السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا 1990–2008 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ب.س)، ص31.

ثانيا: المرحلة الثانية من المنظومة المتكاملة حتى عام 2015: نصب نموذج مطور من صاروخ "أس. أم. 3 بلوك 1 بي"*SM-3 block 1B* لتوسيع دائرة المنطقة المحمية من الهجمات الصاروخية المعادية القصيرة والمتوسطة المدى، وإمكانية نشر وحدات عناصر المنظومة في البر والبحر[1].

ثالثا: المرحلة الثالثة من المنظومة المتكاملة حتى عام 2018: نشر صواريخ إعتراضية صنف "أس. أم. 3 بلوك 2 آي"*SM-3 block 2A* لتثبيتها على ظهر سفن منظومة "إيجس" التابعة للقوات العسكرية البحرية الأميركية، وإمكانية نشر عناصرها المطورة في ثلاث مناطق على أقل تقدير[2]؛ يأتي هذا الإجراء في الوقت الذي تحدثت فيه العديد من التقارير عن بدء الولايات المتحدة الأمريكية ببناء موقع ثان على الأراضي البولندية، والذي كان من المقرر أن يكون جاهزا عام 2018، وتثبيت الشبكات الرادارية على متن السفن الحربية التابعة لأسطول منظومة "إيجس" في حوض البحر المتوسط[*] حتى توفر لحلف الناتو حماية واسعة ودائمة على مدار الساعة[3].

رابعا: المرحلة الرابعة من المنظومة المتكاملة حتى العام 2020: تقضي نشر صواريخ إعتراضية صنف "أس. أم. 3 بلوك 2 بي"*SM-3 block 2B* لمواجهة مخاطر التهديدات الصاروخية القصيرة والمتوسطة المدى، والصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي يمكن

---

(1) Loc.Cit, p.03.
(2) Loc.Cit, pp.03-04.
(*) أنظر: ملحق الخرائط، في خارطة رقم 02: مراحل تطور مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا.
(3) علي عبد الله صالح، روسيا تحذر أمريكا من تشغيل الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، "مجلة الميثاق"، العدد 1810 (16 ماي 2016)، ص17.

إطلاقها من منصات أرضية وبحرية متنقلة؛ أي أن ضرب مواقع إطلاقها يعد أمرا معقدا و صعبا[1].

المطلب الثالث: معضلة مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الجديد في أعقاب الأزمة الأوكرانية.

جغرافيا؛ تعد جمهورية أوكرانيا ثاني دولة أوربية من حيث المساحة بعد روسيا الإتحادية؛ إذ تبلغ مساحتها 603.700 كلم^2، وتقع في الجنوب الغربي من قارة أوروبا، يحدها من الشمال بلاروسيا أو روسيا البيضاء، ومن الشرق روسيا الإتحادية، ومن الجنوب البحر الأسود وبحر أزوف. وأما حدودها الشرقية تشترك فيها كل من المجر وسلوفاكيا وبولندا، و من الجنوب الغربي رومانيا ومولدافيا.

تحتل الحرب أو الأزمة الأوكرانيا موقعا حساسا بين روسيا وحلف الناتو والإتحاد الأوروبي؛ إذ تعد حاليا الدولة الفاصلة الأكبر بينهم لأنها تحتل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، والتي كانت تعد بمثابة بوابة لعبور التهديدات تارخيا، وتعتبر ضمن منطقة المصالح المتميزة والحصن الإستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب و حلفائها[2].

على الرغم من أننا نعيش اليوم في عصر العولمة والإنفتاح وتجاوز الحدود بعد تلاشي مفاهيم الغزو والضم والمناطق العازلة والفاصلة، لا سيما التطور الكبير واللامتناهي الذي شهدته القوة الجوية والصاروخية خلال القرن الحادي والعشرين؛ فإن أولى الملاحظات تتمثل في هاجس الغرب القائم على ضرورة تأمين البوابة الشرقية[**] التي ولج منها الغزاة في

---

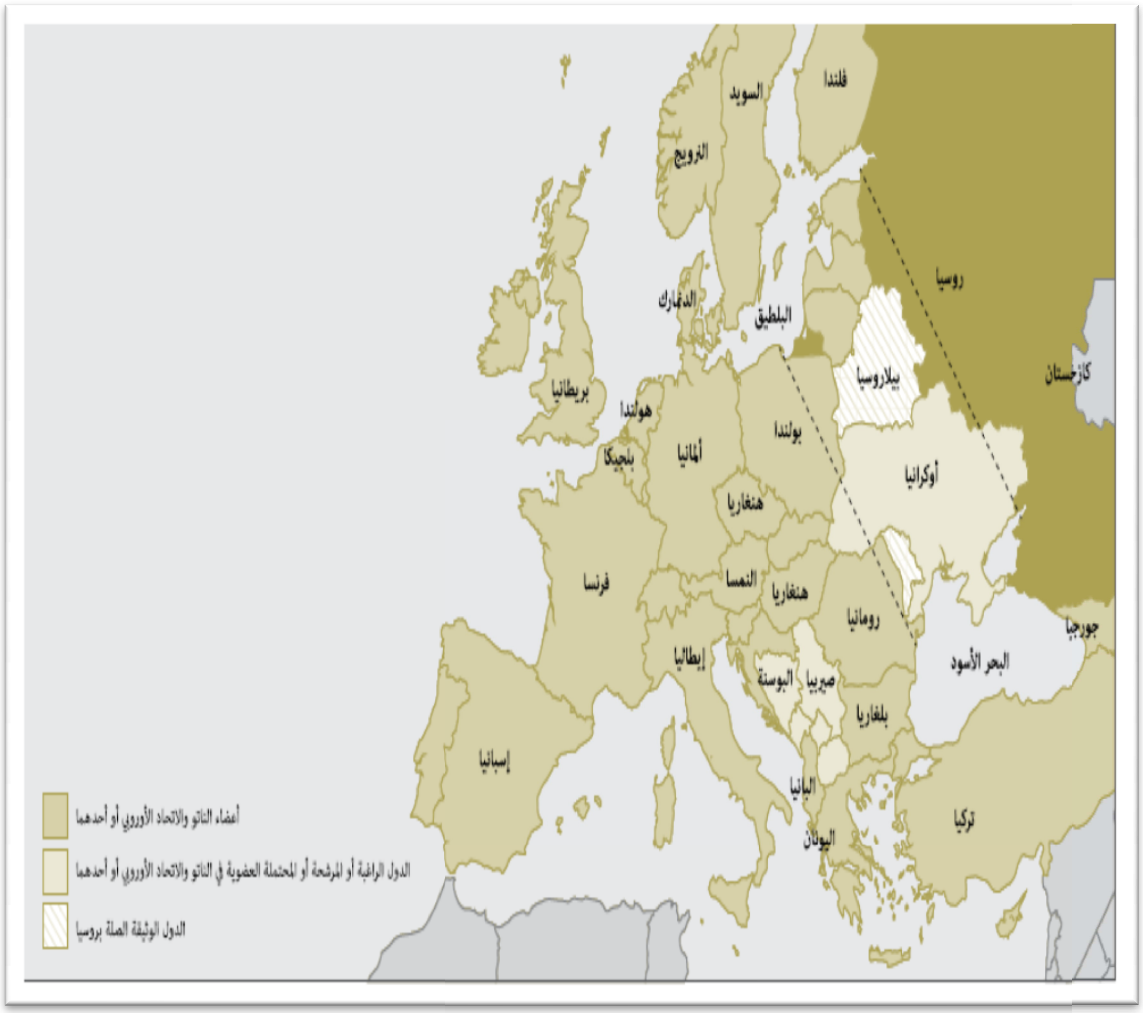
[1] Stephen Fruhling, and Svenja Sinjen, Op.Cit, p.03.

[2] عماد قدورة، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، مجلة سياسات عربية، العدد 09، تموز/يوليو 2014، ص44.

التاريخيين القديم والحديث بصورة متعددة إلى داخل أوروبا، عبر مد النفوذ إليها والتحكم فيها وإحتوائها[1]. كما هو موضح في الشكل التالي؛

خارطة (03)

البوابة الشرقية للغرب(**)



المصدر:

عماد قدورة، مرجع سابق، ص50.

[1] المرجع نفسه، ص ص44–45.

ملاحظات:

يشير الخطين الوهميين إلى المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحر البلطيق، بوصفها مدخلا أو بوابة نحو الغرب.

لقد مر مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية بعدة مراحل وتطورات أعقاب الأزمة الأوكرانية التي تحدث في بلد يمثل منطقة للصراع والتنافس بين المصالح العالمية. لكن مستقبل هذا البرنامج والعلاقات بين الأطراف في المنطقة يرتبط بطريقة التعامل مع ما يحدث من تطورات سياسية وعسكرية في الحرب الأوكرانية، ومن تفاعلات ذات تأثير جيوبوليتيكي وجيو- إستراتيجي على البرنامج في حد ذاته؛ لأن الأزمة الأوكرانية ستكون مرشحة للإستمرار في المدى المنظور، جراء تعارض المصالح وصدام نفوذ القوى العسكرية الكبرى في المنطقة[1].

الفرع الأول: البعد الجيوبوليتيكي والجيو- إستراتيجي للأزمة الأوكرانية.

يمتد تاريخ نشوء الدولة الأوكرانية إلى القرن التاسع ميلادي؛ إذ تأسست على أيدي السلف الشرقيين، وإتخذت من مدينة "كييف"*Kiev* عاصمة لها. لكنها عادت لتتفكك خلال القرن الثاني عشر، حتى تقاسمتها عدد من الدول المجاورة. لكن خلال القرن التاسع عشر خضع الجزء الكبير منها لسيطرة الإمبراطورية الروسية، وبقيت أجزاء منها تحت السيطرة النمساوية والهنغارية، وبعد إستقلالها أصبحت دولة أوكرانيا من مؤسسي الإتحاد السوفيتي سابقا عام 1922، ثم مؤسسي منظمة الأمم المتحدة عام 1945.

أعلنت أوكرانيا إستقلالها رسميا بعد تفكك الإتحاد السوفيتي يوم 24 أوت 1991[2]، وقد حاولت بسط سيادتها على شبه جزيرة القرم التي كانت قد ألحقت بها قانونيا إبان الحقبة

---

[1] كوثر عباس الربيعي، الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية – الأمريكية: التاريخ والجيو- إستراتيجية (مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ب.ع، ب.ت)، ص150.

[2] المرجع نفسه، ص150.

السوفيتية عام 1954، وقد كان ذلك من الأسباب الرئيسية لتوتر علاقاتها مع روسيا الإتحادية؛ فضلا عن سيطرة أوكرانيا على أسطول البحر الأسود، إلى أن تم تسوية هذا النزاع وبعض القضايا الإقليمية عام 1997[1].

تستند الأهمية الجيوبوليتيكية والجيو– ستراتيجية والرهانات الدولية للأزمة الأوكرانية من أنها تعطي لروسيا الإتحادية القدرة على مد نفوذها السياسي والعسكري والإقتصادي إلى دول شرق أوروبا والقوقاز والبحر الأسود؛ لأن موقع أوكرانيا كان بمثابة جوهرة التاج لروسيا، ولتتمكن من إستعادة نفوذها وسيطرة أسطولها على جزء من أراضيها المهمة لروسيا، أو ضم إحدى الأقاليم المحورية المهمة بعد إستقلالها عن السيادة الأوكرانية. و بالتالي، تقويض جهود أوكرانيا عن إنضمامها للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والسقوط في الفلك الغربي، أو إنضمامها في المستقبل القريب كدولة عضو في مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية.

كان يرى "ألكسندر دوغين"*Alexandre Douguine* أن المسألة الأوكرانية أو معضلة سيادة أوكرانيا تمثل بالنسبة للسياسة الروسية ظاهرة تبلغ سلبيتها درجة، أنها يمكن من الناحية المبدئية أن تثير نزاعا مسلحا بإستثناء شاطىء البحر الأسود من إسماعيل حتى كيرتش. وتستقبل روسيا شريطا ساحليا لا يعرف من صاحب السيادة الحقيقة فوقه، ويبلغ درجة من الطول تجعل وجوده في صورة دولة طبيعية ومستقلة أمرا يبعث على الشك، وأن البحر الأسود ليس تعويضا عن الخروج إلى المياه الدافئة؛ حيث تسقط أهميته الجيوبوليتيكية سقوطا حادا بسبب السيادة الأطلسية الوطيدة على مضيق البوسفور والدردنيل؛ إلا أنه يمكن على الأقل حماية المناطق الوسطى من التوسع المحتمل للنفوذ التركي، لأنها حدود مريحة إلى أبعد الدرجات، مأمونة وزهيدة التكاليف. وعليه، فإن ظهور حالة جيوبوليتيكية جديدة

[1] المرجع نفسه، ص151.

على هذه الأراضي أو الأقاليم التي تضم سيادة أوكرانيا – يحاول الدخول في الحلف الأطلسي – حسب رأي دوغين يعد شذوذا مطلقا لا يمكن أن تؤدي إليه إلا إلى خطوات غير مسؤولة على الإطلاق من وجهة النظر الجيوبوليتيكة والجيو– ستراتيجية[1].

إرتباطا بمحورية الصراع على أوراسيا وتأكيدا له، ظهرت النظريات "الأوراسية" *Eurasia* في أوساط صنع القرار والنخب الفكرية والثقافية تجاه صياغة دور روسيا الإستراتيجي وسياستها الخارجية لاسيما بعد سقوط الإتحاد السوفياتي سابقا؛ فدوغين أكد على أنه من وجهة النظر الإستراتيجية البحتة، روسيا الأوراسية نفسها على الأقل؛ لأن أراضيها بالذات وعدد سكانها وتطورها الصناعي والتقني تتمتع جميعا بالحجم الكافي لتكون أساسا للاستقلالية القارية والاكتفاء الذاتي، حتى تصبح أساسا للتكامل القاري التام. وهو ما يجب أن يجري وفق القوانين الجيوبوليتيكية لكل جزيرة؛ بما في ذلك "الجزيرة العالمية" *World Island* نفسها؛ أي أوراسيا؛ لأن دولة أوكرانيا تتمتع بموقع جيو– ستراتيجي مهم، يتمثل بأنه محور منطقة قلب العالم التي ناقشها وحاج فيها ماكيندر لأنها على حافة روسيا، وموقعها القديم على حافة أوروبا[2].

كان يمثل دائما موقع أوكرانيا نقطة الضعف الحرجة في التفكير الإستراتيجي الروسي، وتحديدا الأوراسي منه؛ إذ تتمثل كتابات دوغين عن أوكرانيا في كتابه المحوري الجيوبوليتيكا، عصارة السلوك الروسي الذي نشهده اليوم في أوكرانيا. فبالنسبة إلى المنظر الروسي المعادي للعولمة في نسختها الأميركية؛ فإن العامل الأوكراني يمثل الحلقة الأضعف

---

[1] ألكسندر دوغين، مرجع سابق، ص400.

[2] ميشال أبو نجم، "الأبعاد الجيوبوليتيكية للصراع في أوكرانيا: بريجنسكي ودوغين وخلفهما ماكندر"، الميادين للأبحاث، تاريخ الإطلاع يوم 13 أكتوبر 2022، راجع الرابط الإلكتروني: https://www.shorturl.at/rEHO0

في الحزام الروسي الغربي. وإذا كانت خطورة تدمير الإستقلالية الجيوبوليتيكية لقلب العالم أو "الهارتلاند"*Heartland* تبدو محتملة، وحرب خنادق من أجل نظام جيوبوليتيك أوراسي لا تضع أمامها إلا الأهداف الوقائية؛ فإن حقيقة وجود معضلة أوكرانيا المستقلة تعد على المستوى الجيوبوليتيكي إعلان حرب جيوبوليتيكية على روسيا. لكن هذه القضية ليست من صنع روسيا نفسها، بقدر ما هي من صنع الأطلسية والقوى البحرية الغربية[1].

تعكس نظرية ماكندر عن القوى القارية ونظرية قلب العالم على المسرح الجغرافي في روسيا وأوروبا الشرقية؛ بما فيها أوكرانيا. فبالنسبة لماكندر؛ فإن موقع أوكرانيا يتمتع بموقع جيو– ستراتيجي مهم جدا يتمثل بأنه محور منطقة قلب العالم أو الهارتلاند التي ناقشها أو حاج فيها ماكيندر، وهي على حافة روسيا، وموقعها القديم على حافة أوروبا، إستنادا إلى القاعدة الجيوبوليتيكية والجيوإستراتيجية التالية؛

"من يسيطر على أوروبا الشرقية، ومن يسيطر على "الهارتلاند"*Heartland*، فإنه يسيطر على الجزيرة العالمية. ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم".

في ذات السياق، تمثل قراءة مستشار الأمن القومي الأميركي الراحل "زبيغنيو بريجنسكي"*Zbigniew Brzeziński* في كتابه الموسوم بـــ "رقعة الشطرنج الكبرى" *The Grand Chessboard*، نافذة مهمة لقراءة السياسات الإستراتيجية الأميركية التي تعيد تأكيد محورية الصراع على أوراسيا؛ بل يربط مصير السيطرة الأميركية بمنع أي قوة أخرى من التمدد أو التوغل في هذه المنطقة المحورية، والمقصود روسيا الإتحادية. بوضوح تام، كان يؤكد بريجنكسي على أنه في حال تمددت أي قوة في أوراسيا، فإن أميركا ستخسر هيمنتها، و سيصبح من الواجب ألا تكون أي قوة أوراسية منافسة لها قادرة على السيطرة على أوراسيا.

---

[1] المرجع نفسه.

وعليه، فإن منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة. كما كان يرى بريجنسكي أن موقع أوكرانيا يمثل مساحة واسعة ومهمة من رقعة الشطرنج الأوراسية؛ لأنها مفتاح الإتجاهات الجيوبوليتيكية في أوراسيا. وبالتالي، ستصبح ذات وظيفة جيو– ستراتيجية بمنع روسيا من إمتدادها كقوة برية نحو البحر الأسود، أو تغيير سلوك مسارها الجيوبوليتيكي والتاريخي نحو المياه الدافئة، ومن دونها لن تكون روسيا الإتحادية إمبراطورية[1].

يدعو بريجينسكي دائما إلى تحرير أوكرانيا من النفوذ الروسي؛ إلا أنه يعيد مرة أخرى تأكيده على ضرورة مد النفوذ الأميركي بإتجاه روسيا عبر الشعار الذي تغلف به سياسات الصراع والنفوذ الكبرى – الدمقرطة والغربنة – حرفيا – في كتابه الموسوم بـــ "رؤية إستراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية" *Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power* الصادر عام 2012، وبالوسائل الناعمة نفسها؛ أي مخاطبة النخبة الإقتصادية والطبقة الوسطى الروسية بمقولات الإصلاح والتنمية والإقتصاد الحديث، تكرارا للخطاب الأميركي الكلاسيكي أو التقليدي؛ أي بمعنى آخر أن تصبح روسيا غربية بكل ما للكلمة من معنى؛ أي أن تخسر هويتها وذاتها لحساب الغرب بقيادة أميركا في شكل أكثر إنسجاما مع النظريات الإستراتيجية، ستصبح كيانا مناقضا ومتخلفا لكل ردة الفعل الكيانية الروسية التي تمثلت عبر النظرية الأوراسية ورائدها ألكسندر دوغين[2].

يؤكد بريجنسكي على الأقل بوجود خمسة لاعبين جيوإستراتيجيين رئيسيين، وخمس دول محورية جيوبوليتيكية؛ كون إثنين من الدول الخمس تحملان ربما ما يؤهلهما جزئيا

---

[1] ميشال أبو نجم، "الأبعاد الجيوبوليتيكية للصراع في أوكرانيا: بريجنسكي ودوغين وخلفهما ماكندر"، الميادين للأبحاث، تاريخ الإطلاع يوم 13 أكتوبر 2022، راجع الرابط الإلكتروني: https://www.shorturl.at/rEHO0

[2] المرجع نفسه.

لتكونا من اللاعبين في الخريطة السياسية الجديدة لأوراسيا. فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين، الهند؛ هي من اللاعبين الرئيسيين؛ بينما لا تتأهل بريطانيا العظمى، اليابان، أندونيسيا لهذا الدور، بالرغم من الإعتراف بأنها دول مهمة جدا. وأما عن الحالة الأوكرانية بحسب رأي بريجنسكي؛ فإنها تلعب دور المحاور الثابتة الجيوبوليتيكية إلى حد حرج[1].

تحتل الأزمة الأوكرانية مكانا جديدا وهاما في رقعة الشطرنج الأوراسية كدولة محورية جيوبوليتية؛ لأن وجودها ذاته كدولة مستقلة، سيساعد على تحويل أو تغيير موقف روسيا. وبالتالي؛ فإن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية. وروسيا بدون أوكرانيا لن تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية، ويحتمل جدا أن تجر إلى نزاعات أخرى، حتى مع الدول الآسيوية الوسطى الصاعدة التي سوف تغتاظ؛ عندئذ من فقدان إستقلالها الحديث، والتي قد تدعم من طرف دول إسلامية شقيقة في الجنوب. كما يحتمل أن الصين هي الأخرى سوف تعارض أي إستعادة للسيطرة الروسية على آسيا الوسطى، وذلك على ضوء إهتمامها المتزايد بالدول المستقلة حديثا في المنطقة الأورو– آسيوية المهمة التي أطلق على تسميتها الباحث في الدراسات الجيوبوليتيكية "باراج خانا"*Parag Khanna* بمنطقة دول العالم الثاني[2].

يرى الإستراتيجي السويدي "رودولف كيجيلين" *Rudolf Kjellén* أن أوكرانيا والبلطيق كمدافعين محوريين عن الثقافة الأوروبية ضد القيصرة الموسكوفيتية المصبوغة بالصبغة المنغولية لإرادة روسيا الآسيوية غير المحدودة للسلطة والنفوذ، ومن دون أوكرانيا لا تعود روسيا إمبراطورية أوروبية، وهو ما يجعل أوكرانيا جزءا لا يتجزأ من مفهوم روسيا عن

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوإستراتيجيا (سوريا: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص42.

[2] المرجع نفسه، ص46.

الخارج القريب؛ إذ أن روسيا لم تعتبر أوكرانيا دولة أجنبية[1]، وأن وجود أوكرانيا كدولة مستقلة يحول بحد ذاته شكل روسيا. وبالتأكيد؛ فإن قبول روسيا الحتمي لهوية أوكرانيا الأوروبية يجعل هو الآخر من أوكرانيا نموذجا لروسيا نفسها، سواء من الناحية الجغرافية و العسكرية والإقتصادية والسياسية، أو النفسية[2].

وعليه؛ فإذا إستعادت روسيا الإتحادية السيطرة على أوكرانيا، ومن ثم على مواردها الكبيرة، ووجودها على البحر الأسود في صراعها وسباقها مع الغرب؛ فإن روسيا ستستعيد عندئذ بشكل آلي ثرواتها لتصبح دولة إمبراطورية قوية في المنطقة الأوروآسيوية، ممتدة عبر أوربا وآسيا. وكذلك؛ فإن فقدان أوكرانيا لإستقلالها سوف يترك تأثيرات نووية على أوروبا الوسطى، محولا بولندا إلى دولة محورية جيو– ستراتيجية على الحدود الشرقية لأوروبا الموحدة[3].

الفرع الثاني: معركة السيطرة الجوية والصاروخية في الحرب الأوكرانية.

لقد أصبح ضروريا في المعارك أو الحروب المعاصرة على الدولة المهاجمة الحصول على "السيادة الجوية والصاروخية"*Air and Missile Supremacy*، أو على الأقل بمفهوم آخر على "السيطرة الجوية والصاروخية"*Air and Missile Control* على مسرح الحرب مبكرا قبل بدء الحملات العسكرية البرية والبحرية، على غرار ما فعله التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت عامي 1990 و1991 ضد الدفاعات الجوية والصاروخية العراقية.

---

(1) باراج خانا، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009)، ص62.

(2) المرجع نفسه، ص66.

(3) زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوإستراتيجيا، مرجع سابق، ص ص46–47.

في الحروب المعاصرة يجب أن تمتلك القوات الجوية والصاروخية المهاجمة نظاما قتاليا جويا متكاملا من حيث كفاءة الطيارين، وتنوع الطائرات والصواريخ التكتيكية و الباليستية، ومحطات الرادارات المحمولة، ومراكز الإنذار والإخطار المبكر للقيادة والسيطرة ومراقبة الأجواء، وتزويد الطائرات وطائرات الإستطلاع بالوقود جوا، وجمع المعلومات و التصوير الجوي، وطائرات الحرب المصممة للإعاقة أو الإختراق الإلكتروني للتشويش على رادارات الدفاع الجوي والصاروخي للعدو وتعطيلها، وسرب من الطائرات الهجومية لضرب الأنساق القتالية للعدو، ومراكز ثقله ونقاطه الحاسمة وتدميرها[1]. وعليه؛ فإن الحصول على السيادة يجب الإنتصار من أحد الأطراف في ما يسمى بالمعركة البر– جوية والصاروخية دفاعيا وهجوميا.

وتجسيدا عمليا للسيطرة الجوية والصاروخية في الحرب الأوكرانية، فقد إستخدت قوات الجيش الروسي منذ غزوه لأوكرانيا فئة متنوعة من الأسلحة البرية والبحرية والجوية والصاروخية، ونفذت عمليات قصف مدفعي وجوي وصاروخي مكثف على المدن والبلدات الأوكرانية؛ إلا أن الصواريخ الباليستية وصواريخ كروز الفرط– صوتية قد كانت هي الأخرى الأبرز، حتى شكلت بالفعل أيقونة هذه الحرب، وخاصة عندما نعلم أن روسيا تمتلك مخزون كبير وإحتياطي من فئة الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز التكتيكية.

لم تكن الهجمات الأولية الروسية تعطيلية إلى حد كبير، لكنها كانت مزيجا من ضربات صواريخ كروز أطلقت من السفن، وصواريخ إسكندر باليستية قصيرة المدى الدقيقة نسبيا؛ إلا أن هذه الهجمات الجوية والصاروخية الباليستية كانت تستخدم على الأرجح خلال الموجة الأولى منذ نشوب الحرب لضرب أو إختراق خطوط الدفاع والقواعد الجوية والصاروخية

[1] أحمد بن ضيف الله القرني، معركة السيادة الجوية الروسية على سماء أوكرانيا، إيران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022، ص04.

القريبة للعدو مبكرا – الشلل الإستراتيجي، وغيرها من الأهداف العسكرية الأوكرانية الحساسة التي يدعمها الغرب ماليا وعسكريا بالأسلحة الهجومية، ونظم الدفاع الجوي و الصاروخي.

لكن على الرغم من إطلاق القوات الروسية ما يفوق حوالي 2503 صاروخا على أوكرانيا منذ بداية الغزو الروسي الشامل، حتى نهاية شهر جويلية عام 2022؛ إلا أن روسيا لم تظهر بعد قدراتها الجوية والصاروخية الكاملة، ربما ستزيد على الأرجح موجات القصف الجوي والصاروخي لإضعاف نظم الدفاع الجوي والصاروخي للجيش الأوكراني الذي تدعمه أمريكا وحلفائها[1].

لقد أثبتت قوة الطائرات والصواريخ في الحرب المعاصرة مجددا أنها قادرة على تقويض القدرات العسكرية الإستراتيجية للدول، خصوصا التي تستهدف الأماكن البعيدة المدى التي قد لا تصلها القاذفات الجوية بسبب بعد مسافة الأهداف ومخاطر الطيران، أو التزود بالوقود جوا، أو توفر نظم دفاع جوي وصاروخي مقابلة. ضف إلى ذلك؛ قدرة القذائف و الصواريخ على إصابة الأهداف القريبة أو البعيدة المدى بشكل دقيق، لما تحمله من تقنيات عالية وقوة تدميرية فائقة، ما يجعل خطرها يفوق كل التوقعات.

في ذات السياق، تمثل الصواريخ العابرة للقارات القادرة على إيصال رؤوس حربية نووية من أخطر الصواريخ التسيارية أو الباليستية في العالم التي لا تمتلكها إلا دول قليلة؛ تمكنها من ضرب أي مكان وهدف ما على سطح الأرض من البر والبحر، وبقوة تدميرية هائلة؛ لأن روسيا الإتحادية اليوم دولة رائدة في هذا المجال، نظرا لعقيدتها العسكرية التي ترتكز أساسا على مبدأ قوة النيران وكثافتها من مسافات بعيدة، بما يجعل منها مصدر قلق

[1] المرجع نفسه، ص ص.04-05.

خارجي للغرب خلال القرن الحادي والعشرين، لا سيما بعد أن خضعت قوات الجيش الروسي الجوية والصاروخية التكتيكية والإستراتيجية للتحديث والتطوير التقنو– عسكري لضمان قدرتها على إختراق نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي الحديثة، وردع الدرع الصاروخي لحلف الناتو الآخذة في الإنتشار على نطاق واسع في مسرح العمليات الشرقي لأوروبا، وعلى الحدود الأوكرانية الغربية[1].

لقد لعبت القوة الجوية والصاروخية التكتيكية والباليستية دورا هاما في الحرب الأوكرانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ أي أن الغزو الروسي لأوكرانيا قد حوّل ميدان المعركة إلى أكبر ساحة لإختبار الطائرات الهجومية والصواريخ الجوالة والباليستية و صواريخ كروز؛ لأن إستراتيجية الصواريخ الروسية قد ركزت فوق اللزوم على الضربات الباليستية بالصواريخ التكتيكية من صنف "إسكندر– إم"*Iskander-M* و*OTR-M*، وصواريخ "كاليبر"*Kalibr* البحرية، وصواريخ "كينجال"*Kinzhal* الأسرع من الصوت أو الفرط– صوتية، ونظم الدفاع البحري الساحلية التي تهاجم أهدافا أرضية. مثل: نظام "باستسون" *Bastion*، و"بال–06"*Bal6*[2]؛ في حالة الإستعداد الدائم لأي طارىء أو تحرك عسكري أمريكي مفاجئ تحت مظلة حلف الناتو، أو أي تفعيل لإعادة نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي في أوروبا الشرقية في كل من بولندا وجمهورية التشيك.

لكن في المقابل وردا على التحركات العسكرية الروسية، فقد نشرت قوات الجيش الأوكراني ما لا يقل عن 08 أنظمة من فئة "هيمارس"(*High Mobility Artillery Rocket System (HIMARS* على الخطوط الأمامية في قتالها ضد القوات الروسية، كما درب الجيش

---

[1] أحمد بن ضيف الله القرني، الصواريخ الفرط صوتية في الحرب الأوكرانية ... هل تغيِّر قواعد اللعبة الإستراتيجية في العالم (إيران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022)، ص05.

[2] المرجع نفسه، ص ص.05–09.

الأمريكي حوالي 200 جندي أوكراني لإستخدام نظام هيمارس؛ حيث كان يرى الخبراء العسكريين أن هذا التعهد الأمريكي الأخير سيرفع العدد الإجمالي لأنظمة هيمارس إلى 16 بطارية راجمة صواريخ برية حسب آخر تقرير أمريكي إستخباراتي.

في ذات السياق، فقد نشر الجيش الأوكراني ميدانيا حوالي 06 أنظمة راجمة صواريخ هيمارس المتوسطة والبعيدة المدى دعما عسكريا من ألمانيا وبريطانيا[1]، وذلك لتحقيق التوازن بين الرغبة في مساعدة أوكرانيا دفاعيا، ومجابهة المدفعية الروسية هجوميا؛ في الوقت الذي لا تتوفر لدى القوات الأوكرانية قدرات عسكرية هجومية كافية لضرب المواقع العسكرية الحرجة في العمق الروسي، أو لإستنزاف قوة الروس، وذلك لإحداث توازن القوى في الحرب.

لقد كانت تشير تقديرات المخابرات الأمريكية إلى أن قوات الجيش الأوكراني إستخدمت بالفعل نظام هيمارس للقضاء على أكثر من 100 هدف روسي عالي القيمة؛ منها تدمير مستودعات الذخيرة، ومراكز للقيادة والسيطرة، وشبكات الدعم الوجستي، والمدفعية الميدانية، والدفاعات الجوية والصاروخية الروسية[2]. لكن في المقابل؛ قامت قوات الجيش الروسي التخفيف من ضربات نظام هيمارس وآثاره السلبية، وذلك بزيادة عددا من الوسائط العسكرية التكتيكية واللوجيستية التالية:

- التمويه.
- التمويل بالذخيرة.
- الحركة وتغيير المواقع.

---

[1] V.A, Jeff Seldin, U.S Sending Ukraine More Advanced Rocket Systems; Fighter Jets Under Consideration ,19 October 2022, Accessed: 24 July 2022, See: https://bit.ly/3J15DZM

[2] أحمد بن ضيف الله القرني، مرجع سابق.

على صعيد آخر، فقد صرح "فولوديمير هافريلوف" *Vladimir Havrilov* نائب وزير الدفاع الأوكراني منذ إعلان الرئيس الروسي بوتين التعبئة الجزئية، أن واشنطن قد أصبحت أكثر إستعدادا للموافقة على إرسال صواريخ من صنف "أتاكمس" *Atacms* الباليستية إلى كييف، كما أشار في تصريحه إلى أن أوكرانيا لن تضرب أراضي روسيا. لكنه قال إن لدى القوات الأوكرانية أهدافا عسكرية في شبه جزيرة القرم، وأن موسكو قد حذرت مؤخرا واشنطن من تزويد أوكرانيا بالصواريخ الباليستية التي يصل مداها إلى 300 كيلومتر، وقالت السلطات الروسية أن ذلك يعد خطا أحمر[1].

ردا على ذلك؛ فقد إستهدفت القوات الروسية منذ الأزمة الأوكرانية البنية التحتية العسكرية الأوكرانية بصواريخ مطورة من قواعد عسكرية برية، وإستخدمت صواريخ كينجال الفرط– صوتية لضرب مواقع مخزون السلاح بالقرب من الحدود البولندية و الأوكرانية، لا سيما بعد إختراقها لأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي للجيش الأوكراني، كما إقتصرت لاحقا على الحرب التقليدية أو الكلاسيكية، وهي الدفاع أساسا على الأراضي التي تسيطر عليها، غير أن الهجوم على جسر القرم قد أرغم القوات الروسية على الرد العنيف لتدمير مواقع وأهداف عسكرية حساسة تابعة للقوات الأوكرانية[2].

لقد شكلت الهجمات الجوية والصاروخية المتبادلة والطويلة الأمد لتحقيق السيادة الجوية والصاروخية بين قوات الجيش الأوكراني والقوات الروسية؛ منعطفا حقيقيا في هذه

---

(1) ____، "حرب الصواريخ تتصاعد في أوكرانيا"، المجلة الإخبارية– أخبار اليوم، الجزائر: تاريخ الإطلاع يوم 17 أكتوبر 2022، راجع الرابط الإلكتروني:
https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200239/319396-2022-09-23-18-03-19

(2) ____، "حربان في حرب واحدة: بين أوكرانيا وروسيا والأخيرة والغرب"، المجلة الإخبارية– القدس العربي، يوم 15 أكتوبر 2022، تاريخ الإطلاع يوم 17 أكتوبر 2022، راجع الرابط الإلكتروني التالي:
https://urlis.net/yrwh1

الحرب، ومؤشرا خطيرا بشأن السيناريو المحتمل الذي قد يحصل بعد مواجهة مفتوحة؛ إذ أظهرت بالفعل القوى العسكرية الغربية الكبرى وروسيا أن قواتهما الجوية والصاروخية قادرة على ممارسة الحرب على الإقليم الأوكراني عن بعد، وأن نظم الدفاع الجوي و الصاروخي التي تستخدمها القوات الأوكرانية ضعيفة، وليست فعالة حسب رأي الخبراء العسكريين.

قامت قوات الجيش الروسي إستغلال ذلك الضعف لتحقيق السيطرة على الأرض و تفوقها في الحرب الإلكترونية لتعطيل أو إختراق الإتصالات التي يستخدمها الجيش الأوكراني، وشن مزيدا من الهجمات أو الضربات الجوية والصاروخية على مواقع عسكرية ومدنية حساسة، وذلك في أقوى سلسلة من الضربات الروسية منذ الأيام الأولى للغزو. وهذا قد يشكل تصعيدا خطيرا وتحديا محتملا، سيكون له تداعيات على مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي الجديد في منطقة أوروبا الشرقية.

الفرع الثالث: تداعيات الأزمة الأوكرانية على مشروع الدرع الصاروخي الجديد.

بعد إندلاع الأزمة الأوكرانية عام 2014، فقد جاءت أزمة أخرى عندما أعلنت الإدارة الأميركية تشييد قاعدة في رومانيا بتكلفة بلغت 800 مليون دولار بعد صفقة بولندا عام 2016، والتي لعل كان الغرض منها دعم مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي الأميركي الجديد في منطقة أوروبا الشرقية، والعمل إلى جانب قوات حلف الناتو. وفي هذين البلدين القريبين من الحدود الروسية، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية منظوماتها الدفاعية و

صواريخها الأكثر تطورا لإعتراض أسرع الصواريخ الهجومية. أهمها: منظومة "إيجيس أشور"*Aegis ashore*، ومنظومة "ثاد"*Thaad*[1].

على ضوء تداعيات الأزمة الأوكرانية على مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الجديد في أوروبا الشرقية، بررت روسيا تحركها العسكري على الحدود مع أوكرانيا بالمخاوف العسكرية التي تنتابها من إقتراب الصواريخ الأميركية من حدودها، وصولها إلى بوابة الحدود الروسية بحسب تعبير الرئيس الروسي بوتين الذي كان يقصد منظومات الدفاع الصاروخي الأميركية الجديدة التي تم نشرها سابقا في دول أوروبا الشرقية على الحدود الغربية الأوكرانية، لكن في مقابل ذلك بررت الإدارة الأمريكية على أن الغرض منها مواجهة أي تهديد إيراني محتمل.

لكن هذا المبرر الأميركي لم تقتنع به السلطات الروسية إطلاقا؛ مما دفع بروسيا لتحريك أحدث منظومة دفاع صاروخي لدى الجيش الروسي إلى الحدود الشرقية مع أوكرانيا. وبالتالي، فقد تحولت هذه الأراضي في أوروبا الشرقية إلى ساحة للمواجهة المباشرة مع القوات الأوكرانية، وغير مباشرة بين إثنين من أحدث وأقوى الصواريخ الهجومية والمنظومات الدفاعية التي يمتلكها الجيش الأمريكي والروسي.

لكن مع تصاعد حدة وتيرة الأزمة الأوكرانية على مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الجديد، فقد قدمت روسيا في شهر ديسمبر عام 2021 إلى الولايات المتحدة

---

[1] أيوب الريمي، "مواجهة بين صواريخ "الدرع" الأميركي و"إسكندر" الروسي.. لمن تكون الغلبة؟"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر يوم 11 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع يوم 22 أكتوبر 2022، راجع الرابط الإلكتروني:
https://www.aljazeera.net/news/2022/2/11/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1

الأمريكية والحلفاء الأوروبيين، مبادرة أطلق عليها بالضمانات الأمنية الروسية التي كانت هي الأساس الحاكم لموقف موسكو في الأزمة الأوكرانية، والسبب الرئيسي في كل تحركاتها العسكرية للسيطرة على أجزاءا من أوكرانيا حاليا. وقد كانت تشمل هذه الضمانات، ما يلي[1]:

- عدم توسع حلف الناتو أكثر من وضعه الراهن في شرق أوروبا، وعدم إنضمام أوكرانيا إليه.
- عدم نشر قوات وأسلحة خارج الدول إلا في الحالات الإستثنائية، إلا بموافقة روسيا وأعضاء حلف الناتو؛ أي قبل توسع الناتو نحو دول أوروبا الشرقية.
- عدم نشر الصواريخ المتوسطة والقصيرة المدى في أماكن يمكن أن تصيب منها أراضي الجانب الآخر تحت مظلة برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي الجديد في منطقة أوروبا الشرقية.
- عدم إجراء تدريبات بأكثر من لواء عسكري واحد في المنطقة الحدودية متفق عليها، وتبادل المعلومات الخاصة بالتدريبات العسكرية بشكل دوري، والتأكيد على أن كلا من الطرفين لا يعتبر الآخر خصما أو عدوا.
- الإتفاق على حل جميع النزاعات سلميا، والإمتناع عن إستخدام القوة، والإلتزام بعدم خلق أجواء تعتبر تهديدا للطرف الآخر، ومد خطوط ساخنة للإتصالات الطارئة.

---

[1] حسام إبراهيم، "سياسة الإحتواء 0.2: مأزق واشنطن الإستراتيجي في أزمة أوكرانيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر يوم الأحد 27 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع يوم 22 أكتوبر 2022، راجع الرابط الإلكتروني:

https://bit.ly/3gzwx13

كانت تمثل الفجوة بين الأهداف والإستجابة الأمريكية لتداعيات الأزمة الأوكرانية على مشروع الدرع الصاروخي؛ مأزقا إستراتيجيا حقيقيا للإدارة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تحقيق بعض من أهدافها، لا سيما دعمها المالي والسياسي و العسكري لأوكرانيا، ودعم حلف الناتو والإتحاد الأوروبي، ومن المحتمل تحقيق هدف تأمين أمن الدول المشاركة في مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي الجديد، لكنها فشلت لمنع التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا. ومع إحتمالات سقوط العاصمة كييف؛ فإن أوكرانيا قد تكون تحت السيطرة الروسية، ومن ثم سيعود الطرفين للحوار حول الضمانات الأمنية الروسية، لا سيما مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الجديد في منطقة أوروبا الشرقية، وربما سيتم التفاوض بشأنه مباشرة بين موسكو وكييف، أو بين موسكو وواشنطن و حلفائها الأوروبيين وأعضاء حلف الناتو.

المطلب الرابع: ردود الفعل الإقليمية والدولية على إقرار مشروع الدرع الصاروخي الجديد.

يرى الخبراء والمحللين أن هندسة مشروع الدرع الصاروخي الإقليمي في منطقة أوروبا الشرقية يعتبر إحدى أهم مشاريع الدفاع الصاروخي الأمريكي التي تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من الأمن القومي الأمريكي، نظرا لإمكانياتها المادية والتكنولوجية وقوتها العسكرية التي تمتلكها اليوم، ومكانتها السياسية في هرم النظام الدولي. إلا أن هذا المشروع لم يعد يحظى منذ فترة طويلة بتأييد مطلق من طرف الشركاء الأوروبيين والحلفاء في حلف الناتو. لكن في الحقيقة أن ردود الفعل الإقليمية والدولية لا تزال اليوم على طرفي مؤيد و رافض لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الجديد في أوروبا الشرقية بعد التوتر العالمي الذي أحدثته الأزمة الأوكرانيا – مركز الأزمة العالمية الجديدة – وتهديدها علاقات فاعلين إقليميين ودوليين في منطقة شرق أوروبا.

الفرع الأول: روسيا الإتحادية.

أعرب المسؤولون والمحللون الروس عن وجهات نظر متزايدة الصرامة بشأن النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية حاليا منذ نهاية عصر الحرب الباردة، لكن على الرغم من أن روسيا قد سعت منذ البداية للمشاركة في المنظومة الغربية أوائل التسعينيات؛ إلا أن قادة روسيا ينظرون اليوم إلى النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره تهديدا لمصالحها الحيوية والإستراتيجية في مجال نفوذها[1]؛ حيث ذكرت وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي"*National Security Strategy* الصادرة في يوم 31 ديسمبر عام 2015، على أنه لا يزال هناك عوامل حاسمة في علاقات روسيا مع حلف الناتو، هي[2]:

- تشييد البنية التحتية العسكرية للدرع الصاروخي بالقرب من الحدود الروسية.
- محاولات منح الكتلة مهام عالمية يتم تنفيذها بالمخالفة لأحكام القانون الدولي.
- عدم القبول بالنشاط العسكري المتزايد لحلف الناتو من جهة الحدود الشرقية الأوروبية.
- مخاطر هندسة نظام دفاع صاروخي إقليمي مشترك على مسرح العمليات الشرقي الأوروبي.

لقد مارست روسيا دورا بناءا في مفاوضات الإتفاق النووي لعام 2015 مع إيران، حتى ساهمت مشاركتها على تحقيق العديد من الأهداف؛ بما في ذلك المطالبة بتقليص الحاجة إلى دعم مشروع الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي في القارة الأوروبية. وبالتالي، فإن

---

[1] أندرو رادين، وكلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، تر: مؤسسة راند (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017)، صiii.

[2] نفس المرجع، ص46.

هذا الإجراء سيتطلب ضمان دور روسيا في المفاوضات الإقليمية والدولية، وفتح سوق محتملة للتشجيع على إستخدام التكنولوجيات النووية والصاروخية لأغراض سلمية ومدنية[1].

لقد عارضت روسيا الإتحادية بشدة نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية، وذلك عندما وجه الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" *Vladimir Putin* إنتقادات واسعة لهذا المشروع الذي إعتبره موجه لشيء غير موجود أصلا؛ فضلا عن أنه سيزيد من إحتمالية نشوب صراع وسباق تسلح نووي وصاروخي جديد في المنطقة، وإنعكاساته الإستراتيجية المحتملة على ميزان الإستقرار الإستراتيجي بين القوى العسكرية الصغرى والكبرى في العالم[2].

في ذات السياق، فقد أكد قائد أركان الجيش الروسي الجنرال "بالوفسكي"*Palovski* على أن روسيا تنظر إلى مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي مصدر تهديد مباشر لأمنها القومي، على إعتبار أن نظم الدفاع الصاروخي الباليستي، والضربة العالمية الفورية الأمريكية لا يستطعان حاليا تقويض الأسلحة النووية والصاروخية الإستراتيجية الروسية[3]. لكن على الرغم من ذلك لا يزال القادة الروس يعبرون عن مخاوفهم حول المسار المستقبلي والسيناريوهات المحتملة في حالة ما إذا تم نشر وحدات عناصر الدرع الصاروخي الأمريكي على نطاق واسع بالقرب من الحدود الشرقية للقارة الأوروبية.

كان يرى وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف"*Sergueï Lavrov* أن برامج الإدارة الأمريكية لهندسة الدرع الصاروخي في منطقة أوروبا الشرقية قد كانت هي الأخرى

---

(1) نفس المرجع، ص.ص60-61.

(2) رسول محفوظ، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود (عمان: مركز الكتاب الوطني، 2017)، ص110.

(3) كريستوفر س. تشيفيس، وآخرون، تعزيز الإستقرار الإستراتيجي مع روسيا (أمريكا: مؤسسة راند للطباعة والنشر، 2017)، ص09.

جزءا من مخطط عسكري أمريكي لتطويق روسيا من جهة الشرق؛ حيث أوصى وزير الخارجية الروسي ردا على خطط الإدارة الأمريكية إلى ضرورة تبني برنامج دفاع صاروخي مضاد مشترك مع حلف الناتو، بقوله:

((... إنه ليس هناك دولة مارقة تمثل تهديدا حقيقيا لأوروبا، كما أن تطوير تكنولوجيا القذائف والصواريخ في الشرق الأوسط قادرة على بلوغ الأراضي الأمريكية صعبة للغاية [...] تعهد بوقف التهديدات المحتملة من جراء خطط بناء الدرع الصاروخي الأمريكي، مطالبا بإستئناف العمل لبناء نظام دفاعي صاروخي مشترك بين روسيا وحلف شمال الأطلسي))[1].

يزداد الموقف الروسي قلقا تجاه الصيغة المعدلة على مشروع الدرع الصاروخي من طرف إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما؛ حيث يعترض القادة الروس على المرحلة الثالثة والرابعة من المشروع، والذي سيتم من خلاله نصب صواريخ دفاعية إعتراضية أمريكية على الأراضي البولندية؛ أي قرب حدود روسيا، مما يعني أن أمنها القومي عرضة للعطب أو الإختراق. وبالتالي، تحييد القدرات العسكرية الإستراتيجية لروسيا، وتقويض عملية الردع النووي والصاروخي لديها. لكن في مقابل ذلك، فإن هذا الوضع قد يؤثر على قابلية الهجوم الإنتقامي – الضربة الثانية – كما أن درجة التهديد الناجمة عن الدفاع الصاروخي ستزداد حدتها مع نشر وحدات عناصر الوسائط الجوية والفضائية المكملة لمشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية[2].

---

[1] شيماء تركان صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية: الإنتشار النووي إنموذجا (بغداد: منشورات جامعة النهرين، 2012)، ص141.

[2] رسول محفوظ، مرجع سابق، ص112.

لقد قابلت روسيا الإتحادية مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي بردود فعل قوية؛ إذ كان الرد العسكري الروسي يتمثل في نشر وحدات إسكندر الصاروخية الهجومية التكتيكية في مقاطعة كالينغراد، والتي قد يصل مداها إلى حوالي 500 كلم. لكن هذه المنظومة كان يعتبرها حلف الناتو من بين أصعب الصواريخ الهجومية التكتيكية إعتراضا، ولعل هذا الإجراء التكتيكي الروسي قد أكده وزير الدفاع اللتواني "راز جوكانفيتشيان"*Ras Juknevicien*e بعد أن أشار إلى أن روسيا الإتحادية قد نشرت أسلحة نووية وصاروخية تكتيكية في مقاطعة كالينغراد أوائل شهر فيفري عام 2011، كما أعلن الرئيس الروسي بوتين دعم وتجديد الصناعات العسكرية الروسية لتأمين منظومة الردع النووي والصاروخي بحلول عام 2020[1]؛ إلا أن هذا الإجرا قد يمثل هو الآخر إيذانا ببدء مرحلة جديدة من سباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وحلف الناتو.

كان القادة الروس ينظرون دائما إلى ترسانتهم النووية والصاروخية التكتيكية و الإستراتيجية على أنها ضمانة دائمة لأمنهم القومي، وأنها معادل قد يعوض عن التفوق العسكري التقليدي الأمريكي في المنطقة، وحتى تحتفظ روسيا بحق إستخدام أسلحتها النووية والصاروخية؛ ردا على أي هجمات معادية محتملة أو مفاجئة يهدد كيانها في حالة ما إذا تعرضت للخطر العسكري المباشر بغض النظر عن ما إذا كان هذا التهديد نوويا أو تقليديا[2]. وعليه؛ فإن العوامل التي ستؤثر على ميزان الإستقرار الإستراتيجي للقوى العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية قد تؤدي إلى ثلاثة إحتمالات إستراتيجية على النحو التالي:

- إستقرار أزمة الدرع الصاروخي بحسب منطق الردع النووي والصاروخي المتبادل.

---

[1] نفس المرجع، ص116.

[2] كريستوفر س. تشيفيس، وآخرون، مرجع سابق، ص06.

- تصعيد أزمة الدرع الصاروخي وحدوث الحرب.
- زيادة إحتمال تصعيد أزمة الدرع الصاروخي والحرب إلى المستوى النووي و الصاروخي الإستراتيجي.

على الرغم من أن روسيا الإتحادية إستطاعت مواجهة مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية الساعي إلى تطويع النظام الدولي لخدمة تصورات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها، إلا أن هذه التطورات كان لها تداعيات على وضع روسيا الإقليمي والدولي، وعلى علاقاتها بالقوى العسكرية الكبرى لإعادة التموضع في هرم النظام الدولي الحالي، وذلك من خلال تبني ممارسات الضغط والتأثير على سياسة واشنطن الخارجية، كما طرحت شواهد قوة متعاظمة في علاقات روسيا العسكرية الخارجية مع حلف الناتو وواشنطن، وعدم المساس بمصالحها الحيوية وأمنها القومي؛ حيث إستطاعت روسيا أن تفرض أمرا واقعيا في حالة الخطر والتهديد بالقرب من حدودها، وبموقفها الجاد من تعديل موازين القوى الإستراتيجي في القارة الأوروبية.

الفرع الثاني: دول الإتحاد الأوروبي.

لا تزال مشاعر التوجس والقلق حيال نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الجديد تستبد بالأوروبيين؛ بمن فيهم حلفاء واشنطن في القارة الأوروبية، فلطالما أبدت دول أوروبية مؤثرة – ألمانيا وفرنسا– تفهما للإعتراض الروسي، كما تخشى دول أخرى في الإتحاد الأوروبي من سباق تسلح جديد بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية في المنطقة، ودول أوروبية أخرى عضو في حلف الناتو قد تضطر هي الأخرى إلى دفع فاتورة ثقيلة من مواردها على حساب أمنها القومي، وربما

يقضي وجود قواعد عسكرية أمريكية بأراض أوروبية، لأن تغدو هدفا مباشرا لمناهضي سياسة واشنطن الخارجية تجاه أوروبا وحلف الناتو[1].

لا تزال الدول الأوروبية أسرى الشكوك والمخاوف والقلق من توسيع النطاق المكاني والجغرافي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمركية جراء نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي في منطقة أوروبا الشرقية، وفارق القدرات في الإبتكارات العسكرية الدفاعية والهجومية بين واشنطن وحلفائها في أوروبا وحلف الناتو، على النحو الذي يضمن للأمريكيين تأبيد سيطرتهم وهيمنتهم على القارة الأوروبية. وبالتالي، إجبار حلفائها على الإذعان لعلاقة التبعية المطلقة لسياسة واشنطن الخارجية التي تسعى إلى تعظيم مكاسبها و حماية مصالحها الإستراتيجية، والتأكيد على توسيع النطاق الجغرافي لنفوذها في المنطقة[2].

في ذات السياق، فقد إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع النطاق الجغرافي من خلال نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية لتعزيز أمنها القومي على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى حلفائها في المنطقة الأورو– أطلسية، و لكون أن ألمانيا هي الدولة المؤثرة في الساحة الأوروبية، فقد تبنت حكومتها وأحزابها وجهات نظر متباينة، وأرد صانع القرار الألماني على أنه لا يمكن مجابهة رغبة الأمريكيين في نشر وحدات عناصر الدرع الصاروخي في المنطقة. بالتالي، يمكن ملاحظة موقف الحكومة الألمانية على أنه كان دائما يتناسب مع مبادئها المعلنة، وعلاقاتها الخارجية مع واشنطن وحلفائها في أوروبا. وعليه، يمكن تقييم الموقف الألماني على النحو التالي[3]:

- تبني الأحزاب الألمانية موقفا طبقا لمبادئها وعلاقاتها الخارجية مع واشنطن.

---

[1] بشير عبد الفتاح، مرجع سابق، ص64.

[2] نفس المرجع، ص65.

[3] طارق طيب محمد طيب الفصار، مرجع سابق، ص216.

- لم تعترض الحكومة الألمانية صراحة على مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي منذ البداية، لكنها إعتبرت أن المشروع جزء من أولويات إستراتيجية الولايات المتحدة لتعزيز أمنها القومي، ودعواتها الملحة للحوار المشترك المتبادل.

لكن الملاحظ أن الرفض الروسي والصيني، وطبيعة العلاقات الألمانية مع الدولتين قد تجعل إعتراضهما أحد المحددات الهامة للموقف الألماني المشترك المتعاون مع واشنطن؛ إذا بدا أن نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي قد صممت على النحو الذي يبطل من قدرات الردع النووي الروسي والصيني، لكن هذا الوضع الحساس أحيانا كان يثير قلق روسيا إزاء مسألة توازن القوات الهجومية والدفاعية لدى طرفي المعادلة. وبالتالي؛ فإن الإبتكارات العسكرية على نظم الدرع الصاروخي الأمريكي، ستوجد من المشكلات في العلاقات بين الدول الأوروبية والقوى العسكرية الكبرى أكثر مما تحسمه منها[1].

عارضت فرنسا بشدة نشر وحدات عناصر مشروع الدفاع الصاروخي الأمريكي على نطاق واسع في القارة الأوروبية؛ لأنها كانت من بين أكثر الدول الأوروبية التي إنتقدت بإستمرار هندسة مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الجديد في أوروبا الشرقية، و بخصوص هذا الوضع، فقد عبَّر الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك"*Jacques Chirac* عن جوهر هذا الخلاف الأوروبي– الأمريكي في تصريحاته. أهمها ما يلي:

((إن القرن الجديد لن يكون بأي حال قرنا أمريكيا، فالصين والهند و أوروبا وروسيا كلها ستكون دولا عظمى في هذا القرن، وعدد نقاط خلاف بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ورفض الكونجرس إتفاقية الحظر على التجارب النووية، إلى مبادرة كلينتون لإقامة درع الصواريخ المضادة للصواريخ [...]، بينما تهدد هذه المبادرة أمن قارة أوروبا؛ لأنها تفتح الباب أمام سباق تسلح رهيب [...]، وأن الإنسان

[1] مايكل كريبون، مرجع سابق، ص361.

منذ أن بدأ يشن حربا لم يتوقف السباق بين السيف والدرع، لكن يشهد التاريخ على أن السيف قد خرج دائما منتصرا))[1].

لقد إستوعبت الدول الأوروبية رسالة الولايات المتحدة الأمريكية الموجهة إليها بأن تلزم حدودها العسكرية والسياسية في ظل النظام الدولي الجديد، على وجه التحديد بعد أن أعلنت واشنطن مشروع الدرع الصاروخي الجديد في أوروبا الشرقية، والذي فسرته العديد من الدول الأوروبية بأنه مخطط عسكري قد يستهدف أمنها القومي؛ حيث عارضت الدول الأوروبية منذ المراحل الأولى من مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الإقليمي، وإعتبرت أن هذا المشروع إجراء عسكري مباشر من شأنه أن يعيد الوضع الدولي الجديد إلى العهد الدولي السابق الذي ساد في العصر النووي الأول[2].

كانت الدول الأوروبية تدعو دائما إلى ضرورة معالجة جميع التطورات والمراحل و التغييرات التقنية والعسكرية على مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي بالقرب من حدود أوروبا الشرقية، والتي تعتبرها روسيا الإتحادية مجالا حيويا لنفوذها في المنطقة، وأن أي نشر لوحدات عناصر هذا المشروع قد يشكل هو الآخر تحديا وتهديدا مباشرا لأمنها القومي[3]. لكن في مقابل ذلك، ووفق المقاربة الأوروبية قد تكون هذه الإجراءات مجدية دون تهديد الأنظمة الإستراتيجية الروسية والأورو– أطلسية؛ إلا أن بعض الدول الأوروبية كانا تعارض بشدة على المرحلة الأخيرة من المشروع؛ مما قد يدفعها هذا الوضع لإعادة تطوير قدراتها العسكرية الدفاعية والهجومية على مسرح العمليات الأوروبي لردع أي إجراء عسكري أمريكي من شأنه أن يقوض الإستقرار الإستراتيجي.

---

(1) خير الدين العايب، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، العدد17 (سوريا: 31 ديسمبر 2002)، ص99.

(2) المرجع نفسه، ص98.

(3) كريستوفر س. تشيفيس، وآخرون، مرجع سابق، ص13.

الفرع الثالث: حلف شمال الأطلسي.

تسعى مقاربة حلف الناتو للدفاع الصاروخي إلى ضرورة تبني نظام دفاع جوي إقليمي ودولي متعدد الجنسيات، وتطوير نظام دفاع صاروخي مشترك متوسط المدى عن مسرح العمليات الخاص به، على إعتبار أنه نظام أرضي متحرك يهدف إلى حماية إقليم منطقة جغرافية محددة يصل قطرها من 07 إلى حوالي 10 كلم، وتبني مستوى تكنولوجي أعلى للنظام الذي سيغطي المنطقة الأورو– أطلسية. وحاليا تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع حلف الناتو على هندسة نموذجين من نظم الدفاع الجوي والصاروخي عن مسرح العمليات على النحو التالي[1]:

أولا: أراضي القواعد الخاصة بالمناطق بالغة الإرتفاع: التصدي للصواريخ المعادية الهجومية على إرتفاعات عالية لحماية مساحة منطقة جغرافية أوسع في حالة ما إذا تم تفعيله مع نظام باتريوت ذو القدرات المطورة الثالثة، ومع نظام ثاد للدفاع الصاروخي على الإرتفاعات العالية عن مسرح العمليات.

ثانيا: نظام مسرح العلميات البحري واسع المدى: تقوم البحرية الأمريكية بالتخطيط له؛ حيث يتم تثبيت وحدات عناصر النظام على متن السفينة البحرية الأمريكية –إيجس– وعلى ظهر المدمرات البحرية العملاقة، ونظام إيجس تعتبره قوات البحرية الأمريكية إحدى أهم مكونات نظام الدرع الصاروخي القومي، بما في ذلك المناطق الجغرافية الجنوبية للقارة الأوروبية، كما له القدرة على الحركة والتنقل بمرونة في البحر. وبالتالي، يمكن تثبيت وحدات عناصر النظام على ظهر السفن المنتشرة في حوض المتوسط جنوب شرق القارة الأوروبية وشمال الأطلنطي. مثلا: تستطيع سفن نظام مسرح العمليات البحري واسع المدى

[1] إيمان عبد العال عبد الغني، مرجع سابق، ص17.

المتواجدة في منطقة جنوبي جزيرة صقلية، حماية الإقليم الذي يضم كل من إيطاليا واليونان والبلقان(*).

لقد بدأ التعاون المشترك لحلف الناتو في مجال هندسة نظام الدرع الصاروخي عن مسرح العمليات في مرحلة مبكرة؛ حيث تشارك كل من ألمانيا وإيطاليا في برنامج مشترك للدفاع الجوي الدولي المتوسط المدى، فيما عبَّرت هولندا عن إهتمامها المتزايد بنظام باتربوت ذو القدرة المطورة الثالثة. لكن لا تزال فيه دول أوروبية أخرى تراجع الكيفية التي من خلالها يمكنها المشاركة أو الإنضمام إلى برنامج الدفاع الصاروخي الإقليمي الذي يشرف عليه حلف الناتو(1). وعليه، فقد وجَّه حلف الناتو دعوة رسمية إلى روسيا الإتحادية للمشاركة في هندسة منظومة إقليمية للدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، حتى تغطي المنطقة الأوراسية والأورو– أطلسية؛ حيث صرح المدير العام في البيان الختامي لقمة لشبونة يومي 19 و20 نوفمبر عام 2010، ما يلي:

((إن قرارنا بتطوير إمكانية الدرع الصاروخي، يهدف حماية سكان و أراضي وجيوش الدول الأوروبية المنضوية تحت راية الناتو، وكذلك دعوة روسيا للتعاون معنا في هذا الشأن))(2).

أعرب بيان رسمي آخر عن نية حلف الناتو للتشاور والتعاون مع روسيا الإتحادية، ولضمان أمن الطرفين من خلال إعتمادهما على قاعدة بيانات التحديد المتكافئ لمخاطر التهديدات المشتركة؛ حيث جاء في هذا البيان ما يلي:

(*) أنظر: ملحق الخرائط، خارطة رقم (02): مراحل تطور مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا (2011–2018).

(1) إيمان عبد العال عبد الغني، مرجع سابق، ص.ص17–18.

(2) ماهر بن ابراهيم القصير، مرجع سابق، ص72.

((نريد أن نرى علاقة شراكة حقيقية بين الناتو وروسيا [...] وسنسعى للتحرك بما يتماشى مع هذه الغاية، آملين أن تبادلنا روسيا بالمثل))[1].

الفرع الرابع: الصين.

أخذ جيش التحرير الشعبي الصيني على محمل الجِد محتوى خطة العمل الرئيسية التي أصدرتها القيادة الفضائية التابعة لسلاح الجو الأمريكي، والرامية إلى نشر 44 من الصواريخ الإعتراضية الطويلة المدى المضادة للدفاع الصاروخي، لا سيما أن هذا يأتي في الوقت الذي كانت فيه أجهزة المخابرات الأمريكية قد قدرت أن الصين ربما لا تملك إلا 20 صاروخ عابر للمحيطات من طراز قديمة يتطلب إعدادها للإطلاق ساعات من العمل المتواصل[2].

لكن مع تطور تطور نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي، وزيادة توسيع نشر وحدات عناصرها على نطاق واسع في العديد من مناطق العالم، ربما نتيجة لذلك؛ فإن إهتمام بكين بإبرام معاهدة حظر إنتاج المواد الإنشطارية التي تدخل في صناعة الأسلحة النووية قد بدأ في التضاؤل في الوقت الذي تعاظمت فيه رغبة الصين لإمتلاك تقنيات قادرة على إسقاط و تعطيل عمل الأقمار الصناعية الأمريكية في الفضاء الخارجي، وذلك بواسطة الصواريخ المضادة للأقمار الإصطناعية ضمن فئة "أسلحة مضادة للأقمار الإصطناعية" *Anti Satellite Weapons (ASAT)*، وتطوير فئة حساسة من الصواريخ الهجومية البالستية طويلة المدى قادرة على إختراق نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي الحديثة[3].

إنتقد مسؤول عسكري صيني بارز خطط نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي لأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية؛ حيث نقلت وكالة الأنباء العالمية –

---

(1) نفس المرجع، ص.ص72–73.

(2) مايكل كريبون، مرجع سابق، ص327.

(3) نفس المرجع، ص329.

رويترز– تصريحات رسمية عن نائب هيئة الأركان الصينية "تساي تسزيون"*Tsay Tsizion*، أن الصين وروسيا الإتحادية على إتصال مباشر ووثيق للوقوف على الإنعكاسات والآثار السلبية المحتملة جراء نشر وحدات عناصر نظم الدفاع الصاروخي على نطاق واسع، بقوله:

((إن نشر نظم الدفاع الصاروخي دون رقابة قد يؤدي إلى سباق تسلح في الفضاء الخارجي [...]، وأن أمريكا لا تقدم ضمانات بعد توجيه نظام الدرع الصاروخي الذي تطوره في أوروبا ضد روسيا [...]، وأن إنشاء نظام الدفاع الصاروخي له تأثير على المدى البعيد في العديد من القضايا الدولية. مثلا: العلاقات بين القوى العسكرية الصغرى و الكبرى، إستقرار الميزان الإستراتيجي العالمي، الردع الإستراتيجي، بنية الأمن الدولي))[1].

وفقا لتوقعات "وكالة الإستخبارات الأمريكية"*CIA*؛ فإن الصين خلال الفترة ما بين عامي 2015 و2020 قد تزيد من عدد الرؤوس الحربية إلى أربعة أو خمسة أضعاف لنصبها على صواريخها البالستية العابرة للقارات التي يتم توجيهها صوب أهداف داخل أمريكا، غير أن الإدارة الأمريكية ما فتئت تثير حفيظة بكين حتى قامت هي الأخرى بتسريع خطوات برامج مضادة، ووضع قوات نووية جديدة قيد الخدمة الفعلية. لكن من المحتمل أن تفترض بكين أن الصواريخ الإعتراضية الأمريكية سيزداد عددها كما ونوعا مع مرور الوقت إلى جانب القدرات التقليدية الضاربة البعيدة المدى[2]، وقد عارضت الصين بشدة جميع مراحل خطط برامج الدرع الصاروخي الأمريكي للأسباب التالية[3]:

---

[1] عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الإتحادية ومستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017)، ص310.

[2] مايكل كريبون، مرجع سابق، ص.ص327–328.

[3] طارق طيب محمد طيب الفصار، مرجع سابق، ص237.

- على إعتبار أن المشروع ذو تأثير سلبي على المصالح الوطنية الصينية في المنطقة، يأتي في مقدمتها التنمية الإقتصادية.
- إنعكاس المشروع على مكانة الصين كقوة عسكرية رئيسية عالمية، وأحد الأقطاب البارزة في ظل النظام الدولي القائم على الإنفرادية الأمريكية؛ مما سيؤدي إلى عرقلة جهود الصين كي تصبح لاعبا دوليا ورئيسيا مستقبلا.
- نية الولايات المتحدة الأمريكية تزويد طايوان بنظام دفاع صاروخي إقليمي مطور سيؤثر على إمكانية إعادة توحيد الصين وضم تايوان. وبالتالي، قد يتعرض الأمن القومي الصيني للخطر والإختراق بسبب محدودية القدرات العسكرية الصينية، لا سيما في مجال تطوير نظم الدفاع الصاروخي.

إذا كانت الصين تعارض دائما بشدة تطورات تجديد مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية؛ فإن هذا راجع إلى سبب رئيسي قد يتمثل أساسا في إقترابه من حدود روسيا، لا سيما قلقها الشديد بشأن وثيقة معاهدة الأمن الإستراتيجي بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، والتحالف الأمني والعسكري إزاء نشر وحدات عناصر الدرع الصاروخي الأمريكي في كوريا الجنوبية التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى التأكيد عليه لإحتواء النفوذ الصيني في المنطقة بدلا من المواجهة المباشرة. لكن في المقابل ترى الصين أن مثل هذه الخطوات قد تشكل هي الأخرى تحالفا إستراتيجيا موجه ضدها من الجهة الشرقية لأوراسيا حتى الحدود الشرقية للقارة الأوروبية.

خاتمة

خاتمة

بعد العرض المفصَّل والمختصر للعلاقة بين متغيرات موضوع الدراسة، وعرض إشكالية موضوع البحث التي تمحورت حول الإنعكاسات والآثار المحتملة لإستراتيجية الدفاع الصاروخي الأمريكي على ميزان الإستقرار الإستراتيجي وبنية الأمن الدولي على مستوى السياسة الدولية. وهي إشكالية قد كانت جديرة بالدراسة على الرَّغم من قلَّة الأبحاث والدراسات التي عالجت موضوع البحث. وإن وجدت؛ فهي قليلة ونادرة في حقل الدراسات الأمنية و الإستراتيجية، ودراسات الدفاع والأمن؛ إلاَّ أنها لم تُعالج بالشكل المنهجي والنَّظري المناسب من وجهة نظري المتواضعة.

يوجد الكثير من الجوانب أو الأبعاد التي يمكن أن يفصلها الباحثون في ما له علاقة بين المتغيرين الرَّئيسيين لموضوع البحث – الدفاع والأمن – إلاَّ أن البعد العسكري قد كان هو الأكثر شيوعًا وأهمية، وذلك بحسب طبيعة موضوع البحث المعالج – مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في منطقة أوروبا الشرقية – حيث راعيت الإستشهاد منذ البداية من خلال الفصل الأول، مدخل عام عن أصول الدفاع والهجوم عند رواد فلاسفة الحرب والفكر الإستراتيجي، وذلك من أجل فهم طبيعة العلاقة المنطقية بين الدفاع والهجوم في زمن السلم أو الحرب منذ قرون مضت، لا سيَّما بعد أن إستخدم الإنسان لأول مرَّة أسلحته الحربية البدائية للدفاع عن النفس من أجل صون أمنه وإستقراره، أو للهجوم لتحقيق الغلبة والإنتصار من أجل التوسُّع والبقاء.

يشهد عالمنا اليوم العديد من الإبتكارات العسكرية للقوة العسكرية الدفاعية والهجومية بشكل مستمر، لا سيَّما إنتشارها بين القوى العسكرية الصغرى والكبرى على مستوى السياسة الدولية؛ لأن إنتقال التقنيات والتكنولوجيات العسكرية من المجتمعات الغربية المتقدمة إلى المجتمعات الأخرى الأقل تقدمًا. مثلاً: الإستجابة المحتملة للدول للإبتكارات العسكرية، يمثل عنصر رئيسي لإعادة توزيع القوة في النظام الدولي. لكن على الرغم من أن هذه الابتكارات

العسكرية مكلفة أحياناً على الدول، وليس من السَّهل إبتكارها؛ إلاَّ أنها قد تنتشر بسهولة نسبية بمقتضى الإستجابة الداخلية والخارجية: نظرية التَّبني– القدرة بعد إبتكارها، وتفشي مساعي الدول للحؤول دون إنتشارها إلى الخصوم العسكريين والإقتصادين المنافسين على المدى القريب أو البعيد، وأما من ناحية إنتقال التكنولوجيات العسكرية من القوة المسيطرة الكبرى إلى القوى الصغيرى الصاعدة في النظام الدولي أو على طرفه؛ فإن مركز هذا الإبتكار عادة ما يمكن أن يتحوَّل إلى قسم آخر من النظام أو إلى طرفه.

في ذات السياق، سيؤدي إنتقال التكنولوجيات العسكرية من المركز إلى الأطراف المتخلفة إلى تعزز القوة على نطاق قد يقزم الدول المركزية في نهاية المطاف. نتيجة لذلك؛ تزداد صعوبة السيطرة على الأطراف وترتفع تكاليفها. وبالتالي، فإن إنحسار قوة المركز في هذه الحالة هي مفعول الصراع الحتمي على السلطة داخل المركز، وتوازن القوى في المركز يعمل بطريقة عامة للمحافظة على تدني مكانة الدول بدلالة كل معيار لقياس القوة السياسية و الإقتصادية والعسكرية. لكن عندما تزداد القوة النسبية للدول الصاعدة والمهيمنة على مركز النظام الدولي؛ فإنها ستحاول تغيير قواعد حكم هذا النظام، وتقسيم دوائر النفوذ فيه. لكن قد تواجه القوة المسيطرة هذا التَّحدي بإجراء تغييرات نمطية على مصالحها السياسية ومكانة إقتصادها، أو حتى على قوتها العسكرية الدفاعية والهجومية كمًا ونوعًا لإعادة التوازن في النظام الدولي.

ومن غير المحتمل أن تلقى الأنشطة العسكرية بشأن تكنولوجيات نظم الدفاع الصاروخي ترحيبًا كبيرًا متواصلاً من طرف الدول في النظام الدولي. على وجه التحديد، نظم الدرع الصاروخي الأمريكي التي تتاح فقط للدول التي لها قوة إقتصادية كبرى، أو من خلال دعم تطوير قدرات تكنولوجية دفاعية صاروخية بنفسها، أو للإستظلال بمظلَّة دولة أو قوى عسكرية كبرى أخرى تمتلك تلك القدرات؛ إلا أنه في حال ما لو كان الدفاع الصاروخي يمثل سبيلاً من السبل نحو إحياء عمليات منع إنتشار تكنولوجيا القذائف والصواريخ، فإنه من غير المرجح أن يقوض عمليات الإنتشار؛ إذ أنه على العكس من ذلك، تشير جميع الدَّلائل إلى أن

إستراتيجية الدفاع الصاروخي سينتج عنها حينئذ مزيدًا من الإنتشار العمودي أو الرأسي للقذائف والصواريخ الهجومية التكتيكية والإستراتيجية بين القوى العسكرية الصاعدة والكبرى؛ لأن الدول في النهاية تسعى لدحض أنظمة الدفاع الصاروخي بأعداد هائلة من القذائف و الصواريخ الهجومية المطوَّرة تكنولوجيًا، أو تبني إجراءات مضادة أخرى ذات الصلة.

تتقدَّم بخطى سريعة برامج نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي لدعم قدرات تكنولوجيا الرَّصد والإنذار والإخطار للكشف المبكر عن القذائف والصواريخ التكتيكية والإستراتيجية المعادية في الجو، وإعتراضها خلال جميع مراحل طيرانها قبل أن تصل إلى أهدافها بعد إختراقها الجدار الدفاعي الأول. لكن هذه القدرات قد تهدد بزعزعة ميزان الاستقرار الاستراتيجي – تغيير الوضع القائم – بين القوى العسكرية والإقتصادية الكبرى والصغرى الصاعدة. فعلى سبيل المثال: روسيا والصين اللَّتان تدعمان مشاريعيهما الخاصة للدفاع الصاروخي في الوقت الذي كانت فيه تستنكران بشدَّة إجراءات الحد من عملية إنتشار عناصر الدرع الدفاعي الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية.

ومن المحتمل أن تقوم دول أخرى من بينها؛ الهند، إسرائيل، اليابان، كوريا الجنوبية؛ نشر وحدات عناصر نظم الدفاع الصاروخي على نطاق واسع، أو تطويرها في المستقبل القريب، كرد فعل مباشر على مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي الآخذة في الإنتشار على نطاق واسع في القارة الأوروبية، وأيضا هاجس الإنتشار الأفقي والعمودي للقذائف والصواريخ الهجومية. لكن عدم ثبوت فعَّالية النظم الصاروخية الإعتراضية في بعض الحالات الإستثنائية، عادة ما كان ينظر إليها خبراء الحد من التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي في معهد ستوكهولم، على أنها حل جزئي مؤقَّت للتهديد الناجم عن عمليات إنتشار تكنولوجيا القذائف و الصواريخ على المستويين الإقليمي والدولي.

- **الإستنتاجات:**

1) البعد العسكري للدفاع والأمن متلازمان يتبادلان التأثير والتأثر وفق منطق المأزق أو المعضلة.

2) سبَّبت الزيادة السريعة والمستمرة في عدد نوع الأسلحة، وفي قدرتها التدميرية، و تكلفتها؛ نشوء "المعضلة الدفاعية"*The Defence Dilemma*، وقد شكَّلت هذه ظاهرة جديدة تختلف كل الإختلاف عن "المعضلة الأمنية"*The Security Dilemma* المألوفة الناشئة عن الخوف من الهزيمة بالسلاح الموجود في أيدي الآخرين. فالمعضلة الدفاعية تَحدَّت الخوف من الهزيمة من خلال الخوف من المنافسة العسكرية، والخوف من الحرب.

3) تُعدُّ مرحلة الهجوم في المذاهب العسكرية المبدأ الأساسي للأعمال القتالية في مسرح عمليات المعارك والحروب. لكن هذا لا ينفي إمكانية الإنتقال إلى مرحلة الدفاع على إعتبار أنه نوعا مؤقتًا أو إضطراريًا من أنواع الأعمال الحربية؛ فعلى الدفاع أن يمهد دائمًا للإنقال إلى الهجوم الحاسم لهزيمة العدو.

4) يوجد أسباب وعوامل عديدة تدعو دائمًا إلى حتمية نشر وحدات عناصر مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية. لكن الأسباب الأكثر منطقية لنشر صواريخ منظومة إعتراض طويلة المدى ترتبط بالقوى العسكرية الكبرى الصاعدة؛ روسيا و الصين، أكثر من إرتباطها بكوريا الشمالية وإيران.

5) ما يزال المستقبل يخبئ كثيرًا من المشكلات والمعضلات الإستراتيجية. لكن التفاوض بشأن إبرام المعاهدات للحد من التسلح الصاروخي إبان العصر النووي الأول كان أصعب بكثير من أن نضعها موضع التَّطبيق بشكل تعاوني لخفض التسلح الصاروخي إبان العصر النووي الثاني؛ فضلاً عن ذلك، مساعي الدول والمجتمع الدولي للتَّقليل من مخاطر إنتشار تكنولوجيا القذائف والصواريخ الدفاعية والهجومية مع مطلع القرن الحادي والعشرين.

6) إن الإبتكار العسكري يمنح مجتمعًا معينًا إحتكارًا للسلاح وللتقنية، كما يخفض تكلفة

توسيع منطقة السيطرة إنخفاضًا جذريًا. وبالتالي، سيمنح للمجتمع ميزة مهمة على جيرانه، وحافزًا إضطرارياً للتوسع والسيطرة والهيمنة، ومن ثم تغيير هرم النظام الدولي.

7) إن أحد أهم النتائج المهمة للإبتكار العسكري هي تأثيره على العلاقة بين مبدأ الدفاع و مبدأ الهجوم؛ بحيث يشكل التَّناوب بين التفوُّق في الهجوم، والتفوُّق في الدفاع موضوعًا سائدًا في التاريخ والتحليل العسكريين.

8) تميل التطورات العسكرية التي تعزز من تفوُق الدفاع على الهجوم إلى إعاقة التوسع و الإختراق. وبالتالي؛ تثبيت إستقرار الوضع الراهن، ومن ثم النظام الدولي.

9) إن الإبتكارات العسكرية في شؤون الدفاع الصاروخي قد تغير من أهمية القاعدة و القوة الإقتصادية للقوى العسكرية العظمى؛ فمن الواضح أنه على العموم توجد علاقة إيجابية بين الثورة المادية للمجتمع وقوته العسكرية؛ بحيث تميل الدول الغنية والمهيمنة لأن تكون الأقوى عسكريًا، غير أن الإبتكارات العسكرية الدفاعية قد يمكن أن تقوي أو تضعف هذه العلاقة بصورة جذرية بتغيير وحدة تكلفة القوة العسكرية، أو إنشاء إقتصادات الحجم الواسع النطاق.

10) لا يحدد التطور التكنولوجي للأسلحة كإستجابة للمتطلَّبات التكتيكية والتشغيلية و الإستراتيجية، الوضع الجيوسياسي للدولة فحسب؛ بل يحدد النظام العالمي أيضًا.

~

الملاحق

الملاحق

الملحق الأول: ملحق الجداول

جدول رقم: (01). الطرق الواقعية للأمن: منطلقات وتوصيات سياسية

منظور واقعي للبنية الكونية	/
الحالة الكونية الأساسية	الفوضوية، أو غياب مؤسسة كونية آمرة
إحتمالية تغيير أو إصلاح النظام	منخفضة، عدا الإستجابة إلى أحداث غير عادية أو إستثنائية. مثل: أحداث 11/9
الفاعلون عبر القوميين الأساسيين	الدول، والقوى العظمى
أهداف الفاعلين الرئيسيين	القوة في مواجهة الآخرين، والحفاظ على الذات، والأمن المادي
النّمط المسيطر لتفاعل الدول	التنافس والصراع
الإهتمام الدائم	الأمن القومي
الأولويات المسيطرة للدولة	الحصول على القدرات العسكرية
الممارسة الشائعة للدولة	إستخدام القوة المسلحة من أجل دبلوماسية القهر
"منطلقات السياسة" *Policy Premises*	- إذا كنت تريد السلام، فعليك الإستعداد للحرب. - لا ثقة في أي دولة أبعد من مصلحتها القومية. - تنطبق معايير الصواب والخطأ على الأفراد والدول: ففي الشؤون العالمية، فإن التصرفات غير الأخلاقية أحيانا ما تعدُّ ضرورية من أجل الأمن، والعزلة ليست بديلا عن "التورط/المشاركة"*Involvement* العالية الفعالية. - النضال من أجل القدرات العسكرية والقتالية، بدلا من الإستسلام للخضوع والتبعية. - لا تدع أي دولة أخرى أو إئتلاف من الدول حتى تصبح مسيطرة. - تفاوض من أجل الأحلاف و/أو التحالفات للحفاظ على التوازن العسكري المفضل.

المصدر:

شالز كيجلي، شانون بلانتون، السياسة العالمية: التوجهات والتحولات، تر: منير بدوي، غالب الخالدي (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017)، ص.ص311-312.

جدول رقم: (02). المدرسة الواقعية: مقارنة عامة

النوع	النظرة للنظام الدولي	ضغط النظام الدولي	أهداف الدولة الرئيسية	التفضيلات العقلانية للدولة
الواقعية الدفاعية	مهم جدا	بناء القوة لردع المعتدين	البقاء	النظام القائم
الواقعية الهجومية	مهم جدا	التركيز على التجميع المكثف للقوة	البقاء	التغيير (الهيمنة متوقعة)
الواقعية الكلاسيكية	مهم إلى حد ما	دفاعية أو هجومية	مثلا: القوة أو الأمن أو المجد	النظام القائم أو التغيير
الواقعية الكلاسيكية الجديدة	مهم	دفاعية أو هجومية	مثلا: القوة أو الأمن أو المجد	النظام القائم أو التغيير

المصدر:
نفس المرجع، ص40.

جدول رقم: (03). الواقعية/الواقعية الجديدة

القوى اللاعبة الرئيسة	النظام الدولي، الدول أولاً
الرأي بالفرد	يسعى إلى القوة، جشع ميّال للخصام
الرأي بالدولة	تسعى إلى القوة، لاعب متكامل، تسعى وراء مصلحتها الوطنية
الرأي بالنظام الدولي	السمة الفوضوية، تصل إلى الإستقرار في نظام توازن القوى
الإيمان بالتغيير	السلام الدائم مستحيل، فقط إستقرار أكثر أو أقل
المعتقدات بشأن التغيير	احتمال تغيير ضعيف، تغيير بنيوي بطيء
المفكرون الرئيسون	ثوسيديدس، القديس أوغستين، ميكيافيللي، هوبز، مورغانثو، والتز، ميرشايمر

المصدر:
كارين أ. منغست، إيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، تر: حسام الديم خضور (دمشق: دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2013)، ص137.

جدول رقم: (04). القوات النووية والصاروخية في العالم حتى جانفي 2019

الدولة	رؤوس حربية موضوعة على الصواريخ أو في قواعد التخزين	رؤوس حربية أخرى في الإحتياط أو في نهاية الخدمة، وينتظر تفكيكها	العدد الإجمالي لعام 2019	العدد الإجمالي لعام 2018
الولايات المتحدة	1750	4435	6185	6450
روسيا	1600	4900	6500	6850
المملكة المتحدة	120	80	200	215
فرنسا	280	20	300	300
الصين	/	290	290	280
الهند	/	130- 140	130- 140	130- 140
باكستان	/	150- 160	150- 160	140- 150
إسرائيل	/	80- 90	80 - 90	80
كوريا الشمالية	/	/	20- 30	10- 20
المجموع	**3750**	**10115**	**13865**	**14465**

Source:

Alexandra Manolache, *La Modernisation des Forces Nucléaires se Poursuit Malgré une Diminution Globale du Nombre D'ogives: Parution du Nouveau SIPRI Yearbook 2019*, Tr: Aziza Riahi (Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute– SIPRI, 17 juin 2019), p.02.

جدول رقم: (05). التحول إلى عصر المخاطر

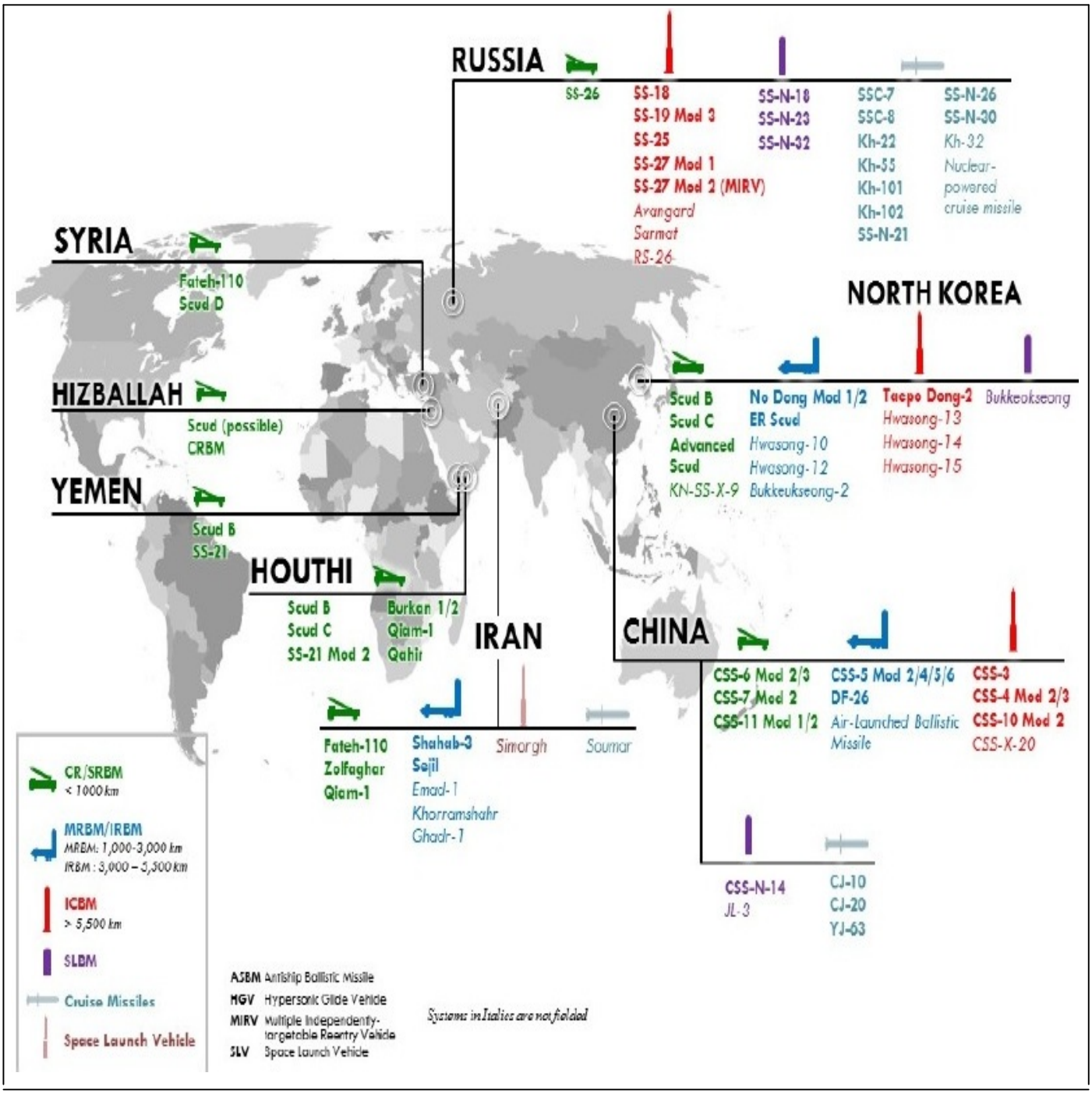
الحرب بوصفها دفاعا	الحرب بوصفها أمنا
تهديدات	مخاطر
دول	فاعلون غير دوليين / دول مارقة
أنظمة	سقوط أنظمة
أيدبولوجيات (دولة)	أيديولوجيات غير دولية
خوف	قلق / السلامة الفردية
دفاع (إقليمي)	أمن
نظام عالمي جديد	فوضى عالمية

المصدر:

كريستوفر كوكر، مرجع سابق، ص106.

الملحق الثاني: ملحق الخرائط

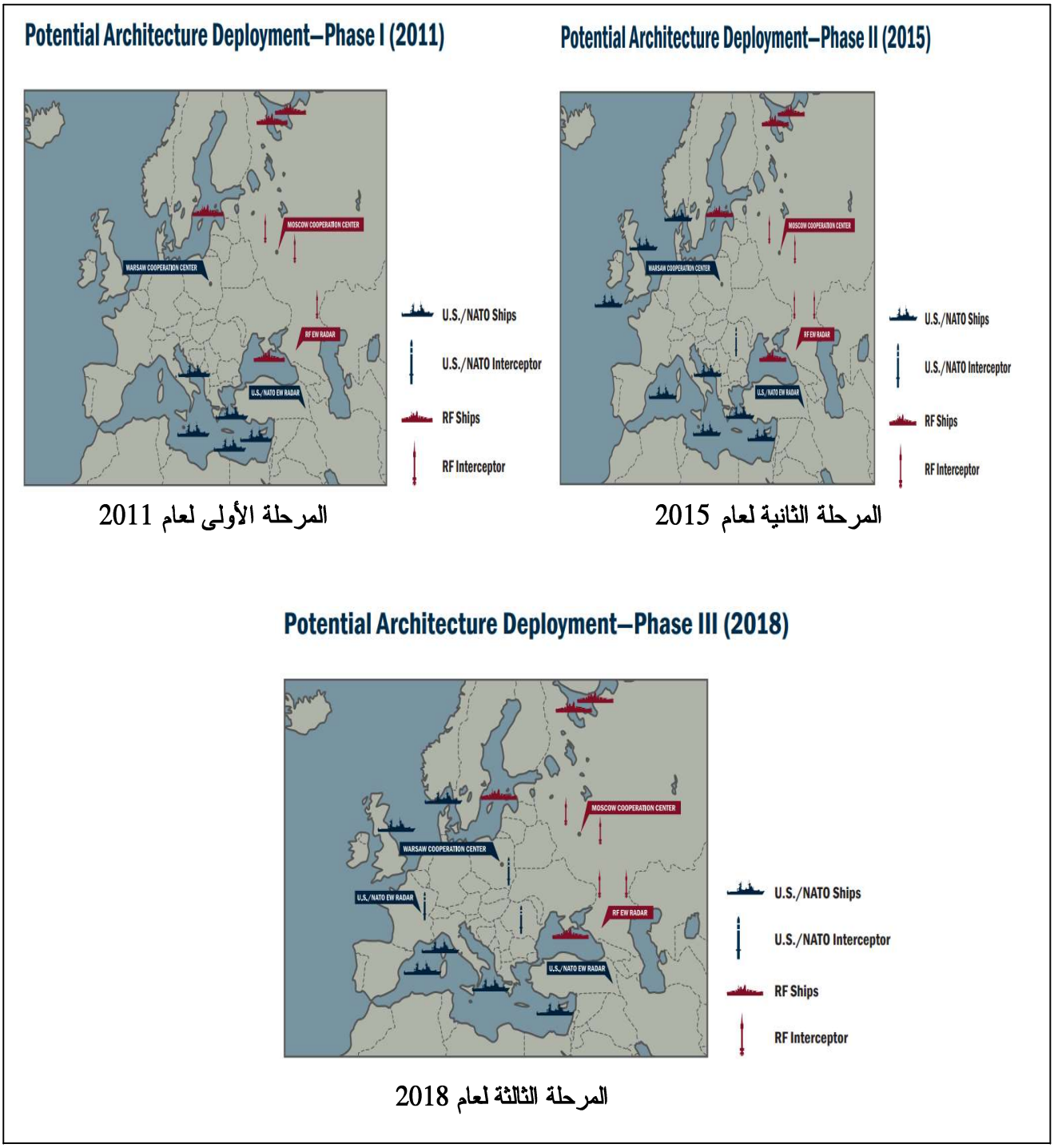
خارطة رقم: (01). إنتشار الصواريخ الهجومية الحالية والمحتملة للقوى العسكرية



Source:

_____, Missile Defense Review: 2019 (U.S: Department of Defense– DoD, 2019), p.07.

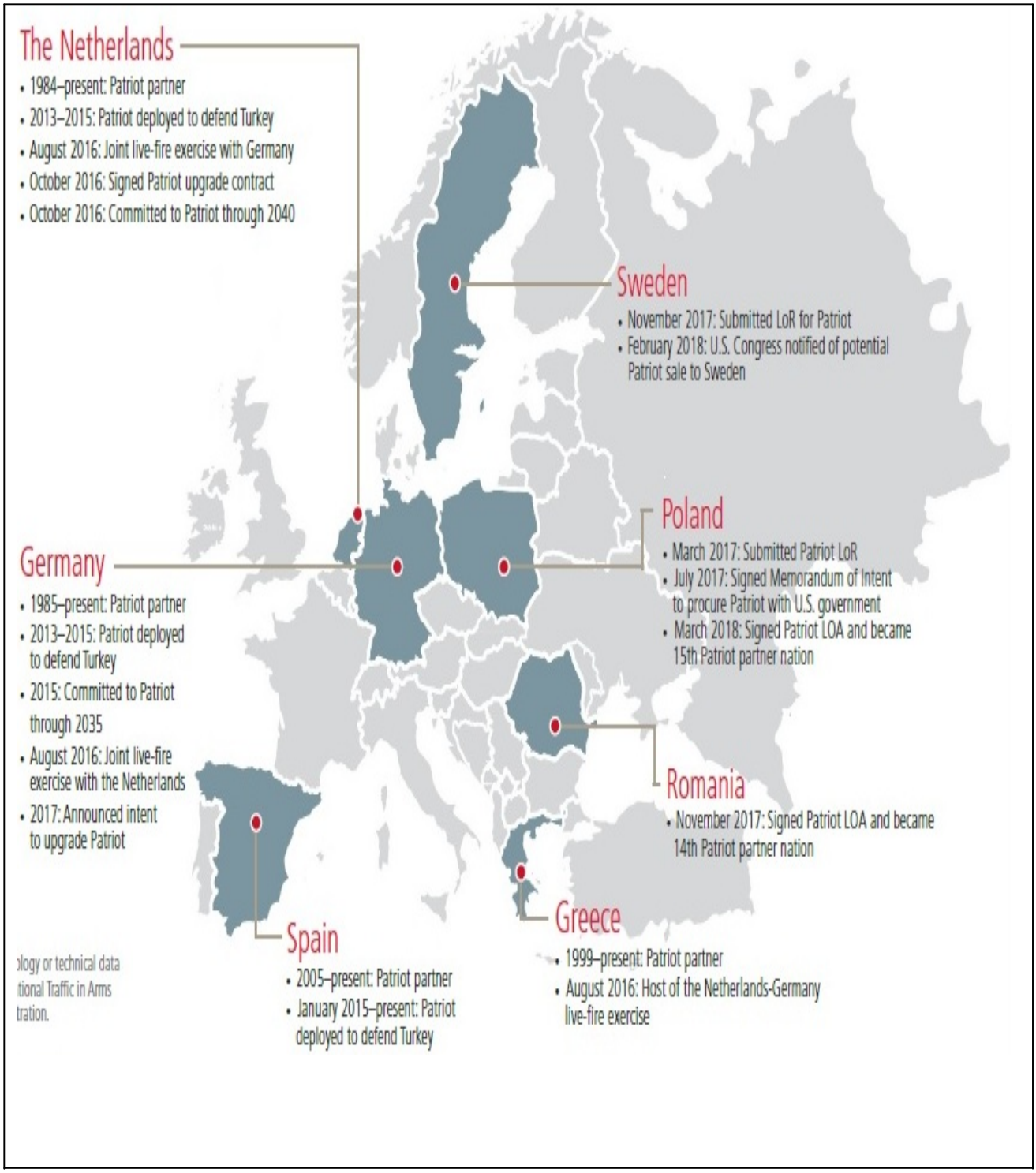
خارطة رقم: (02). مراحل تطور مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا
(2018 - 2011)



Source:

Igor Ivanov, and Wolfgang Ischinger, and Sam Nunn, Missile Defense: toward a New Paradigm (Washington D.C: Carnegie Endowment for International Peace, February 2012), pp.08-10.

خارطة رقم: (03). خارطة توضح مناطق نشر عناصر الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية



Source:

_____, Smart Invesment: European Missile Defence Makes Important Progress (U.S: Raytheon, May 2018), p.07.

الملحق الثالث: ملحق الأشكال

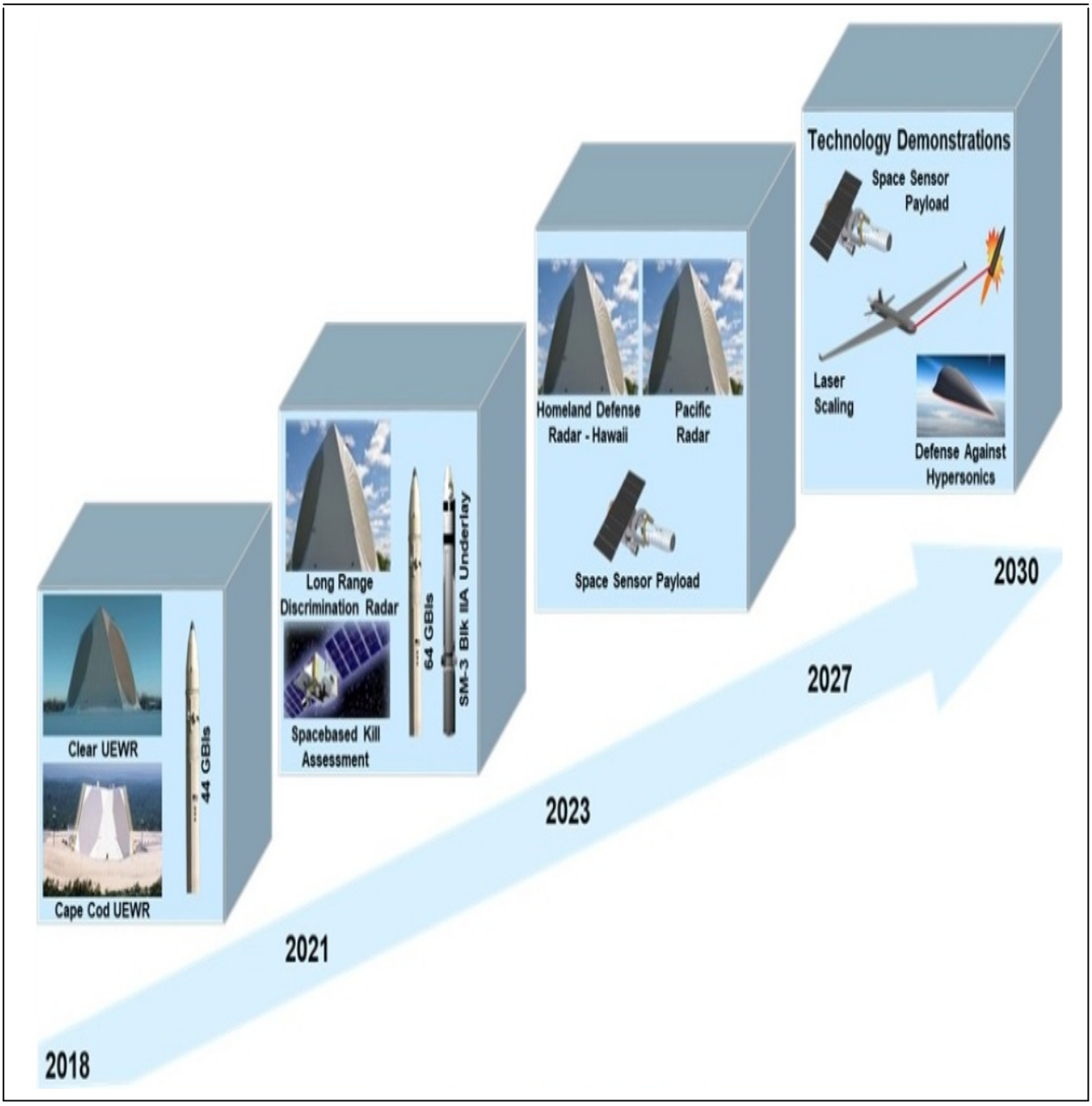
الشكل رقم: (01). الإنفاق العسكري الأمريكي على مشاريع الدفاع الصاروخي منذ عام 2001 وإلى غاية عام 2019



Source:

_____, Missile Defense Review: 2019, Op.Cit, p.40.

الشكل رقم: (02). نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي الحالية والمستقبلية



Source:
Ibid, p.59.

الملحق الرابع: ملحق الصور

نماذج نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي الحديثة



نظام الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات (Thaad)



نظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثالثة (Patriot Pac-3)



الدفاع الصاروخي البحري لمنطقة العمليات يطلق من ظهر السفن (Aegis)



نظام الدفاع الجوي والصاروخي المتوسط الإنتشار (Meads)

Source:

_____ ,"Missile Threat: CSIS Missile Defense Project 2020", (https://missilethreat.csis.org), Accessed June 25, 2019.

الملحق الخامس: ملحق الوثائق الرسمية

الوثيقة رقم: (01). الإنعكاسات السياسية والإستراتيجية للدرع الصاروخي المضاد للصواريخ الباليستية في أوروبا

Wednesday 12 March

P7_TA(2014)0209

Anti-missile shield for Europe

European Parliament resolution of 12 March 2014 on an anti-missile shield for Europe and its political and strategic implications (2013/2170(INI))

(2017/C 378/09)

The European Parliament,

— having regard to Article 42(7) of the Treaty on European Union (TEU) and to Article 222 of the Treaty on the Functioning of the European Union (TFEU),

— having regard to Articles 24 and 42(2) TEU, Articles 122 and 196 TFEU and Declaration 37 on Article 222 TFEU,

— having regard to the European Security Strategy, adopted by the European Council on 12 December 2003, and to the report on its implementation, endorsed by the European Council on 11-12 December 2008,

— having regard to the European Union Internal Security Strategy, endorsed by the European Council on 25-26 March 2010,

— having regard to the European Council conclusions of 19 December 2013 on the Common Security and Defence Policy,

— having regard to the Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of the North Atlantic Treaty Organisation, adopted at the NATO Summit in Lisbon on 19-20 November 2010,

— having regard to the Chicago Summit Declaration Issued by the heads of state and government participating in the meeting of the North Atlantic Council in Chicago on 20 May 2012,

— having regard to Rule 48 of its Rules of Procedure,

— having regard to the report of the Committee on Foreign Affairs (A7-0109/2014),

A. whereas the issue of Ballistic Missile Defence (BMD) was already raised in the past but has become more topical in recent years in view of the multiplication of threats stemming from the proliferation of nuclear weapons and other weapons of mass destruction, and the proliferation of ballistic missiles to which the North Atlantic Treaty Organisation (NATO) and its European allies must be able to respond effectively;

B. whereas defence against ballistic or other types of missile attacks can constitute a positive development in European security in the context of a rapid international security dynamic, with several state and non-state actors developing missile technologies and various chemical, biological, radiological and nuclear defence (CBRN) capabilities with the potential to reach European territory;

C. whereas NATO is developing a BMD capability to pursue its core task of collective defence, aiming to provide full coverage and protection to all European populations, territories and forces which are members of NATO against the increasing threats posed by the proliferation of ballistic missiles;

D. whereas the essential contribution of the United States to BMD is confirmation of its commitment to NATO and the security of Europe and Europe's allies, and highlights the importance of the transatlantic bond, with equipment already in place in Romania and more expected to be placed in Poland in the near future;

Wednesday 12 March 2014

E. whereas the Common Security and Defence Policy will be developed in full complementarity with NATO, under the agreed framework for the EU-NATO strategic partnership, as confirmed by the European Council on 19 December 2013;

1. Argues that as BMD technologies develop and are implemented, new dynamics are brought about in European security, resulting in a need for the Member States to take into account the implications of BMD for their security;

2. Recalls that NATO BMD measures are developed and constructed to defend its member states from potential ballistic missile attacks; calls on the Vice-President/High Representative to pursue a strategic partnership with NATO, taking account of the issue of BMD, which should lead to the provision of full coverage and protection for all EU Member States, thus avoiding a situation in which the security afforded to them would be in anyway differentiated;

3. Welcomes the achievement of interim NATO BMD capability, which will provide maximum coverage within the means available to defend populations, territories and forces across southern European NATO member states against a ballistic missile attack; welcomes, also, the aim to provide full coverage and protection for European NATO member states by the end of the decade;

4. Stresses that EU initiatives, such as Pooling & Sharing, may prove helpful in strengthening cooperation between Member States in the areas of BMD and in carrying out joint research and development work; notes that, in the long term, such cooperation could also lead to the further consolidation of the European defence industry;

5. Calls on the European External Action Service, the Commission, the European Defence Agency and the Council to include BMD issues in future security strategies, studies and white papers;

6. Stresses that, due to the financial crisis and budget cuts, not enough resources are being used to maintain sufficient defence capabilities, thereby leading to a reduction in the EU's military capabilities and industrial capacity;

7. Stresses that the NATO BMD plan is in no way aimed at Russia and that NATO is prepared to cooperate with Russia based on the assumption of cooperation between two independent missile defence systems — NATO's BMD and that of Russia; highlights the fact that while effective cooperation with Russia could bring measurable benefits, it must be pursued on the basis of full reciprocity and transparency, as increasing mutual trust is vital for the gradual development of such cooperation; notes, in this connection, that moving Russian missiles closer to NATO and EU borders is counterproductive;

8. Instructs its President to forward this resolution to the President of the European Council, the Vice-President of the Commission/High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, the Council, the Commission, the parliaments of the Member States, the NATO Parliamentary Assembly and the Secretary-General of NATO.

Source:

_____, "An Anti-missile Shield for Europe and its Political and Strategic Implications" Official Journal of the European Union, no. C 378/09 (March 2014).

الوثيقة رقم: (02). بنود معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية لعام 1972

TREATY BETWEEN THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS ON THE LIMITATION OF ANTI-BALLISTIC MISSILE SYSTEMS (ABM TREATY)

Signed at Moscow, May 26, 1972
Ratification advised by U.S. Senate August 3, 1972
Ratified by U.S. President September 30, 1972
Proclaimed by U.S. President October 3, 1972
Instruments of ratification exchanged: October 3, 1972
Entered into force: October 3, 1972

PREAMBLE

The United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics, hereinafter referred to as the Parties,

Proceeding from the premise that nuclear war would have devastating consequences for all mankind,

Considering that effective measures to limit anti-ballistic missile systems would be a substantial factor in curbing the race in strategic offensive arms and would lead to a decrease in the risk of outbreak of war involving nuclear weapons,

Proceeding from the premise that the limitation of anti-ballistic missile systems, as well as certain agreed measures with respect to the limitation of strategic offensive arms, would contribute to the creation of more favorable conditions for further negotiations on limiting strategic arms,

Mindful of their obligations under Article VI of the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons,

Declaring their intention to achieve at the earliest possible date the cessation of the nuclear arms race and to take effective measures toward reductions in strategic arms, nuclear disarmament, and general and complete disarmament,

Desiring to contribute to the relaxation of international tension and the strengthening of trust between States,

Have agreed as follows:

Article I

1. Each Party undertakes to limit anti-ballistic missile (ABM) systems and to adopt other measures in accordance with the provisions of this Treaty.

2. Each Party undertakes not to deploy ABM systems for a defense of the territory of its country and not to provide a base for such a defense, and not to deploy ABM systems for defense of an individual region except as provided for in Article III of this Treaty.

Article II

1. For the purpose of this Treaty an ABM system is a system to counter strategic ballistic missiles or their elements in flight trajectory, currently consisting of:

(a) ABM interceptor missiles, which are interceptor missiles constructed and deployed for an ABM role, or of a type tested in an ABM mode;

(b) ABM launchers, which are launchers constructed and deployed for launching ABM interceptor missiles; and

(c) ABM radars, which are radars constructed and deployed for an ABM role, or of a type tested in an ABM mode.

2. The ABM system components listed in paragraph 1 of this Article include those which are:

(a) operational;

(b) under construction;

(c) undergoing testing;

(d) undergoing overhaul, repair or conversion; or

(e) mothballed.

Article III

Each Party undertakes not to deploy ABM systems or their components except that:

(a) within one ABM system deployment area having a radius of one hundred and fifty kilometers and centered on the Partys national capital, a Party may deploy:

(1) no more than one hundred ABM launchers and no more than one hundred ABM interceptor missiles at launch sites, and

(2) ABM radars within no more than six ABM radar complexes, the area of each complex being circular and having a diameter of no more than three kilometers; and

(b) within one ABM system deployment area having a radius of one hundred and fifty kilometers and containing ICBM silo launchers, a Party may deploy:

(1) no more than one hundred ABM launchers and no more than one hundred ABM interceptor missiles at launch sites,

(2) two large phased-array ABM radars comparable in potential to corresponding ABM radars operational or under construction on the date of signature of the Treaty in an ABM system deployment area containing ICBM silo launchers, and

(3) no more than eighteen ABM radars each having a potential less than the potential of the smaller of the above-mentioned two large phased-array ABM radars.

Article IV

The limitations provided for in Article III shall not apply to ABM systems or their components used for development or testing, and located within current or additionally agreed test ranges. Each Party may have no more than a total of fifteen ABM launchers at test ranges.

Article V

1. Each Party undertakes not to develop, test, or deploy ABM systems or components which are sea-based, air-based, space-based, or mobile land-based.

2. Each Party undertakes not to develop, test or deploy ABM launchers for launching more than one ABM interceptor missile at a time from each launcher, not to modify deployed launchers to provide them with such a capacity, not to develop, test, or deploy automatic or semi-automatic or other similar systems for rapid reload of ABM launchers.

Article VI

To enhance assurance of the effectiveness of the limitations on ABM systems and their components provided by the Treaty, each Party undertakes:

(a) not to give missiles, launchers, or radars, other than ABM interceptor missiles, ABM launchers, or ABM radars, capabilities to counter strategic ballistic missiles or their elements in flight trajectory, and not to test them in an ABM mode; and

(b) not to deploy in the future radars for early warning of strategic ballistic missile attack except at locations along the periphery of its national territory and oriented outward.

Article VII

Subject to the provisions of this Treaty, modernization and replacement of ABM systems or their components may be carried out.

Article VIII

ABM systems or their components in excess of the numbers or outside the areas specified in this Treaty, as well as ABM systems or their components

prohibited by this Treaty, shall be destroyed or dismantled under agreed procedures within the shortest possible agreed period of time.

Article IX

To assure the viability and effectiveness of this Treaty, each Party undertakes not to transfer to other States, and not to deploy outside its national territory, ABM systems or their components limited by this Treaty.

Article X

Each Party undertakes not to assume any international obligations which would conflict with this Treaty.

Article XI

The Parties undertake to continue active negotiations for limitations on strategic offensive arms.

Article XII

1. For the purpose of providing assurance or compliance with the provisions of this Treaty, each Party shall use national technical means of verification at its disposal in a manner consistent with generally recognized principles of international law.

2. Each Party undertakes not to interfere with the national technical means of verification of the other Party operating in accordance with paragraph 1 of this Article.

3. Each Party undertakes not to use deliberate concealment measures which impede verification by national technical means of compliance with the provisions of this Treaty. This obligation shall not require changes in current construction, assembly, conversion, or overhaul practices.

Article XIII

1. To promote the objectives and implementation of the provisions of this Treaty, the Parties shall establish promptly a Standing Consultative Commission, within the framework of which they will:

(a) consider questions concerning compliance with the obligations assumed and related situations which may be considered ambiguous;

(b) provide on a voluntary basis such information as either Party considers necessary to assure confidence in compliance with the obligations assumed;

(c) consider questions involving unintended interference with national technical means of verification;

(d) consider possible changes in the strategic situation which have a bearing on the provisions of this Treaty;

(e) agree upon procedures and dates for destruction or dismantling of ABM systems or their components in cases provided for by the provisions of this Treaty;

(f) consider, as appropriate, possible proposals for further increasing the viability of this Treaty; including proposals for amendments in accordance with the provisions of this Treaty;

(g) consider, as appropriate, proposals for further measures aimed at limiting strategic arms.

2. The Parties through consultation shall establish, and may amend as appropriate, Regulations for the Standing Consultative Commission governing procedures, composition and other relevant matters.

Article XIV

1. Each Party may propose amendments to this Treaty. Agreed amendments shall enter into force in accordance with the procedures governing the entry into force of this Treaty.

2. Five years after entry into force of this Treaty, and at five-year intervals thereafter, the Parties shall together conduct a review of this Treaty.

Article XV

1. This Treaty shall be of unlimited duration.

2. Each Party shall, in exercising its national sovereignty, have the right to withdraw from this Treaty if it decides that extraordinary events related to the subject matter of this Treaty have jeopardized its supreme interests. It shall give notice of its decision to the other Party six months prior to withdrawal from the Treaty. Such notice shall include a statement of the extraordinary events the notifying Party regards as having jeopardized its supreme interests.

Article XVI

1. This Treaty shall be subject to ratification in accordance with the constitutional procedures of each Party. The Treaty shall enter into force on the day of the exchange of instruments of ratification.

2. This Treaty shall be registered pursuant to Article 102 of the Charter of the United Nations.

DONE at Moscow on May 26, 1972, in two copies, each in the English and Russian languages, both texts being equally authentic.

FOR THE UNITED STATES OF AMERICA:
RICHARD NIXON

President of the United States of America

FOR THE UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS:

L. I. BREZHNEV

General Secretary of the Central Committee of the CPSU

AGREED STATEMENTS, COMMON UNDERSTANDINGS, AND UNILATERAL STATEMENTS REGARDING THE TREATY BETWEEN THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS ON THE LIMITATION OF ANTI-BALLISTIC MISSILES

1. AGREED STATEMENTS

The document set forth below was agreed upon and initialed by the Heads of the Delegations on May 26, 1972 (letter designations added):

Agreed Statements Regarding the Treaty Between the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics on the Limitation of Anti-Ballistic Missile Systems

A. The Parties understand that, in addition to the ABM radars which may be deployed in accordance with subparagraph (a) of Article III of the Treaty, those non-phased-array ABM radars operational on the date of signature of the Treaty within the ABM system deployment area for defense of the national capital may be retained.

B. The Parties understand that the potential (the product of mean emitted power in watts and antenna area in square meters) of the smaller of the two large phased-array ABM radars referred to in subparagraph (b) of Article III of the Treaty is considered for purposes of the Treaty to be three million.

C. The Parties understand that the center of the ABM system deployment area centered on the national capital and the center of the ABM system deployment area containing ICBM silo launchers for each Party shall be separated by no less than thirteen hundred kilometers.

D. In order to insure fulfillment of the obligation not to deploy ABM systems and their components except as provided in Article III of the Treaty, the Parties agree that in the event ABM systems based on other physical principles and including components capable of substituting for ABM interceptor missiles, ABM launchers, or ABM radars are created in the future, specific limitations on such systems and their components would be subject to discussion in accordance with Article XIII and agreement in accordance with Article XIV of the Treaty.

E. The Parties understand that Article V of the Treaty includes obligations not to develop, test or deploy ABM interceptor missiles for the delivery by each ABM interceptor missile of more than one independently guided warhead.

F. The Parties agree not to deploy phased-array radars having a potential (the product of mean emitted power in watts and antenna area in square meters) exceeding three million, except as provided for in Articles III, IV, and VI of the Treaty, or except for the purposes of tracking objects in outer space or for use as national technical means of verification.

G. The Parties understand that Article IX of the Treaty includes the obligation of the United States and the USSR not to provide to other States technical descriptions or blueprints specially worked out for the construction of ABM systems and their components limited by the Treaty.

2. COMMON UNDERSTANDINGS

Common understanding of the Parties on the following matters was reached during the negotiations:

A. Location of ICBM Defenses

The U.S. Delegation made the following statement on May 26, 1972:

Article III of the ABM Treaty provides for each side one ABM system deployment area centered on its national capital and one ABM system deployment area containing ICBM silo launchers. The two sides have registered agreement on the following statement: "The Parties understand that the center of the ABM system deployment area centered on the national capital and the center of the ABM system deployment area containing ICBM silo launchers for each Party shall be separated by no less than thirteen hundred kilometers." In this connection, the U.S. side notes that its ABM system deployment area for defense of ICBM silo launchers, located west of the Mississippi River, will be centered in the Grand Forks ICBM silo launcher deployment area. (See Agreed Statement [C].)

B. ABM Test Ranges

The U.S. Delegation made the following statement on April 26, 1972:

Article IV of the ABM Treaty provides that "the limitations provided for in Article III shall not apply to ABM systems or their components used for development or testing, and located within current or additionally agreed test ranges." We believe it would be useful to assure that there is no misunderstanding as to current ABM test ranges. It is our understanding that ABM test ranges encompass the area within which ABM components are located for test purposes. The current U.S. ABM test ranges are at White Sands, New Mexico, and at Kwajalein Atoll, and the current Soviet ABM test range is near Sary Shagan in Kazakhstan. We consider that non-phased array radars of types used for range safety or instrumentation purposes may be located outside of ABM test ranges. We interpret the reference in Article IV to "additionally agreed test ranges" to mean that ABM components will not be located at any other test ranges without prior agreement between our Governments that there will be such additional ABM test ranges.

On May 5, 1972, the Soviet Delegation stated that there was a common understanding on what ABM test ranges were, that the use of the types of non-ABM radars for range safety or instrumentation was not limited under the Treaty, that the reference in Article IV to "additionally agreed" test ranges was sufficiently clear, and that national means permitted identifying current test ranges.

C. Mobile ABM Systems

On January 29, 1972, the U.S. Delegation made the following statement:

Article V(1) of the Joint Draft Text of the ABM Treaty includes an undertaking not to develop, test, or deploy mobile land-based ABM systems and their components. On May 5, 1971, the U.S. side indicated that, in its view, a prohibition on development of mobile ABM systems and components would rule out the deployment of ABM launchers and radars which were not permanent fixed types. At that time, we asked for the Soviet view of this interpretation. Does the Soviet side agree with the U.S. sides interpretation put forward on May 5, 1971?

On April 13, 1972, the Soviet Delegation said there is a general common understanding on this matter.

D. Standing Consultative Commission

Ambassador Smith made the following statement on May 22, 1972:

The United States proposes that the sides agree that, with regard to initial implementation of the ABM Treatys Article XIII on the Standing Consultative Commission (SCC) and of the consultation Articles to the Interim Agreement on offensive arms and the Accidents Agreement,1 agreement establishing the SCC will be worked out early in the follow-on SALT negotiations; until that is completed, the following arrangements will prevail: when SALT is in session, any consultation desired by either side under these Articles can be carried out by the two SALT Delegations; when SALT is not in session, *ad hoc* arrangements for any desired consultations under these Articles may be made through diplomatic channels.

Minister Semenov replied that, on an *ad referendum* basis, he could agree that the U.S. statement corresponded to the Soviet understanding.

E. Standstill

On May 6, 1972, Minister Semenov made the following statement:

In an effort to accommodate the wishes of the U.S. side, the Soviet Delegation is prepared to proceed on the basis that the two sides will in fact observe the obligations of both the Interim Agreement and the ABM Treaty beginning from the date of signature of these two documents.

In reply, the U.S. Delegation made the following statement on May 20, 1972:

The United States agrees in principle with the Soviet statement made on May 6 concerning observance of obligations beginning from date of signature but we would like to make clear our understanding that this means that, pending ratification and acceptance, neither side would take any action prohibited by the agreements after they had entered into force. This understanding would continue to apply in the absence of notification by either signatory of its intention not to proceed with ratification or approval.

The Soviet Delegation indicated agreement with the U.S. statement.

3. UNILATERAL STATEMENTS

The following noteworthy unilateral statements were made during the negotiations by the United States Delegation:

A. Withdrawal from the ABM Treaty

On May 9, 1972, Ambassador Smith made the following statement:

The U.S. Delegation has stressed the importance the U.S. Government attaches to achieving agreement on more complete limitations on strategic offensive arms, following agreement on an ABM Treaty and on an Interim Agreement on certain measures with respect to the limitation of strategic offensive arms. The U.S. Delegation believes that an objective of the follow-on negotiations should be to constrain and reduce on a long-term basis threats to the survivability of our respective strategic retaliatory forces. The USSR Delegation has also indicated that the objectives of SALT would remain unfulfilled without the achievement of an agreement providing for more complete limitations on strategic offensive arms. Both sides recognize that the initial agreements would be steps toward the achievement of complete limitations on strategic arms. If an agreement providing for more complete strategic offensive arms limitations were not achieved within five years, U.S. supreme interests could be jeopardized. Should that occur, it would constitute a basis for withdrawal from the ABM Treaty. The United States does not wish to see such a situation occur, nor do we believe that the USSR does. It is because we wish to prevent such a situation that we emphasize the importance the U.S. Government attaches to achievement of more complete limitations on strategic offensive arms. The U.S. Executive will inform the Congress, in connection with Congressional consideration of the ABM Treaty and the Interim Agreement, of this statement of the U.S. position.

B. Tested in an ABM Mode

On April 7, 1972, the U.S. Delegation made the following statement:

Article II of the Joint Text Draft uses the term "tested in an ABM mode," in defining ABM components, and Article VI includes certain obligations concerning such testing. We believe that the sides should have a common understanding of this phrase. First, we would note that the testing provisions of the ABM Treaty are intended to apply to testing which occurs after the date of signature of the Treaty, and not to any testing which may have occurred in the

past. Next, we would amplify the remarks we have made on this subject during the previous Helsinki phase by setting forth the objectives which govern the U.S. view on the subject, namely, while prohibiting testing of non-ABM components for ABM purposes: not to prevent testing of ABM components, and not to prevent testing of non-ABM components for non-ABM purposes. To clarify our interpretation of "tested in an ABM mode," we note that we would consider a launcher, missile or radar to be "tested in an ABM mode" if, for example, any of the following events occur:

(1) a launcher is used to launch an ABM interceptor missile,

(2) an interceptor missile is flight tested against a target vehicle which has a flight trajectory with characteristics of a strategic ballistic missile flight trajectory, or is flight tested in conjunction with the test of an ABM interceptor missile or an ABM radar at the same test range, or is flight tested to an altitude inconsistent with interception of targets against which air defenses are deployed,

(3) a radar makes measurements on a cooperative target vehicle of the kind referred to in item (2) above during the reentry portion of its trajectory or makes measurements in conjunction with the test of an ABM interceptor missile or an ABM radar at the same test range. Radars used for purposes such as range safety or instrumentation would be exempt from application of these criteria.

C. No-Transfer Article of ABM Treaty

On April 18, 1972, the U.S. Delegation made the following statement:

In regard to this Article [IX], I have a brief and I believe self-explanatory statement to make. The U.S. side wishes to make clear that the provisions of this Article do not set a precedent for whatever provision may be considered for a Treaty on Limiting Strategic Offensive Arms. The question of transfer of strategic offensive arms is a far more complex issue, which may require a different solution.

D. No Increase in Defense of Early Warning Radars

On July 28, 1970, the U.S. Delegation made the following statement:

Since Hen House radars [Soviet ballistic missile early warning radars] can detect and track ballistic missile warheads at great distances, they have a significant ABM potential. Accordingly, the United States would regard any increase in the defenses of such radars by surface-to-air missiles as inconsistent with an agreement.

---

[1] See Article 7 of Agreement to Reduce the Risk of Outbreak of Nuclear War Between the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics, signed September 30, 1971.

PROTOCOL TO THE TREATY BETWEEN THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS ON THE LIMITATION OF ANTI-BALLISTIC MISSILE SYSTEMS

At the 1974 Summit meeting, the United States and the Soviet Union signed a protocol that further restrained deployment of strategic defensive armaments. The 1972 ABM Treaty had permitted each side two ABM deployment areas, one to defend its national capital and another to defend an ICBM field. The 1974 ABM Protocol limits each side to one site only.

The Soviet Union had chosen to maintain its ABM defense of Moscow, and the United States chose to maintain defense of its ICBM emplacements near Grand Forks, North Dakota. To allow some flexibility, the protocol allows each side to reverse its original choice of an ABM site. That is, the United States may dismantle or destroy its ABM system at Grand Forks and deploy an ABM defense of Washington. The Soviet Union, similarly, can decide to shift to an ABM defense of a missile field rather than of Moscow. Each side can make such a change only once. Advance notice must be given, and this may be done only during a year in which a review of the ABM Treaty is scheduled. The Treaty prescribes reviews every five years; the first year for such a review began October 3, 1977.

Upon entry into force, the protocol became an integral part of the 1972 ABM Treaty, of which the verification and other provisions continue to apply. Thus the deployments permitted are governed by the Treaty limitations on numbers and characteristics of interceptor missiles, launchers, and supporting radars. The system the United States chose to deploy (Grand Forks) has actually been on an inactive status since 1976.

PROTOCOL TO THE TREATY BETWEEN THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS ON THE LIMITATION OF ANTI-BALLISTIC MISSILE SYSTEMS

Signed at Moscow July 3, 1974 Ratification advised by U.S. Senate November 10, 1975 Ratified by U.S. President March 19, 1976 Instruments of ratification exchanged May 24, 1976 Proclaimed by U.S. President July 6, 1976 Entered into force May 24, 1976

The United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics, hereinafter referred to as the Parties,

Proceeding from the Basic Principles of Relations between the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics signed on May 29, 1972,

Desiring to further the objectives of the Treaty between the United States of America and the Union of Soviet Socialist Republics on the Limitation of Anti-Ballistic Missile Systems signed on May 26, 1972, hereinafter referred to as the Treaty,

Reaffirming their conviction that the adoption of further measures for the limitation of strategic arms would contribute to strengthening international peace and security,

Proceeding from the premise that further limitation of anti-ballistic missile systems will create more favorable conditions for the completion of work on a permanent agreement on more complete measures for the limitation of strategic offensive arms,

Have agreed as follows:

Article I

1. Each Party shall be limited at any one time to a single area of the two provided in Article III of the Treaty for deployment of anti-ballistic missile (ABM) systems or their components and accordingly shall not exercise its right to deploy an ABM system or its components in the second of the two ABM system deployment areas permitted by Article III of the Treaty, except as an exchange of one permitted area for the other in accordance with Article II of this Protocol.

2. Accordingly, except as permitted by Article II of this Protocol: the United States of America shall not deploy an ABM system or its components in the area centered on its capital, as permitted by Article III(a) of the Treaty, and the Soviet Union shall not deploy an ABM system or its components in the deployment area of intercontinental ballistic missile (ICBM) silo launchers as permitted by Article III(b) of the Treaty.

Article II

1. Each Party shall have the right to dismantle or destroy its ABM system and the components thereof in the area where they are presently deployed and to deploy an ABM system or its components in the alternative area permitted by Article III of the Treaty provided that prior to initiation of construction, notification is given in accord with the procedure agreed to in the Standing Consultative Commission, during the year beginning October 3, 1977, and ending October 2, 1978, or during any year which commences at five year intervals thereafter, those being the years of periodic review of the Treaty, as provided in Article XIV of the Treaty. This right may be exercised only once.

2. Accordingly, in the event of such notice, the United States would have the right to dismantle or destroy the ABM system and its components in the deployment area of ICBM silo launchers and to deploy an ABM system or its components in an area centered on its capital, as permitted by Article III(a) of the Treaty, and the Soviet Union would have the right to dismantle or destroy the ABM system and its components in the area centered on its capital and to deploy an ABM system or its components in an area containing ICBM silo launchers, as permitted by Article III(b) of the Treaty.

3. Dismantling or destruction and deployment of ABM systems or their components and the notification thereof shall be carried out in accordance with Article VIII of the ABM Treaty and procedures agreed to in the Standing Consultative Commission.

Article III

The rights and obligations established by the Treaty remain in force and shall be complied with by the

Parties except to the extent modified by this Protocol. In particular, the deployment of an ABM system or its components within the area selected shall remain limited by the levels and other requirements established by the Treaty.

Article IV

This Protocol shall be subject to ratification in accordance with the constitutional procedures of each Party. It shall enter into force on the day of the exchange of instruments of ratification and shall thereafter be considered an integral part of the Treaty.

DONE at Moscow on July 3, 1974, in duplicate, in the English and Russian languages, both texts being equally authentic.

FOR THE UNITED STATES OF AMERICA: RICHARD NIXON President of the United States of America

FOR THE UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS: L.I. BREZHNEV General Secretary of the Central Committee of the CPSU

© Center for Nonproliferation Studies

Source:

_____, "Treaty Between the United States and the Soviet Union on the Limitation of the Anti-ballistic Missile- ABM Systems Used in Defending Areas Against Ballistic Missile- delivered Nuclear weapons" Nuclear Threat Initiative– NTI, May 26, 1972 (https://media.nti.org/documents/abm_treaty.pdf), Accessed June 1, 2020.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ. الكتب

1) _____، حولية نزع السلاح (نيويورك: مركز شؤون نزع السلاح، 2003).
2) _____، مراجعة الوضع النووي: الحفاظ على الردع الإستراتيجي عند مستويات قوة نووية منخفضة (واشنطن. دي. سي: 06 أبريل، 2010).
3) إبن خلدون عبد الرحمان، مقدمة إبن خلدون (دمشق : دار يعرب للنشر والتوزيع، 2004).
4) أبو الفضل بن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، 1956).
5) أبو دية صلاح، فن الحرب والحرب العالمية الأولى والثانية والأسلحة الحديثة (الكويت: دار إبن النفيس للدعاية والنشر والتوزيع، 2014).
6) أبو عيانة فتحي محمد، الجغرافيا السياسية (القاهرة: دار المعرفة الجامعية للنشر والطباعة والتوزيع، 2015).
7) الكرداني أحمد عبد السلام، بسائط الطيران (القاهرة: الناشر مؤسسة هنداوي، 2020).
8) أفلاطون، القوانين، تر: محمد حسن ظاظا (مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986).
9) أفلاطون، المحاورات الكاملة: الجمهورية، تر: شوقي داود تمراز (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994).
10) أليسون غراهام، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة : هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديديز؟ تر: إسماعيل بهاء (بيروت: دار الكتاب العربي، 2018).

11) إم. سيراكوسا جوزيف، الأسلحة النووية: مقدمة قصيرة جدا، تر: محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، 2015).
12) أنجلو شيكوني، أفلاطون والفضيلة: مع فصل أخير حول موضوع الفضيلة بين أفلاطون والفرابي، تر: منير سغبيني (بيروت: دار الجيل للنشر والتوزيع، 1986).
13) أنطوني إيان، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: فادي حمود، وحسن حسن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
14) أوكتافيو دييات، الأسلحة والإمداد: المدفعية والصواريخ، تر: محمد صالحي، سعيد سبيعة (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2003).
15) أيتش سبير ريتشارد، وآخرون، حظر إنتشار الصواريخ فائقة سرعة الصوت فرط صوتية: منع إنتشار فئة جديدة من الأسلحة (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017).
16) إيرل إدوارد ميد، رواد الإستراتيجية الحديثة: الفكر العسكري من ميكيافيلي إلى هتلر، تر: محمد عبد الفتاح إبراهيم (الولايات المتحدة: مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1943).
17) إيفانز غراهام، جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
18) ب. كارتر أشتون، يليام ج. بيرى، الدفاع الوقائي: إستراتيجية أمريكية جديدة للأمن، تر: أسعد حليم (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات والنشر،2001).
19) ب. هجز باري، إيفان ي. يلبراند، باري ب. هجز، وإيفان يلبراند، إكتشاف المستقبل العالمي وصياغته، تر: هند تركي السديري (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2008).
20) باثو جون، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2017، تر: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2017).
21) بالمر جلين، كليفتون مورغان، السياسة الخارجية، تر: عبد السلام على نوير (المملكة العربية السعودية: النشر العلمي والمطابع، 2011).
22) البديوي عادل، الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في المبادئ الجيوبوليتيكية (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016).

23) براكن بول، العصر النووي الثاني: الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، تر: بسام شيحا، سعيد الحسنية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013).

24) براون كريس، فهم العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

25) بريجنسكي زبيغنيو، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيوإستراتيجيا (سوريا: مركز الدراسات العسكرية، 1999).

26) بروتون جيري، عصر النهضة: مقدمة قصيرة جدا، تر: إبراهيم البيلي محروس (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

27) بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر وأوروبا والحلف الأطلسي (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

28) بن ضيف الله القرني أحمد، معركة السيادة الجوية الروسية على سماء أوكرانيا (إيران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022).

29) بن ضيف الله القرني أحمد، الصواريخ الفرط صوتية في الحرب الأوكرانية ... هل تغيِّر قواعد اللعبة الإستراتيجية في العالم (إيران: المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2022).

30) بورتشيل سكوت، لينكليتر أندرو، نظريات العلاقات الدولية، تر: محمد صفار(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

31) بورغ غيتا غيليغان، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: حسن حسن عمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

32) بوفر أندريه، الردع والإستراتيجية، تر: أكرم ديري (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 1970).

33) بول هيدلي، المجتمع الفوضوي: دراسة النظام في السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002).

34) بوند بريان، الفكر العسكري عند ليدل هارت، تر: سمير كرم (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).

35) بياج بيرتون، البرج في العمارة الإسلامية الحربية (بيروت: دار الكتاب اللبناني للنشر والتوزيع،1981).
36) بيركي ديفيد، صمود التحصينات الدفاعية: دراسة حالة لأسوار أثينا في العصر القديم (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).
37) بيكر جيمس، سياسة الدبلوماسية (القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، 1991).
38) بيلي فرانك، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
39) بيليس جون، سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004).
40) تانسي ستيفن دي، علم السياسة: الأسس، تر: رشا جمال (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012).
41) تركان شيماء صالح، السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية: الإنتشار النووي إنموذجا (بغداد: منشورات جامعة النهرين، 2012).
42) التريكي فتحي، الفلاسفة والحرب، تر: زهير المدنيني (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2015).
43) تشابمان بيرت، العقيدة العسكرية: دليل مرجعي، تر: طلعت الشايب (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).
44) تشو وانغ يي، الدور العالمي للصين: الإنتقال من المتابعة إلى المشاركة، تر: جيلان سعيد أبو يوسف (الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2018).
45) تشين تساي شي، سلسلة الحكماء يتكلمون: سان تزو (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).
46) توفلر ألفين، حضارة الموجة الثالثة، تر: عصام الشيخ قاسم (بنغازي: دار الكتب الوطنية، 1990).
47) توفلر ألفين، الحرب وضد الحرب، تر: محمد عبد الحليم أبو غزالة (مصر: دار المعارف للنشر

والتوزيع، 1993).

48) توليو ستيف، توماس شمالبرغر، نحو الإتفاق على مفاهيم الأمن: قاموس مصطلحات تحديد الأسلحة ونزع السلاح (جنيف: معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح، 2003).

49) تيرا رون، النضال حول سجية الحرب: من كلاوزفيتز إلى سيبيو الأفريكانوس وأنور السادات وحتى العدو النظامي والمتكيّف لحرب ضد طفرة الشؤون العسكرية، تر: ثروت محمد حسن حسنين (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010).

50) تيرتري برونو، السلاح النووي بين الردع والخطر، تر: عبد الهادي الادريسي (أبوضبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث– كلمة للنشر والتوزيع، 2011).

51) الجابري محمد عابد، فكر إبن خلدون: العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994).

52) جارنم ديفيد، دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2001).

53) جاكسون روبرت، ميثاق العولمة: سلوك الانسان في عالم عابر بالدول، تر: فاضل جتكر (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2003).

54) جاو وو خه، تاريخ تطور الفكر الصيني، تر: جابر عصفور (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004).

55) جراي كولن، سياسة الردع والصراعات الإقليمية: المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ب.س).

56) جي. مورغانثو هانز، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، تر: خيرى حماد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ب.س).

57) حسين طه، فلسفة إبن خلدون الإجتماعية: تحليل ونقد (القاهرة: مطبعة الإعتماد للنشر والتوزيع، 1925).

58) حطاب نايف السليم، أنسنة الإستعمار: حروب صليبية وإرهاب إمبريالي (عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2014).

59) حطيط أحمد محمد، إنهيار الردع الاسرائيلي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
60) حقي توفيق سعد، مبادئ العلاقات الدولية (القاهرة: شركة العاتك للنشر والتوزيع، 2010).
61) حقي توفيق سعد، الإستراتيجية النووية بعد إنتهاء الحرب الباردة (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008).
62) حمدان جمال، إستراتيجية الإستعمار والتحرير (بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1983).
63) خانا باراج، العالم الثاني: السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009).
64) خليل حسين، العلاقات الدولية: النظرية والواقع والأشخاص والقضايا (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011).
65) خليل حسين، وعبيد حسين، الإستراتيجيا: التفكير والتخطيط الإستراتيجي، إستراتيجيات الأمن القومي، الحروب وإستراتيجية الإقتراب غير المباشر (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013).
66) خليل رفقة رعد، فلسفة الحرب: في ماهية الحرب ومسوغاتها عند الفلاسفة اليونان والمسلمين (الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، 2015).
67) خميس محمد، إدارة الحرب الحديثة في الجو والفضاء: دراسة في النماذج التماثلية وغير التماثلية للصراعات الحديثة (المملكة العربية السعودية: دار خالد اللحياني للنشر والتوزيع ، 2016).
68) دان تيم، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تر: ديما الخضرا (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
69) داير غوين، الحرب، تر: إبتسام خضرا (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2018).
70) دودز كلاوس، ديفيد أتكنسون، الجغرافيا السياسية في 100 عام: التطور الجيوبوليتيكي العالمي، تر: عاطف معتمد، عزت زيان (القاهرة: المركز القومي للترجمة والنشر، 2010).
71) دوغين ألكسندر، أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، تر: عماد حاتم (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2004).
72) دوفاي ألكسندر، الجغرافيا السياسية: جيوبوليتيك، تر: حسين حيدر (بيروت: عويدات للطباعة والنشر، 2007).

73) دي. كابلان روبرت، إنتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير؟، تر: إيهاب عبد الرحيم على (الكويت: عالم المعرفة، 2015).

74) ديسوا جيرار، دراسة في العلاقات الدولية: النظريات البيدولتية (سورية: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2015).

75) ديفيس جاكلين، بيري شارلز، السويدي سند جمال، الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2000).

76) رادين أندرو، ريتش كلينت، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، تر: مؤسسة راند (كاليفورنيا: مؤسسة راند، 2017).

77) روبنسون بول، قاموس الأمن الدولي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009).

78) روبنسون ديف، جودي جروفز، أقدم لك ... أفلاطون، تر: إمام عبد الفتاح إمام (مصر: المشروع القومي للترجمة، 2001).

79) رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط (القاهرة: مؤسسة هنداوي للنشر والتوزيع، 2014).

80) ريبر بوودوين فان، قصة تكنولوجيا: القذائف والصواريخ، تر: أوليغ عوكي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

81) الزبيدي مطر نصير، دور الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية في ظل التحولات الجديدة للأمن القومي الأمريكي (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013).

82) زعرور هادي، توازن الرعب: القوى العسكرية العالمية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013).

83) زياد على عبد الله فتحي العلي، القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وآفاقها المستقبلية (القاهرة: دار المكتب العربي للمعارف والنشر والتوزيع، ب.س).

84) زيد المرهون عبد الجليل، المقاربة الأمريكية الجديدة للدفاع الصاروخي وتأثيرها على المنطقة العربية (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2011).

85) س. تشيفيس كريستوفر، وآخرون، تعزيز الإستقرار الإستراتيجي مع روسيا: منظور تحليلي: رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسة الآنية (الولايات المتحدة: منشورات مؤسسة راند، 2017).

86) س. مكنمارا روبرت، جيمس ج. بلايت، شبح ويلسون: تقليص خطر النزاعات والقتل والكوارث في القرن الحادي والعشرين تر: هشام الدجاني (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2003).

87) الساكت منيب، توفيق ماضي الجغبير، غالب صباريني، أسلحة الدمار الشامل: الكيماوية والبيولوجية والنووية (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010).

88) سبيتان فتحي ذياب، قضايا عالمية معاصرة (عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011).

89) ستون جون، الإستراتيجية العسكرية: سياسة وأسلوب الحرب (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

90) سويلم محمد حسام الدين، نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).

91) سيد رجب عمر الفاروق، قوة الدولة: دراسات جيواستراتيجية (القاهرة: الناشر مكتبة مدبولي، 1992).

92) السيد شلبي أمين، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ب.س).

93) السيد محمد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002).

94) شفيق منير، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب: من السيف والدروع إلى الصاروخ والأنفاق (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008).

95) شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1978).

96) شيهان مايكل، توازن القوى: التاريخ والنظرية، تر: أحمد مصطفى (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).

97) صبري مقلد إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية للنشر، 1991).

98) صبري مقلد إسماعيل، السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية (الجيزة: المكتبة الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2013).

99) صبري مقلد إسماعيل، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع (الجيزة: المكتبة الأكاديمية،2011).

100) طاهر علاء، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي (باريس: الصلاح للدراسات الإستراتيجية والإنتاج الإعلامي، 1991).

101) الطائي طارق محمد ذنون، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة (بيروت: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2012).

102) طلاس مصطفى، الإستراتيجية السياسية العسكرية (دمشق: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011).

103) العال إيمان عبد الغني، السياسة الخارجية اليابانية في شرق آسيا 1990 – 2008 (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ب.س).

104) عامر حاج ميلود، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية (الرياض: دار جامعة نايف للنشر، 2016).

105) عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989).

106) عبد الفتاح بشير، أزمة الهيمنة الأمريكية (مصر: نهضة مصر للطابعة والنشر والتوزيع، 2010).

107) عبد المنعم ممدوح، روسيا تنادي بحق العودة على القمة (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2013).

108) العساف سوسن، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والإستقرار الدولي (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008).

109) عفرون يئير، معضلة إسرائيل النووية، تر: تيسير الناشف (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993).

110) عودة جهاد، مفهوم النظام الدولي وعناصره الرئيسية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015).

111) غريفيتش مارتن، أوكلاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002).

112) غريفيتش مارتن، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 1999).

113) غرين روبرت، 33 إستراتيجية للحرب، تر: سامر أبو هواش (أبوظبي: العبيكان- كلمة للنشر والتوزيع، 2009).

114) غيتون جان، الفكر والحرب، تر: الهيثم الأيوبي، أكرم ديري (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1977).

115) فاركسن روبرت، موسوعة الحروب الحديثة، تر: سمير عبد الرحيم الجلبي (بغداد: دار المأمون للترجمة والنشر، 1990).

116) فالنستين بيتر، مدخل إلى فهم تسوية الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي، تر: سعد فيصل السعد، محمد محمود الدبور (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2006).

117) فرانكل جوزيف، العلاقات الدولية، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي (جدة: تهامة للنشر والتوزيع، 1983).

118) فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007).

119) فرويد سيغموند، أفكار لأزمنة الحرب والموت، تر: سمير كرم (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981).

120) فرويد سيغموند، الحب والحرب والحضارة والموت، تر: عبد المنعم الحفيني (القاهرة: دار الرشاد للنشر، ب.س).

121) فضل الله محمد إسماعيل، فلسفة القوة: أصولها وتطورها في الفكر السياسي الغربي وآثارها في عالم السياسة (مصر: مكتبة بستان المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).

122) فهمي محمد عبد القادر، المدخل لدراسة الإستراتيجية (عمان: دار مجدلاوِي للنشر والتوزيع، 2006).

123) فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، تر: حسين أحمد أمين (مصر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993).

124) فون كارل كلاوزفيتز، عن الحرب، تر: سليم شاكر الإمامي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997).

125) فونتانال جاك، العولمة الإقتصادية والأمن الدولي: مدخل إلى الجيو إقتصاد، تر: محمود براهم (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009).

126) فيشر يوشكا، عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وتجديد الغرب، تر: هاني صالح (الرياض: العبيكان للنشر والتوزيع، 2009).

127) القصير ماهر بن إبراهيم، المشروع الأورو آسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب (لندن: إصدارات إي- كتاب للنشر والتوزيع، 2017).

128) كاظم عناد حسين النائلي، روسيا الإتحادية ومستقبل التوازن الإستراتيجي العالمي (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2017).

129) كاظم نعمة هاشم، نظرية العلاقات الدولية (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، 1999).

130) كاكو ميتشيو، رؤى مستقبلية: كيف سيغيّر العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، تر: سعد الدين خرفان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون و الآداب- سلسلة عالم المعرفة، 2001).

131) كامل الخزرجي ثامر، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005).

132) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: حسن حسن، عمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
133) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر الأيوبي، حسن حسن (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
134) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر الايوبي، حسن حسن (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
135) كروكشانك ، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر الأيوبي، أمين الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009).
136) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
137) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).
138) كروكشانك، وآخرون، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، تر: عمر سعيد الأيوبي، أمين سعيد الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).
139) كريبون مايكل، الأمن أولا قبل الندم: مفارقات التعايش مع القنبلة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012).
140) كوبر روبرت، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، تر: زهير السمهوري (الرياض: العبيكان، 2005).
141) كوكر كريستوفر، الحرب في عصر المخاطر، تر: كرم أحمد عبد الله (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2011).
142) كولان، البارود عند العرب المسلمين (لبنان: دار الكتاب اللبناني للنشر والتوزيع، 1984).
143) الكيالي عبد الوهاب، موسوعة علم السياسة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب.س).
144) كيجلاي شارلز، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، تر: عبد الوهاب علوب (القاهرة: المشروع القومي للترجمة، 2004).

145) كيجلاي شارلز، شانون بلانتون، السياسة العالمية: التوجهات والتحولات، تر: منير بدوي، غالب الخالدي (الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2017).

146) كيسنجر هنري، الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا، تر: مالك فاضل البديري (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995).

147) كيسنجر هنري، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، تر: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015).

148) كيسنجر هنري، مذكرات، تر: عاطف أحمد عمران (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 2005).

149) كيلي جاك، البارود: تاريخ المادة المتفجرة التي غيَّرت العالم، تر: صلاح عويس (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016).

150) لوسن أستيفاني، العلاقات الدولية، تر: عبد الحكم أحمد الخزامي (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2014).

151) ليبو ريتشارد نيد، لماذا تتحارب الأمم؟: دوافع الحرب في الماضي والمستقبل، تر: إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2013).

152) ماكمان روبرت جيه، الحرب الباردة: مقدمة قصيرة جدا، تر: محمد فتحي خضر (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

153) محفوظ رسول، الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود (عمان: مركز الكتاب الوطني، 2017).

154) محمد عبد القادر فهمي، التفكير السياسي والإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2009).

155) محمود محمد على، حروب الجيل الثالث ونظرية تفتيت الوطن العربي (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2018).

156) مدني أحميدوش، الوجيز في منهجية البحث القانوني (فاس: منشورات كلية الحقوق، 2015).

157) مديهش العبودي محسن ظاهر، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية (عمان: دار الجنان للنشر و التوزيع، ب. س).

158) مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009).

159) مصباح عامر، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية (الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2010).

160) مصباح عامر، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010).

161) مصباح عامر، المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2013).

162) مكنمارا روبرت، ما بعد الحرب الباردة، تر: محمد حسين يونس (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1991).

163) منغست كارين، أريغوين إيفان، مبادئ العلاقات الدولية، تر: حسام الديم خضور (دمشق: دار الفرقد للنشر والتوزيع، 2013).

164) مونبريال تيري دي، وجان كلين، موسوعة الإستراتيجيا، تر: على محمود مقلد (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2011).

165) مونتجمري فيكونت، الحرب عبر التاريخ، تر: فتحي عبد الله النمر (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1971).

166) ميرشايمر جون، مأساة سياسة القوى العظمى، تر: مصطفى محمد قاسم (الرياض: النشر العلمي والمطابع، 2012).

167) نادكارني فيديا، الشركات الإستراتيجية في آسيا: توازنات بلا تحالفات (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014).

168) ناصيف أحمد، فن الحرب (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2010).

169) نايت كلايتون، الصواريخ والقذائف الموجهة، تر: أنور محمود عبد الواحد (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1973).

170) هارت ليدل، الإستراتيجية وتاريخها في العالم، تر: الهيثم الأيوبي (بيروت: دار الطليعة للنشر والتوزيع، 2000).

171) هارت ليدل، مذكرات ليدل هارت، تر: بسام العسلي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1978).

172) هارفي فرانك، عودة المستقبل التنافس النووي ونظرية الردع وإستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة (أبوضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003).

173) هوبز توماس، اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب، وبشرى صعب (أبوظبي: هيئة أبوظبي للثقافة والتراث– كلمة للنشر و التوزيع، 2011).

174) الهيتي فارس صبري، دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ب.س).

175) وائل عبد الرحمان، فن الحرب وإدارة المشروعات (السودان: كيان كورب للنشر والتوزيع – دار ليلى، 2013).

176) وولت ستيفن، العلاقات الدولية: عالم واحد: نظريات متعددة، تر: عادل زقاغ، زيدان زياني (الولايات المتحدة: منشورات جامعة شيكاغو، 1998).

177) ويلكينسن بول، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا، تر: لبنى عماد تركي (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013).

178) يارغر هاري، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تر: راجح محرز علي (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011).

179) اليعكوبي زهير، الحرب: مقاربة فلسفية سياسية (بيروت: منشورات ضفاف للنشر والتوزيع، 2016).

180) يونس مؤيد، أدوار القوى الآسيوية الكبرى: في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015).

ب. المقالات والدراسات والتقارير

181) _____، "تزويد منظومة إيجس على السفن الحربية الأمريكية"، مجلة الأمن والدفاع العربي، العدد04 (أكتوبر 2017).

182) أوبرج جيمس، "نظرية قوة تفوق الفضاء"، مجلة أكاديمية القوة الجوية، ب.ع (1999).

183) بن الجديعي يحيى محمد، "الرادارات بعيدة المدى: القدرات المزدوجة"، مجلة الدفاع الجوي، العدد11 (سبتمبر 2012).

184) التريكي فتحي، "السيف والقلم: إشكالية الحرب عند إبن خلدون" ، مجلة أفكار وآفاق، العدد01 (مارس2011).

185) الربيعي كوثر عباس، "الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية- الأمريكية: التاريخ والجيوإستراتيجية"، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ب.ع (ب.ت).

186) تورنتو ناثان دبليو، "حدود الصراع بين القوى الكبرى في الفضاء الخارجي"، مجلة إتجاهات الأحداث، ب.ع (ب.ت).

187) زيرنيج برنت، "نظرية قوة الفضاء وعمليات الفضاء المضادة"، المجلة الإلكترونية لوتويندا ت.إيفس، ب.ع (ب.ت).

188) السعايدة جهاد علي، "دراسة تحليلية نقدية للمآخذ على فكر إبن خلدون في نظرته للعرب ونظريتي العصبية والدولة"، مجلة جامعة دمشق، ب.ع (ب. ت).

189) صالح علي عبد الله، روسيا تحذر أمريكا من تشغيل الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، "مجلة الميثاق"، العدد1810 (16 ماي 2016).

190) الصائغ علي عبد الواحد، "رؤية تحليلية للمفاهيم والمصطلحات السياسية عند إبن خلدون"، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد12 (2009).

191) العايب خير الدين، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأمريكية"، مجلة الفكر السياسي، العدد17 (سوريا: 31 ديسمبر 2002).

192) فرانك روز، جيمس كلابر، "حفظ أمن الأنترنت والفضاء في مجال جديد للتنافس العسكري بين الدول"، مجلة العرب في العمق، العدد9820 (2015).

193) قدورة عماد، "محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة للصراع"، مجلة سياسات عربية، العدد 09 (تموز/يوليو 2014).

194) القصار طارق طيب محمد طيب، الموقف الألماني من مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، "مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية"، العدد08 (ب.ت).

195) كاخيا إبراهيم إسماعيل، "أنظمة الدفاع الجوي في الجيش الاسرائيلي المعادي"، مجلة معلومات دولية، ب.ع (فيفري 1998).

196) كاخيا إبراهيم إسماعيل، "كيف نجهز الدفاع عن الوطن ونحمي إستقلاله؟"، مجلة الفكر السياسي، ب.ع (ب.ت).

197) نسيم بوبرطخ، "الأمن والدفاع : مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية والتحليل الإستراتيجي والعلوم العسكرية"، مجلة الجيش العدد583 (فيفري 2012).

ج. الجرائد والصحف

198) _____، "جدل الدرع الصاروخي يطغى على توقيع معاهدة بديلة لـــ ستارت الأولى"، جريدة الدستور (عمان)، الأربعاء 17 مارس 2010.

199) _____، "هل يشهد العالم سباق التسلح بعد إنسحاب واشنطن من معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى؟، أخبار الساعة: نشرة تحليلية يومية (أبو ظبي)، 04 أوت 2019.

200) آل محمد عبد الله، "تطورات إنشاء الدرع الصاروخية في القارة الأوروبية"، أخبار الساعة لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبوظبي)، 16 ماي 2011.

د. الوثائق الرسمية

201) "مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع إنتشار القذائف التسيارية"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2003، رقم الوثيقة: A/57/724.

202) "مدونة لاهاي لقواعد السلوك"، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1996، رقم الوثيقة:122/51.

203) البنتاغون، تقرير مراجعة الوضع النووي: الحفاظ على الردع الإستراتيجي عند مستويات قوة نووية منخفضة (واشنطن: 06 أفريل 2010).

204) هيئة الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام: القذائف (نيويورك: جوان 2001).

ه. المصادر الإلكترونية

205) _____، "حرب الصواريخ تتصاعد في أوكرانيا"، المجلة الإخبارية- أخبار اليوم، تاريخ الإطلاع يوم 17 أكتوبر 2022، على الرابط الإلكتروني:

(https://www.akhbarelyoum.dz/ar/200239/319396-2022-09-23-18-03-19)

206) _____، "نظرية القوة الجوية عند دي. سفرسكي عام 1949"، موسوعة مقاتل الصحراء، تاريخ الإطلاع يوم 10 أكتوبر 2017، على الرابط الإلكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map04.GIF) (cvt.htm

207) _____، "حربان في حرب واحدة: بين أوكرانيا وروسيا والأخيرة والغرب"، المجلة الإخبارية- القدس العربي، تاريخ النشر يوم 15 أكتوبر 2022، تاريخ الإطلاع يوم 17 أكتوبر 2022، على الرابط الإلكتروني التالي:

(https://urlis.net/yrwh1)

208) الريمي أيوب، "مواجهة بين صواريخ الدرع الأميركي وإسكندر الروسي.. لمن تكون الغلبة؟"، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر يوم 11 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع يوم 22 أكتوبر 2022، على الرابط الإلكتروني:

(https://www.aljazeera.net/news/2022/2/11/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1)

209) إبراهيم حسام، "سياسة الإحتواء 0.2: مأزق واشنطن الإستراتيجي في أزمة أوكرانيا"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تاريخ النشر يوم الأحد 27 فيفري 2022، تاريخ الإطلاع يوم 22 أكتوبر 2022، على الرابط الإلكتروني:
(https://bit.ly/3gzwx13)

210) أبو نجم ميشال، "الأبعاد الجيوبوليتيكية للصراع في أوكرانيا: بريجنسكي ودوغين وخلفهما ماكندر"، الميادين للأبحاث، تاريخ الإطلاع يوم 13 أكتوبر 2022، على الرابط الإلكتروني:
(https://www.shorturl.at/rEHO0)

ثانيا: باللغة الأجنبية

A. BOOKS

211)_____, Technical Solutions Division Fleet Support Groupe (Virginia: Huntington Ingalls Industries, 2019).

212)_____, Ballistic Missile Defense Review- BMDR (U.S: Department of Defense- DOD, 2010).

213)_____, Introduction :the Missile Technology Control Regime MTCR (U.S: Annex HandBook, 2017).

214)_____, Operations and Training Patriot (Washington D.C: Department of the Army, 1987).

215)_____, Options for Deploying Missile Defense in Europe (U.S: Congressional Budget Office– CBO, 2009).

216)_____, Strategic Defense Intiative: SDI (Washington: the White House, 1984).

217)_____, Technology Driving Grouth (U.S: TRW Annual Report, 2001).

218)_____, U.S Missile Defense: a Strategic Challenge for Europe (Zurich: Analysis in Security Policy, 2007).

219) _____, Defense Support Program: Celebrating 40 Years of Service (U.S: Aerospace Systems Marketing Communications, 2010).
220) _____, History of the Field U.S Army Ballistic Missile Defense System Project 1959 - 1962 (U.S: Army Missile Command, 1996).
221) _____, Making Ballistic Missile Defense a Reality: MEADS- Medium Extended Air Defense System (U.S: Missile Defense Agency– MDA FACTS, 2004).
222) _____, Missile Defense Agency: U.S BMD Strategy and THAAD (Washington D.C: External Affairs 7100 Defense Pantagon, 2002).
223) _____, Missile Defense Agency: U.S BMD Strategy and THAAD (Washington D.C: External Affairs 7601 Defense Pantagon, 2013).
224) _____, Missile Defense: Theater High Altitude Area Defense- THAAD Flight Testing (U.S: The Library of Congress and Congressional Research Service- CRS Report for Congress, 1999).
225) _____, Missiles and Fire Control Business Development: PATRIOT PAC- 3 (U.S: Lockheed Martin Corporation, 2010).
226) Dennis Mc. Dowell, Theater Missile Defense: a Joint Enterprise (U.S: Joint Force Quarterly– JFQ, 1993).
227) _____, Système D'arme Sol- Air à Moyenne Portée: PATRIOT- MIM 104 (France: Communauté sol- air nationale CESANE, 2010).
228) Hildreth Steven, Ballistic Missile Defense: Historical Overview (U.S: Congressional Research Service- CRS Report for Congress, 2007).
229) Arbatov Alexei, and Vladimir Dvorkin, Missile Defense: Confrontation and Cooperation (Moscow: Carnegie Moscow Cente– Carnegie Endowment for International Peace, 2013).
230) Nelson Philip, and D. Stoner Robert, Defense Industry Rationalization (U.S: Lockheed Martin, 1995).
231) Bolkcom Christopher, and A. Heldreth Steven, Airborne Laser– ABL: Issue for Congress (U.S: Congressional Research Service, 2007).
232) Brodie Bernard, Strategy in Missile Age (California: RAND Corporation, 1959).
233) Buzann Barry, and Charles Jones, and Richard Little, the Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism (New York: Columbia University Press, 1993).

234) Coppt Carlo, the Electromagnetic BOMB- a Weapon of Electrical Mass Destruction (Australia: Defence Analyst, 1996).
235) E. Krause Merrick, Attack Operations for Missile Defense (Alabama: Center for Strategy and Technology Air War College, 2002).
236) Feickert Andrew, U.S Army Weapons– Related Directed Energy Programs: Back Ground and Potential Issues for Congress (U.S: Congressional Research Service, 2018).
237) Grand Camille, Le code de Conduite de La Haye: 10 ans de Lutte Contre la Prolifération Balistique (France: La Délégation aux Affaires Stratégiques).
238) H. Goddard Robert, A Method of Reaching Extreme Altitudes: 10 Plates (Washington D.C: Smithsonian Institution, 1919).
239) H. Herz John, Idealist Internationalism and the Security Dilemma (U.K: Cambridge University Press, 2011).
240) H. Snyder Glenn, Mearsheimer's World– Offensive Realism and the Struggle for Security (Havard: Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology, 2002).
241) Horowitz Michael, the Diffusion of Military Power: Causes and Consequenses for International Politics (U.S: Princeton University Press, 2010).
242) Howard Kleinberg, and Jeff Kueter, Aegis Missile Defense: A Proven Capability (Washington D.C: George C. Marshall Institute, 2007).
243) J. Knox Tayler, the State of the Missile Technology Control Regim (U.S: University of Pennsylvania, 2017).
244) J. Vick Alan, Proclaiming Air Power: Air Force Narratives and American Piblic Opinion From 1917 to 2014 (Santa Monica: Published by The RAND Corporation, 2015).
245) Jarvis Robert, Perception and Misperception in International Politics (New Jersy: Princeton University Press, 1976).
246) Kenneth N. waltz, Theory of International Politics (U.S: Addison-Wesley Publishing Company, 1979).
247) Klerk Piet De, the Missile Technology Control Regime: Successful International Co-operation with Limits (Tokyo: The 23rd Asian Export Control Seminar– Statement by the MTCR Chair, 2016).

248) L. Quackenbush Stephen, General Deterrence and International Conflict: Testing Perfect Deterrence Theory (U.S: International Interactions, 2010).
249) L. Latter A. and Martinelli E. A, Active and Passive Missile Defense (California: the RAND Corporation, 1966).
250) M. Collins John, Military Space Forces: the Next 50 Years (Pergamon Brassey's: International Defense Publishers, 1989).
251) M. Lynn Jones Sean, Offense– Defense Theory and Its Cretics (London: Published by Frank Cas- Security Studies, 1995).
252) M. Westenhoff Lt, and Col Charles, Military Air Power: the Cadre Digest of Air Power Opinions and Thoughts (Alabama: Air Power Research Institute, 1990).
253) Mahmalat Ellinor Zeino, Gain Seeking in a Double Security Dilemma: the Case of OPEC (Germany: German Institute of Global and Area Studies, 2008).
254) Pace Scott, and Others, the Global Positioning System Assessing: National Policies (U.S: RAN- Office of Science and Technology Policy, 1995).
255) R. Tanks David, National Missile Defense: Policy Issues and Technological Capabilities (Washington D.C: the Institute for Foreign Policy Analysis– IFPA, 2000).
256) R. Yarger Harry, Strategic Theory in 21st Century: the Little Book on Big Strategy (U.S: The Strategic Studies Institute Publishes, 2006).
257) Richard Mc. Millan, AEGIS TMD: Implications for Australia (Canberra: Australia Defense College, 2003).
258) Ronald O'rourke, Navy Aegis Ballistic Missile Defense- BMD Program: Background and Issues for Congress (U.S: Congressional Research Service 7-5700, April 08, 2010).
259) Roubos Aris, and Wautelet Michel, National Missile Defense: Le Retour de la Guerre des Étoils et les Enjeux Stratégiques (Bruxelles: Groupe de Recherche et D'information sur la Paix et la Sécurité– GRIP, 2000).

260) S. Meilinger Col Phillip, the Paths of Heaven: the Evolution of Air Power Theory (Alabama: The School of Advenced Air Power Studies, 1997).
261) Sharma Suraya Kiran, Lasers: Future of Military Defense Systems (U.S: Scholar Warrior, 2015).
262) Sheehan Michael, Balance of Power: History and theory (London: Routlege, 1996).
263) Shelton Greg, Raytheon Processing Technology: an Essential Element of Every System (U.S: Technology Today Highlighting Raytheon's Technology, 2003).
264) Shiping Tang, Offense– Defense Theory: Towards a Definitive Understanding (U.K: Published by Oxford University Press, 2010).
265) Shlag Gabi, and Junk Julian, and Christopher Daase, Transformations of Security Studies: Dialogues, Diversity and Discpline (New York: Rourledge, 2016).
266) Tertrais Bruno, in Defense of Deterrence: the Relevance, Morality and Cost- Effectiveness of Nuclear Weapons (Bruxelles: Ifri Security Studies Center, 2011).
267) Tzu Sun, L'art de la Guerre: les Treize Articles, Tr: le Père Amiot (Paris: Yann Couder, 2018).
268) Walker James, and Bernstein lewis, the U.S Army in Space and Missile Defense: Seize the High Ground (Washington D.C: U.S Government Printing Office, 2003).
269) Zak Anatoly, Anti- Satellite Weapons– ASAT: History and Definitions (Geneva: UNIDIR, 2014).
270) Banko Marrietta, and Schrogl Kai– Uwe, Space Law: Current Problem and Perspectives for Future Regulation (Netherlands: Eleven International Publishing , 2005).
271) Steven Hildreth, Iran's Ballistic Missile Programs: an Overview (U.S: Congressional Research Servic - CRS Report for Congress, 2008).
272) Bosilca Ruxandra Laura, the Evolution of Missile Defense Plan from Bush to Obama: Implications for the National Security of Romania (Bucharest: National School of Political and Administrative Studies, 2012).

273) Giles Keir, and Monaghan Andrew, Eeuropean Missile Defense and Russia (U.S: Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, 2014).
274) Hildreth Steven, Missile Defense and NATO's Lisbon Summit (U.S: Congressional Research Service, 2011).
275) Kay Sean, NATO's Missile Defense– Realigning Collective Defense for the 21st Century (Turkey: Center for strategic Research– CSR, 2012).
276) Fruhling Stephen, and Svenja Sinjen, Missile Defense: Challenges and Opportunities for NATO (Bruxelles: NATO Research Paper, 2010).
277) Sankaran Jaganath, the United States: European Phased Adaptive Approach Missile Defense System Defending Against Iranian Threats Without Diluting the Russian Deterrent (Santa Monica: Published by the RAND Corporation, 2015).

B. ARTICLES, STUDIES AND REPORTS

278) M. Soofer Robert, "Joint Theater Missile Defense Strategy", Joint TMD Strategy (Autumn 1995).
279) Moran E. Michael, "Technology: Law of Accelerating Returns", Journal Of Endourology, Vol.20 (Number 6, June 2006).
280) P. De Seversky Alexander, "Air Power: Key to Survival", International Affairs, Vol.28, Issue.04 (October 1952).
281) Sproull Daniel, "Kinetic Energy Weapons: the Beginning of an Interagency Challenge", Inter Agency Journal, Vol 08, Issue02 (2017).
282) Ziarnick Brent, "the Space Campaign: Space Power Theory Applied to Counter Space Operations", Air & Space Power Journal (Summer 2004).

C. ELECTRONIC RESOURCES

283) _____, "History of Strategic Air and Ballistic Missile Defense 1956 - 1972", History Army Mil 1956, (https://history.army.mil/html/books/bmd/), Accessed June 01, 2020.
284) _____, "Protocol to the New Strategic Arms Reduction Treaty (New START)",

(http://www.state.gov/documents/organization/140047.pdf), Accessed July 15, 2016.

285) _____, ”Strategic Offensive Reductions Treaty- SORT”, (http://www.nti.org/learn/treaties-and-regimes/strategic-offensive-reductions-treaty-sort), Accessed July 10, 2016.

286) _____, ”Treaty Between the United States of America and the Russian Federation on Measures for the Further Reduction and Limitation of Strategic Offensive Arms”, (https://www.state.gov/documents/organization/140035.pdf), Accessed June 25, 2020.

287) _____, “Deployed U.S and Russian Nuclear Warheads: the Path to Meeting New START limits 2011 - 2020” Arms Control Association, (https://www.armscontrol.org/factsheets/NewSTART), Accessed October 30, 2020.

288) _____, “Command and Control, Battle Management and Communications (C2BMC)”, (https://missilethreat.csis.org/defsys/c2bmc/), Accessed October 31, 2020.

289) _____, “Patriot: Brief History”, (http://oer2go.org/mods/en-boundless/www.boundless.com/u-s-history/definition/patriot/index.html), Accessed October 31, 2020.

290) James Gattuso, ”Brilliant Pebbles: the Revolutionary Idea for Strategic Defense”, (https://www.heritage.org/defense/report/brilliant-pebbles-the-revolutionary-idea-strategic defense), Accessed Mai 08, 2020.

291) Seldin V.A, Jeff, “U.S Sending Ukraine More Advanced Rocket Systems; Fighter Jets Under Consideration”, Published 19 October 2022, (https://bit.ly/3J15DZM), Accessed: 24 July 2022.

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

1. قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الواقعية في تاريخ الأفكار	86
02	قياس القوة في الفكر الواقعي التقليدي والجديد	109
03	الموازين الثلاثة للردع	130
04	الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الإستراتيجية الروسية والأمريكية بموجب ستارت الجديدة لغاية 05 فيفري 2011	183
05	الأعداد الإجمالية للأسلحة الهجومية الإستراتيجية الروسية والأمريكية بموجب ستارت الجديدة لغاية 01 سبتمبر 2016	187
06	الدول الأعضاء في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والصواريخ	192
07	سلم قياس سرعة القذائف والصواريخ وتصنيفها	204
08	رادارات الإخطار والإنذار المبكر الحديثة	229

2. قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الإستجابات المحتملة للدول للإبتكارات العسكرية	18
02	معضلة التحالفات: توازن القوى بين الدول الأضعف ودول قوية أو عظمى	99
03	متغيرات أطروحة التوازن الدفاعي– الهجومي	111
04	نموذج دوامة المعضلة الأمنية	116
05	الدفاع ومعاناة الأمن	124

05	فشل الردع وتطور مستويات الأزمة	140
06	مسار تطور عدد الرؤوس النووية والصاروخية الأمريكية والروسية: الطريق إلى الوفاء بحدود معاهدة ستارت الجديدة	189
07	مسار تطور التجارب الصاروخية الباليستية لكوريا الشمالية	196
08	عوامل ومستويات الإنتشار الأفقي والعمودي لتكنولوجيا القذائف والصواريخ	202
09	عناصر ومراحل عمل نظام الدرع الدفاعي الصاروخي	219

3. قائمة الخرائط

رقم الخارطة	عنوان الخارطة	الصفحة
01	أطروحة السيطرة الجوية عند دي. سيفرسكي	61
02	أطروحة ماكندر: قلب العالم أو الهارتلاند	74
03	البوابة الشرقية للغرب	262

فهرس المحتويات

الفهرس

قائمة المحتويات	الصفحة
إهداء	03
شكر وتقدير	04
قائمة المختصارات	05
مقدمة	07 ~ 25
الفصل الأول: مدخل عام لأصول الدفاع والهجوم في الحرب و الإستراتيجية العسكرية	26 ~ 78
المبحث الأول: فن علم الحرب	27
المطلب الأول: فن الحرب عند سان تزو	29
الفرع الأول: عناصر وشروط النصر	30
الفرع الثاني: تعليمات وحكم في الحرب	31
المطلب الثاني: الحرب والفلسفة عند أفلاطون	33
الفرع الأول: العقيدة الدفاعية للمدينة	34
الفرع الثاني: الجند وحرس المدينة	35
الفرع الثالث: شرعية وطبيعة الحرب	39
المطلب الثالث: الحرب والعصبية عند إبن خلدون	38
الفرع الأول: علاقة العصبية بالحرب	38
الفرع الثاني: الوظيفة العسكرية للعصبية	40
الفرع الثالث: نماذج إستراتيجيات الحرب	41
المطلب الرابع: عقيدة الحرب عند كلاوزفيتز	42
الفرع الأول: النزعة الهجومية للحرب	43
الفرع الثاني: جدلية علاقة الدفاع والهجوم	45
المبحث الثاني: دور القوة الجوية في الحرب	48
المطلب الأول: أولوية القوة الجوية	49

الفرع الأول: مبادئ وعناصر القصف الجوي	51
الفرع الثاني: الإفتراضات الجوهرية للقصف الجوي	53
المطلب الثاني: القوة الجوية والشلل الإستراتيجي	54
الفرع الأول: الأبعاد العسكرية للقصف الجوي	54
الفرع الثاني: عقيدة الشلل الإستراتيجي	56
المطلب الثالث: القوة الجوية مفتاح البقاء	58
الفرع الأول: القصف الجوي الإستراتيجي	58
الفرع الثاني: السيطرة الجوية وسيلة للبقاء	59
المبحث الثالث: دور القوة الصاروخية والفضائية في الحرب	62
المطلب الأول: القذائف والصواريخ: النشأة والتطور	63
الفرع الأول: أصل فكرة إقتران البارود بالقذيفة	64
الفرع الثاني: الأعمال الفكرية الأولية	65
المطلب الثاني: تكنولوجيا القذائف والصواريخ الحديثة	66
الفرع الأول: القوة الصاروخية في العصر النووي الأول	67
الفرع الثاني: القوة العسكرية في العصر الصاروخي	68
المطلب الثالث: عسكرة القوة الفضائية	70
الفرع الأول: سباق غزو الفضاء	70
الفرع الثاني: السيطرة العسكرية الجيو- فضائية	72
الفصل الثاني: البعد العسكري للدفاع والأمن والردع في السياسة الدولية	79 ~ 143
المبحث الأول: أساسيات ومبادئ الواقعية التقليدية	80
المطلب الأول: أطر التاريخ الفكري الواقعي	81
الفرع الأول: عصر النهضة	82
الفرع الثاني: فترة الحربين العالميتين	84
المطلب الثاني: متلازمة القوة والمصلحة	87
الفرع الأول: عناصر ومكونات القوة	88

الفرع الثاني: أنواع وأشكال المصالح	89
المطلب الثالث: توازن القوى كآلية لإدارة الأمن	91
الفرع الأول: تطور مفهوم ميزان القوى	91
الفرع الثاني: أنواع وأشكال ميزان القوى	92
الفرع الثالث: ميزان القوى والأمن	94
المبحث الثاني: تطور الطروحات الرئيسية للواقعية الجديدة	97
المطلب الأول: الواقعية البنيوية والأولوية القصوى للأمن	95
الفرع الأول: فوضوية النظام الدولي	97
الفرع الثاني: القوة وسيلة لبلوغ غاية الأمن	98
المطلب الثاني: الواقعية الدفاعية: تعزيز الأمن وتقويض النزعة الهجومية	101
الفرع الأول: وفرة الأمن	101
الفرع الثاني: الحد من القوة النسبية	103
المطلب الثالث: الواقعية الهجومية: القوة والهيمنة والنضال من أجل الأمن	104
الفرع الأول: القوة النسبية والهيمنة	105
الفرع الثاني: الإفتراضات الجوهرية	108
المطلب الرابع: ميزان الدفاع والهجوم: منظور معتدل للقوة والأمن	109
الفرع الأول: مضمون التوازن الدفاعي والهجومي	109
الفرع الثاني: المتغيرات البنيوية للتوازن الدفاعي والهجومي	110
المبحث الثالث: متلازمة معضلة الأمن والدفاع: فهم الواقعيين للصراع الدولي	112
المطلب الأول: المقاربات الأولية للمأزق الأمني	115
الفرع الأول: الأطر الفكرية الأولية	114
الفرع الثاني: المأزق الأمني كمفهوم بنيوي	117
المطلب الثاني: دوامة الدفاع والمأزق الأمني	118
الفرع الأول: عوامل حدوث دوامة الدفاع	119
الفرع الثاني: تقلبات دوامة الدفاع والأمن	121

الفرع الثالث: الدفاع ومنطق معاناة الأمن	123
المبحث الرابع: الدفاع ومبدأ الردع الإستراتيجي	125
المطلب الأول: المفهوم العام والإصطلاحي للردع	126
الفرع الأول: عند رواد الفكر الحربي والإستراتيجي	128
الفرع الثاني: في المعاجم والموسوعات والقواميس	127
الفرع الثالث: إدراك الموازين الثلاثة للردع	129
المطلب الثاني: المرتكزات الأساسية للردع	133
الفرع الأول: أنواع وشروط الردع	133
الفرع الثاني: عناصر وأسس الردع	135
المطلب الثالث: القيمة المتغيرة لعلاقة الدفاع والردع	138
الفرع الأول: مقارنة علاقة الدفاع بالردع	138
الفرع الثاني: حدود علاقة الردع بالدفاع	141
الفصل الثالث: الجهود الأمريكية والمساعي الدولية لإحتواء إنتشار القذائف والصواريخ	144 ~ 206
المبحث الأول: المعاهدات الثنائية للحد من التسلح الصاروخي	146
المطلب الأول: الحد من الأسلحة الإستراتيجية الأولى	146
الفرع الأول: المبادرات والخيارات الأولية	147
الفرع الثاني: أهداف وبنود الإتفاقية	149
المطلب الثاني: الحد من الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية	151
الفرع الأول: بروتوكول ملحق بالإتفاقية	152
الفرع الثاني: الإنسحاب الأمريكي من الإتفاقية	153
المطلب الثالث: الحد من الأسلحة الإستراتيجية الثانية	155
الفرع الأول: مبادئ وشروط الإتفاقية	156
الفرع الثاني: بروتوكول ملحق بالإتفاقية	157

المطلب الرابع: إزالة القذائف المتوسطة والصواريخ القصيرة المدى	158
الفرع الأول: إعادة تقييم الوضع الإستراتيجي	159
الفرع الثاني: بروتوكول ملحق بالإتفاقية	160
الفرع الثالث: تقييم الإتفاقية	162
المبحث الثاني: المعاهدات الثنائية لخفض التسلح الصاروخي	164
المطلب الأول: خفض الأسلحة الإستراتيجية الأولى	164
الفرع الأول: القيود الثانوية والفرعية للإتفاقية	165
الفرع الثاني: البنود الرئيسية للإتفاقية	167
الفرع الثالث: بروتوكول لشبونة ملحق بالإتفاقية	168
المطلب الثاني: خفض الأسلحة الإستراتيجية الثانية	170
الفرع الأول: المراحل والخطوات الرئيسية	170
الفرع الثاني: إعادة صياغة الإتفاقية	171
الفرع الثالث: تقييم الإتفاقية	172
المطلب الثالث: خفض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية	174
الفرع الأول: مهام ومراحل إجراءات الخفض	175
الفرع الثاني: تقييم إجراءات الخفض	177
المطلب الرابع: خفض الأسلحة الإستراتيجية الجديدة	179
الفرع الأول: بنود وإلتزامات إتفاقية ستارت الجديدة	179
الفرع الثاني: تقييم إجراءات زيادة الخفض لعام 2011، إلى غاية 2013	181
الفرع الثالث: تقييم إجراءات زيادة الخفض لعام 2014، إلى غاية 2017	185
المبحث الثالث: المحاولات الأمريكية والدولية البديلة للسيطرة على التسلح الصاروخي	190
المطلب الأول: نظام السيطرة على تكنولوجيا القذائف والصواريخ وضوابط التصدير	190
الفرع الأول: توسيع عضوية الدول الشركاء	191
الفرع الثاني: آليات تنسيق وتعزيز الإجراءات لعام 1999، إلى غاية 2004	194

الفرع الثالث: آليات تنسيق وتعزيز الإجراءات لعام 2006، إلى غاية 2016	196
المطلب الثاني: مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع إنتشار الصواريخ الباليستية	199
الفرع الأول: الإجراءات الهيكلية والتنظيمية	199
الفرع الثاني: مبادئ وأهداف ديباجة المدونة	201
الفرع الثالث: تقييم مسودة ميثاق مدونة لاهاي	203
الفصل الرابع: هندسة الدرع الصاروخي الأمريكي بين المتطلبات التقنو- عسكرية و التحديات الأمنية	207 ~ 291
المبحث الأول: نظام الدرع الصاروخي القومي	209
المطلب الأول: الإرهاصات الفكرية العسكرية للدرع الصاروخي	212
الفرع الأول: مبادرة الدفاع الإستراتيجي	210
الفرع الثاني: ما بعد مشروع حرب النجوم	213
المطلب الثاني: مراحل عمل الدرع الصاروخي	216
الفرع الأول: أصناف القذائف والصواريخ الإعتراضية	216
الفرع الثاني: المراحل الثلاثة لعمليات الإعتراض الصاروخي	217
المطلب الثالث: البنية الهيكلية للدرع الصاروخي	220
الفرع الأول: عناصر العمليات الأربعة	220
الفرع الثاني: العناصر الفرعية المكملة	222
المطلب الرابع: التقنيات الرادارية والشركات المنفذة للدرع الصاروخي	225
الفرع الأول: الشبكات الرادارية الحديثة	225
الفرع الثاني: الشركات الصناعية العسكرية	229
الفرع الثالث: مناطق نشر عناصر الدرع الصاروخي	231
المبحث الثاني: نظم الدرع الصاروخي عن مسرح العمليات الحديثة	232
المطلب الأول: الدفاع الصاروخي على الإرتفاعات العالية عن مسرح العمليات	233
الفرع الأول: العناصر والقدرات المطورة	236

الفرع الثاني: المزايا التقنية المطورة	236
المطلب الثاني: الدفاع الصاروخي ذو القدرة المطورة الثانية والثالثة	237
الفرع الأول: نظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثانية	239
الفرع الثاني: نظام باتريوت ذو القدرة المطورة الثالثة	240
المطلب الثالث: الدفاع الجوي والصاروخي المتوسط الإنتشار	242
الفرع الأول: العناصر والمزايا التقنية	244
الفرع الثاني: المهام الفنية والمتطلبات التقنية	246
المطلب الرابع: الدفاع الصاروخي البحري المتقدم لمنطقة العمليات يطلق من السفن	247
الفرع الأول: العناصر الفرعية المكملة	247
الفرع الثاني: التجارب التشغيلية والعملياتية	249
المبحث الثالث: تداعيات إقرار نظام الدرع الصاروخي الأمريكي في أوروبا الشرقية	250
المطلب الأول: معضلة الدرع الصاروخي: النشأة والتكوين	250
الفرع الأول: الإنسحاب الأمريكي من معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ التسيارية	251
الفرع الثاني: أزمة الدرع الصاروخي	253
المطلب الثاني: تجديد مشروع الدرع الصاروخي	255
الفرع الأول: الأسباب والعوامل الفنية والتقنية	255
الفرع الثاني: المراحل التدريجية الرئيسية	257
الفرع الثالث: المقاربة الأوروبية للتكيُّف المرحلي- التدريجي	259
المطلب الثالث: معضلة مشروع الدرع الصاروخي الجديد في أعقاب الأزمة الأوكرانية	261
الفرع الأول: البعد الجيوبوليتيكي والجيو- إستراتيجي للأزمة الأوكرانية	263
الفرع الثاني: معركة السيطرة الجوية والصاروخية في الحرب الأوكرانية	269
الفرع الثالث: تداعيات الأزمة الأوكرانية على مشروع الدرع الصاروخي الجديد	275
المطلب الرابع: ردود الفعل الإقليمية والدولية على إقرار مشروع الدرع الصاروخي الجديد	278
الفرع الأول: روسيا الإتحادية	279
الفرع الثاني: دول الإتحاد الأوروبي	283

الفرع الثالث: حلف شمال الأطلسي – الناتو	287
الفرع الرابع: الصين	289
خاتمة	292
الملاحق	298
قائمة المراجع	315
قائمة الجداول	342
قائمة الأشكال	342
قائمة الخرائط	343
الفهرس	344
ملخص	

~

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على دور الإبتكارات العسكرية وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات للثورة في الشؤون العسكرية الدفاعية، ومخاطر هندسة نظم الدفاع الصاروخي الأمريكي في مجتمع الموجة الثالثة، مع التركيز على التحديات ومخاطر التهديدات الأمنية الجديدة للقرن الحادي والعشرين، لا سيما الإنتشار الأفقي والعمودي للقذائف والصواريخ التكتيكية والإستراتيجية العابرة للقارات القادرة على إطلاق وإيصال أسلحة الدمار الشامل، والتي قد تستهدف الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها إلى هندسة شبكة مترابطة ومعقدة من نظم الدفاع الصاروخي الحديثة المضادة للصواريخ الهجومية التكتيكية والإستراتيجية في العديد من مناطق العالم – مشروع الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية – مع إضافة قدرات دفاعية فنية وتقنية مطورة لإعتراضها في الجو والفضاء الخارجي، وذلك لأداء مهامها بفعالية عبر جميع مراحل الإعتراض الصاروخي الأساسية قبل وأثناء مراحل طيرانها في الجو؛ حيث ساهمت الشركات الصناعية العسكرية الأمريكية في نشر الإبتكارات العسكرية لنظم الدفاع الصاروخي الحديثة على نطاق واسع، مع قابلية الربط و التنسيق بين وحدات نظم الدرع الصاروخي بواسطة تفعيل خاصية نظام الأنظمة في المستقبل.

وقد ركزت أيضا هذه الدراسة على أهمية البعد العسكري للدفاع والأمن الدرع على مستوى السياسة الدولية، وذلك بهدف تحليل الصراعات من منظور الواقعيين؛ لأن فهم العلاقة بين المفاهيم والمسلمات المظرية؛ ستساعد الباحث على الإحاطة بالأسباب و العوامل التي قد تؤدي عادة إلى عدة حالات من المآزق الأمنية والإستراتيجية، والتي هي الأخرى ستساهم بدورها في تنامي القدرات العسكرية الدفاعية والهجومية للدول؛ لعل أبرها "المأزق الأمني"*TheSecurityDilemma* و"مأزق الدفاع"*TheDefenseDilemma*. مع

التركيز أيضا على الإنعكاسات السياسية والأمنية والإستراتيجية للدرع الصاروخي الأمريكي الجديد في أوروبا الشرقية على بنية الأمن الدولي وميزان الإستقرار الإستراتيجي بين القوى العسكرية الصغرى والكبرى في العالم.

الكلمات المفتاحية:

التكتيك؛ الإستراتيجية؛ اللوجيستيك؛ الدرع الصاروخي؛ الدفاع الصاروخي القومي؛ معضلة الأمن؛ الأمن الدولي؛ دوامة الدفاع؛ الدفاع الصاروخي عن مسرح العمليات؛ الإستقرار الإستراتيجي.

****

Abstract:

This study aims to highlight the role of military innovations, information and communication technology for revolution in defensive military affairs, also the probable risks due to the US missile defense systems engineering in the third wave community, in addition to the 21 century challenges or new security threats, more particularly, the horizontal and vertical proliferation of missiles and the strategic and tactic rockets that can launch and deliver WMD which could target the USA national security and its allies.

The USA and its allies seek to forge a complex and interdependent web of modern systems of anti-strategic and tactic offensive missiles in several regions of the world, the missile defense project in eastern Europe, besides, sophisticated technical capabilities that intercept them in air and outer space, for effective role in all main missile interception steps, furthermore, the US industrial and military companies played a role in spreading the military innovations of the modern missile defense systems, with the link ability of the missile shield system's elements through activating regulations system in the future.

Additionally, the study shed light on the importance of the military dimension in defense and shield security in international politics, for analyzing conflicts from the realist

standpoint, since understanding the relation between these concepts will help the researchers know the causes and factors which would lead to many cases of security and strategic dilemmas, resulting in an increased offensive and defensive military capabilities of states, mainly the security dilemma and Defense dilemma, not to mention the strategic and political implications of the large-scale proliferation of the US missile shield elements on the structure of the international security and the strategic stability balance between the major and minor military powers in the world.

Keywords:

Tactic, Strategy, Logistic, Missile Shield, National Missile Defense, The Security Dilemma, International Security, The Defense Dilemma, Terminal High Altitude Missile Defense, International Stability.

****

Résumé:

Cette étude souligne le rôle des innovations militaires, la technologie de l'information et la communication pour la révolution dans les affaires militaires, en plus des possibles risques dus aux systèmes de défense antimissile d'ingénierie dans la communauté de troisième vague. Outre les défis du 21ème siècle, ou les nouvelles menaces de sécurité, en particulier la prolifération nucléaire horizontale et verticale des missiles et fusées stratégiques et tactiques qui peuvent lancer et transporter les ADM, pouvant viser la sécurité des États-Unis et celle de ses alliés.

Les États-Unis et ses alliés cherchent à forger un réseau interdépendant de systèmes anti stratégiques et missiles offensifs tactiques dans plusieurs régions du monde, le projet de défense missile dans l'Europe de l'Est, en plus les capacités techniques et sophistiquées qui les interceptent dans l'air et l'espace, pour un rôle crucial dans toutes les démarches d'interception de missiles, sans oublier le rôle des sociétés

industrielles et militaires dans la dissémination des innovations militaires des systèmes de défense missile modernes, ayant la capacité de liaison des éléments de système bouclier antimissile par le système de régulation activée au futur.

Aussi, l'étude fait la lumière sur l'importance de la dimension militaire dans la défense et la sécurité de bouclier dans la politique internationale, pour analyser les conflits d'un point de vue réaliste, car comprendre la relation entre ces concepts aidera les chercheurs à savoir les causes et facteurs qui pourraient entraîner plusieurs cas de dilemmes sécurité et de stratégie, ayant pour résultat un accroissement de capacités militaires défensives et offensives des états, particulièrement le dilemme de sécurité et de défense, sans compter les conséquences stratégiques et politiques de la prolifération de bouclier antimissile américain sur la structure de la sécurité internationale et l'équilibre de la stabilité stratégique entre les grandes et petites puissances militaires dans le monde.

Mots-clés:

Tactique, stratégie, logistique, bouclier antimissile, National missile défense, dilemme de sécurité, sécurité internationale, dilemme de défense, terminal High altitude missile défense, stabilité internationale.

~●~

نوقشت أطروحة الدكتوراه يوم : 21 جوان عام 2023 على الساعة: 10:30

صباحاً بتقدير : مشرف جدًا ، تخصص : العلاقات الدولية و الأمن الدولي

KREIFEUR - KHALIFA